راشد حمادة

عاصفة

فوق مياه الخليج

قصة أول إنقلاب عسكري في البحرين

الصفا للنشر والتوزيع
لندن

عَاصِفَةٌ فوق مِيَاهُ الخليجُ

راشد حمادة

عاصفة فوق مياه الخليج

قصة أول انقلاب عسكري في البحرين ١٩٨١

الصفا للنشر والتوزيع
لندن

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

AL-SAFA
PUBLISHING & DISTRIBUTION LIMITED
P.O. BOX 951, LONDON SW9 0BE. ENGLAND
TELEPONE: 01 - 737 5082

الإهداء

الى الذين يعشقون الحق ويموتـون من أجله . .

والى طلائـع التغيير في خليجنا الحبيب . .

أقدم هذا الجهد المتواضع . . .

راشد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

منذ أمد ليس بقصير راودتني بعض الأفكار في سياق الأحداث التي جرت وقائعها في صفر عام١٤٠٢هـ المصادف لشهر ديسمبر ١٩٨١م في البحرين ، والتي على الرغم من تأثيراتها الواسعة لم تنل حظها من العناية والاهتمام من قبل المتابعين لأحداث الساعة وقضايا المنطقة بالتحديد .

ولقد لقيت من تشجيع بعض الأساتذة والاخوة الأفاضل الشيء الكثير في صدد الشروع في اعداد بحث متكامل حول قضية الأحداث تلك . ودفعني باتجاه ذلك أكثر وفرة الأفكار والملاحظات التي كانت تدور في أغلب الحوارات التي عقدتها مع الكثير منهم .

ويأتي هذا البحث كخلاصة ، تضم تلك الأفكار والنتائج التي تم الوصول لها خلال تلك النقاشات .

وآمل أن أكون قد وفقت ولو بشكل يسير في ابراز بعض الحقائق الهامة لفترة تاريخية حساسة في عمر هذا البلد . خاصة وانها أحدثت تحولات أساسية في مسار الحياة السياسية والاجتماعية هناك والتي يمكن على ضوئها قراءة

المستقبل واستشراف آفاقه المتعددة ، ليس في البحرين فحسب بل في عموم منطقة الخليج .

يضم البحث بين دفتيه مدخلا وستة فصول وملحقين حول حقوق الانسان في البحرين ووثائق الاحداث .

يتناول المدخل معلومات عامة عن البحرين من حيث الجغرافية والسكان وذلك للأهمية التي يقتضيها البحث .

ويتناول الفصل الأول مسيرة الصراع السياسي في البحرين بدءاً من اليوم الأول لاحتلال أسرة آل خليفة البحرين في عام١٧٨٣م . ومروراً بالانتفاضات والتمردات الجماهيرية التي حدثت حتى عام ١٩٨١م وانتهت بأحداث ديسمبر قمة الأحداث الثورية السياسية التي عرفها تاريخ البحرين المعاصر . يتخلل ذلك حديث عن المعارضة السياسية للنظام القائم وأسباب عدم نجاح الانتفاضات التي مرت في تاريخ البحرين ، ودخول التنظيمات السياسية على مسرح الأحداث في البحرين .

ويتناول الفصل الثاني قصة الأحداث التي جرت وقائعها في صفر١٤٠٢هـ المصادف ديسمبر ١٩٨١م ، مع اطلالة سريعة على الأوضاع الدولية آبان الأحداث. ويستعرض الفصل الثالث ردود الفعل السياسية التي اعقبت الاحداث لكل من السلطة التي ادعت اكتشاف المؤامرة التخريبية لاسقاط نظام الحكم وأحداث البلبلة في البلاد ، والجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، التنظيم الجماهيري المتهم بقضية الأحداث وكذا ردود الفعل العالمية والاقليمية والمحلية .

ويتناول الفصل الرابع صدى الأحداث في الصحافة العالمية والاسلامية .

فيما يتناول الفصل الخامس الآثار السياسية والاجتماعية للأحداث حسب

التطورات المتلاحقة التي اعقبت الأحداث على الصعيدين السياسي المحلي والاقليمي والصعيد الاجتماعي .

وخصص الفصل السادس للتعريف بقادة الأحداث وهم الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين والعلامة السيد هادي المدرسي . ويهدف هذا الفصل لإعطاء صورة موجزة عن شخصيات قادة الأحداث ومنهجهم الفكري .

أما الفصل السابع فقد خصص لنموذجين من المقابلات التي عقدتها وسائل الإعلام العالمية والإسلامية مع ممثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، والعلامة السيد هادي المدرسي بوصفه الشخصية الأولى التي برزت في سماء الأحداث .

وأما الخاتمة فتتركز على أفكار أولية لاستشراف مستقبل الصراع السياسي في البحرين .

وينتهي البحث بمجموعة من الملاحق والوثائق التي ترتبط بالأحداث وتعطيها الصورة الحقيقية التي برزت بها خلال تلك الفترة الزمنية .

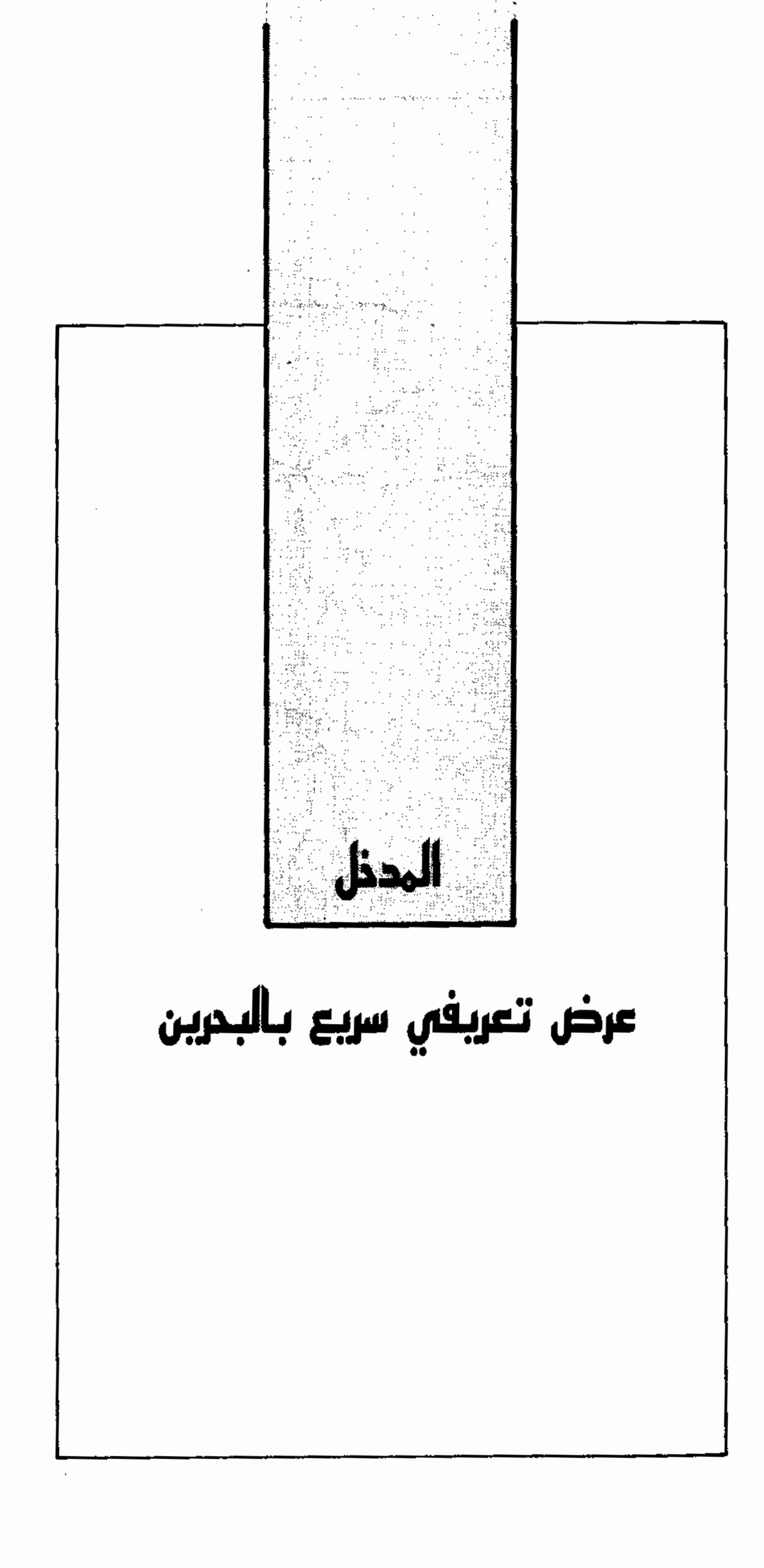
ويجدر بي هنا وفاءاً أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الاخوة والزملاء الأفاضل خاصة أساتذتي الكرام الذين أخذت منهم الوقت الكثير لانجاز هذا البحث دون أن ألحظ منهم الملل بل وجدت منهم كل الرعاية والاهتمام فجزاهم الله عني خير الجزاء .

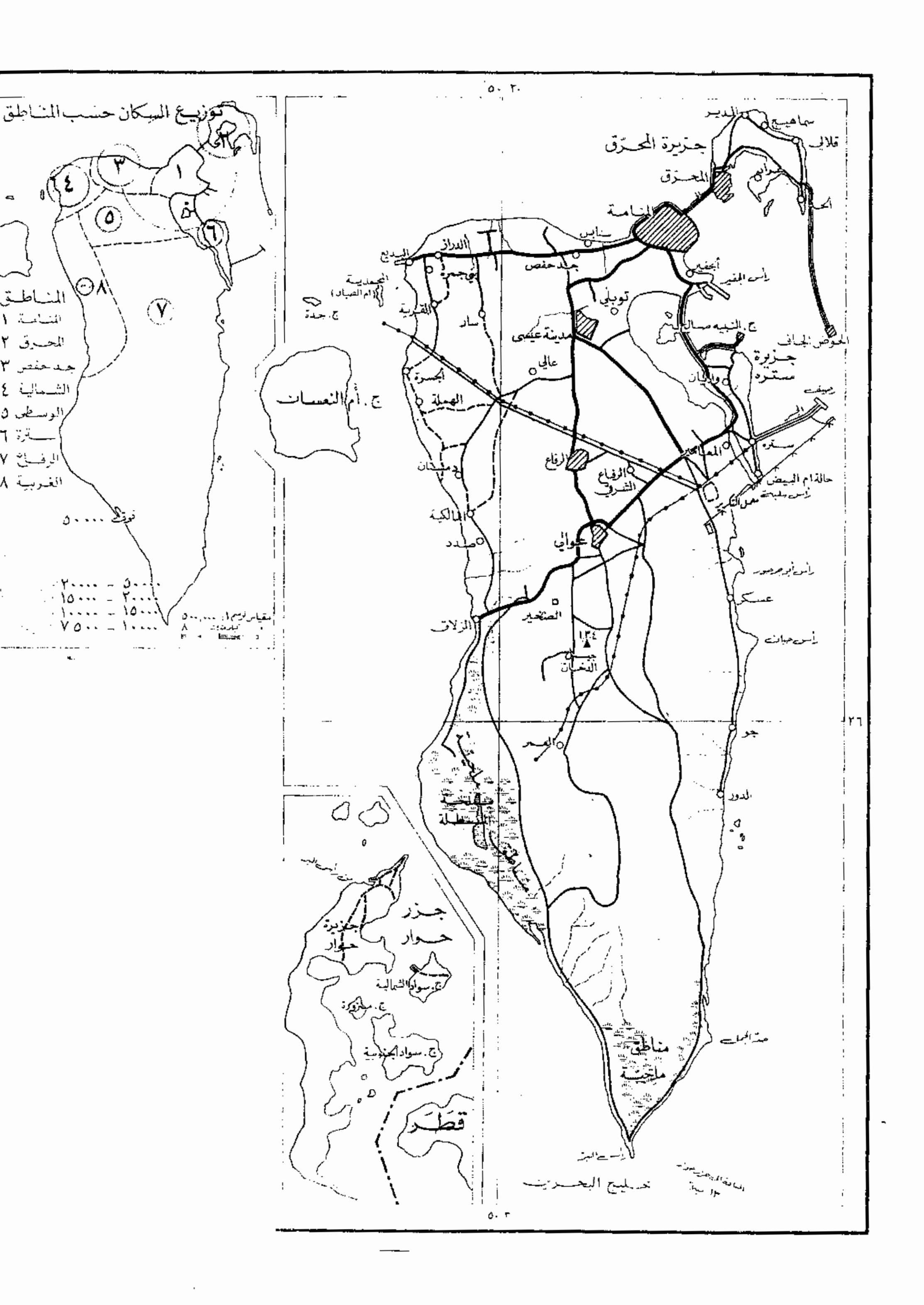
راشد حماده

ديسمبر/١٩٨٨م

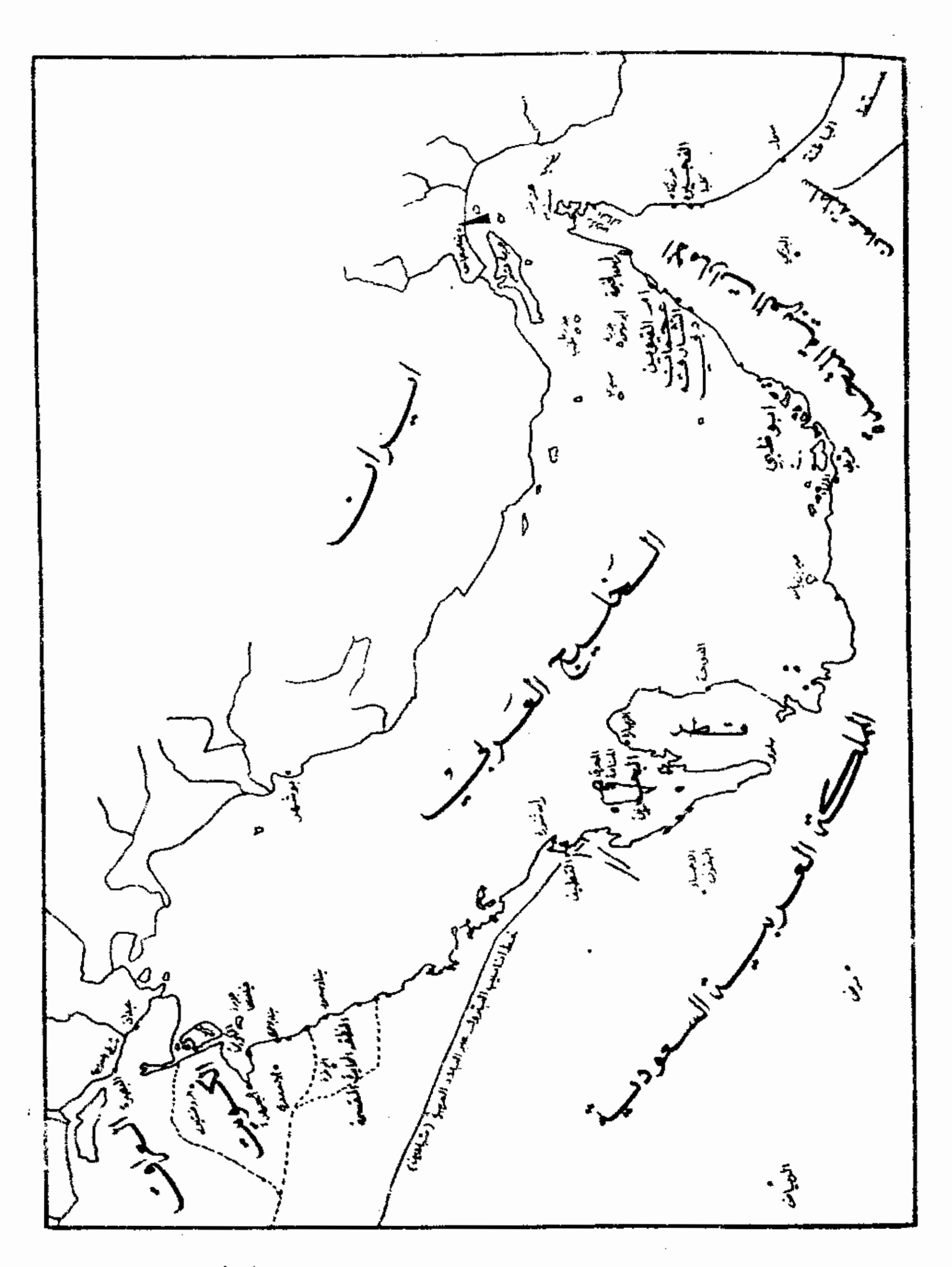
لندن




المدخل
عرض تعريفي سريع بالبحرين



توزيع السكان حسب المناطق
المناطق
المنامة ١
المحرق ٢
جدحفص ٣
الشمالية ٤
الوسطى ٥
سترة ٦
الرفاع ٧
الغربية ٨
جزيرة المحرق
المنامة
المحرق
جزيرة سترة
مدينة عيسى
الرفاع
عوالي
الزلاق
الصخير
ج. أم النعسان
جزر حوار
قطر
مناطق ملحية
خليج البحرين



خارطة توضح موقع

البحرين بين دول الخليج



عرض موجز تعريفي بـالبحرين

تتكـون البحـرين من عـدة جـزر(ارخبيـل)، تـزيـد في عـددهـا على (٣٠) جزيرة ، وتقع في خليج يسمى (بحـر سلوى)، بالقـرب من الساحـل الغربي للخليج العربي ، وأكبر الجزر جزيـرة البحرين نفسهـا ، والتي كانت تسمى في العصر الجاهلي (أوال).

يبلغ طول جزيرة البحرين من ٤٣ ـ ٤٨ كيلومتـراً ، وعرضهـا من ١٣ ـ ١٩ كيلومتراً وتقع فيها المنامة العاصمة . وتلي جزيرة البحرين من حيث الأهمية جزيرة المحرق ، التي يربطها بالجزيرة الرئيسية ـ حالياً ـ جسر يبلغ طوله ميلا ونصف الميل . ويقع فيها مطار البحرين الدولي .

والجزر المهمة الأخرى ، جزيرة سترة الى الشرق من جزيرة البحرين ، ويربطها بهذه الجزيرة جسر عن طريق ميناء سلمان ، كما يربطها بها من جهة الجنوب الغربي جسر آخر ، ويقع الى الجنوب الغربي من جزيرة سترة مصفاة النفط وهي مصفـاة ضخمة ، تهيمن على تكـريـر النفط فيهـا شـركـة بـابكـو

الامريكية ، وهي احدى شركات كالتكس ، كما يكرر جزء من النفط السعودي فيها .

ومن الجزر الهامة جزيرة النبيه صالح ، وتقع الى الشمال من جزيرة سترة ، وتتوفر فيها المياه ، وبساتين النخيل ، وجزيرة جدة التي تقع الى القرب من جزيرة البحرين ، وتستخدم الآن سجنا من قبل حكومة البحرين ، والى الجنوب منها تقع جزيرة أم النعسان .

وتبلغ مساحة الجزر الرئيسية الآنفة الذكر حوالي ٣٧٤ كيلومتراً مربعاً أما مساحة كل جزر البحرين وتوابعها فتصل الى ٦٦٩ كيلو متراً مربعاً .

وتقع الجزر على خط عرض ٢٦ شمالا ، وخط طول ٥ °٥ ـ ٤٥ ٥٠° شرقا ، وتبعد عن الساحل الشرقي للجزيرة العربية ٢٤ كيلومتراً ، وعن قطر ٢٩ كيلومترا ، وعن أقرب ميناء ايراني ٢٨٨ كيلومتراً .

وتتمتع جزر البحرين بمركز طبيعي جيد ، وموقع تجاري متميز ، فهي حلقة وصل بين موانيء الخليج العربي ، والمحيط الهندي ، وكانت تتوفر فيه مصائد اللؤلؤ الغنية الذائعة الصيت ، وتمتاز كذلك بخصوبة التربة ووفرة المياه ، ولبساتين النخيل فيها شهرة خاصة ، وقد جعل منها ذلك الموقع ، وهذه الثروة عرضة لمطامع الغزاة عبر التاريخ .

وتوالت في الاستيلاء على البحرين مجموعة من الدول ، فالبرتغاليون احتلوا هرمز المركز الرئيسي للتجارة والسياسة في منطقة الخليج وسرعان ما أصبح النفوذ البرتغالي واقعاً ملموساً في حياة سكان السواحل الغربية والجنوبية الشرقية بما فيها البحرين مؤديا الى صراعات مع الزعامات المحلية . . ، واحتل البرتغاليون البحرين عام١٥٢١ ولكن احتلالهم لها لاقى مقاومة شعبية قوية .

بعد طرد البرتغاليين حكمت ايران البحرين بصورة غير مباشرة بتعيين عدد

من الولاة والحكام العـرب ، الا ان سيطرة الايـرانيين على البحرين لم تكن راسخة . ونجح العمانيون كذلك في عام ١٧١٨م في احتلال البحرين وقتلوا عدداً من الرعايا الايرانيين ، لكن احتلالهم للبحرين انتهى بعد فترة قصيرة ، وعادت البحرين مـرة أخرى للنفـوذ الايراني وبقيت خاضعة لـه حتى احتلها العتوب عام ١٧٨٣م .

سكان البحرين :ـ

الأقوام الساحلية ، كانت أقدم من سكن المنطقة ، فالكتابات الآشورية من العهد الأول الى العهد المتأخر تلمح الى وجود جزيرة يقال لها« نيدوكي » في اللسان الأكدي ، و« تلوون » أو « دلمون » في اللسان الآشـوري ، وهذا الأسم يشير الى البحرين .

أما الموجات البشرية التي جاءت بعد الميلاد فكان مصدرها شبه الجزيرة العربية ، وقد حدثت في فترات متباعدة ، واختلفت الواحدة عن الأخرى بكبرها وأهميتها .

وفي الفترة التي سبقت الاسلام كانت القبائل العربية تكوّن الأغلبية من سكان البحرين وكانت الى جانبها أقليات أخرى من الجالية الفارسيـة وبعض الأصول القادمة من السند والزط ، وهي سلالة هندية الأصل وعند ظهور الاسلام نزحت قبائل عربية أخرى الى البحرين في فترة الفتح الاسلامي ولم يطرأ تغيير جوهري على تركيب السكان منذ الفتح الاسلامي حتى العصور الحديثة ، بل بقي العرب هم العنصر السائد في هذه الجزر ، وفي القرنين السادس والسابع عشر ونتيجة لاحتلال الايرانيين لهذه الجزر ، جاء عدد من الايرانيين لسكنى الجزر طمعاً في الثراء من ناحية ، وبتشجيع من الحكومة الايرانية من نـاحية أخرى .

أما القبائل العربية فازدادت هجرتها في أواخر القرن الثامن عشر الى البحرين بعد احتلال العتوب لها عام ١٧٨٣م ، فقد نزحت عدة قبائل مع آل خليفة ، وأهمها المسلم ، والبنعلي ، والزيابنة ، والدواسر ، والسادة ، والمنانعة ، والنعيم وغيرهم . أعقب ذلك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عدد كبير من العرب من مناطق الخليج الأخرى . وفي السنين المتأخرة جاء البحرين شباب من البلاد العربية ، كالفلسطينيين ، والسوريين والمصريين والعراقيين ، وذلك للقيام بالتعليم ، واشغال بعض الوظائف الأخرى . وقد عاشت هذه المجموعات جنباً الى جنب مع سكان البحرين الأصليين من العرب البحارنة .

وهناك اختلاف في أصل البحارنة فأغلب الذين تناولوا الموضوع بالبحث يعتقدون انهم من القبائل العربية التي تشيعت في فترة من فترات التاريخ . لكن الذي لا شك فيه ان البحارنة هم سكان البحرين الاصليين وغالبيتهم أو كلهم من الشيعة ، الذين تشيعوا منذ البداية وهم انصار الإمام علي(ع) طوال التاريخ .

تصنيف السكان :ـ

في منتصف القرن التاسع عشر بلغ عدد سكان البحرين ٢٦٠,٠٠٠ نسمة من بينهم ١٢,٠٠٠ ـ الى ١٨,٠٠٠ ، من العرب الوافدين والبقية من سكان البحرين الأصليين (البحارنة). في عام ١٩٢٠ قدرت السلطات البريطانية عدد السكان بـ(١٠٠,٠٠٠) نسمة .

قامت حكومة البحرين بأول تعداد سكاني حديث في تاريخ البحرين عام١٩٤١ ، وبلغ عدد السكان في هذا التعداد (٨٩و٩٧٠) نسمة منهم (٧٤,٠٤٠)من البحرانيين ، و(١٥,٩٣٠) من غير البحرانيين . في احصاء عام ١٩٧١ بلغ مجموع السكان (٢١٦,٠٧٨) نسمة منهم (١٧٨,٧٩٣)

بحرانيون و(٣٧,٨٨٥) من غير البحرانيين . وفي احصاء عام ١٩٨١م بلغ مجموع السكان (٣٨٥,٨٥٧) نسمة .

وللعلم ان هناك اعداداً غير قليلة من سكان البحرين هم من أصل ايراني ، ولهم حالياً دور فعال ، كما لعب بعضهم دور سياسي واجتماعي .

تبلغ نسبة المسلمين ٩٦٪ من مجموع السكان ، وينقسمون الى طائفتين السنة والشيعة .

والشيعة يمكن تقسيمهم الى ثلاثة أقسام :

١ ـ البحارنة ، وهم سكان البلاد الاصليين ، وهم مواطنوا البحرين في مختلف فترات التاريخ إلا إن بعضهم جاء فراراً من الاضطهاد الديني والسياسي أيام الأمويين والعباسيين .

٢ ـ شيعة من القطيف والاحساء ، سكنوا البحرين أبان سيطرة آل سعود لتلك الاماكن في القرن التاسع عشر .

٣ ـ شيعة من ايران جاءوا الى البحرين واستقروا بها لأسباب مختلفة .

ويشكل الشيعة في البحرين ٨٥٪ من السكان .

أما السنة فينقسمون فيما بينهم الى عدة فئات ، منهم :

ـ الهولة .

ـ الفئات الأخرى التي لها نفوذ في البحرين حاليا ، هي القبائل العربية التي هاجرت الى البحرين منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ومن هؤلاء العتوب ، والسادة ، والدواسر ، والبنعلي ، والزيانية ، وهم مهاجرون من نجد والاحساء ، وقطر .

ان التقارب بين الطائفتين أدى إلى نتائج وتطورات سياسية مهمة ، فقد تعاون الشباب المثقف لكلا الطائفتين في معارضة الاستعمار البريطاني ، واستبداد العائلة الحاكمة في فترات متفاوتة من مسيرة الصراع السياسي في هذا البلد .

نظام الحكم في البحرين :-

نظام الحكم قبلي في جوهره إذ يطلق على حاكم البحرين والأمراء من الأسرة الحاكمة اسم « الشيخ ». وعلى الرغم من محاولة الشيوخ الحكم وفقاً للأنظمة الحديثة فان النزعة القبلية بقيت تتغلب على اسلوب حكمهم . وبقي حاكم البحرين يرفض الحكم الدستوري الى زمن متأخر ، ولا يرى ضرورة لوجود مجلس تشريعي منتخب أو حتى دستور مكتوب للبلاد ، وظل آل خليفة يرفضون تطوير الحكم ليتلائم مع مقتضيات العصر الحديث . وبقيت البحرين حتى الآن بدون قوانين تنظم شؤون الإمارة . وما صدر منها حتى الآن ليس الا لمجرد الخطاب السياسي الاعلامي .

التعليم في البحرين :-

قبل ادخال التعليم الحديث الى البحرين كانت هناك بعض المدارس التقليدية على شكل (كتاتيب) أو ما يصطلح عليه عند أهل الخليج بـ(المطوع) أو (المعلم) ، وكانت تمثل الى فترات قريبة المنهل الأساسي لتعليم السكان ، وتقتصر المواد التعليمية فيها على تعليم القرآن الكريم والقراءة بعض الدروس الدينية والأخلاقية .

ولعل من الضروري الاشارة الى ان هذه الطريقة من التدريس كانت متقدمة على العديد من المناطق في العالم قبل شيوع انظمة التعليم الحديثة في القرن الأخير ، اضافة الى كونها أسهمت بشكل أساسي في الابقاء على حالة

الاصالة والمحافظة الاسلامية التي تمتع بها شعوب المنطقة ومنها البحرين .

أما عن التعليم الحديث فقد تأسست أول مدرسة للتعليم بالاسلوب الغربي الحديثِ في البحرين على يد البعثة التبشيرية الأمريكية التي بدأت أعمالها سنة ١٨٩٢ كبعثة مستقلة ، ثم الحقت منذ سنة ١٨٩٤ بالكنيسة الاصلاحية الامريكية .

أما المدرسة الخاصة الثانية ، فكانت مدرسة لتعليم الفارسية ، وكان اسمها الاتحاد .

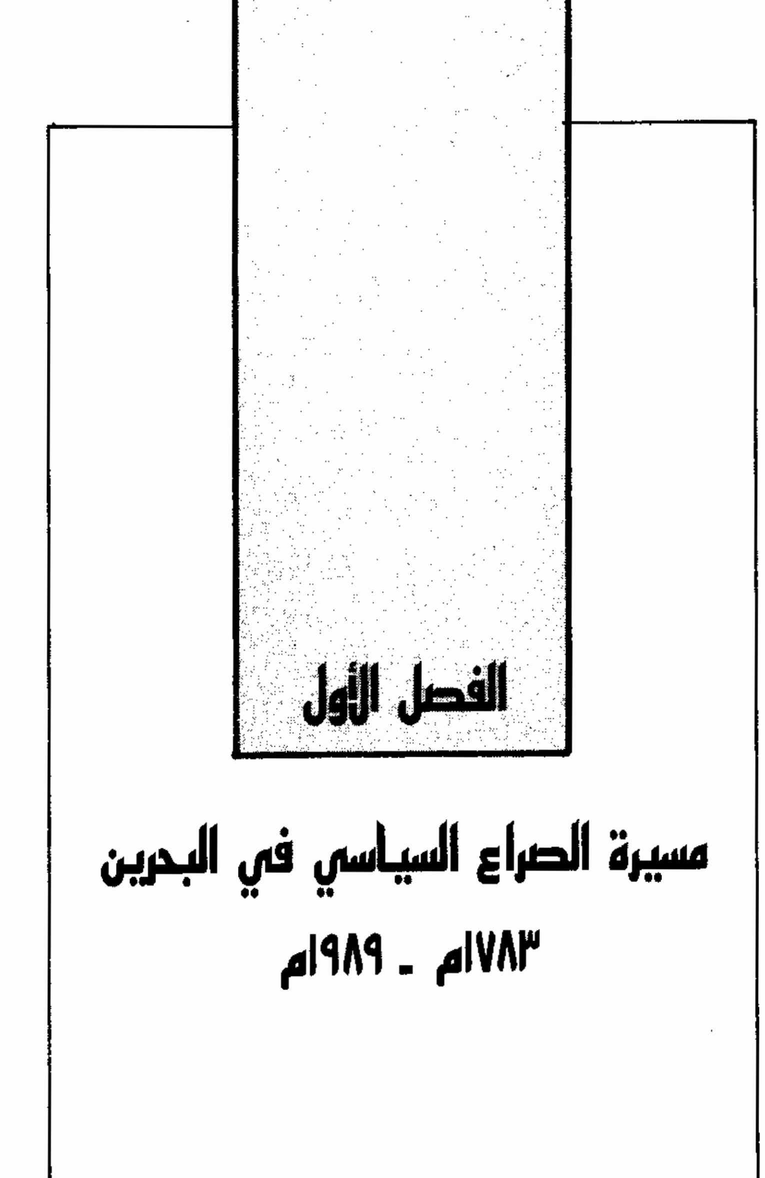
وفي سنة ١٩٤٠م تأسست مدرستان خاصتان اخريان ، الأولى واسمها « مدرسة القلب المقدس » وتديرها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، ولغة التدريس فيها الانجليزية ، والثانية « المدرسة الهندية » وتديرها الجالية الهندية في الجزيرة .

وقد تأسست عام ١٩٥٦ مدرسة خاصة أخرى سميت المدرسة الباكستانية ، وكانت تدار من قبل الباكستانيين المقيمين في الجزيرة ، ولغة التعليم فيها « الأوردية » .

وتوجد في البحرين مدارس خاصة أخرى صغيرة مثل « مدرسة باكستان » و« مدرسة القديس كريستوفر » ، و« مدرسة العوالي »، و« المدرسة البحرانية الامريكية » ، و« دار الحضانة » و« دار الحنان »، و« روضة أطفال المحرق » وبعض مدارس الحضانة الأخرى .

وكانت هذه المدارس تلبي حاجات أبناء الأجانب المقيمين في البحرين ، بينما تدريس المدارس الأولى أبناء البحرين ، ولقد كانت كل المدارس الخاصة في البحرين قبل سنة١٩٦١ تعمل مستقلة ودون أي شكل من أشكال الاشراف الحكومي عليها .





الفصل الأول

مسيرة الصراع السياسي في البحرين
١٧٨٣م - ١٩٨٩م



نبذة تاريخية :ـ

الصراع السياسي المعاصر في البحرين ، صراع عريق يمتد عمره الزمني منذ الأيام الأولى لاحتلال قبائل العتوب أرض البحرين سنة (١٧٨٣م) . وحتى يومنا هذا إذ لا زالت قبيلة آل خليفة تسيطر على مخانق الحكم في البحرين ، وترجع أصول هذه القبيلة كما تتفق عليها معظم المصادر التاريخية الى العتوب وهم من جميلة وهي فخذ من عنزة وكانوا في الأصل يسكنون بأرض تسمى الهدار من بلدان الافلاج من نجد ثم هاجروا الى شرقي الجزيرة العربية بحثا عن أرض أخرى توفر لهم المزيد من الملكية والثراء ومن ثم السيطرة .

ولتحقيق هذه الأغراض أخذت قبائل العتوب والتي تنحدر منها إضافة الى آل خليفة آل صباح والجلاهمة بسبب المطامع القبلية المسيطرة على عقول رجالاتها تنتقل من مكان لآخر على سواحل المياه الدافئة للخليج . حتى وجدوا الكويت في العام ١٧١٦م مقراً لهم . لكن وبسبب العقلية القبلية ما لبثت الخلافات أن نشبت بين زعماء هذه القبائل ، أدى الى عقد تحالف مؤقت بين

آل صباح وآل خليفة بحيث تكون السلطة السياسية كاملة بيد آل الصباح فيما تبقى السيطرة الكاملة على التجارة ومنافذها الحيوية بيد منافسهم الأقوى آل خليفة .

بيد أن هذا التحالف لم يدم طويلاً اذ قررت آل خليفة في العام ١٧٦٦م الهجرة الى منطقة آخرى تحقق لهم السيطرة الذاتية الكاملة ، فكانت هذه المرة أرض الزبارة التي تقع على الشاطىء الغربي من شبه جزيرة قطر ، محط الرحال . لتكون مركزاً لمصائد اللؤلؤ ، الواقعة قريباً من جزر البحرين المشهورة بثرائها وغناها الوافر بسبب الاشتغال بصيد اللؤلؤ .

ونظراً لازدهار الزبارة بسبب النشاط التجاري فيها وفدت اليها قبائل عديدة من العرب ، أغلبهم كانوا من تجار البصرة والكويت مما سبب حنق آل خليفة وضغنهم ضد الجماعات الوافدة هناك لأن آل خليفة وجدوا في ذلك منافسة لهم في السيطرة على تجارة الزبارة .

وقد قاد ذلك الحنق آل خليفة الى التفكير مرة أخرى في البحث عن أرض ثانية بحيث تكون مشابهة للزبارة من حيث الغنى والثروة الناتجة عن الوفرة الهائلة للؤلؤ في شواطئها فكانت هذه المرة جزر البحرين محط انظار آل خليفة شجعهم في ذلك قوتهم البحرية التي تنامت خلال سنوات الابحار في الزبارة وكذا موقع البحرين الجغرافي الاستراتيجي .

وللدهاء والحيلة التي كان يتمتع بها بني العتوب أرسل آل خليفة وفداً مكوناً من عدة أشخاص في صورة خدم لتحري الأمور داخل الجزيرة وكان ذلك الى جزيرة سترة[١] وحيث ان شعب البحرين ولطبيعته العريقة في مقاومة

---

(١) مدينة سترة : جزيرة هامة يوجد بها أكبر مصفاة نفط في الشرق الأوسط بعد مصفاة عبادان بايران .

الاعتداءات الخارجية وصد الغزوات كشف الأمر ، فحدثت المواجهة بين أبناء الجزيرة ومبعوثي أسرة آل خليفة أدت الى مقتل بعض المبعوثين . وكانت هذه الحادثة شرارة الانعطافة التاريخية الكبرى في مسيرة الحياة السياسية في البحرين .

إذ أدى هذا الحدث الى أن يفكر آل خليفة بالانتقام ، فأرسلوا بعضاً من رجالهم المسلحين في هجوم اعتباري سريع على جزيرة سترة فقتلوا خمسة أشخاص من أبناء الجزيرة .

وفي سياق الأحداث التاريخية التي تلت هذه الحادثة نجد ان هذا الحادث باضافة عاملين آخرين أحدثا الانعطافات الأساسية في توجه آل خليفة للسيطرة على البحرين وهما :

العامل الأول : الأطماع التوسعية والعقلية القبلية السائدة عند آل خليفة ، ساعدها على ذلك تمرسها في النزوح من منطقة لأخرى بحثاً عن الثروة مع الصعوبات الجمة والمواجهات المحتدمة في كثير من الأحيان بينها وبين بعض القبائل الأخرى كما حدث بينهم وبين بني عمومتهم في الكويت .

العامل الثاني : اشتهار البحرين بثرائها المتميز من بين دول الساحل الشرقي المطل على مياه الخليج .

الاستيلاء على البحرين :-

بعد الحادث الأخير الذي مر ذكره هيئت آل خليفة العدة لغزو البحرين واحتلال أرضها ، فكان أن اتجه أسطول العتوب المكون من ست سفن كبيرة وعدد آخر من السفن الصغيرة من الزبارة الى البحرين .

وكان على هذا الاسطول أن يجتاح العقبة الأولى أمامه والمتمثلة في

الاسطول الفارسي الجاثم فوق مياه الخليج عند مدينة بوشهر الفارسية القريبة من البحرين . . وبالفعل فقد داهمت بني العتوب سفن القيادة للأسطول الفارسي واستطاعوا تحقيق نصر حاسم ، استولوا خلاله على المزيد من الأسلحة والأموال التي تعينهم على غزو البحرين ومن ثم احتلالها .

وهكذا كان اذ فور ما انتهت مسألة عملية القرصنة البحرية لسفن قيادة الاسطول الفارسي ، توجهت السفن العتوبية المنتصرة في الحال الى البحرين ، وقد اعملوا السيف والنار في بيوت الأمنين في منطقة تسمى الجسرة[٢] وذلك في منتصف الليل لادخال الرعب والارهاب في قلوب السكان ، واتجهت قوات العتوب ناحية المنامة[٣] وهي تحمل مشاعل النيران وأسلحة الدمار حتى استولت على قلاع البحرين الرئيسية وحصونها .

بعد القتل والنهب وسيطرة آل خليفة على أجزاء مهمة من البحرين سارعت اليهم عتوب الزبارة وقبائل أخرى من قطر لاتمام احكام السيطرة التي على اثرها تم احتلال البحرين كاملة ، بعد استسلام الحامية الايرانية في حصن المنامة بعد حصار دام الشهرين وكان لآل خليفة تمام السيطرة على البحرين في ١٨ جمادي الثاني ١١٩٧هـ/٢٨ أغسطس ١٧٨٣م بقيادة المدعو أحمد بن محمد بن خليفة الذي أطلق عليه لقب الفاتح نسبة الى فتحه البحرين كما حب آل خليفة أن يسموه بذلك .

آل خليفة والبحث عن الاستقرار السياسي :-

منذ أن وطأت أقدام عساكر آل خليفة البحرين في العام ١٧٨٣م والى .

(٢) الجسرة : هي المنطقة التي تربط حالياً الجسر الموصل بين السعودية والبحرين .
(٣) المنامة : العاصمة حالياً وأهم المدن البحرانية وبها مقر الحكومة (السكرتارية) .

يومنا هذا لا زالت الأسرة تبحث عن الاستقرار والهدوء السياسي الذي يوفر لها المناخ الجيد للاطمئنان .

فلقد أصبحت أرض البحرين مسرحاً خصباً للأحداث الجماهيرية المعارضة للتسلط والاحتلال . وقد كان على آل خليفة أن يبحثوا عن المستلزمات المطلوبة لمقاومة الرفض الجماهيري المنتظر والذي كان يرفع من وتيرة تصاعده الروح الايمانية التي يتحلى بها معظم السكان ، ومقاومتهم المستمرة للقوافل الغازية باستمرار طمعاً وجشعاً في ثروات وخيرات هذا البلد الطيب حتى مع سيطرة آل خليفة لمقدرات البلاد ، وقد حاول العمانيون (الاباضيون) وحدهم الاستيلاء على البحرين أربع مرات متتالية وذلك خلال الأعوام ١٨١٦م ، ١٨٢٠م ، ١٨٢٢م ، ١٨٢٨م لكنها جميعاً منيت بالفشل الذريع .

يضاف الى ذلك الاضطرابات الداخلية في داخل الأسرة المحتلة التي انعكست في صورة مواجهات وصلت حد السيف والدم في كثير من الأحيان على السلطة وتوزيع الغنائم . كالخلافات العشائرية التي نشبت بين الشيخ عبد الله بن أحمد بن خليفة وابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة على السلطة وذلك في العام ١٨٤٠م .

ونظراً للأخطار المتنوعة المحدقة بآل خليفة وهم على سدة الحكم في البحرين لجأت الى وسائل متعددة غير متوافقة للحد من هذه الأخطار فكانت اما عن طريق تأليب الأعداء ضد بعضهم البعض وإما المراوغة والمكر والدهاء حيث ينفع لكنهم على أية حال كانوا عاجزين تماماً عن مواجهة جميع تلك الأخطار بالذات لتنوع مصادرها وأحجامها المختلفة من حيث القوة والضعف .

ويمكن دمج كل تلك المخاطر تحت العناوين التالية :

١ ـ المخاطر القبلية .

٢ ـ المخاطر الداخلية .

٣ ـ المخاطر الدولية .

كانت المخاطر القبلية التي تهدد استمرارية الحكم لدى أسرة آل خليفة تتمثل في ذات الأسباب التي أثارت آل خليفة أنفسهم لغزو البحرين بالنسبة لأقرانهم من القبائل المجاورة .

حيث نشب الكثير من الصراعات الدموية بين آل خليفة وعدد من القبائل المجاورة كالجلاهمة في الكويت بل بينهم وبين أفخاذ أخرى من بني عمومتهم من بني العتوب من عنزة . الذين رأو لأنفسهم الحق في اقتسام السلطة والغنائم .

في الوقت الذي كانت الأخطار الداخلية آخذة في التفاقم بسبب الحقد الجماهيري العام الذي ولدته الدماء التي أريقت أيام الاحتلال الأولى ولجوء كبار العلماء والشخصيات الدينية الى الدول المجاورة كايران والعراق ، فراراً من بطش آل خليفة وارهابهم .

ومع الأخطار الداخلية الجماهيرية ، يأتي خطر الانشقاقات والصراعات في داخل الأسرة على توزيع السلطة والثروة واقتسام الأراضي بين الأسرة والقبائل التي سارعت للانضمام الى عساكر الاحتلال أيام الغزو الأولى كعتوب زبارة وبعض قبائل قطر .

يضاف الى ذلك بروز قوى أخرى في منطقة الخليج تحمل أطماعاً توسعية كقوة سلاطين عمان وقوة تحالف آل سعود مع الوهابيين في بدايات القرن التاسع عشر .

أما المخاطر الدولية فقد تمثلت في الدرجة الأساسية بين الامبراطورية الفارسية والدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا . حيث كان التنافس والصراع حول السيطرة والاستغلال .

فصراع مرير بين ايران وسلاطين الدولة العثمانية حول ملكية البحرين وبريطانيا والدول الغربية في سباق مرير أيضاً نحو توسيع نطاق دائرة الاستغلال والسيطرة على الأرض لكن بريطانيا استطاعت من أن تخلق لها نفوذاً واسعاً في منطقة الخليج وذلك في بدايات القرن إلتاسع عشر الميلادي .

الدور البريطاني في البحرين :-

كما أسلفنا الذكر لم تكن لآل خليفة القدرة التنظيمية والعسكرية الكافية لدرء كل المخاطر المحدقة باستمرارية التسلط والحكم فلذلك لجأت آل خليفة للارتماء في أحضان البريطانيين طلباً للحماية والمساعدة ، وكانت هذه بداية التحول الأساسية لدور استعماري جديد في البحرين بعد البرتغاليين والاسبان .

لقد بذل البريطانيون جهداً عظيماً في ابعاد البحرين عن مسرح الصراعات القبلية والدولية ، وكان كثيراً ما تتدخل في حسم بعض الخلافات التي نشبت حتى داخل الأسرة الخليفية ذاتها . وكان منها عام ١٨٢٠م حيث لعبت بريطانيا دور الوسيط لحل الخلافات بين آل خليفة وحاكم مسقط بعد محاولاته المتكررة للسيطرة على البحرين . ومنها عام ١٨٣٦م إذ منعت القوات البريطانية النفوذ المصري من التغلغل في الخليج ، ومنها عام ١٨٤٠م تدخلت للحد من انعكاسات الخلافات التي حدثت بين الشيخ عبد الله بن أحمد وابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة على السلطة .

ويبدأ تاريخ التسلط البريطاني على المنطقة منذ تحطيمهم لاسطول

القواسم[٤] البحرية في حملة العام ١٨١٩م واجبار القبائل على توقيع معاهدة السلم المشهورة في العام ١٨٢٠م والتي تتعهد بموجبها كل القبائل الموقعة وفي ضمنها حكومة البحرين باحترام العلم البريطاني وعدم التعرض لحرية الملاحة التجارية والمحافظة على الأمن[٥] لتدخل المنطقة برمتها في معادلة جديدة من الهيمنة والاستعمار .

ولم تكتف بريطانيا بتوسيع نفوذها في المنطقة وفي مقدمتها البحرين وانما أرادت المزيد من التحكم خصوصاً في البحرين نظراً لموقعها المتميز فاستثمر الكابتن « فيلكس جونز » قائد الاسطول البريطاني آنئذ انشغال محمد بن خليفة حاكم البحرين بمطاردة الغواصين في كل من القطيف والدمام ، بحضوره مباشرة الى البحرين واستولى على أقوى وأمنع السفن الحربية للبحرين . . اضطر على اثرها الشيخ محمد على توقيع اتفاقية العار المشينة ، كان قد أتى بها جونز من وزارة المستعمرات في لندن والتي أصبحت البحرين بموجبها محمية بريطانية وذلك في اكتوبر ١٨٦١م .

وقد أفسحت هذه المعاهدة المجال للتدخل البريطاني المباشر في شؤون البحرين الداخلية .

يقول ج . لوريمر[٦] : والواقع ان استناد البريطانيين على القوة العسكرية والبوارج البريطانية مكنهم من الحصول على اتفاقيات غير متكافئة من شيوخ البحرين .

---

(٤) القواسم : القبيلة التي تحكم الشارقة ورأس الخيمة وكانت القوة البحرية المسيطرة على الخليج آنذاك .

(٥) J.C. Hurewits, Diplomaoy vol.p.88

(٦)أنظر دليل الخليج (القسم التاريخي) مطابع دار العروبة ـ قطر ١٩٦٧م/ج٣ ص ١٣٤٥ .

وعلى أية حال أيا كان المبرر فقد تظافرت مجموعة من العوامل الأخرى التي دفعت بآل خليفة للارتماء وبكل ارادة واختيار في أحضان البريطانيين ، يقف في مقدمتها هدف آل خليفة الأول وهو توفير القسط الأوفر من الاستقرار السياسي الذي يصون ويحافظ على ديمومة الحكم لآل خليفة التي تعاني من مخاطر جمة كالتي مر ذكرها .

ابتدأت بريطانيا بممارسة صلاحياتها مباشرة بعد توقيع تلك المعاهدة وأخذت تمارس الادارة والاشراف وتقوم بفرض بعض الاجراءات على الحاكم ونصب وعزل من تشاء .

ومما يثير العجب أن الشيخ محمد ذاته الذي وقع الاتفاقية هو أول معزول بقرار بريطاني وذلك حينما رفض الاذعان لتوجيهات المقيم البريطاني الذي يدعوه للتوقف عن مهاجمة قطر .

أدى عدم اذعان الشيخ المذكور الى تدمير المنامة بواسطة المدافع البريطانية والزامه بدفع غرامة قدرها (٢٥ ألف دولار) للأضرار التي حدثت جراء القصف وكذلك تسليم جميع السفن الحربية التي تمتلكها جميع أعضاء الأسرة الخليفية .

كما نصت الاتفاقية وهو الأهم على فقدان الشيخ محمد حق المشيخة بتهمة القرصنة ، وتنصيب علي بدلا منه ، وتم ذلك في العام ١٨٦٧م .

ومع التعيين الجديد الذي فرضته بريطانيا لأحد أدواتها لكنها لم ترفع الحصار العسكري للمنامة الا بالتزام الشيخ الجديد بمعاهدة ١٨٦١م التي وقعها سلفه وكذا التزامه بالاجراءات التي اتخذتها ضد الشيخ محمد المعزول وتم ذلك باحراق كل السفن الحربية التي تم تسليمها طواعية . . ومن جانب آخر اشترطت بريطانيا على الشيخ علي تعديل نظام العوائد وتعيين مدير بريطاني

لجمارك البحرين التي تأسست في عام ١٨٦٠م ، آزاء اعترافها وموافقتها على تعينه حاكما على البحرين .

لكن وبسبب الازمات الداخلية التي تعيشها الحكومة ، والتي تقف المعارضة كرأس حربة فيها ، وبسبب الضعف الذاتي لحكام آل خليفة زادت بريطانيا من نطاق اشرافها وادارتها حتى في الأمور الجزئية للبلاد .

يقول لوريمر[٧] : وصف البريطانيون الشيخ محمد بأنه رجل يجمع في نفسه أسوأ صفات الطغيان والجشع غير المحدود للثروة والمزاج المتقلب الذي لا يمكن التحكم فيه والجهل وفقدان الصبر .

أدت هذه الحالة لئن تتمادى بريطانيا في التغلغل والنفوذ فكان منها أن انشأت العديد من المناصب والمراكز الادارية وبشكل علني تحت اشراف البريطانيين ذاتهم الذين جاءت بهم بريطانيا المستعمرة من الهند .

فأنشأت الحكومة البريطانية في عام ١٩٠٠م الوكالة السياسية التابعة لها وكان (أف . بي . بريد) أول من شغل هذه الوظيفة وكان سابقاً مساعداً للمقيم البريطاني المستقر في بوشهر الايرانية .

وقد بلغ التدخل البريطاني ذروته باصدار قانون يقضي باخضاع البحرين للقانون المدني والجنائي المعمول به في الهند وذلك بما يعرف بقانون العام ١٩١٣م . وكذا حصولها على امتياز التنقيب عن النفط من الشيخ عيسى بن علي في عام ١٩١٤م .

وهكذا اصبحت البحرين خلال فترة وجيزة قلعة بريطانية ، عانى فيها الشعب أقسى صنوف الظلم والاضطهاد . حيث رابطت القوات البريطانية في

---

(٧) انظر دليل الخليج القسم التاريخي ، مطابع دار العروبة ـ قطر ١٩٦٧م .

البحرين سنة ١٩١٤م وتم انتقال مقر المقيم البريطاني من بوشهر الى البحرين في العام ١٩٤٦م وكذلك تم استحداث مناصب جديدة للبريطانيين أهمها المستشار البريطاني الذي يعين الحاكم على تصريف الأمور والمقيم السياسي الذي يشرف على الجهاز القضائي ويسن القوانين القضائية حسب اللوائح البريطانية ، خاصة بعد أن حول البريطانيون البحرين الى قلعة عسكرية تحمي حصونهم في المنطقة[٨] .

المعارضة السياسية :ـ

لقد ولد الاستبداد الخليفي ـ البريطاني بمقدرات الأمور في البحرين حالات عديدة من الرفض والمقاومة ، لدى الجماهير المسلمة هناك كما انه عمل على تكريس مواصفات الاستبسال والتحدي في صد الانحرافات السياسية والادارية لدى المتسلطين من آل خليفة وأسيادهم البريطانيين .

وشهد الحكم الخليفي معارضة سياسية بارزة ، حيث أضحت الساحة مسرحاً للانتفاضات والثورات الجماهيرية ، وحدثت سلسلة من الأعمال الثورية المتلاحقة هنا وهناك في أرجاء البحرين ، حيث استطاعت الجماهير المؤمنة في احدى الفترات من انزال القصاص العادل وتنفيذ حكم الاعدام في حق العميل

---

(٨) أنشأت بريطانيا أربعة قواعد عسكرية في البحرين قاعدة بحرية وهي قاعدة الجفير عام ١٩٣٥م واعقب ذلك انشاء القاعدة العسكرية الجوية للسلاح البريطاني في المحرق ، ثم القاعدة البرية في الهملة سنة ١٩٥٦م التي انشئت بعد التغييرات التي طرأت على استراتيجية بريطانيا في مستعمراتها بعد العدوان الثلاثي على مصر اذ تم نقل القوات البريطانية من كينيا وعدن عام ١٩٥٧ الى هذه القاعدة تلى ذلك انشاء القاعدة الجوية للمهمات العسكرية السريعة للقوات البريطانية في المنطقة وذلك في منطقة (الصخير) القابعة بالقرب من منابع النفط .

البريطاني الأول الشيخ علي بن سليمان آل خليفة عام ١٨٦٩م .

ابتدأت سلسلة الانتفاضات والثورات الجماهيرية منذ الأيام الأولى لاحتلال آل خليفة أرض البحرين سنة ١٧٨٣م ، حيث استبسل الشعب في صد الاحتلال لأكثر من شهر ، استعان بعد ذلك آل خليفة بنظائرهم من القبائل القريبة في قطر والكويت للسيطرة على الأوضاع وأحداث الاستقرار السياسي في البلاد .

واستمرت الانتفاضات ، جيلاً بعد جيل في وجه المحتلين ونذكر منها بعض النماذج :-

١ - عام ١٨٦٩م : الثورة الجماهيرية العارمة التي أدت الى مقتل الحاكم الشيخ علي بن سلمان آل خليفة ، وسجن منافسه أخوه الشيخ محمد ، واسترداد جماهير الشعب مقاليد الحكم من يد آل خليفة ولكن ما لبثت الثورة أن واصلت نجاحاتها حتى تدخلت البوارج البريطانية في قمع الثورة وهدم معاقلها الأساسية وقد تمكنت القوات البريطانية من السيطرة على الأوضاع وتم تسليم المقيم البريطاني في بوشهر مقاليد السلطة مؤقتاً حتى يجد البريطانيون عميل آخر من آل خليفة لينوطوا به مهام الحكم في الجزيرة ، وكان اختيارهم وقع على الشيخ عيسى بن علي ، ابن الحاكم المقتول خليفة من بعده .

٢ - عام ١٩٠٤و١٩٠٥م : موجات جماهيرية ثورية شهدتها البحرين بين هذين العامين ، حطم الثوار المتظاهرون بعض الأبنية والمؤسسات التابعة لحكومة الاحتلال ، وكانت الهتافات تندد بالوجود العسكري البريطاني في البحرين . ولم يستطع الشيخ عيسى بن علي أن يكبح جماح الثوار المتزايد حسبما تنقل بعض المصادر التاريخية مما أدى الى زعل المقيم السياسي في الخليج (الميجر برسي كوكس) فيما طالبه بسن قانون جديد الى سكان

البحرين يمنع بموجبه بيع السلاح . . الذي لاقى هو الآخر الرفض المطلق من قبل الوجهاء والزعماء الدينيين الذين كانوا يحظون باحترام بالغ وسط الجماهير المسلمة في البحرين .

٣ ـ عام ١٩١٤ : بما يعرف بانتفاضة علماء الدين المشهورة والتي أعلنت فيها الجماهير المسلمة مساندتها ومؤازرتها للقوانين والنظم الاسلامية في التشريعات وتأتي هذه الانتفاضة رفضاً قاطعاً للقوانين المدنية والجنائية السارية في الهند والتي جاء بها البريطانيون لتنفيذها في الجهاز القضائي في البحرين ، وكانت مطالب الثورة والتي تعبر عن أصالة هذا الشعب رفض هذه القوانين تحت شعار منافاتها للشريعة الاسلامية . وقد طالبوا الشيخ عيسى بن علي (١٨٧٠ ـ ١٩٢٣) بانشاء مجلس يضم أهل الخبرة والاختصاص من علماء الدين في البلاد ، ممن يخول اليهم الحق في انتخاب القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر . كما طالبوا أيضاً باتخاذ الاجراءات المناسبة لحفظ حقوق المواطنين .

٤ ـ عام ١٩١٩ : ثورة الغواصين التي انبثقت ضد الاستغلال البشع الذي يمارسه قراصنة آل خليفة في مياه الخليج مطالبين الحكومة بتحسين أحوالهم المعيشية السيئة التي كانوا يعانون الأمرَّين منها .

وقد عرفت هذه الثورة بـ(ثورة الخير) كما ورد في معظم المصادر التي أرخت للبحرين[٩] . خاصة ولأن مهنة الغوص كانت المهنة الرئيسية التي تعتمدها كافة طبقات وشرائح الشعب في البحرين حينها ، وكذلك كانت تعبيراً صادقاً عن مدى الرفض الجماهيري للحكم الخليفي شاركت فيها كافة قرى ومدن البحرين برجالها ونسائها وشبابها ، اذ يعتبر الغوص مصدر الرزق الأساسي

---

(٩) انظر ثبت المصادر للكتب التي تم اعتمادها في اعداد هذه المعلومات التاريخية .

للمواطنين وهكذا كانت تعبر عن مدى الأوضاع السيئة التي كان يعيشها أبناء الشعب .

٥ ـ عام ١٩٢٠ : الثورة الكبرى التي شاركت فيها شرائح المجتمع بكل فئاتها ، بقيادة علماء الدين وكانت ضد عناصر الاحتلال البريطاني وضد تصرفات الوكيل السياسي البريطاني حينها (الميجر ديلي)[١٠] ، الذي اعلن بحماقته الآحكام العرفية في البحرين العام ١٩١٨م .

وقد تصاعدت أحداث الثورة على أثر ذلك ، وقام قادتها من رجال الدين بصياغة مطاليب الثوار وتقديمها الى الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٧٠ ـ ١٩٢٣)، كان من أبرزها تشكيل مجلس تشريعي يعتمد الاسلام كقانون أساس في كافة نظمه ودساتيره وتشكيل شرطة وطنية لحفظ أمن الداخل بدلا من الجنود البريطانيين الغزاة .

أخذت الثورة بالاتساع والشمول حتى اضطر الشيخ عيسى بن علي الموافقة على تمام المطالب التي تقدم بها قادة الثورة ، وعزم على تنفيذ بنودها وقد أثارت موافقته حفيظة السلطات البريطانية اذ كان عليه حسب المقاييس الامبراطورية البريطانية أن لا يقرر شيء مهما كانت الظروف بالغة التعقيد الا باستشارة الوكيل السياسي هناك . فقامت القوات البريطانية بغزو مسلح للبحرين

---

(١٠)كان ديلي حاكماً سياسياً في الديوانية برتبة كرنل آبان ثورة العشرين في العراق وقد عرف بسلوكه المتعسف ، وقد كانت تصرفاته اللامسئولة ضد العشائر العراقية الجذوة الأولى لانطلاقة ثورة العشرين الخالدة ، وحوصر في مركزه بالديوانية وهرب منها فأنزلت الحكومة البريطانية رتبته من كرنل الى ميجر عقاباً له ذلك ، ثم عينته وكيلاً سياسياً في البحرين ، لكنه لم يطرأ أي تغيّـر في تعسفه وادارته السيئة للبلاد مما أدى الى حدوث كثير من الثورات اكبرها ثورة ١٩٢٠م .

في مايو ١٩٢٣م ، انتقاماً من الحاكم ، الذي أجبر على التنازل عن الحكم لأبنه الشيخ حمد .

وبالطبع كان الانقلاب البريطاني تحت مبررات ضعف الشيخ وبلوغه درجة الشيخوخة وانه أصبح معوقاً لأي مشروع اصلاحي . وتمثل الإنقلاب كذلك بالغاء المحاكم المحلية وتأسيس ديوان يحضره الشيخ الحاكم والوكيل السياسي البريطاني للنظر في الشؤون الداخلية للبحرين وبذلك فرضت على البحرين نوع جديد من الادارة البريطانية المباشرة ، فلم يعد بيد الشيخ الجديد حمد بن عيسى (١٩٢٣ ـ ١٩٤١) شيء سوى تنفيذ الأوامر الصادرة اليه من السلطات البريطانية[١١] .

وأمام الاجراءات القمعية الرهيبة التي مارستها سلطات الاحتلال ضد تطلعات الجماهير زاد من الاصرار والتحدي لمقاومة المحتلين الأجانب فكان ان قدم ممثلين عن الجماهير قائمة احتجاج صريحة الى الوكيل السياسي جاء فيها « إذا حالت القوة بيننا وبين الاحتفاظ بشريعتنا وكرامتنا الوطنية غادرنا البحرين »[١٢] .

٦ ـ عام ١٩٢٣م : الاضراب العام الذي دعا اليه زعماء البلد من رجال الدين والوجهاء على تصرفات الوكيل السياسي والاجراءات البريطانية التعسفية ضد المواطنين ، وعلى العائلة الحاكمة التي كانت تسومهم سوء العذاب . واستمر الاضراب عشرة أيام شلت خلالها كافة المرافق الحيوية في البلاد .

---

(١١) محسن شيشكلي / دراسات في المجتمع العربي / مكتب الشرق حلب ١٩٦٥/ص ١٦١ .
(١٢)الريحاني / ملوك العرب / ج٢ ص٢٤٨ .

وقد عقدت الجماهير المسلمة الثائرة اجتماعاً في مدينة المحرق في ٢٦ مايو ١٩٢٣ بزعامة اثنى عشر وجيهاً من أبناء البلد وأصدروا وثيقة تاريخية أطلق عليها (لائحة الاصلاح) .

تضمنت اللائحة عدداً من المطالب التي تأتي تأكيداً لهوية التحركات الثورية الاسلامية التي يقوم بها الشعب ورفضه القاطع للهيمنة الأجنبية على الامور الداخلية للبلاد ، وأهم بنودها أن تجري الأحكام جميعاً على الشرع الاسلامي وعلى القانون المرضي الذي هو من الشرع ومطابقا له ، وانتخاب مجلس شورى من عموم أهل الوطن لينظر في مصالح البلاد .

٧ ـ عام ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢ : شهدت الأعوام من ١٩٢٦ الى العام ١٩٣٢م سلسلة من التظاهرات الصاخبة قام بها الغواصون احتجاجاً على القوانين الاستبدادية الجديدة لتحديد نظام القرصنة للغواصين وأصحاب السفن (النواخذة) وربطها بالحكومة .

أحدثت هذه السلسلة من التظاهرات أزمة مالية خانقة أدت الى كساد سوق اللؤلؤ في عام ١٩٢٩م . قادت بدورها الى زيادة توتر الأوضاع الداخلية وتشرى الفقر المدقع في عموم الغواصين الذين خرجوا في تظاهرات عنيفة في العام ١٩٣٢ حيث بلغت الأحداث ذروتها حينما هاجم المتظاهرون مراكز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين ، فيما حدثت مجموعة من الاشتباكات مع الشرطة على طول سواحل مدينتي المنامة والمحرق أكبر وأشهر الجزر المعروفة في البحرين[١٣] .

وللحد دون تأزم الأوضاع الداخلية أكثر قام المرتزقة من البريطانيين

---

(١٣) Goverment of BHN Ad. Report For the years 1926 - 1932,P.49

وأعوانهم من آل خليفة بضرب المتظاهرين بعنف وقسوة استخدمت بعدها قوى الشرطة الـرصاص ضـد المتـظاهـرين أدت الى سقـوط العـديـد من الشهـداء والجـرحى .

وربما يكون السبب المباشر في قمع هذه الانتفاضة بالرصاص هو اكتشاف النفط في البحرين سنة ١٩٣٢م ، إذ نقلت الدولة البريطانية على اثر ذلك قواعدها العسكرية(١٤) من ايران الى البحرين عام ١٩٣٥م .

٨ ـ عام ١٩٣٨ : كان هذا العام حافلاً بالتطورات النوعية في المعارضة السياسية للنظام إذ لوحظت المنشورات والملصقات الجدارية الموقعة بأسماء مختلفة التي ربما اسهم في بلورتها ارتفاع مستوى المعارضة لدى مناطق أخرى في الخليج كالعراق والكويت ودبي بالرغم من تقدم وسابقية النشاط الثوري في البحرين على مثل تلك المناطق .

شهد هذا العام انتفاضات واضرابات وأعمال ثورية متعددة الألوان ككتابة الشعارات ورفع الشكاوي والمطالب الاصلاحية لتحسين الأوضاع ، أبطالها العمال والطلبة ، يقودهم فيها بعض الواعين ووجهاء المجتمع .

باشرت بريطانيا وقوات الشرطة كعادتها قمع هذه الانتفاضات واعتقلت العشرات من كوادر العمل الثوري فيها .

وعلى اثر الاعتقالات الواسعة التي شنتها سلطات الاحتلال عقد الثوار

---

(١٤) وهما قاعدتي باسيد وهنجام البحريتين ، وتم نقلهما الى البحرين بعد موافقة الشيخ حمد بن عيسى على ذلك في مارس ١٩٣٥م ، على أن تتحمل حكومته ايضاً نفقات انشاء البنايات الخاصة بالقاعدة وأماكن سكن القوات . وتم تأسيس القواعد الجديدة في الجفير لتصبح القاعدة البحرية الرئيسية لبريطانيا في المنطقة ، ولا تزال هذه القاعدة موجودة ولكن للامريكيين كأكبر قاعدة للامريكيين في الشرق الأوسط .

المؤمنون اجتماعاً جماهيرياً عاماً في مسجد (الجامع الكبير بالمنامة) لبحث ومناقشة تطورات الاوضاع والموقف الجماهيري الحاسم ضد الاستبداد والطغيان الحاكم في البلاد .

خرجت بعد الاجتماع الجموع الجماهيرية في تظاهرات صاخبة جابت شوارع المنامة واغلقت حينها الأسواق ، ووزع المتظاهرون خلال مسيراتهم بيانات تدعو الى استمرار الاضراب حتى الإفراج عن جميع المعتقلين وكانت تحيٍّ في الضمن وحدة الشعب ضد الظلم والطغيان والعمالة .

واستمرت التظاهرات من اليوم ٦/نوفمبر/ ١٩٣٨م حيث اليوم العاشر من نفس الشهر ، حتى انزلت السلطات قواتاً ضخمة لقمع المتظاهرين فيما اعتقلت عدداً آخر منهم .

وبسبب سوء الأحوال المعيشية وتفاقم المشكلات الداخلية للبلاد وتردي الاوضاع ، اضطر عدد من ابناء الوطن للهجرة خارج البلاد بحثاً عن أرض توفر لهم الاستقرار والطمأنينة ، فكانت أرض العراق والكويت وايران بلاد الهجرة الجديدة .

يقول د . الرميحي بخصوص أحداث ١٩٣٨ : لقد أفلحت هذه الأحداث في اثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي وخصوصاً بين العناصر الشابة من العمال والطلاب الذين استفادوا من وسائط الاتصال العصري[١٥] .

---

(١٥) الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين/كفاح شعب البحرين/الطبعة الأولى ١٩٧٦ ص٣٦ - د . الرميحي /قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين/مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ـ الكويت/ص٣١٠ ـ ص٣٢٥ .

٩ ـ عام ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧ : الاضرابات العمالية التي قام بها عمال شركة النفط ، مطالبين بتحسين أجورهم وأوضاعهم المادية ، ومساواتهم في هذا الاطار بالعمال الأجانب من حيث الراتب واتاحة الفرص .

ونظراً للتقدم العلمي والثقافي البارز الذي كانت البحرين سباقة اليه في مختلف الميادين ، وانتشار التعليم والصحافة في هذه الفترة الزمنية ، فقد أدى هذا التطور الى احداث طفرة هائلة في مجال الوعي السياسي بين صفوف الناس .

إذ أضرب العمال بشكل متتالي من العام ١٩٤٢ بداية انتشار التعليم والأندية والجمعيات الثقافية وحتى العام ١٩٤٧م ، حيث عكست أحداث هذا العام مدى تصاعد ونمو الوعي السياسي لدى الشعب ، بمهاجمة المتظاهرين المنشآت العامة لشركة النفط لكونها شركة امريكية تابعة للولايات المتحدة الامريكية التي منحت اليهود كل التأييد والمساندة ضد احتلال الأرض الاسلامية في فلسطين .

١٠ ـ عام ١٩٤٨ : عام الانتفاضة التضامنية الكبرى مع شعب فلسطين التي تفجرت رداً على تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة وقيام الكيان الصهيوني .

لقد خرجت تظاهرات استنكارية عارمة ، ضد قرار التقسيم وضد عجز الحكام العرب من حماية الأرض المقدسة .

وتعبر هذه الانتفاضة التضامنية في الواقع عن دخول المعارضة السياسية في مرحلة جديدة أكثر تقدماً وتطوراً من السنوات السابقة ، تبلورت بوضوح في انبثاق الهيئة التنفيذية العليا كأول عمل سياسي منظم ، عمل على قيادة الأحداث والتخطيط لها . في مطلع الخمسينات لتمثل احدى الانعطافات

المهمة في مسيرة الصراع السياسي في البحرين .

وكانت من القضايا التي أدت الى انبثاق الهيئة كضرورة ملحة لقيادة الموج الجماهيري الغاضب اضافة الى الوعي السياسي هو الاحداث الطائفية الدامية التي أذكتها السلطة في البلاد .

١١ ـ عام ١٩٥٤ : التظاهرات الكبرى التي انطلقت الى« القلعة »[١٦] حيث يوجد السجناء في محاولة للمتظاهرين لاطلاق سراحهم وكعادتها انبرت قوات الشرطة لقمع المتظاهرين بالرصاص فأودت ببعضهم شهداء فيما جرح البعض الآخر منهم .

إزداد الغضب الجماهيري بسبب الدم المراق ، فحملت الجماهير المؤمنة شهداءها الأبرار في مظاهرة حماسية صاخبة الى دار المقيمية السياسية البريطانية استنكاراً للجريمة التي اقترفتها السلطة في قتل وجرح عدد من المتظاهرين .

وتشير المصادر التاريخية الى ان رجال الدين من قيادات هده الأحداث أعلنوا اضراباً عاماً ، تعطلت خلاله الحركة التجارية في البلاد وغاب أكثر من ٢٠٠٠ عامل) من حقول النفط ، لمدة اسبوعاً كاملاً .

الهيئة التنفيذية العليا :ـ

أثارت هذه الأحداث التي مرت خلال السنوات الماضية وزيادة تأزم الأوضاع ، إلتفاتة وجهاء البلد وأعيانه ، الى ضرورة تشكيل مجلس يمثل الناس جميعاً من السنة والشيعة ، وتم الاتفاق الفعلي على أن يكون الاجتماع الأول

---

(١٦) السجن المركزي بالعاصمة المنامة والذي لا يزال قائماً حتى الآن .

في مسجد « الجمعة » بالمحرق لبحث فكرة المجلس المقترح .

لقد تناهى هذا النبأ الى اسماع السلطة التي عارضت هذا الاجراء فقامت بتهديد أعيان البلد من عقد هذا الاجتماع ، وبالفعل نجحت السلطة في المنع لكن فكرة انشاء المجلس ظلت في الأذهان ، وسارت بخطوات حثيثة ، الى أن حسمتها أحداث ٢٥ أغسطس ١٩٥٤م التي تمثلت في اضراب سائقي سيارات الأجرة وشلهم لحركة المواصلات في البحرين لمدة أسبوع كامل رفضاً ومحاربة لقانون التأمين الاجباري الذي فرضته السلطات حينها .

وتشير المصادر الى ان اضراب سائقي سيارات الأجرة لم يكن يقتصر على توقف سيارات الأجرة وحدها وانما تعطل السير تماماً حتى بالنسبة للسيارات الخاصة وذلك بسبب زرع المسامير في الشوارع العامة من قبل المضربين .

قادت هذه الأحداث المتتالية الى تأكيد فكرة انعقاد الاجتماع الذي تم منعه قبل أشهر قليلة من نفس العام ، فكان أن انعقد الاجتماع الأول في اكتوبر ١٩٥٤م في مسجد « خميس » بالمنامة بحضور أبرز المثقفين والواعين من أبناء البلد ، وتم في هذا الاجتماع اتخاذ مجموعة من القرارات التي منها[١٧] :

١ ـ تكوين جبهة موحدة لمجابهة الدكتاتورية المتمثلة في بلجريف[١٨] تتولى قيادة الشعب حتى ينال حقوقه المهضومة والحد من الاستبداد الإستعماري

---

(١٧) عبد الرحمن الباكر/من البحرين الى المنفى/ دار مكتبة الحياة ـ بيروت .

(١٨) بلجريف : كان في الحرب العالمية الأولى ضابطاً في وحدة الهجانة البريطانية في جنوب السودان ، ثم سافر الى تنجانيقا (تنزانيا حالياً) في افريقيا الشمالية واعتزل الخدمة بعد الحرب العالمية الأولى لسنوات قليلة وأقام في البحرين منذ ١٩٢٦م كمستشار لحكومة البحرين وقد ألف كتابين احدهما كتاب وثائقي عن تأريخ البحرين المعاصر .

الآخذ بخناق الشعب .

٢ ـ يعقد اجتماع عام آخر بعد اسبوع في قرية السنابس يضم جميع العناصر الوطنية لتكوين الجبهة وانتخاب ممثليها .

٣ ـ تعبئة الشعب وتهيئته بشتى وسائل الدعاية والنشر ليكون صفاً واحداً متضامناً مع ممثليه .

وبالفعل تم عقد الاجتماع العام المنظور في قرية السنابس في احدى حسينيات القرية بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٩٥٤م وتم في هذا الاجتماع انبثاق الهيئة التنفيذية العليا بعد أن اتخذت جملة من القرارات بالاجماع وعلى رأسها اختيار هيئة تنفيذية عليا قوامها مائة وعشرون شخصاً ينبثق منها لجنة تنفيذية قوامها ثمانية أشخاص هم الممثلون للشعب .

اتخذت الهيئة على عاتقها مسؤولية تحقيق المطالب الجماهيرية من السلطة والتي تركزت أساساً في أربعة محاور :

١ ـ تأسيس مجلس تشريعي .

٢ ـ وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني .

٣ ـ السماح بتأليف نقابة للعمال .

٤ ـ تأسيس محكمة عليا للنقض والابرام .

واقتصرت نشاطات الهيئة على اصدار البيانات والبلاغات الاعلامية المتكررة لعرض هذه المطالب على السلطات الخليفية الحاكمة اضافة الى نشاطاتها الاجتماعية الملحوظة في رفع مستوى التلاحم الشعبي العام[١٩]

---

(١٩) يمكن مراجعة كتاب من البحرين الى المنفى / الباكر / للمزيد من المعلومات حول نشاطات الهيئة .

وخاصة وأن أول عمل قامت به الهيئة بعد التأسيس هو جمع التواقيع لتثبيت شرعية تمثيل الهيئة للشعب ، وقد استطاعت الهيئة الحصول على زهاء (٢٥ ألف) توقيع ، وهذا عدد ضخم مقارنة مع عدد سكان البحرين الذي لم يتجاوز حينها الثمانون ألفاً .

ولما كانت ردود الفعل لدى الحكومة والسلطات البريطانية للهيئة ومطالبها مخيبة للآمال ، ابتدأت الهيئة تتخذ منحى آخر للضغط على الحكومة للاستجابة لتلك المطالب ، فكانت أن دعت الى اضراباً عاماً في البلاد يبدأ من ٤ ديسمبر ١٩٥٤م وحتى العاشر من ذات الشهر .

عكس هذا الاضراب مدى التجاوب الجماهيري الذي حصلت عليه الهيئة من قبل الناس ، اذ حقق الاضراب من النجاح ما جعله يشل حركة الاقتصاد تماما ، أدى الى تقديم الشيخ سلمان بن حمد[٢٠] تنازلات مهمة في سياق الأحداث في بيان أعلن فيه عن تشكيل لجان مختصة للاشراف على التعليم والصحة وسلك البوليس ، وأهم من ذلك ان البيان المذكور قد وعد باجراء انتخابات لاختيار اعضاء المجلس البلدي . لكن الحكومة لم تعمل على تنفيذ هذه الوعود .

أستمرت الهيئة في نضالها لتحقيق تلك المطالب وحققت الكثير من الانجازات في توظيف المعارضة السياسية لدى عامة الناس ، في قنواتها السليمة تجلى ذلك بوضوح في الانتصار الساحق الذي حققته الهيئة ضد منافسيهم من ممثلي الحكومة في الاقتراع على عضوية مجلس التعليم الذي أجرى في ٩ فبراير ١٩٥٦م إذ نالوا ٩٢٪ من اصوات المقترعين والذي حدى بالهيئة أن تطالب بالاعتراف الرسمي لها من قبل الحكومة .

---

(٢٠) والد الحاكم الحالي الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة .

١٢ ـ عام ١٩٥٦ : الاضراب العام الذي دعت اليه الهيئة احتجاجاً على اطلاق الشرطة النار على جمهرة من الناس في حادث اختلاف بينهما وقع خلال هذا الحادث المؤلم ثلاثة ضحايا وعدد من الجرحى .

استجاب الناس لدعوة الهيئة بحماس منقطع النظير ، وشلت الحركة التجارية والعامة في البلاد تماماً لمدة اسبوع ، تقدمت الهيئة بعدة مطالب كشروط أساسية لانهاء الإضراب منها :

١ ـ اعتراف الحكومة بالهيئة التنفيذية العليا .

٢ ـ اجراء تحقيق علني حول الحادثة التي قتل فيها ثلاثة بحرانيين في العاشر من مارس من نفس العام ١٩٥٦م ، ومعاقبة المتسببين ، ودفع تعويضات لأقارب القتلى المغدورين .

٣ ـ اعفاء « السير تشارلز بلجريف » من منصبه .

وفي سياق تصاعد أحداث هذا العام ، خرجت تظاهرات طلابية كبرى في ٣٠/اكتوبر/١٩٥٦م ، قام بها طلاب ثانوية المنامة وانضم اليهم فيما بعد طلاب المدارس الأخرين ، وشقت التظاهرات طريقها من المنامة الى المحرق ، استنكاراً لغزو اسرائيل سيناء في التاسع والعشرين من اكتوبر من نفس العام .

أعلنت الحكومة حالة الطوارىء في البلاد واعلنت الاحكام العرفية نتيجة لتفاقم الأوضاع ، حيث قام المتظاهرون بتحطيم بعض المحلات والمؤسسات المدنية المرتبطة بالنظام كما اشعلوا النار في الكثير من الاماكن وبعض السيارات الحكومية .

تم فرض حظر التجول واعلان حالة الطوارىء القصوى العامة في ليلة

الخامس من شهر نوفمبر ١٩٥٦م ، وقامت السلطة في اليوم التالي أي في اليوم السادس من نوفمبر باعتقال قادة الهيئة وسجنهم في جزيـرة جدة[٢١] . لكن الاوضاع لم تهدأ مع كثرة المرتزقة ورجال الشرطة المنتشرين في ارجاء البحرين اذ استمر الاضراب ولم يفلح رجال الشرطة في قمع هذه الانتفاضة . فبادرت السلطة سريعاً في اتخاذ بعض الاجراءات الحاسمة للقضاء على الانتفاضة ومنها اصدار الحكم على المعتقلين من قادة الهيئة ، واعتقال عدد آخر من اعضاء الجمعية العامة لها . وبـذلك تمكنت السلطة من القضـاء على الهيئة . وزج الكثير من الكوادر الاساسية المتفاعلة معها في غياهب السجون . ونفي ابرز قادتها إلى سانت هيلانة .

وفي الاشهـر التي تلت أحداث هـذه الانتفاضـة ، استخـدمت الفـرق البريطانية على نطاق واسع لاداء مهمات قـوة الشرطـة ، هذه المهمـات التي فرضها قانون حالة الطوارىء ، كما تم تدعيم قوة الشرطة نفسها بمتطوعين جدد من اليمن وبدو من الاردن ، وتم ايضاً استحداث فرع خاص برئـاسة ضـابط بريطاني ضمن سلك البوليس نفسه ، ليتولى مهمة التحقيق والتحـري في أية أحداث يعتقد بأن من ورائها عوامل سياسية[٢٢] .

وبـالقضـاء على الهيئـة دخلت البحـرين مـرحلة جـديـدة من الصـراع السياسي ، تتسم باقصى حالات الديكتاتورية والقمع ، حيث منعت على ضوء أحداث ١٩٥٦ الصحافة من الصدور ، وتحولت البحرين الى أرض بوليسية .

١٣ ـ عام ١٩٦٥م ؛ وبالتحديد في اليوم الخامس من شهر مارس خرجت

---

(٢١) جزيرة (جَدَة) تضم السجن التاريخي الكبير الذي ضم معظم العناصـر الثوريـة في هذه البلاد ، واليوم هوموقع السجناء الـ ٧٣ المتهمين بقضية اسقاط النظام في ديسمبر ١٩٨١م .
(٢٢) الرميحي / قضايا التغيير السياسي والاجتماعي / ص٣٧٥ .

تظاهرات طلابية عارمة اجتاحت شوارع البحرين ، احتجاجاً على تسريح المئات من العمال المواطنين من شركة النفط ، وأعلن المتظاهرون الاعتصام في مدرسة المنامة الثانوية بعد انتهاء التظاهرات ، لكن الشرطة ضربت المعتصمين بعنف ، أدى الى جرح عدد من الطلبة ، وقد أثار ذلك المزيد من الحماس لدى عموم الطلبة فخرجوا ثانية للتظاهر .

وبعد يومين من الاضطرابات ازدادت حدة الموقف سوءاً ، فبدأت السلطة بشن حملة اعتقالات واسعة شملت عدداً من قادة الطلاب المحرضين للتظاهرات . وأدى ذلك بدوره الى تعقيد الوضع أكثر ، فخرجت التظاهرات الجماهيرية العامة يوميا تجتاح مدينتي المنامة والمحرق طيلة شهر مارس ، اتسمت هذه التظاهرات المتتالية بعنف واضح بالاضافة الى مشاركة النساء بأعداد كبيرة ، حيث هاجم السكان في مناطق عديدة مراكز الشرطة واستولوا على مخازن الاسلحة أما في المنامة والمحرق فقد وضع المتظاهرون المتاريس في الشوارع في وجه الشرطة الذين كعادتهم أطلقوا النار اكثر من مرة فقتلوا وجرحوا عدداً من المواطنين .

المعارضة السياسية والعمل المنظم :

بالرغم من كل ما يمكن أن يقال عن (الهيئة التنفيذية العليا) وعلى مسيرة نشاطاتها التي استمرت عامين كاملين (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦) لكنها كانت نقطة التحول الأولى في مسيرة الصراع السياسي في البحرين ، باعتبارها الانموذج التنظيمي الأول الذي شهدته ساحة الاحداث في البحرين ، الذي عمل على قيادتها وصياغة مطالبها الأساسية .

ويمكن لنا تحديد المعارضة السياسية المنظمة في البحرين في ثلاثة اتجاهات رئيسية تشاطرت النشاط السياسي هناك وهي :

١ ـ الهيئة التنفيذية العليا ، وقد تقدم الحديث عنها .

٢ ـ الأحزاب والتنظيمات اليسارية .

٣ ـ الحركة الاسلامية .

الأحزاب والتنظيمات اليسارية :ـ

بعد ان اجهضت الهيئة نظراً للقمع الشديد الذي وجهت به ، وتمكن السلطة من القضاء عليها ونفي قادتها الى الخارج والزج بمعظم عناصرها القيادية الأخرى في السجون بدأت محاولات عديدة للخروج من هذه الأزمة الخانقة لدى فئة عريضة من الطلاب والمثقفين .

ولقد كانت الفرصة سانحة بالذات للطلبة المبتعثين الى خارج البلاد حيث يتوافر مناخ الحرية المناسب للتعبير والمعارضة ومن هنا كانت انطلاقة الاحزاب اليسارية في البحرين حيث يعود الطلبة الذين كانوا يدرسون في بيروت والقاهرة الى البلاد وهم يحملون أفكار الحركات السياسية الموجودة هناك وكانت معظمها يسارية ، بالذات أبان الطفرة القومية بانتصار الثورة الناصرية في مصر .

وكان من الطبيعي أن يتخذ النشاط السياسي في مثل أجواء البحرين طريق التنظيم السري ، وهكذا بدأت تنتظم في السر جميع فروع الاحزاب والمنظمات كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي ، وقد بدأت هذه الأحزاب نشاطاتها في أواخر الخمسينات .

بدأت هذه الاحزاب نشاطها في البحرين من خلال الطلبة العائدين الذين انضموا الى الأحزاب الأم في العالم العربي ، بل انها ظلت خاضعة تماماً لقياداتها الاصيلة في الخارج حتى ان الخلافات والصراعات في أوساط الحركات تلك في الخارج تنعكس بصورة واضحة على تحركات الطلبة العائدين

على الساحة في البحرين .

تألق نجم الأحزاب الشيوعية في البحرين خلال النصف الآخر من الستينات وبدايات السبعينات مع النهضة العامة للشيوعية التي اجتاحت المنطقة خلال تلك الفترة واستطاعت أن تضم الى صفوفها العديد من العناصر الشابة . ويقف كلا من جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين في طليعة الأحزاب الشيوعية في البحرين .

لقد تشكلت الأحزاب اليسارية في البحرين من أجل خدمة معادلات سياسية حاكمة في الخارج ، كانت تدفع باتجاهها الاحزاب الأم في الخارج ، فمثلا كان حزب توده الشيوعي في ايران وراء تشكيل النواة الأساسية لجبهة التحرير الوطني البحرانية وكانت تضم بين عناصرها العديد من الايرانيين المنتمين الى حزب توده[٢٣] .

وبالرغم من بعض النجاحات التي حققتها الحركات اليسارية في البحرين الا انها لم تحدث تغييراً في المعادلات القائمة على الساحة هناك ، وربما يعود ذلك الى سببين أساسيين وهما الغربة الأيديولوجية لتلك الأحزاب في بلد معروف بعراقته الاسلامية ، وقمع السلطة المتنامي . وتأتي هزيمة يوليو ٦٧ لتبدأ حالة التذمر تدب في وسط التيارات القومية والشيوعية أدت بالتدريج الى انحسار المد الشيوعي ليس في البحرين وانما في عموم العالم الاسلامي ، في الوقت الذي بدأت الأجيال الجديدة في البحث عن أفكار جديدة تتناسب والتركيبة البيئية والسكانية والمذهبية لشعب البحرين فكانت تتمحور حول منهج الاسلام كفكرة حضارية للتغيير ، ولذلك انطلقت أول نواة للحركة الاسلامية المنظمة في البحرين في بداية عام ١٩٦٩م .

---

(٢٣)جريدة التايمز اللندنية /١٢ـ٦ـ١٩٦٩م .

الحركة الاسلامية :ـ

إن الحديث عن الحركة الاسلامية في بلد كالبحرين لا بد وأن يحظى بعناية وافرة ، اذا علمنا بأن البحرين كانت على مر التاريخ مناراً للعلم وواحة للعلماء والمفكرين ، وهي الأرض التي انطلقت من فوقها العديد من جيوش الرسالة الاسلامية نحو تحرير الشعوب الأخرى من الضيم والظلام . ودوماً بقيت أرض البحرين نموذجاً رائعاً في التصدي والمقاومة .

ومع ان الحركة الاسلامية كتنظيم سياسي جاء في آواخر الستينات الميلادية التي كانت تشهد أفول نجم التيارات الشيوعية في العالم العربي ، لكن الحالة الاسلامية هي السائدة في عموم الانتفاضات التي فجرها الشعب المسلم في البحرين ، تدل على ذلك المطالب التي كان يرفعها قادة الانتفاضات في وجه السلطات . حيث تؤكد في غالبيتها الساحقة على ضرورة تطبيق القوانين الجزائية المدنية والتشريعية حسب مقتضيات التشريع الاسلامي ومتطلباته .

وقبل الولوج في الحديث عن الحركة الاسلامية في البحرين وتأثيراتها على الساحة الجماهيرية هناك لا بد من أن نتعرض بايجاز الى العوامل التي أدت الى فشل الانتفاضات التي قامت بها الجماهير المسلمة خلال أكثر من قرنين ، بالرغم من التضحيات الجسام التي قدمتها في سبيل التغيير وأهمها :

العامل الأول : فقدان الانتفاضات الى القوة التنظيمية القادرة على دفع حالة الغليان الجماهيري وتوظيفها لصالح العمل التغييري المنشود ، فكانت الانتفاضات ما هي الا ردات فعل قامت بها الجماهير لأوضاع سيئة كانت تعيشها البلاد فانتفاضة الطلاب ١٩٢٨م جاءت كردة فعل ضد تدخل المعتمد البريطاني في شؤون احدى المدارس . وانتفاضة الغواصين ١٩٣٢م ، كردة فعل لتحديد

قروض الغوص ، انتفاضة ١٩٦٥م كردة فعل تجاه مئات التسريحات التي قامت بها شركة النفط . . وهكذا جل الانتفاضات لم تكن هناك جهة متصدية تقوم بمهمة بلورة وتوجيه تلك الأحداث لغايات ومعادلات مهمة في الساحة .

العامل الثاني : فقدان الجماهير الى الرمز القيادي الكفوء الذي تقع على عاتقه مسؤولية التصدي لمخططات النظام ووضع البرامج والخطط الكفيلة لدحرها بالاستفادة من حالات الرفض المتنامية لدى الشعب ، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الهيئة لكنها لم تستطع من ايجاد رمز جماهيري يلتف حوله الناس ، مع امكانية ذلك خاصة في ساحة كالبحرين ، لطبيعة الاحترام البالغ الذي يكنه هذا الشعب لعلماء الدين .

ولذلك نجد ان اليسار بالرغم من الانتشار السريع الذي استطاع تحقيقه في البحرين لكنه ظل عاجزاً من احداث التغيير الجماهيري إذ تعثر أمام عقبة رئيسية كان عليه أن يتجاوزها أولاً وهي الأصالة الاسلامية المتجذرة في نفوس هذا الشعب ، التي أوجدت لدى اليسار صعوبة بالغة في الطرح القيادي الجماهيري ، فلم يستطع اليسار رغم تشكيله العشرات من الخلايا والفئات السرية من أن تبادر في طرح بعض القيادات على الساحة ، وذلك بالعكس من الحركة الاسلامية التي وجدت أرض البحرين ، سهلة جداً في التحريك والريادة ، ولذلك تمكنت خلال فترة وجيزة من أن تكون سيدة الساحة في البحرين بلا منازع .

فماذا عن الحركة الاسلامية في البحرين ؟

ليس هناك شك ان الأسرة الخليفية لم يتسن لها الوصول الى دفة الحكم في البحرين الا على حصان بريطاني عبر اسطولها البحري في (بوشهر) هي التي راقبت ووجهت غزو عتوب آل خليفة للبحرين بمساعدة أبناء عمومتهم

الجلاهمة وآل صباح الذين وجدوا في بريطانيا حليف للتصدي للخلافة العثمانية المتاخمة لحدودهم يومذاك .

وقد ضمن البريطانيون جدار حماية لحلفائهم آل خليفة في شرق الجزيرة العربية باحتلال الوهابيين للأحساء عام١٧٩٥م ، رغم ان هذا أثار القلاقل لبعض الوقت بين الوهابيين وآل خليفة حول (الخبر) و(الدمام) ، إلا انه بقي مكسباً فعليا لآل خليفة حتى زوال آل سعود من الاحساء ، عام ١٨١٨ م على يد الحملة الصرية ، وبدء سيطرة جديدة للخلافة الاسلامية على الاحساء ، دامت ردحاً من الزمن ، وهنا بادر البريطانيون لعقد اتفاقية فبراير ١٨٢٠م مع الحكومة الخليفية ، اتبعت على اثرها البحرين اداريا بحكومة الهند البريطانية وأصبح المقيم السياسي البريطاني في (بوشهر) الموجه الرئيسي للشؤون السياسية والادارية في البحرين .

وفي عام ١٩٢٠م تم انشاء أول وكالة سياسية بريطانية في البحرين ، وبعد عشرين عاماً انشأ المستر (ديلي) النواة الأولى لشرطة البحرين من مرتزقة باكستان وبلوشستان والهند وعدن تحت قيادة واشراف طاقم من رجال الأمن البريطاني .

وفي هذه الفترة أضحت البحرين مركزاً للعمليات البريطانية في الخليج وبحر العرب ، وقد انطلق القائد البريطاني (ديلامين) من البحرين عام ١٩١٤م في حملته التي احتل بها العراق .

وأمام هذا التسلط البريطاني الشرس على شؤون البلاد ، وأثر توقيع بريطانيا وفرنسا لاتفاقيات (سايكس ـ بيكو) واعلان نتائج مؤتمر (سان ريمو) التجزيئيين ، انطلقت في البحرين هبات جماهيرية واسعة ورافضة كان أبرزها الانتفاضات التي مر ذكرها في الصفحات السابقة .

وفي العام ١٩٢٦م حينما نصب(شارلز بلجريف)، مستشاراً لحاكم البحرين ومع استحداث هذا المنصب دخلت البحرين مرحلة جديدة من مراحل السيطرة البريطانية عليها ، واتسمت بطابع اتوقراطي شديد ، فقد أصبح (بلجريف) هو الحاكم الفعلي للبحرين ، وهو الأول والآخر فيها بلا منازع ، فقد كان مسؤولا لمديرية الامن ومديرية القضاء ومديرية المالية ومديرية التعليم ، واضحت زوجته (مارجوري بلجريف) مسؤولة عن تعليم البنات !!

وفي العام ١٩٣٥م أشرف بنفسه على بناء قاعدة الجفير البحرية للاسطول البريطاني والتي بقيت مركزاً لقيادة هذا الاسطول في المنطقة حتى عام ١٩٧١م ، وقد كرس بلجريف جهده لفرض التغريب واضفاء الطابع البريطاني على الحياة العامة في البلاد ، مستفيداً من خبرته الاستعمارية في مصر والسودان وفلسطين ، ابان عمله في الجيش البريطاني في هذه الدول ، وقد أنشأ لهذا الغرض عدداً من المدارس التبشيرية كان ابرزها (مدرسة القلب المقدس) التي وضعها تحت الادارة المباشرة للكنيسة الكاثوليكية كما طبق القانون الهندي على العديد من مرافق البلاد الحيوية ، وحارب الروح الدينية والنزعات التحررية لدى الجماهير المسلمة في البحرين ، وتصدى بعنف لانتفاضة ١٩٤٨م التي خرجت مستنكرة قرار التقسيم الجائر بحق فلسطين ، كما قمع الجيش البريطاني الهبة الجماهيرية الواسعة التي انطلقت مستنكرة اعلان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ولعب (بلجريف) دوراً خبيثاً في اذكاء الفتنة الطائفية داخل المجتمع ، هذه الفتنة التي وصلت ذروتها عام ١٩٥٣م حيث وقعت جماهيرنا ضحية الصدام المسلح بين أبنائها بالسلاح الأبيض ، والذي كاد أن يتحول الى حرب أهلية لا تبقي ولا تذر ، لولا تدخل المخلصين في هذا البلد لتدارك الأمور .

ومن رحم هذه المعاناة المريرة ولدت (الهيئة التنفيذية العليا) تنظيماً

جماهيرياً قائداً للنضال الشعبي في أوج عنفوانه .

وانتخبت لجنة قيادية من ثمانية مواطنين تعمد في اختيارهم ان يكون أربعة منهم من السنة وأربعة من الشيعة ليكون بذلك صفعة في وجه (بلجريف) وسياسته الطائفية .

وعلى مدى عامين كانت (الهيئة) تقدم مطالبها الاسلامية لحكومة (بلجريف) ، بيد انها كانت تواجه دوما بآذان صم ومنطق حاد مما أدى الى تراكم الضيم في النفوس واحتباس الحس التحرري في الصدور لتنفلت الأوضاع من عقالها وتخرج الجماهير عن بكرة أبيها في فجر الحادي عشر من نوفمبر ١٩٥٦م معلنة أكبر انتفاضة جماهيرية شهدها نصف شهر في صدام دموي مسلح مع الجماهير المسلمة الثائرة ، أدى الى سقوط العديد من الشهداء والجرحى وفي الطرف الآخر تم مهاجمة العديد من مراكز الجيش والشرطة والاستيلاء على محتوياتها واحراق مجموعة من سيارات الأمن وقتل عدد من أفراده .

إلا ان ضعف الحس الحركي والروح القيادية لدى بعض قيادات (الهيئة) أدى بها الى الوقوع فريسة لسياسة الدس والاحتواء البريطاني ، التي لجأت اليها بريطانيا كورقة أخيرة للتعامل مع حالة الرفض التي كادت ان تقلب العديد من موازين القوى في المنطقة الخليجية برمتها .

وقد كتبت (الإيكونوميست) اللندنية في ١٤/مايو/ ١٩٦٥م تعليقاً على الأوضاع في البحرين ، قالت فيه (لو لم تكن القوة العسكرية نازلة بكثافة في الشارع البحراني ، لسقطت الحكومة هناك بكل تأكيد .

وفي فبراير ١٩٦٨م توجت السلطات البريطانية نزعتها القمعية هذه بتشكيل قوة عسكرية من المرتزقة الهنود والبلوش عرفت يومذاك (بالحرس

الوطني) ووضع حمد بن عيسى ولي عهد الأمير رئيساً عليها ، وقد بنيت هذه القوة في حينها على طراز (كشافة الساحل المتصالح)[٢٤] .

وفي يناير ١٩٦٨م وبعد قرن ونيف من سنين القهر والاستغلال قررت الحكومة البريطانية سحب قواتها العسكرية المرابطة في شرق السويس ، وتلك الموجودة في منطقة الخليج والتي تعتبر البحرين مركزها الأساسي وذلك خلال عامين من صدور القرار المذكور .

وقد عللت الحكومة البريطانية اتخاذها ذلك القرار المصيري لأسباب اقتصادية دعت بريطانيا لتخفيف نفقات الدفاع ، ولمواجهة مشاكلها الاقتصادية الداخلية والتزاماتها العسكرية في اوروبا ذاتها وتلبية للاستراتيجية العسكرية للحلف الأطلسي الذي يقتضي تحشيد بريطانيا قواتها العسكرية وتركيزها في اوروبا .

لكن حقيقة الانسحاب كما يرى أغلب الذين تابعوا مسيرة الأحداث على مسرح الحياة السياسية والاجتماعية في البحرين يرون ان هناك حقائق أخرى مهمة كانت تقف وراء اتخاذ الحكومة البريطانية قرار الانسحاب بالذات مع علمنا بأن معارضة شديدة جاءت لهذا القرار من قبل حزب المحافظين البريطاني حيث يرى هذا الحزب ضرورة الابقاء على الوجود العسكري في المستعمرات البريطانية بالذات في حال رغبة حكام تلك المناطق في بقاء ذلك الوجود العسكري .

ويعتمد حزب المحافظين في معارضته لقرار الانسحاب على قضيتين

---

(٢٤) هي فرقة عسكرية انشأتها بريطانية للمحافظة على أمن حكومات الساحل العماني المعروف بالساحل المتصالح أو ما يسمى اليوم بدولة الامارات العربية المتحدة وذلك عام ١٩٥٢م مع اتساع عمل شركات النفط في هذا الساحل .

أساسيتين هما ، أن الوجود العسكري ساعد على حفظ الاستقرار في المنطقة ، وان سحبه يعني تهديداً لهذا الاستقرار ، ومن جهة ثانية يرى المحافظون في الوجود البحري الروسي في المحيط الهندي خطراً يهدد المصالح القومية البريطانية في حال الانسحاب .

وقد قام (ادوارد هيث) زعيم حزب المحافظين بزيارة خاصة للمنطقة لمعرفة مدى تجاوب حكام المنطقة مع فكرة حزبه الرامية الى ضرورة ابقاء الوجود البريطاني لكن لم تسفر تلك الزيارة الا عن المزيد من التعقيد في القضية .

وفي غضون المداولات التي قام بها كبار المَسؤولين في الحكومة البريطانية تقرر بعد فوز حزب المحافظين في الانتخابات ايفاد بعثة رسمية برئاسة (وليم لوس) لبحث مستقبل العلاقات بين بريطانيا ومشايخ المنطقة .

وقد أوضحت هذه البعثة فيما بعد على ان بقاء القوات البريطانية محفوف بالمخاطر .

ونعتقد ان المخاطر المقصودة التي رفعت البعثة تقريرها بشأنها هي الحقائق المهمة التي كانت وراء اتخاذ ذلك القرار وليست المسألة الاقتصادية والاستراتيجية للحلف الأطلسي التي تقتضي تركيز القوات البريطانية في اوروبا هما السببان الرئيسيان في اتخاذ ذلك القرار الخطير مع كل الاثار السيئة التي سيخلفها ذلك الانسحاب على الامبراطورية البريطانية ومصالحها الحيوية في المنطقة بالذات بعد تدفق النفط بكميات هائلة فيها . . وأهم هذه الحقائق التي لعبت دوراً هاماً في الاسراع بعملية الانسحاب كما يتضح ما يلي :

أولاً : زيادة الشعور المعادي لدى المواطنين لرجال الاحتلال بسبب الممارسات اللا مسؤولة والتصرف السيء في الأمور والتدخل المفرط في شؤون

الناس الداخلية الذي تعدى مجرد الحكم والسيطرة على مقدرات البلاد والعباد الى المساس بمعتقداتهم والاستهانة بها .

ثانياً : تنامي الحافز النضالي ورفع راية الجهاد بسبب الوجود الاستعماري وفرض المزيد من الهيمنة والاستبداد ، لذلك كان الاحتلال البريطاني يواجـه دائماً صعوبات بالغة التعقيد في مواجهة التحديات الداخلية التي يقوم بها أبناء الشعب للحد من استفزازات البريطانيين ودون تدخلاتهم المباشرة في سـائر الشؤون الحياتية والعبادية للسكان .

ومن هنا ان تاريخ البحرين من (١٧٨٣م) وحتى العام (١٩٧١م) يشهد انتفاضات ومقاومة مدنية هائلة في وجه الاحتلال ورجالاته . لذلك كله لم يكن من السهل الابقاء على الوجود العسكري كما السابق ، خاصة اذا أضفنا عامل الوعي المتنامي في المنطقة في الكـويت والعراق وفي طليعتهـا أيضاً الشعب المسلم في البحرين .

وهكـذا جـرَّت القـوات البـريـطانيـة أذيـالهـا من أرض البحــرين في ديسمبر ١٩٧١م ، مخلفة وراءها نظام مثقل بالهموم الداخلية لا زال يبحث عن سراب الأمن والاستقرار وكل يوم تطالعنا وسائل الاعلام المحلية والدولية عن محاولة عسكرية لقلب نظام الحكم في البحرين ، وشعب لا زال يواصل درب الجهاد تحت راية الاسلام لاسقاط هذا النظام المحتل والذي أسس دعائمه على البطش والارهاب والتنكيل .

وفوق كل ذلك ترك الانسحاب دوليا فراغاً سياسياً هائلاً كان لا بد للقوى الكبرى من سد فـراغه ، فكـانت الخطة تقتضي هـذه المرة ايجـاد جيش قرأ التجربة البريطانية فاستفاد منها وكانت هي الولايات المتحدة التي امتطت صهوة الفراغ السياسي لترث الوجود البريطاني ولكن بلباس جديد .

وفي البحرين عقدت الولايات المتحدة الامريكية مع حكومة آل خليفة اتفاقية ٢٧ ديسمبر ١٩٧١م والتي نصت ضمن بنودها على وضع قاعدة (الجفير) البحرية للأسطول الامريكي ووضع قاعدة (المحرق) الحيوية تحت تصرف سلاح الطيران للولايات المتحدة ، هذا مع العلم ان بداية الوجود العسكري للولايات المتحدة في البحرين يعود للعام ١٩٤٩م .

وعلى أثر هذه الاتفاقية اخذ الدور الامريكي يتسع شيئاً فشيئاً حتى اضحى يغطي جل المرافق الاقتصادية والادارية والعسكرية باستثناء جهاز الأمن الذي ما برح تحت ادارة الثلاثي البريطاني (هندرسون - بل - شور) وليس مزايدة سياسية القول بأن حكومة البحرين تقف اليوم على رجل امريكية .

لقد أعلنت الولايات المتحدة الامريكية بعد الانسحاب البريطاني عن تبنيها مسؤولية الدفاع عن أمن الخليج بصورة منفردة وكان ذلك ايذاناً باستئثار أساطيلها وبوارجها المتقدمة للهيمنة على الخليج .

وقد تدرجت الولايات المتحدة في استعمارها للخليج تحت أغطية متعددة كانت تسمى بالمساعدة الاقتصادية تارة ، وحفظ الأمن تارة أخرى وباسم التطوير ونشر الحضارة تارة ثالثة .

يقول (روجرز) في تصريح له أثناء زيارته للخليج عام١٩٧٢م ان سياستنا في الخليج هي أن يكون لنا اهتمام عملي به وان نساعد على تحقيق الاستقرار فيه ونساعد البلدان على التطور وان نشجعهم على التعاون فيما بينهم حتى لا يتاح لمن يخلق المتاعب في الخارج أن ينجح وهذا ما ستكون عليه سياستنا .

وأدلى بهذا الدلو قائد القوات الاميركية في الشرق الاوسط الادميرال (جون آدمز) الذي يتخذ من البحرين مقراً له في مقابلة له مع جريدة السياسة الكويتية بقوله ان القوات الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط تعمل في هذه

المنطقة من الخليج والبحر الأحمر باستمرار منذ عام ١٩٤٢م .

في اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٧١م أقدم النظام الحاكم في البحرين على توقيع اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية القاضية باعطاء الولايات المتحدة الحق في استخدام القاعدة العسكرية البحرية في (الجفير) التي أنشأتها بريطانيا في ابريل ١٩٣٥م مع صلاحيات واسعة يمكن ملاحظتها بوضوح من خلال نص الرسالة التي بعث بها القائم بالاعمال الامريكي في البحرين(ج . جون) الى وزير خارجية نظام آل خليفة محمد بن مبارك آل خليفة في ديسمبر عام١٩٧١م[٢٥] واليك نص الرسالة :

صاحب السعادة . .

أتشرف أن اشير الى الانتشار الحالي لقوة الشرق الأوسط التابعة للولايات المتحدة في البحرين ، بما فيها باخرة القيادة والبواخر الأخرى والطائرات ، ان حكومة الولايات المتحدة ترغب بادامة هذا التواجد مع استمرار تسهيلات الاسناد بموجب الموافقات التالية :

١ /يسمح للبواخر والطائرات العائدة والمساندة لقوات الولايات المتحدة بدخول ومغادرة المياه الاقليمية والموانىء والمطارات البحرينية بحرية تامة .

٢ /يسمح لمنتسبي قوات الولايات المتحدة بحرية الحركة داخل البحرين وحرية الدخول اليها والخروج منها .

٣/في حالة وجود أي تغيير جوهري من قبل الولايات المتحدة حول تواجد البواخر والطائرات أو عدد الأشخاص اللازمين لمساندة قوة الشرق

(٢٥) مجلة الثورة الرسالية / العدد٢٣ ـ ابريل ١٩٨٤م .

الاوسط التابعة للولايات المتحدة تقوم بالتشاور مع حكومة البحرين قبل اجراء ذلك التغيير .

٤/لا تطبق متطلبات الجوازات ورسميات الدخول على الاعضاء العسكريين التابعين لقوات الولايات المتحدة بهويات مناسبة وستقدم عند الطلب الى الجهات المختصة في حكومة البحرين ويعفى منتسبو قوات الولايات المتحدة عن تعليمات وتفتيشات دوائر الهجرة عند دخول أو مغادرة البحرين .

٥/« يحترم » منتسبو قوات الولايات المتحدة القوانين والعادات والتقاليد البحرينية .

٦/لا تفرض الضرائب على رواتب واجور منتسبي قوات الولايات المتحدة .

٧/توافق البحرين على استعمال اجازات السوق او رخص السياقة العسكرية .

٨/تدفع سلطات الولايات المتحدة تعويضاً عادلاً ومناسباً لتسوية الدعاوي المدنية (غير التقاعدية) .

٩/لقوات الولايات المتحدة استيراد التجهيزات ومواد التموين والحاجات المنزلية .

١٠/المشتريات الشخصية لمنتسبي الولايات المتحدة من المصادر البحرانية معفاة من الرسوم الجمركية في البحرين .

١١/لا تمارس حكومة البحرين السلطة القضائية والجنائية على منتسبي قوات الولايات المتحدة .

١٢/ان مصطلح « منتسبي الولايات المتحدة » يعني اعضاء القوات

المسلحة للولايات المتحدة والأشخاص الذين يخدمون فيها .

وقد أجاب نظام آل خليفة الحاكم في البحرين بموافقته بابرام هذه الاتفاقية في ٧ يناير ١٩٧٢م . لتدخل البحرين مرحلة جديدة من الاستعمار السياسي والعسكري[٢٦] .

ولم تقف الهيمنة الاميركية عند حدود القواعد والمنشآت العسكرية بل امتدت لتجعل من البحرين وكراً بوليسياً مخابراتيا لأجهزة الـ(CIA) وعملائها الاقليميين ، بدءاً بالامريكي العجوز (بل) رئيس ما يسمى بـ(الامن العام) وانتهاء (بأحمد حمال) رئيس تحرير جريدة (اخبار الخليج) مروراً بالوزراء محمد بن مبارك آل خليفة وعلي فخرو وطارق المؤيد وجواد سالم العريض وعناصر(CIA) الحاملين للجنسيات الاميركية والعاملين تحت مختلف الوجوه في وزارات وشركات البلاد .

وقد كشفت مجلة (كوفرت اكشن انفورميشن بولتين) عن اسم احد القادة الكبار في (CIA) ممن يتخذون من البحرين مقراً لهم وهو (جون بيورتن)، وكما كشفت المجلة ، فأن مهنته العملية الحالية ، خبير اقتصادي في السفارة الاميركية في المنامة اما مهنته السابقة ـ تضيف المجلة ـ فهي : ضابط اتصالات

---

(٢٦) واليك هذه الاحصاءات ، ترسو سفينة القيادة الامريكية (لا سال / LASSAL) التي تتولى مهمة قيادة الاسطول الامريكي في الخليج وبحر العرب وهي مزودة بشبكة اتصالات الكترونية تنظم التحركات العسكرية في المنطقة ، كما تضم قاعدة الجفير صواريخ وقنابل مدمرة وثلاث طرادات بحرية ضخمة ، وتحمل كل سفينة اميركية في القاعدة حوالي (٥١٠) من الجنود الامريكيين يعملون كطاقم صيانة فيها .

ويقدر عدد السفن العسكرية الامريكية التي تدخل قاعدة الجفير شهرياً بـ (١٥) سفينة حربية وهي لا تخضع لأي تفتيش أو ضريبة جمركية كما نصت عليها الاتفاقية المذكورة .

في السفارة الاميركية في نيودلهي من عـام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٤ ، ثم ضابط اتصالات في السفارة الاميريكة في كراتشي منذ عام ١٩٧٦م ، وحتى نقله الى البحرين .

و(جون بيورتن) هذا من مواليد ٢٩ حزيران ١٩٣٨ .

ومن قواد الـ (CIA)الآخرين في البحرين (فرانك جيرالد) الذي يتخذ من العمل في شركة (براون آندروت) الاميركية دوراً ظاهرياً له .

ولـ (جيرالد) نفوذاً واسعاً في وزارات الـدولة ، وهـو صديق شخصي لخليفـة بن سلمان رئيس وزراء النـظام الخليفي وقـد مضى على وجـوده في البحرين ١٤ عاماً .

وبعـد انتصار الثـورة الاسلاميـة في ايران استقبلت البحـرين اكثـر من ١٥،٠٠٠ أمريكي من الخبراء العسكريين وعناصر الـ (سي . آي . آيه) تحت اسم فنيين وخبراء مدنيين .

وخلال هذه التطورات اخذت الحركة الاسلامية تنمو وتتصاعـد بشكل ملحوظ من حيث العمل والتحرك السياسي والثقافي على الساحـة ، أفرزتهـا تجارب السنوات الماضية من القهر والاحتلال والملاحم البطولية الرائعة التي سطرها الغيارى من أبناء هذا البلد المسلم .

فـالحركـة الاسلاميـة في البحرين لم تكن وليـدة اللحظة أو التـأثيرات السياسية الخارجية وانما كانت تجسيداً واضحاً للاصالة الاسلامية النزيهة التي يتمتع بها الشعب ذلك لأن مجموعة من العوامل ساهمت بأثر بالغ في اثراء نهضة الحركة الاسلامية في البحرين على رأسها المؤسسات الدينية .

تعـد المؤسسات الـدينية في البحـرين الأرضية التي نبتت على تـربتها

البذرات الأولى للحركة الاسلامية . . وقد تنوعت هذه المؤسسات بين الطابع الرسمي والطابع الشعبي وتباينت توجهاتها بين المنحى التقليدي والمنحى العصري الحديث . انه ليصعب حصر هذه المؤسسات أو الاسهاب في شؤونها لذا سنكتفي بذكر بعض النماذج الواضحة منها .

١ ـ الحوزات العلمية :

ويقصد بها مدارس تلقي العلوم الدينية ويعود تاريخها في البحرين والمنطقة الى أواسط العصر العباسي ، وقد كانت البحرين باطارها التاريخي زاوية في مثلث هذه الحوزات والذي شمل بالاضافة للبحرين النجف الأشرف وقم المقدسة .

وينقل التاريخ ان البحرين كانت تحمل على أرضها ٤٠٠ فقيها(*) متبحراً عند مجيء آل خليفة للحكم قبل قرنين من الزمن . ومن العلماء البارزين الذين ازدهرت بهم هذه الحوزات الشهيد حسين العصفور المعروف لدى البحرانيين (بالعلامة) ، والذي امتدت يد البطش الخليفي لتغتاله داخل بيته وكذا الشهيد الشيخ عبد الله العرب ، الذي اغتالته جلاوزة آل خليفة وهو يصلي في المحراب في مسجد (ابو سبيع) الشهير . الا أن هذه الحوزات أخذت في الضمور التدريجي مع مجيء آل خليفة بفعل المحاربة الشرسة ضدها ، والتي اضطر على اثرها المئات من فقهاء البحرين وعلمائها العظام ، الى ترك البلاد والهجرة الى الدول المجاورة حيث تتوزع الآن مزاراتهم على العراق ، ايران ، سواحل افريقيا الشرقية .

(*) الفقيه : عالم الدين الذي بلغ درجة علمية متقدمة في الفقه الجعفري تمكنه من استنباط الاحكام الشرعية من ادلتها .

وفي وقتنا الحالي لا يوجد من مئات الحوزات هذه حتى حوزة واحدة بيد ان اشعاعها وتأثيرها داخل المجتمع ما برح قائماً عبر طلابها وعبر من تتلمذ على أيديهم .

٢ ـ المساجد والحسينيات :

من جهة أخرى تلعب المساجد والحسينيات دوراً متميزاً في حياة الانسان البحراني ، وكانت على الدوام مراكزاً للوعظ والارشاد الديني ، ولا يزال كثير منها يحوي العديد من كتب الثقافة الاسلامية التي وضعت تحت التصرف العام .

وفي عام ١٩٥٤م شهدت حسينية (بن خميس) في منطقة السنابس) بالبحرين تشكيل أول وأكبر تنظيم جماهيري عرفته البلاد في تاريخها المعاصر ، وهو (الهيئة التنفيذية العليا) . .

كما شهد أحد مساجد البحرين تشكيل النواة الأولى لتنظيم (الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين) في العقود الأخيره كما تأخذ هذه الأماكن دوراً هاماً في بث الثقافة الدينية التي تحارب التفسخ الاجتماعي والإضطهاد السياسي ، وتدعو المجتمع للتمسك بالدين ، والتضحية بالمال والنفس في سبيل اعلاء رايته .

وسنوياً تنظم الحسينيات مثلا مسيرات دينية تضم بين صفوفها عشرات الآلاف من الناس تردد فيها الشعارات الحسينية التي تبعث على الحماس وتغرس في النفس روح المقاومة للظلم والاضطهاد ، هذا وقد كانت الحسينيات مركز انطلاق التظاهرات السياسية الواسعة التي اجتاحت البحرين في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠م[٢٧] .

---

(٢٧) انظر القبيلة والدولة في البحرين / اسحاق خوري / بيروت .

ويلعب الخطباء دوراً بارزاً في مسرح الحياة الاجتماعية في البحرين من خلال هذه الأماكن ولما يتمتع به علماء الدين من احترام بالغ من قبل المواطنين .

غير انه برزت مؤسسات دينية عامة قامت بدور كبير على الساحة الاسلامية والسياسية في البحرين ، ومن أهم هذه المؤسسات :ـ

١ ـ المنتدى الاسلامي :

وهو مؤسسة ثقافية اجتماعية برزت في العقد الخمسين والستين لهذا القرن وقد لعبت دوراً حاسماً ومشرفاً في التصدي لتيارات التغريب والالحاد والتعصب القومي التي كانت في أوج قوتها يومذاك .

وعبر (المنتدى الاسلامي) كانت مطبوعات ونشريات حركة (الاخوان المسلمين) في مصر تأخذ دورها في الانتشار بين المواطنين .

وكان المنتدى يقوم بمهرجانات التضامن الاسلامي مع معتقلي وشهداء الحركة الاسلامية في مصر ، والتي كانت تحظى باقبال جماهيري واسع ، والحق ان (المنتدى الاسلامي) مثل انموذجا رائعاً للتضامن الاسلامي الذي كان يبديه الشعب البحراني تجاه اخوانه المسلمين في أقطار الأرض ، وقد كان التركيز على مصر باعتباره الساحة الاسلامية الأكثر توهجاً يومذاك .

وقد اقلق (المنتدى الاسلامي) السلطات الحاكمة بنشاطاته الخيرة مما دفعها للتآمر على حله[٢٨] .

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول المنتدى الاسلامي يمكن مراجعة كتاب (المنتدى الاسلامي) لمؤلفه مبارك الخاطر / المنامة ـ البحرين .

٢ ـ جمعية التوعية الاسلامية :

وهي مؤسسة اسلامية ركزت نشاطاتها على بث الوعي والثقافة الاسلامية بين الناس واعتمدت لذلك وسائل ثقافية شتى تنوعت بين المحاضرات المباشرة ، وأشرطة الكاسيت والكتب والكراسات وبرامج التعليم الدائم والموسمي ، وحينما أخذ نشاطها في التنامي أقدمت السلطة الحاكمة على اغلاقها وختمها بالشمع الأحمر ، واعتقلت مجموعة من أعضائها بما فيهم مديرها العام فضيلة الشيخ ابراهيم الجفيري الذي يقضي منذ عام ١٩٨٤م حكماً بالسجن لمدة ٧ سنوات .

٣ ـ جمعية الثقافة الاسلامية :

وهي مؤسسة اسلامية تأسست في مطلع العام ١٩٧٧م ، مارست نشاطاتها التربوية والاعلامية ، وتبنت العديد من المشاريع الحيوية الهامة في البحرين ، وقامت بتحريك الاوضاع الاجتماعية والثقافية الراكدة من خلال احياء المناسبات وتوزيع اشرطة المحاضرات الدينية ، وطباعة بعض الكتب الهادفة .

٤ ـ جمعية الارشاد الاسلامي :

وهي مؤسسة اجتماعية اسلامية انطلقت في شهر رمضان المبارك عام ١٣٨٩هـ ـ اكتوبر ١٩٦٩م وكانت انطلاقتها باصدار أول بيان اسلامي يصدر في البحرين والذي كان يحمل عنوان« انه علي بن ابي طالب » تيمنا بذكراه في شهر رمضان المبارك حيث استشهد في ليلة الواحد والعشرين منه ، فكان ذو طابع اسلامي تخللته بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية .

لقد توجه جمع من الشباب الى السؤال عن هذه الجمعية بغية الانضمام والمساهمة في نشاطاتها حتى استطاعت الجمعية من تشكيل أول نواة حقيقية

للحركة الاسلامية المنظمة في البحرين الذي اتضحت فاعليتها على الساحة فيما بعد ، وكما سيأتي تفصيله لاحقاً في سطور البحث القادمة .

استمرت الجمعية في نشاطها الذي كان يتركز أساساً على استقطاب العناصر الجيدة من المجتمع لتوظيفها في صالح العمل الاسلامي المنظم على الساحة في البحرين ، ونظراً للظروف السياسية المعقدة التي كانت تعيشها البحرين خلال سنوات الانطلاقة ١٩٦٩م ، إذ لا زال صدى انتفاضة ١٩٦٥م الكبرى يجلجل في سماء البحرين . وكذلك انتشار الافكار الملحدة والهدامة ابتدأت تشق طريقها في صفوف الشباب المتطلع الى غد أفضل ، وكذا الظروف الأمنية الشديدة فقد أضطر القائمين على الجمعية الى تغيير اسمها من « جمعية شباب الارشاد الاسلامي » الى « جمعية الارشاد الاسلامي » نظراً لما للفظة الشباب من حساسية قد تثير جهاز الأمن المتسلط في البحرين .

وقد عقد العزم على مضاعفة الجهد في بناء اللبنات الرئيسية الأولى للحركة الاسلامية المنظمة في البحرين ومن أهم الاعمال التي قامت بها الجمعية في هذا السياق ما يلي :

- عقد المجالس الدينية واقامة الاحتفالات والمهرجانات الدينية ومحاولة توجيهها لتصب في خدمة القضايا الاجتماعية .

- توجيه الشخصيات الدينية والواجهات الاجتماعية لتحمل المسؤولية وتحريك المجتمع . اضافة الى المسؤولية الاساسية التي عمدت اليها الجمعية وهي بناء الكوادر الكفوءة لتحمل اعباء المسؤولية في المستقبل .

لقد حاولت الجمعية بعد فترة من نشاطاتها والنجاحات التي حققتها باستجابة جيل واسع من المؤمنين للعمل ضمن اطارها ان تحصل على ترخيص رسمي من قبل الاسرة الحاكمة في البحرين طمعاً في توفير مساحة أكبر من

الحرية والاطمئنان في التحرك لكن المحاولة كغيرها من المحاولات السابقة التي قامت بها بعض الاطراف الثورية جوبهت بالرفض والتهديد .

لكن الجمعية واصلت نشاطها واستطاعت بعد فترة وجيزة من ان تخلق كياناً قوياً قادراً على تحمل مسؤولية التغيير والتثقيف الجماهيري .

٤ ـ الصندوق الحسيني الاجتماعي(٢٩) :

تم انبثاق هذا الصندوق الاجتماعي / السياسي مواصلة للجهود الحثيثة المتواصلة لجمعية الارشاد الاسلامي وقام بتأسيس هذا الصندوق بعض من العناصر المؤمنة التي تربت في احضان تلك الجمعية وذلك في العام ١٩٧٣م ، ومن رموز هذا الصندوق السيد جعفر العلوي(٣٠) وبعضاً من خريجي الجامعات وطلبة العلوم الدينية .

اعتمد الصندوق على محورين أساسيين في التحرك ، لمواجهة السلطة وخدمة قضايا التغيير الاجتماعي في البحرين بالاستفادة من وحي تجارب الانتفاضات التي مرت في تاريخ البحرين السياسي ، وهما :

المحور الاول : تزريق الوعي الرسالي وبث الثقافة الاسلامية الاصيلة في نفوس الناس بعد ان خيم كابوس الجهل في النفوس بعد سنوات طويلة من قمع الحريات ومصادرتها .

---

(٢٩) كان الاسم الاول لهذا الصندوق هو (الصندوق الحسيني) ، ونظراً لتصاعد وتيرة النشاط الجماهيري والتنظيمي على الساحة ارتأت ادارة الصندوق اضافة لفظة الاجتماعي على الاسم ليصبح (الصندوق الحسيني الاجتماعي) لدرء الأخطار المحتملة للسلطة ضد الصندوق ، وذلك في العام ١٩٧٥م .

(٣٠) المتهم الاول في قضية احداث ديسمبر ١٩٨١م في البحرين .

المحور الثاني : بناء الكوادر المؤمنة التي يعتمد عليها في عملية التغيير ، والاستفادة من عناصر المجتمع الجيدة ، في تشكيل فئات العمل السري المنظم ، والتي اصبحت فيما بعد الكوادر الاساسية التي يعتمدها الصندوق في تغذية الساحة فكرياً وتنظيمياً .

اتسمت نشاطات الصندوق بالحيوية والفاعلية طوال أيام السنة خاصة أيام المناسبات التي اعتبرتها ادارة الصندوق فترة خصبة لتوجيه الساحة وتزريقها بالأفكار الثورية المتنورة ، وكسب العناصر الجديدة للعمل وذلك من خلال اقامة الاحتفالات والمهرجانات الجماهيرية ، كما انه في الوقت ذاته كانت عناصر الصندوق تقيم الرحلات المنظمة بهدف اختيار العناصر الخيرة وضمها الى سلك العمل الثوري المنظم على الساحة .

وبالفعل بدأ (الصندوق الحسيني الاجتماعي) ينظم في صفوفه اعداداً هائلة من الطلاب والمثقفين الواعين ، بالاضافة الى عدد من التجار والوجهاء البارزين في المجتمع ، واخذت الندوات والمحاضرات الدينية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي المبطن تشمل بالاضافة للعاصمة (المنامة) العديد من قرى ومدن البحرين .

كما قام الصندوق بتوزيع نسخ هائلة من الكتب والكراسات التي تخوض في قضايا التغيير وهدفية الانسان في الحياة ، ورسالية الانسان المسلم ، وكذلك الملصقات والبوسترات الحسينية الثورية التي لا تزال بعض جدران قرى ومدن البحرين تحتفظ بعدد منها .

وبعد اتساع رقعة النشاطات وكسب الصندوق للمزيد من المنتمين والمتفاعلين مع اطروحته الفكرية اصبح للصندوق ادارة مركزية عليا وأمناء سر ولجان عمل مختلفة لادارة اعمال الصندوق المتنامية ومن هذه اللجان :

١ ـ لجنة احياء المناسبات الدينية .

٢ ـ لجنة الشؤون الاجتماعية .

٣ ـ لجنة الشؤون الاعلامية .

٤ ـ لجنة الرحلات .

وكانت تدار الامور بعد جلسات مطولة تعقدها الادارة المركزية للصندوق مع ممثلي اللجان ، لبحث المسائل والتطورات المستجدة على صعيد الانشطة ، فتهتم لجنة احياء المناسبات الدينية باستثمار جميع المناسبات الدينية لعقد الندوات وجلب المحاضرين الملتزمين ودفع الناس باتجاه حضور وتشجيع مثل هذه الاحياءات ، كما تقوم لجنة الشؤون الاجتماعية بالاهتمام بمساعدة المحتاجين وتزويج بعض العزاب ، وتقوم اللجنة الاعلامية بمهام طباعة البيانات والملصقات والكتب التي تقررها ادارة الصندوق ، فيما تهتم لجنة الرحلات وهي من ابرز لجان الصندوق بعقد ما لا يقل عن اربع رحلات في الشهر الواحد لتنظيم بعض المتفاعلين وضمهم للعمل ضمن خطة الصندوق السياسية الاجتماعية .

وقد قام الصندوق تحت شعار (الله ، العدل ، الانسان) ، وهو يشكل المنطلقات والدوافع الاساسية وراء انشطة الصندوق .

انتصار الثورة الاسلامية في ايران :ـ

مع انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، دخلت الجماهير المسلمة في البحرين حالة ثورية اكثر تطوراً وتجذراً ، اذ أعطت الثورة المنتصرة زخماً للحالة الاسلامية ، ووسعت القاعدة الشعبية للحركة الدينية ، التي سبق وان تجذرت في التراب البحراني منذ عقود مديدة .

ومع انتصار الثورة الاسلامية في ايران شهدت البحرين حركة واسعة من التظاهرات الشعبية ، كان ابرزها :

١ ـ في ١٩ فبراير ١٩٧٩م ، التظاهرات الجماهيرية الصاخبة التي جابت شوارع البحرين متوجهة لسفارة الجمهورية الاسلامية ، تأييداً ومساندة للثورة المنتصرة .

٢ ـ في ٢٣ رمضان ١٣٩٩هـ ، خرجت جموع من الجماهير في مسيرات ثورية حاشدة استجابة لنداء قائد الثورة الاسلامية المنتصرة في ايران في جعل آخر جمعة من شهر رمضان يوما عالمياً للقدس .

٣ ـ ١ شوال ١٤٠٠هـ ، التظاهرات التي خرجت استنكاراً على اعتقال عدد من علماء الدين وعلى رأسهم الشيخ محمد علي العكري حيث اعلن المتظاهرون ان لا عيد والعلماء في السجون .

٤ ـ٦ جمادي الثاني ١٤٠٠هـ ، اصدرت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين بياناً استنكرت فيه بشدة جريمة قتل آية الله السيد محمد باقر الصدر واخته الفاضلة بنت الهدى وطالبت جماهير الشعب باعلان الحداد العام واغلاق المحلات التجارية والخروج في تظاهرات عامة ، فخرجت الجماهير امتثالاً لذلك وشهدت البحرين تظاهرات صدامية عنيفة سقط فيها عدد من الجرحى من رجال الأمن وحرق عدد من سيارات الأمن وبعض المحال التجارية التابعة للنظام العراقي .

٥ ـ ٢٤ جمادي الثاني ١٤٠٠هـ ، انتزعت الجماهير جثمان احد ضحايا التعذيب في سجون النظام هو الشهيد جميل محسن العلي ، الذي اعتقل بسبب مشاركته في تظاهرات التنديد بقتل آية الله السيد محمد باقر الصدر ، وعذّب تعذيباً شديداً حتى قضى نحبه ، وطافت الجماهير بجثمانه أمام مباني الوزارات

والدوائر الحكومية رافعة شعارات التنديد بممارسات السلطة اللاانسانية .

٦ ـ ٢٨ رجب ١٤٠٠هـ ، التظاهرات التي عمت شوارع البحرين في اربعينية الشهيد جميل محسن العلي ، وقد جوبهت هذه التظاهرات بكثافة هائلة من مسيلات الدموع والرصاص المطاطي ، وحدثت بعض الصدامات العنيفة بين المتظاهرين وبعض من رجالات الأمن والمباحث أحرقت خلالها عدد من سيارات الأمن .

٧ ـ ٢٤ رمضان ١٤٠٠هـ ، التظاهرات الكبرى التي انطلقت استجابة لجعل آخر جمعة من رمضان يوماً عالمياً للقدس ، وقد تناقلت وكالات الانباء أخبار التظاهرات هذه .

من الواضح ان الثورة الاسلامية المنتصرة في ايران لعبت دوراً بارزاً في رفع وتيرة الحماس الجماهيري لدى الشعب البحراني نظراً للقرب الجغرافي والايديولوجي الذي يجمع الشعبين وقد استفادت عناصر الحركة الاسلامية وفي مقدمتها الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين من شعلة الحماس المتوقدة والمتفاعلة مع احداث الثورة الاسلامية المنتصرة في ايران ، اذ كانت الجبهة تصدر بياناتها في مختلف المناسبات كما مر لمطالبة الشعب بالتظاهر والتعبير عن موقفها المؤيد للثورة الاسلامية في ايران وقد لقيت نداءات الجبهة استجابة جماهيرية واسعة في فترة الحماس الذي زرعته الثورة في نفوس أبناء هذا البلد[٣١] .

لكن تحولات هامة حدثت في مسيرة الصراع السياسي في البحرين أدت

---

(٣١) للمزيد من التفاصيل حول التظاهرات ودور الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين راجع /وثائق الحركة الاسلامية في البحرين (١) /منشورات الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين رقم (٥) .

الى تطور دور المعارضة ومن هذه التحولات :

أولاً : نفي العلاّمة السيد هادي المدرسي[٣٢] :

لقد قررت سلطات الامن في البحرين نفي هذا العالم الجليل ، وكانت على استعداد تام لمواجهة الموقف بالذات بالنسبة لرجل استطاع أن يخلق تياراً فكرياً وثقافياً على الساحة وينضوي تحت ظل مدرسته الفكرية العديد من المثقفين وطلاب الجامعات ولحد الآن ، وكان ان نفته في ٢٧ اغسطس ١٩٧٩م ، وكانت الطريقة التي تم اعتقاله فيها ومن ثم نفيه من البلاد علامة بارزة في مدى حجم هذا الرجل في الاوساط الجماهيرية ، فلقد اقتيد الى المطار بواسطة ثلاثين مسلحاً من قوات الشرطة ، فيما كانت طائرة مروحية تراقب الموقف من الجو ، وفي المطار عمد رجال الامن الى تخليته من جميع الموظفين والمسافرين وكان ذلك موضع اثارة بالنسبة لعدد من المواطنين الذين راقبوا الموقف .

والحق ان سلطات الأمن رأت في العلاّمة المدرسي ، انه كان يقف وراء الامتداد الواسع لنمو تيار الحركة الاسلامية في البحرين ، وتصاعد انشطتها الدينية والاجتماعية ، التي لم تكن البحرين تشهدها في السنوات السابقة . وخشية من تحوله الى رمز روحي للشعب المسلم في البحرين اقدمت على طرده من البلاد وبهذه الصورة الغير موزونة والتي تعكس مدى الحجم الذي كانت تنظر به السلطة اليه .

ونظراً لتصاعد الاحداث والتظاهرات المتتالية التي كان يدفع باتجاهها تيار الحركة الاسلامية في البحرين وفي مقدمتها (الصندوق) فقد وجهت السلطة

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول شخصيته راجع صفحات التعريف به على صفحات الكتاب .

الاتهام للعلاّمة المدرسي على انه الموجه الاول للصندوق اضافة الى تهم سياسية اخرى ، متخذة بذلك قرار نفيه من البلاد حداً لنشاطاته والتفاعلات الواسعة التي حققتها في جماهير الشعب بايجاد الاطروحة الحضارية للاسلام وحركته الاسلامية .

لكن مسيرة الاحداث التالية من نفي العلاّمة المدرسي تعطي دلالة واضحة على تقدم مسيرة الحركة الاسلامية في صراعها مع نظام الحكم في البحرين فقد خرج الآلاف من الناس وانطلاقاً من بعض المآتم المشهورة في البحرين بالعاصمة (المنامة) في مسيرات جماهيرية مندددة بابعاد المدرسي ومطالبة بإعطائه حق العودة فوراً .

وأقدمت قوات الشغب وبعضاً من قوات الأمن الداخلي بايعاز من الهيئة العليا الحاكمة في البلاد على قمع تلك التظاهرات بشدة وعنف ، وأغلقت في ذلك اليوم المحلات التجارية وعطلت الحركة في الاسواق .

ولأول مرة نظمت المعارضة السياسية للنظام تظاهرات سياسية في الخارج وكانت أمام سفارة النظام في لندن بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٧٩م ، بعد اسبوع واحد على نفي العلاّمة المدرسي ، احتجاجاً واستنكاراً للاجراءات القمعية التي قامت بها السلطة ضد المواطنين وفي مقدمتها نفي العلاّمة المدرسي خارج البلاد .

وكذلك نظمت تظاهرات في العاصمة الايرانية في ٣ سبتمبر ١٩٧٩م وفي مدينة قم المقدسة توجهت تظاهرات اخرى في ٣ شوال ١٣٩٩هـ الى بيوت كبار مراجع الشيعة هناك وفي مقدمتهم آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي الذي أصدر بياناً استنكارياً لنفي المفكر الاسلامي العلاّمة السيد هادي المدرسي .

ومن الجدير ذكره ان ردود فعل واسعة حدثت لنفي العلاّمة المدرسي

عكستها وسائل الاعلام حينها ، وقد كتبت في ذلك العديد من الصحافة العربية كالاهرام القاهرية والازمنة العربية ، والنهار العربي والدولي وغيرها .

ثانياً : الاعتقالات الواسعة في صفوف الكوادر الاولى للحركة الاسلامية والتي تمثلت في هجمة النظام على كوادر الصندوق الحسيني الاجتماعي الذي أخذت ملامحه السياسية تبرز في الاجواء الاجتماعية بشكل متقدم وملحوظ .

ففي أحد أيام ١٩٧٩م أقدمت السلطة على شن حملة اعتقالات واسعة ، استهدفت العناصر القيادية في الصندوق الحسيني الاجتماعي ، شملت (٤٠) شخصاً من كوادره الاساسية .

وبالرغم من الآثار السيئة التي نجمت عن اعتقالات كوادر الصندوق الا ان التيار المنتمي والمؤيد للصندوق استمر في مواصلة العمل ولكن بصورة أكثر سرية ، وأخذت بعض قيادات العمل الاسلامي في البحرين تتجه ناحية تحكيم الجوانب السرية اكثر فأكثر لتوفير مساحة اضافية من حرية التحرك والعمل على نشر مبادىء وأفكار الحركة الاسلامية ، وقد شهدت البحرين تظاهرات متفرقة ومتفاوتة الحجم قدمت خلالها الجماهير المؤمنة العديد من الشهداء والقرابين[٣٣] حتى احداث صفر ١٤٠٢هـ ـ ديسمبر ١٩٨١م ، طليعة الاحداث الثورية الكبرى في البحرين وهي موضوع الكتاب .

ملاحظات :ـ

مما تقدم في عرضنا الموجز لمسيرة الصراع السياسي في البحرين يتضح :

---

(٣٣) من الشهداء الذين سقطوا تحت التعذيب في سجون النظام بسبب مشاركتهم في التظاهرات المختلفة : جميل محسن العلي ، عبد الكريم الحبش ، الشيخ جمال العصفور ، محمد مدن وغيرهم ، للمزيد راجع اصدارات الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين .

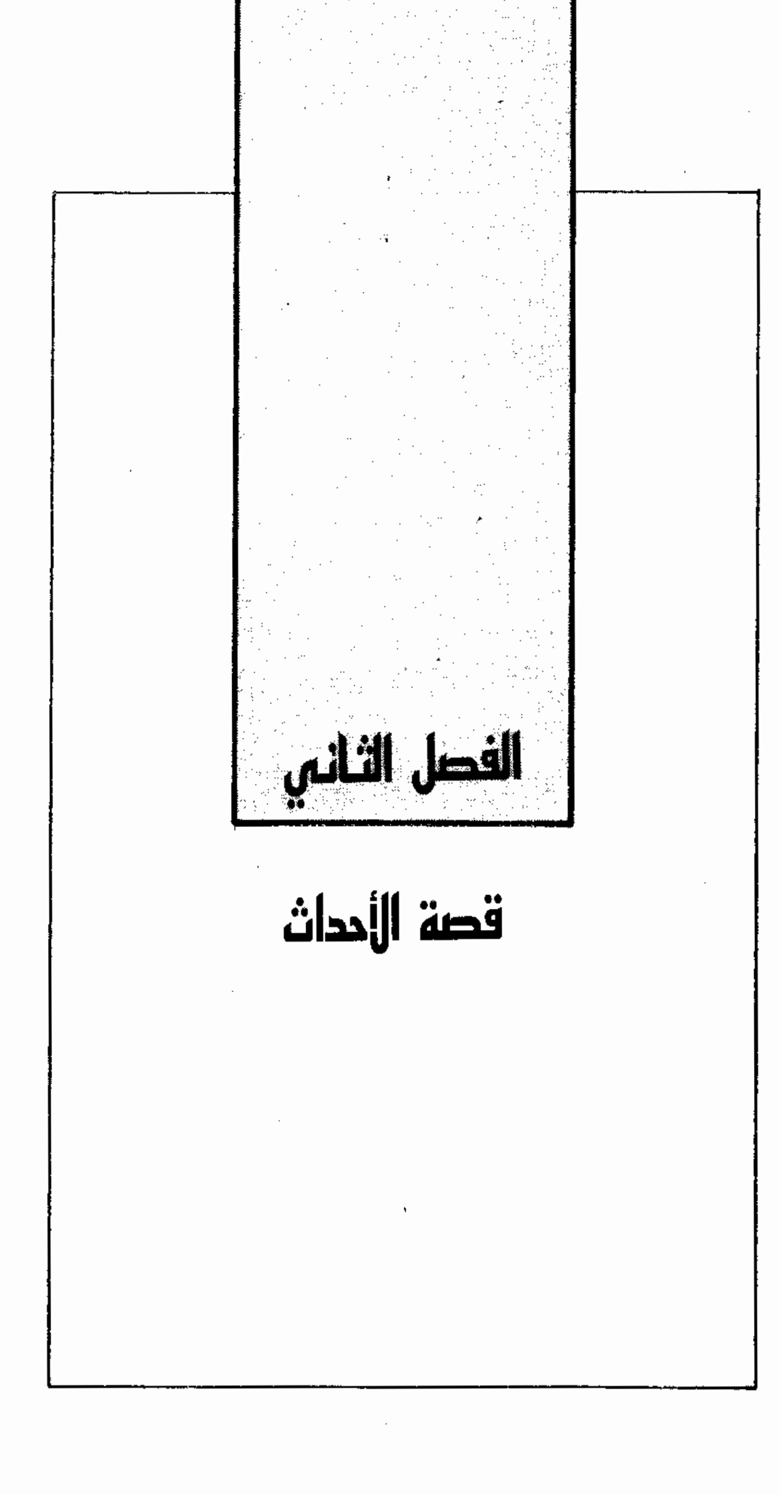
ـ ان تاريخ الشعب المسلم في البحرين حافلا بالانتفاضات والتظاهرات الجماهيرية العارمة ضد الاجراءات والتصرفات الغير قانونية واللا اسلامية التي تقوم بها سلطات آل خليفة ، وذلك من اليوم الاول لدخولهم البحرين في العام ١٧٨٣م وحتى يومنا هذا .

ـ ان النظام ولا زال يتعامل مع القضايا المطلبية للجماهير المسلمة بالاحجام والرفض القاطع ، مستخدماً لذلك قوة النار والرصاص في اخماد اصوات المعارضة ولم تخل سجون البحرين يوما من سجناء الرأي والمعتقدات السياسية ، واليوم تزخر سجون البحرين بأعداد هائلة من انصار الحركة الاسلامية هناك .

ـ ان سياسة القمع والقوة التي اتبعها النظام في اخماد صوت المعارضة ولد حساً حركياً لدى جيل المعارضة المعاصر . ولذا نجد ان البحرين تعج بالعشرات من الحركات والهيئات والاتحادات التنظيمية المعارضة لنظام الحكم ، على نحو أكثر من باقي مناطق دول العالم الثالث مع صغر حجم مساحتها الجغرافية وقلة تعداد السكان .

استطاعت هذه التنظيمات وفي طليعتها الريادية الحركة الاسلامية من قيادة الموج الجماهيري في معظم فترات الصراع ، ولا زالت الحركة الاسلامية تواصل بعزيمة واصرار مسارها التغييري في صفوف الناس اذ تمكنت من خلق تيار واسع من المنتمين والمتفاعلين لا يمكن القضاء عليه بقوة النار والرصاص ومسيرة الأيام القادمة ستشهد تطورات مهمة يكون للحركة الاسلامية فيها نصيب الأسد .





الفصل الثاني

قصة الأحداث



أحداث صفر ١٤٠٢هـ ـ ديسمبر ١٩٨١م :ـ

في يوم الأحد ١٦ صفر ١٤٠٢هـ ـ ١٣ ديسمبر ١٩٨١م بث تلفزيون البحرين في نشرة الاخبار المسائية والرئيسية في تمام الساعة الثامنة بالتوقيت المحلي ، خبراً غير عادي وليست له سابقة في البحرين بل وفي عموم المنطقة الخليجية ، وكان جالباً لانظار واهتمام المواطنين وغيرهم من رعايا الدول الاجنبية المتواجدين في تلك الفترة في البحرين ، اذ بث التلفزيون نص البيان الذي اصدرته وزارة الداخلية بشأن القبض على مجموعة من المخربين . . يقول الخبر « قوات الأمن تلقي القبض على مجموعة من المخربين ، بحارنة ومجموعة من اتباع البلاد الخليجية الاخرى » .

ويضيف البيان : هؤلاء المخربين كانوا يريدون القيام بعمليات التخريب والارهاب ونشره في البحرين ، بعد ان تلقوا تدريباتهم في ايران .

وقد كشف البيان من جهة أخرى ان سلطات الأمن في البحرين أكتشفت لدى المعتقلين اجهزة استقبال وارسال خاصة ، وعدداً من الاسلحة النارية

الرشاشة والخفيفة .

وبعد هذا الاعلان المقتضب والسريع لاعلان اكتشاف هذه المجموعة توالت فصول الاحداث ، متخذة ابعاداً سياسية محلية ودولية كبيرة ، أحدثت بذلك انعطافات وتحولات اساسية مهمة في سياق تصاعد الاحداث وجريانها في البحرين بل وتعدى ذلك الى عموم المنطقة كما سيأتي .

ففي اليوم الثاني أي في ١٧ صفر ١٤٠٢هـ ـ ١٤ ديسمبر ١٩٨١م أذاع مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اكتشاف مؤامرة تستهدف اسقاط نظام الحكم عن طريق القوة ، واحلال البديل الاسلامي على غرار الجمهورية الاسلامية في ايران ، ووجه هذا المسؤول في تصريحه هذا أصابع الاتهام الى الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين .

فيما أضافت المصادر الخبرية حينها والتي تناقلتها وكالات الانباء أن خطة المؤامرة كانت تقتضي البدء بالهجوم على دار الحكومة واحتجاز مجموعة الوزراء كرهائن مع احتلال آخر لمبنى الاذاعة والتلفزيون ، على أن تستغل عناصر الجبهة ـ كما يقول المصدر ـ يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨١م وهو يوم العيد الوطني ، نقطة الصفر لبدء تنفيذ مخطط المؤامرة .

وفي اليوم الثالث اعلنت سلطات الأمن عن اكتشافها مخابىء تابعة لشبكة التخريب تحوي قنابل يدوية واسلحة رشاشة ومجموعة أخرى من المسدسات اليدوية الاسرائيلية الصنع ، اضافة الى ملابس وأحذية عسكرية وأجهزة لاسلكي متطورة ومجموعة من الخرائط التي تبين سير المؤامرة وطرق تنفيذها .

في الوقت ذاته أكدت سلطات الأمن في هذا اليوم على ان البحث لا يزال جارياً على قدم وساق وعلى جميع المستويات للقبض على أفراد الشبكة ، وان جميع الأجهزة العسكرية والأمنية في البلاد قد وضعت في حالة استنفار قصوى

لهذا الغرض ، وطالبت الجماهير في مساعدة رجال الأمن لالقاء القبض على المشتبه بهم بغرض التحقيق .

وفي اليوم الرابع ١٩ صفر ـ ١٦ ديسمبر أي اليوم الذي كان مقرراً فيه تنفيذ المؤامرة حسب المعلومات التي أدلت بها وزارة الداخلية في اليوم الثاني من الحدث أعلنت السلطة انها استطاعت القبض على جميع أفراد الشبكة من خلال محاصرتها للمطار والموانىء في البلاد ، وبفعل يقظة رجال الأمن الذين تم استنفارهم وتوزيعهم على جميع شوارع وأزقة البلاد ، وبفضل ـ الكلام للمصدر ـ حملات التفتيش الواسعة النطاق التي شملت جميع البيوت والمزارع والمكاتب والفنادق والمتاجر المشتبه بها .

وأكد المصدر على ان جميع الملقى عليهم القبض ينتمون الى تنظيم ارهابي متطرف يعرف بالجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، وان التحقيق لازال مستمراً لاخذ التحريات اللازمة وسوف يقدمون في وقت قريب الى محاكمة علنية لاقرار العقوبات اللازمة ضدهم .

أما في اليوم الخامس فقد جددت السلطة من مخاوفها اذ نشرت تصريح صحفي نشرته جريدة اخبار الخليج في حينها معلنة على ان ما تم القبض عليهم ليس الا قمة جبل الجليد ، وان افراد الشبكة لا زالوا موجودين بنسبة كبيرة في داخل البحرين وانهم مختبئين في عدد من البيوت والحقول التي لم يتم الكشف عنها بعد .

كما أشار هذا التصريح الى ان افراد هذه الشبكة لا زالوا متواجدين أيضاً في عدد من الدول الخليجية المجاورة .

وأضاف المصدر : ان البحث لا يزال جار على قدم وساق داخل البحرين للقبض على المتآمرين ، وفي اليوم ذاته صرح مصدر مسؤول في وزارة

الداخلية : ان خطة أفراد الشبكة كانت تقضي بأن تقوم مجموعات من عناصر الشبكة بتنظيم تظاهرات مسلحة في دول الخليج لغرض اثارة الرعب والارتباك لدى جميع أجهزة الأمن الخليجية ، في الوقت الذي تسيطر فيه المجموعة الأساسية من الشبكة على دار الحكومة في البحرين وتعلن الثورة فيها .

وفي اليوم السابع ـ ٢٢ صفر ـ ١٩ ديسمبر وصل نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ليعلن للصحافة ان مخطط الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين لم يكن يستهدف البحرين وحدها ، بل يشمل الخليج بأسره ، اذ ان مخطط الجبهة ـ كما صرح نايف ـ كان يقضي اغتيال المسؤولين في الدول الخليجية وتنظيم تظاهرات مسلحة فيها وتوزيع بيانات تحريضية تدعو الناس للقيام بالثورة على غرار ما حدث في ايران ، واحداث مجموعة من الانفجارات في المنشآت الأمنية والحيوية لاثارة جو من الذعر والخوف وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة .

لقد ابتدأت الخيوط الأولى لقصة الأحداث في مطلع شهر ديسمبر ١٩٨١م ، بمرور مجموعة من عناصر التنظيم الاسلامي (الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين) الذي وقف وراء أحداث التظاهرات التي جرت وقائعها في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات ـ كما مر سابقاً ـ على مطار دبي ، كنقطة وصل بين طهران (عاصمة الجمهورية الاسلامية في ايران) والبحرين . وذلك حينما بعث أحد مأموري الجمارك في مطار دبي بالامارات العربية المتحدة لتشخيص أختام الجوازات والاوراق الرسمية التي كان يحملها عناصر الجبهة . فيما أحاط نظراءه في العمل من البحرينيين في صورة الشكوك التي تراوده حول بعض المجموعات الشابة الوافدة من طهران قلب الثورة الاسلامية في ايران ، ووضعهم تماماً في جريان الأمر . وبمجرد وصول المجموعة الأولى الى مطار البحرين الدولي في الرحلة القادمة من دبي أقدمت سلطات الأمن في

البحرين على احتجاز كامل طاقم الركاب ، عدى كبار السن والعجزة بغرض التدقيق والتحقيق بشأن ما نقله مأمور الجمارك في مطار دبي الدولي .

الاعتقالات الكمية :ـ

لقد كرست وسائل الاعلام البحرينية نشاطاتها لتغطية انباء الحدث لكن الموضوع الذي امتنعت صحف البحرين عن انشائه يكمن في عدم تعرضها مطلقاً الى كيفية اعتقال وادانة المخالفين والمعارضين لسياسة النظام ، اضافة الى ان الصحافة البحرانية لم تكن قادرة على كشف بعض الاعمال السرية للحكومة ، ذلك ان النظام القائم يسيطر بيديه على كافة الوسائل الاعلامية في هذا البلد ، واقتصر دور الاعلام البحريني طوال سنوات عديدة مضت في تمجيد وتفخيم الاسرة الحاكمة دون ان تكون هناك مساحة لانتقاد وتقييم بعض التصرفات اللامسئولة التي يقوم بها بعض الأمراء بحق المواطنين ولهذا الدور الهامشي الذي تلعبه وسائل الاعلام في البحرين لم نطالع مطلقاً خلال صفحات الجرائد ونشرات الانباء عن كيفية اعتقال وادانة المقبوض عليهم ، فأختفى جميع الأفراد المشكوك فيهم بشكل مفاجىء ، دون أن يكون حتى لعوائلهم خبراً يسيراً عن مصيرهم والأسباب التي من أجلها تم اعتقالهم ، ولا أحد يدري متى يكون رجوعهم الى عوائلهم . يقول (اليويه دلاج) في كتابه (الخليج لعبة ست عوائل) الصادر باللغة الفرنسية في هذا الصدد ان هذه الطريقة في الاعتقال والاحتجاز تكتيك قديم استخدمته حكومة البحرين لسنين طويلة ، اذ يحصل أحياناً ان يسجن المخالفين لمدة اسبوع أو ستة أشهر أو عشر سنوات ، لا فرق في نقطة بعيدة ، وفي الأغلب يقرر اطلاق سراحه فجأة ، ولم يكن تاريخ الافراج محدداً مطلقاً ، وغالباً ما كان يرجع الى ميول مسؤولي الأمن في البلاد حيث يخولهم قانون أمن الدولة اعتقال أي شخص مشكوك فيه دون اجراء أية محاكمات لمدة ثلاث سنوات تتجدد تلقائاً في حال انتهاء المدة ووجود الشك .

ويضيف (اليويه دلاج) : هذه هي طريقة التعامل مع المتهمين والمشكوك فيهم وبشكل عام تشعر العوائل بقلق بالغ ووحشة آزاء ذويهم المعتقلين ، خاصة ولأنهم يعلمون ان الفرد السجين ربما يبقى سنوات طويلة متعاقبة في السجن ، دون أن يتمكنوا من ملاقاته أو توكيل محام للدفاع عنه . . كما يحدث في الغالب لمعظم السجناء السياسيين وأصحاب الرأي .

وهذا ما حدث بالضبط في قضية أحداث صفر ١٤٠٢هـ - ديسمبر ١٩٨١م حين أعلن النظام اكتشافه لمؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم ، إذ لم تكتف السلطة باعتقال الاعضاء المعنيين بقضية التنظيم الاسلامي (الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين)، بل قامت منظمة أمن الدولة (سي . آي . دي) ، أو البوليس السري الذي يعرف اصطلاحاً عند الشعب البحراني بالمباحث ، قاموا بشن اعتقالات كمية واسعة شملت حسب بعض الاحصاءات الى أكثر من ثلاثة آلاف مواطن ، وهي أعلى نسبة اعتقال في العالم قياساً لتعداد السكان الذي يقدر بـ(٣٨٠,٠٠٠) نسمة .

لقد أجريت تحقيقات مطولة مع هؤلاء المعتقلين ، مع الضرب والشتم والاهانة لتحصيل أدنى اعترافات توصل رجال الأمن الى المزيد من كشف المعلومات حول نوايا عناصر الجبهة الاسلامية ، في الوقت ذاته أدلى خليفة بن سلمان رئيس الوزراء بتصريح للصحافة عن تأسفه لعدم وجود سجون كافية للبلاد تستوعب هذا الكم الهائل من المخربين !

فقد نشرت اللوموند الفرنسية بتاريخ ١٤/ابريل/١٩٨٢م كلام خليفة بن سلمان بالحرف الواحد : همي الوحيد الحفاظ على الأمن ولهذا أنا مستعد لكل شيء عدى الحوار والحلول الوسطى ، وكم أنا متحسر لعدم وجود سجون كافية ، ولكن رغم ذلك لن نتردد في ايقاف كل انسان مشتبه به مهما استغرق

ذلك من وقت ولو طال عدة شهور .

وفي النهاية أدين ثلاثة وسبعين (٧٣) من المعتقلين ، ووضعوا بعد فترة التحقيقات الأولية القاسية بسبب التعذيب الوحشي الذي مارسه رجال الأمن الموكلين من قبل النظام بالتحقيق مع هؤلاء ، تحت اختيار المحكمة الجنائية العليا والمأمورة باصدار الحكم النهائي ضد المعتقلين ألـ(٧٣) المتهمين بقضية قلب النظام الحاكم وقتل المسؤولين في الدولة .

وقد أقيمت المحاكمة في قرية ساحلية صغيرة تسمى (جو)[٣٤] ، تقع الى الجنوب الشرقي من جزيرة البحرين ، بعد أن حولت هذه الجزيرة كما يروي شهود عيان الى قلعة مستحكمة (براً وبحراً وجواً) . فقد وضع النظام عدة حواجز عسكرية على البر والبحر لمنع الاقتراب من منطقة المحاكمة ، فيما كانت الطائرات المروحية تراقب الوضع عن كثب من السماء طوال أيام المحاكمات .

وبالرغم من ادعاء النظام ، عزمه على عقد المحاكمات بصورة علنية الا ان المحاكمات أجريت في سرية بالغة لخطورة القضية ـ كما صرح بذلك المسؤولون في الدولة ـ ولأنهم يحاكمون مجموعة من الشباب اليافعين الذين من بينهم أفراداً تقل أعمارهم عن الثمانية عشر عاماً . وقد كان رئيس المحكمة الجنائية « عيسى بوخوة » مجبراً على اصدار حكم الاعدام بحق هؤلاء اليافعين ، في الوقت الذي لا تجيز قوانين البحرين ولا الأعراف الدولية والانسانية حق الاعدام لصغار السن أو لمن لم يرتكبوا جريمتهم بعد .

لكن المحكمة رفضت المعلومات المندرجة في جوازات المتهمين تحت

---

(٣٤) انظر خارطة البحرين .

مبرر التزوير .

وعلى كل تختلف هذه المحاكمات عن سابقيها في تاريخ البحرين بل وفي عموم المنطقة ، اذ لم يسمح لأي من المتهمين بالالتقاء الخصوصي ولا لمرة واحدة مع محامي الدفاع ، غضاً عن عدم لقائهم بذويهم وأقربائهم .

أحد محامي الدفاع هو « شيخ عيسى بن محمد الخليفة » أحد أفراد العائلة الحاكمة كان وزيراً لمدة ، لوزارة العدل ، ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية وهو في آخر فترة من توليه وزارة العمل قدم اقتراحاً الى الحكومة حول رسمية نقابات العمال ، لكن رئيس الوزراء خالف اقتراحه بشدة ، وكانت عاقبة الشيخ الطبيعية لذلك بما يسمى بالتعدي ان قدم استقالته من منصبه كوزير في مجلس الوزراء عام١٩٨١م .

وبعد تقديم استقالته ، وقبول استعفائه من قبل رئيس الوزراء ، دخل سلك المحاماة ، ومع بداية محاكمة ألـ(٧٣) وقع في موقف دقيق وحرج في نفس الوقت ، بالذات لأن خليفة بن سلمان ، رئيس الوزراء لا يريد لأحد من الاسرة الحاكمة أن يدافع عن أشخاص ينوون ـ ولمجرد النية ـ اقصاء عائلة آل خليفة من الحكم .

ونظراً لذلك وجد الشيخ عيسى بن محمد المحامي هذه المرة نفسه مضطراً لتقديم استعفائه الى مجلس المحامين عن القيام بدور المحاماة عن ألـ(٧٣) متهماً . لعدم جدوائية الدفاع عن المتهمين ، لأنه غير مقبول سلفاً والاحكام قد أعدت مسبقاً .

وفي الوقت ذاته كانت ضغوطات الحكومة على الجهاز القضائي المربوط أساساً بالعائلة الحاكمة ، تشتد ، وفي تصاعد باستمرار ، حتى أعلن أمير البحرين بسبب حساسية موضوع قضية ألـ(٧٣) عن مقررات واجراءات أمنية

خاصة أضيفت كتعديل على بنود الدستور فاشتد الارهاب وعم البلاد بصورة قل نظيرها في تاريخ المنطقة ووضعت البلاد تحت قبضة رجال الأمن والبوليس السري وأعلنت الأحكام العرفية ، وقد أحدث أمر تعديل الدستور ضجة وسط المحامين الذين عارضوا تطبيق القوانين الجديدة على المعتقلين ألـ(٧٣) لأن قضيتهم قانونياً كانت قبل احداث هذه التعديلات ، وهنا اضطر المسؤولون في الدولة لاتخاذ موقف تطمين للصحافة والمحامين على ان القوانين الجديدة لا ربط لها بالماضي ، ولكن سيجازى أي شخص في المستقبل بشدة إذا عمل بخلاف تلك القوانين .

وحقاً كانت أغرب محاكمة في التاريخ الحديث نظراً لطريقة جريانها والأجواء السرية المطلقة التي لفت اجواء قاعة المحاكم في (جو) ، وكذلك طول المدة التي استغرقتها المحاكمات منذ بداية القبض على أل(٧٣) في منتصف ديسمبر ١٩٨١ وحتى اصدار الحكم عليهم في ٢٣ مايو١٩٨٢م ـ إذ ان المحاكمات استغرقت ٦أشهر كاملة . كانت الاحداث خلال هذه الفترة وما تلاها مورداً للبحث والنقاش عند كثير من المهتمين بقضايا المنطقة فالمصادر الرسمية في البلاد كانت شبه غائبة عن مسرح الأحداث الا من بعض التصريحات والبيانات التي أدلى بها المسؤولون في الدولة بشأن الأحداث . اضافة الى ان الأخبار التي تصل الى الآذان لم يكن الاطمئنان اليها يسيراً خاصة للتناقضات التي حدثت في معظم التصريحات السابقة عن اللاحقة .

ومن بحر هذه التناقضات :

١ ـ لقد ادعت حكومة البحرين ان الخطة العملية لتنفيذ برنامج المؤامرة تقتضي البدء بها في يوم ١٦ ديسمبر وهو يوم العيد الوطني في البلاد بمهاجمة عناصر الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين المقبوض عليهم ، دار الحكومة ،

وقتل وزراء الدولة أو أخذهم كرهائن . . يأتي هذا الادعاء في الوقت الذي يعرف الجميع ان هذا اليوم ـ العيد الوطني ـ هو يوم عطلة رسمية ، ويكون الوزراء غالباً مشغولين في الاعداد لبرامج ذلك اليوم بعيداً عن دار الحكومة وموقعها الأساس الكائن في قلب العاصمة (المنامة) .

٢ ـ ادعاء السلطة بأنها اكتشفت في مخابيء الاسلحة التابعة لمجموعة الـ(٧٣) مسدسات صغيرة ، اسرائيلية الصنع ، في ذات الوقت الذي يعرف العالم ان اسرائيل لم تدخل صناعة المسدسات الصغيرة في مصانعها الحربية بعد .

٣ ـ ادعت السلطة أيضاً ان من ضمن أهداف عملية (المؤامرة)، اضافة الى السيطرة على دار الحكومة ، السيطرة على مقر وزارة الدفاع وكذلك مبنى الاذاعة والتلفزيون ومطار البحرين ، وميناء سلمان ، وكذا تنظيم تظاهرات مسلحة في باقي دول الخليج ، والاستيلاء على عدد من مخافر الشرطة[٣٥] في الوقت الذي لا يتجاوز عدد المتهمين عن (٧٣) نفراً ، فلا يتصور مع قلة عددهم وكميات الاسلحة[٣٦] التي اعلنت اكتشافها أن يقوموا بمثل هذه العمليات التي اتهموا بها فأقل ما يمكن أن يقال عنها انها تحتاج الى قدرة جيش نظامي معد بمختلف العتاد الحربي وبضع يسير من الطائرات المقاتلة .

لذلك كله لم يكن من اليسير للغاية أخذ التحري الدقيق لحقيقة ما جرى في البحرين في صفر ١٤٠٢هـ ـ ديسمبر ١٩٨١م ، لأن أقل ما يمكن أن يقال

---

(٣٥) يبلغ عدد مخافر الشرطة في البحرين عشرون مركزا .

(٣٦) اعلنت وزارة الداخلية عن اكتشافها مخازن للاسلحة للمتهمين في ١٨ ديسمبر ١٩٨١م تحوي على ٦ رشاشات و٤ قنابل يدوية ومسدس واحد وفي ٢٠ ديسمبر اعلنت عن اكتشافها مخزن آخر يحوي ٤ رشاشات و٣٢ قنبلة يدوية و١٢ مسدس .

عن المعلومات الطفيفة التي سربتها وسائل الاعلام المحلية الرسمية ، انها نظمت من أجل تشويش الأذهان .

وبلا تردد فقد أعلنت المحكمة أحكامها التي وصلتها كقرار من وزارة الداخلية[٣٧] بالشكل التالي ، السجن المؤبد لثلاثة أشخاص منهم ، وسبع سنوات سجن لعشرة أشخاص ممن تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة ، والبقية حكموا بخمسة عشر عاماً سجن .

وقد أشار النظام بأصابع الاتهام الى السيد العلّامة هادي المدرسي بأنه الرجل الأول وقائد هذه المجموعة ، ورمزها الروحي والديني ، فيما أرمت القضية بكاملها على الدعم الايراني .

الى هنا وتنتهي فصول حادثة ألـ(٧٣) التي أخضعت البحرين بل والمنطقة في ظل معادلات جديدة نسجتها عقول الأسر الحاكمة في الخليج بدفع وتوجيه من الدول الكبرى .

ولكن القضية عموماً لمّا تتضح بعد حقيقتها وقد عبرت عن ذلك جريدة اللوموند الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ١٤/ابريل/١٩٨٢م بقولها : كيف نتعرف على الحقيقة ما دامت المحاكمات تدور بصفة سرية في سجن جو ويحيط به قوات الأمن لمنع عائلات المتهمين والمراقبين الأجانب من الدخول .

وتبقى جملة من الأسئلة والاستفهامات معلقة . . من هم المعتقلين ؟ ولماذا تراجعت السلطة عن قرار اعدامهم ؟ وما هي ردود الفعل المحلية والعالمية والشعبية على الأحداث ؟ وما هي الآثار الاجتماعية والسياسية لهذه الأحداث على البحرين خاصة وشعوب المنطقة عامة ؟ ومن هو العلّامة

---

(٣٧) انظر وثيقة الأحكام في ملاحق الكتاب .

السيد هادي المدرسي قائد المجموعة ورمزها الروحي ؟ ومن هي الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ؟ وما هو موقف كل منهما تجاه الأحداث ؟ وما هو مستقبل الصراع السياسي في البحرين ؟ . .

وهذه الأسئلة وغيرها هو موضوع السطور التالية من الكتاب .

ألـ(٧٣) . . معلومات عامة :ـ

تقول روبن رايت(*) في كتابها الغضب المقدس على لسان احد الضباط البحرانيين حول الـ ٧٣ : قد تظن انهم ضعفاء جسدياً ، انهم مائة بالمائة عنيدون ومستعدون للموت الا انهم لا يتعاونون مع السلطة ابداً ، ويضيف قائلاً : ولا اي حجم من القوة سيجعلهم يتكلمون .

١ ـ عددهم (٧٣) شخصاً .

٢ ـ الأحكام الصادرة بحقهم :

* (٣) مؤبد .

* (٦٠) ١٥ سنة سجن .

* (١٠) ٧ سنوات سجن للذين تقل أعمارهم عن (١٨) عاماً .

٣ ـ جنسياتهم (انظر الصور في الملحق) .

* (٥٩) مواطناً بحرانياً .

(*) روبن رايت : مراسلة اميركية متجولة في كل انحاء الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي مراسلة لعدة صحف غربية مهمة منها الصنداي تايمز اللندنية والـ (سي بي اس نيوز (والواشنطن بوست .

* (١٢) مواطناً سعودياً .

* شخص واحد كويتي .

* شخص واحد عماني .

٤ ـ أعمارهم حين الاعتقال :

* أقل من سن (١٨) سنة ـ ١٠ أشخاص .

* أقل من سن (٣٠) سنة ـ ٥٣ شخص .

* أكثر من سن (٣٠) سنة ـ ١٠ أشخاص .

٥ ـ وظائفهم :

* طلاب جامعة ـ ١٧ شخص .

* مهندسين ـ ٥ أشخاص .

* أطباء ـ ٢ شخص .

* طلاب الثانوية العامة ـ ٤ أشخاص .

* مدرسين جامعيين ـ شخص واحد .

* عمال ـ ١٢ شخص .

* طلاب علوم دينية ـ ٨ أشخاص .

*جندي ـ شخص واحد .

* موظفين ـ ١٥ شخص .

* فنيين ـ ٧ أشخاص .

* تجّار ـ شخص واحد .

* أعمال حرّة ـ شخص واحد .

لقد كان معظم المعتقلين من عوائل معروفة في أوساط الشعب البحراني بتدينها ، وبمساهمتها الخيرية الفعّالة وسط المجتمع ، وكان ذلك موضع استثارة واستفهام في وسط الناس عن حقيقة ما يجري ، وربما يكون ذلك هو السبب الحقيقي وراء عدم اعلان النظام عن هوية المعتقلين بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على حادثة الاعتقالات الكمية[٣٨] ، فلقد ظل متخوفاً من اعلان أسمائهم لأنهم ينتمون الى عوائل لها مكانتها الاجتماعية في وسط الناس ، وعلاوة على ذلك فإن معظمهم من الطلبة الجامعيين وخريجي الثانوية العامة . ولذلك يمكننا تصور الأسباب الواقعية التي أدت الى تراجع السلطة عن تنفيذ حكم الاعدام بحق ألـ(٧٣) والتي نوجزها بالتالي .

١ ـ عدم وجود أي دليل قضائي وقانوني ملموس وقاطع ضد المعتقلين ، بل انهم سيقوا الى المحاكمات بتهمة (نية !) قلب النظام الحاكم .

٢ ـ نشاط المعارضة الاسلامية السياسي وفي طليعتها الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين للحيلولة دون اقدام النظام لارتكاب جريمة الاعدام لمجموعة شباب تحاكم على مجرد النية . وسوف نعرض النشاطات السياسية التي قامت بها الجبهة خلال الصفحات القليلة القادمة .

٣ ـ خوف النظام من أن تتحول أجساد هؤلاء ألـ(٧٣) الى شهداء تغذي

---

(٣٨) نشرت جريدة أخبار الخليج الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣/مايو/١٩٨٢م قائمة أسماء المحكومين والأحكام الصادرة بحقهم وذلك لأول مرة منذ حدوث القضية في ١٣/ديسمبر/١٩٨١م .

مسار الثورة والرفض في نفوس الناس ، وهذا ما صرح به طارق المؤيد وزير الاعلام البحراني لصحيفة اللوموند الفرنسية بتاريخ ١٤/أبريل/١٩٨٢م إذ قال : ان اعدام هؤلاء الشباب سيجعل منهم شهداء ، وهذا يشكل خطر كبيراً يهدد مستقبل نظام الحكم بالزوال ، وان الحكم بذلك سيعطي المعارضة الحق في الاستمرار في الضجيج وبث الاضطرابات ضد السلطة .

٤ ـ انتصارات القوات الايرانية على القوات العراقية في جبهات الحرب وتحريرها مدينة خرمشهر أضافت خطراً آخر يهدد مستقبل الحكم ولعب هذا الانتصار دوراً مهماً في زيادة وتيرة الخوف من خطر تصاعد مد الثورة الاسلامية الى البحرين ، فلذلك وجد نفسه مضطراً اضافة الى ما تقدم من أسباب الى التغاضي عن حكم الاعدام بالرغم من الأجواء الملبدة التي كانت تلف أجواء المحاكم التي كانت توحي باعدام المتهمين وعدم تمكن أي من الصحافيين العالميين أو الهيئات والمؤسسات الدولية ، كهيئة الصليب الأحمر الدولي ، ومنظمة العفو الدولية من تحري الموقف .

وربما تكون الاثارة الهائلة التي قام بها النظام اعلامياً وسياسياً ، لتحقيق جملة من الاهداف ، كان يطمع في تحقيقها منذ آمد ليس بقريب ضد المعارضة الاسلامية المتنامية في صفوف الناس ، وجاءت هذه الأحداث لتكون المشجب الذي يعلق عليه النظام اجراءاته الصارمة ضد الآلاف من المواطنين ، وفي مقدمة الأهداف التي سعى الى تحقيقها النظام وخلال فترة الأحداث تصفية الحركة الاسلامية ، وتحطيم قواعدها الجماهيرية التي ابتدأت تهيمن على شرائح واسعة من أبناء المجتمع ، وقد عبر عن ذلك خليفة بن سلمان الى مجلة المجلة اللندنية في عددها رقم(٩٩) بقوله لقد قضينا على ٩٨٪ من عناصر الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين .

ولتحقيق ذلك الغرض اتبع النظام الحاكم في البحرين وسائل عديدة منها :

١ ـ وضع البلاد تحت وطأة الأحكام العرفية ، وفرض مزيد من الدكتاتورية والارهاب البوليسي ، فلقد وصل عدد المعتقلين خلال فترة وجيزة من اعلان النظام عن اكتشافه لمحاولة اسقاط النظام الى (٣١٦٢) معتقلاً سياسياً وهذا ما صرحت به عدة هيئات حقوقية عالمية منها اتحاد القانونيين الديمقراطيين في فرنسا وبلجيكا ، واللجنة الدولية الاسلامية لحقوق الانسان ، وكذا بعض الصحافة والمجلات العربية مثل الشراع في عددها السادس ، وجريدة السفير (ع٢٨٠٨) ، وجريدة كيهان الفارسية (ع١١٥٢٩) ، فيما قام التلفزيون الايراني ببث صورة الوثيقة[٣٩] التي وزعتها الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين في بيروت حول عدد المعتقلين السياسيين في البحرين وذلك في ١٠/مارس/١٩٨٢م .

لقد كانت مطاردة المتآمرين والقبض على فلول الشبكة التخريبية الذريعة التي يقوم النظام بها لمداهمة البيوت وتفتيش المنازل بصورة مهينة .

٢ ـ تفريغ البلاد من العناصر الاسلامية النشطة ، بتهجيرهم ونفيهم من البلاد بحجة انهم من أصول إيرانية[٤٠] .

---

(٣٩) انظر الوثيقة في ملاحق الكتاب .

(٤٠) للمزيد من التفاصيل حول أسماء المهجرين الذين تم نفيهم من البلاد خلال فترة الاحداث راجع مجلة الثورة الرسالية الناطقة باسم الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين الاعداد رقم ٣، ٤، ٥ .

جذور الأحداث وخلفياتها السياسية والاجتماعية :ـ

ولكي تتضح الأبعاد السياسية والاجتماعية لاحداث ديسمبر ١٩٨١م في البحرين لا بد من الوقوف قليلاً أمام طبيعة النظام الحاكم والأسس الثابتة في بنيته السياسية والاجتماعية .

تقوم البنية السياسية الاجتماعية لنظام أسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين على مرتكزين أساسيين وهما ، الدكتاتورية المطلقة والتبعية الذيلية للأجنبي .

الدكتاتورية المطلقة :ـ

يعتمد نظام الحكم في البحرين على ممارسة ألوان شتى من الدكتاتورية تعطى الصبغة العامة للحياة في البلاد ، نذكر بعضاً منها بايجاز :

١ ـ الدكتاتورية السياسية حيث تتمثل في العديد من المظاهر التي تتجلى بوضوح عند قراءة مسار الحياة السياسية في البحرين ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعضاً من تلك المظاهر :

أ ـ عشائرية الحكم وسيطرة الروح القبلية في ادارة دفة الحكم حيث يقوم نظام الحكم السياسي في البحرين على الوراثة ، فنظام حكم آل خليفة في البحرين وراثي مطلق منذ عام ١٧٨٣م ، دون أن يكون لطليعة الشعب وكفاءاته وطاقته أي دور يذكر في تحمل اعباء الحكم ومسؤولية ادارة البلاد ، ناهيك عن عدم وجود أي انتخابات حرة تكون محطة لتعبير الناس عن آرائهم فيما يرتبط بنظام الحكم أو في ادارة شؤونهم الداخلية .

ب ـ انعدام السلطة التشريعية المستقلة (البرلمان) بالرغم من المحاولة التي قام بها النظام المتمثلة بانشاء المجلس التأسيسي عام ١٩٧٢م لاقرار

الدستور الذي تضمن انتخاب مجلس وطني ، وقد تم بالفعل انتخابه عام ١٩٧٣م وسط ظروف سياسية واجتماعية بالغة التعقيد خلال هذه الفترة التي تتزامن مع انسحاب القوات البريطانية من البلاد وبعد أكثر من قرن ونصف من الاستبداد والسيطرة .

ولكن ما كاد المجلس المنتخب أن يرسي دعائمه الأساسية حتى حل بعد عامين من انتخابه وذلك في العام ١٩٧٥م . نظراً لبروز الكتل السياسية فيه بما يتعارض ورغبة السلطة في القضاء على أي صوت معارض داخل البلاد .

ومما يجدر ذكره هنا ان الكتلة الاسلامية لعبت دوراً بارزاً في مسيرة المجلس باستجواب العناصر الحكومية في المجلس عن المشاريع التي تبنتها والقوانين التي سنتها ، بعد ان كان بالطبع من المتعسر المشاركة في سن وتشريع هذه القوانين ، نظراً لتعقد التنظيم القبلي الحاكم في البلاد .

وقد أصدر عيسى بن سلمان حاكم البلاد أمراً بحل المجلس في اغسطس ١٩٧٥م بعد ان أصبح قانون أمن الدولة ، الشغل الشاغل لعدد كبير من التحركات السياسية في البلاد ، شاركت فيه عناصر التنظيمات السياسية السرية في البحرين بدور فعال في الوقوف بحزم أمام هذا القانون الصارم الذي يسلب الانسان حريته السياسية والشخصية .

وبذلك ابتدأت مرحلة جديدة من تكميم الأفواه ، اعتقل خلالها مجموعة من أعضاء المجلس تحت قانون (أمن الدولة) لتواصل بذلك مسيرة سنوات القهر والاضطهاد السياسي الذي عم البلاد من ١٨٧٣م .

جـ ـ مصادرة حرية الرأي والتعبير ، وقد لعب القانون المذكور دوراً مؤثراً في قمع الاصوات المنادية بالاصلاح أو التعديل الوزاري أو التعليمي أو الاصلاح الاجتماعي ، وأبرز مظاهر سلب حرية الكلمة في البحرين تتمثل في

جملة من الأمور أهمها :

١ ـ هيمنة نظام الحكم على الصحافة والاعلام الداخلي ، وحرمان الجماهير من الوسائل للتعبير عن مواقفها تجاه الاوضاع القائمة .

٢ ـ مصادرة حق الاضراب عن العمل ومنع المواطنين من تشكيل نقابات عمالية حرة ، كطرق مشروعة لانتزاع حقوقهم المهنية .

٣ ـ مصادرة حق التجمع وحق انشاء المؤسسات الدينية والنقابية والمنظمات السياسية .

وقد اشتد هذا التوجه لدى النظام الحاكم في البحرين منذ النصف الثاني من عقد السبعينات حين شكل خليفة بن سلمان[٤١] حكومته الجديدة في ٢٤ أغسطس ١٩٧٥م أي قبل حل المجلس بيومين .

وقد كان هذا التجديد الوزاري بداية لتنفيذ خطة جديدة لمواجهة الوعي الديني المتنامي في البلاد ، والحاح الجماهير بتوفير المزيد من أرضية الحرية ، وتوفير المناخ المناسب للمشاركة الفعلية في صناعة القرار ، خاصة بعد ان كاد مشروع قانون أمن الدولة أن يتعثر بسبب المعارضة الشعبية الواسعة لهذا القانون .

وحقاً لقد استفادت الحكومة الجديدة لحظة تشكيلها وبعد حل المجلس من القانون الجديد في فرض حصار سياسي رهيب على كل التطلعات التي ابداها ممثلي الشعب في المجلس ، وقد ركزت الحكومة اعتقالاتها في صفوف طليعة الشعب ورواد التحرك السياسي والاجتماعي وفي مقدمتهم بعض العلماء

---

(٤١) رئيس الوزراء الحالي ، وأخ الحاكم .

البارزين في البحرين .

واستمرت الاوضاع بهذا الشكل من مطاردة المؤمنين ، حتى انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، التي اشعلت فتيل الثورة والغليان في صفوف أبناء البحرين .

ونظراً لاستفادة التنظيمات الاسلامية في توجيه الزخم المعنوي الهائل الذي ولدته الثورة المنتصرة في ايران ، وبدء موجة من التظاهرات الاسلامية المتتالية ، رفعت السلطة من وتيرة القمع والعنف كطريق للوقوف أمام التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية مما أدى الى سقوط عدد من الشهداء بسبب مشاركتهم في تلك التظاهرات ومنهم الشهيد جميل محسن العلي وكريم الحبشي وعادل خوخي ، كما أقدمت السلطة وبصورة غير انسانية على تهجير العشرات من العوائل الى خارج البلاد بتهمة اشتراكهم في تظاهرات سياسية في أكثر الاحيان .

٢ ـ الفساد الاجتماعي : ويتجلى في عدد من المظاهر نذكر منها بايجاز مختصر :

أ ـ الاستئثار بالثروات الطبيعية ، بل والتعدي على الملكيات الخاصة ، وهناك قصص يتداولها الناس بين فترة وأخرى مفادها سرقة أحد الأمراء تحت الاكراه والضغط أرضاً أو قطيعاً من الحيوانات من مالكها الاصلي ، ولا زال الناس يحتفظون بقصص كثيرة عن أمراء آل خليفة في هذا الصدد .

ب ـ ممارسة الاذلال المعيشي بحق المواطنين ، فلكل مواطن مشكلة خاصة ربما تتعلق بالاجور أو الغلاء او البطالة أو الاسكان أو التعليم أو الصحة أو المواصلات .

جـ ـ فرض القيم الاجتماعية الفاسدة ، وتتمثل في :

١ ـ اغراق وسائل الاعلام بالبرامج والافلام المبتذلة .

٢ ـ ترويج الافلام والمجلات الجنسية الخليعة وتجريدها من الرقابة في الوقت الذي تشدد الرقابة الرسمية الخناق على المجلات والكتب الدينية .

٣ ـ تشجيع اقامة حفلات الليالي الحمراء في معظم الفنادق السياحية في البحرين(٤٢) .

٤ ـ تشجيع حوانيت الخمور ، اذ توجد في البحرين بالرغم من قلة عدد السكان وضيق المساحة الجغرافية أكثر من عشر شركات لتوريد وبيع الخمور في مختلف المناطق .

٥ ـ نشر وترويج المخدرات ، وقد أصبحت للمخدرات في البحرين سوقاً رائجة خاصة اذا عرفنا ان الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ـ وزير الخارجية ـ هو الذي يقف على شبكة ترويج المخدرات ، ويساعده في ذلك منصبه الوزاري .

التبعية الذيلية للأجنبي :ـ

ويمكن تقسيم النفوذ الاجنبي الواسع في البحرين في التاريخ الحديث الى مرحلتين استعماريتين ، مرحلة الحقبة البريطانية ، ومرحلة الحقبة الامريكية وقد مر ذكرهما بقليل من التفصيل في الصفحات السابقة(٤٣) .

ان اجواء الارهاب وحالات القمع البوليسية ، اضافة الى الدعم

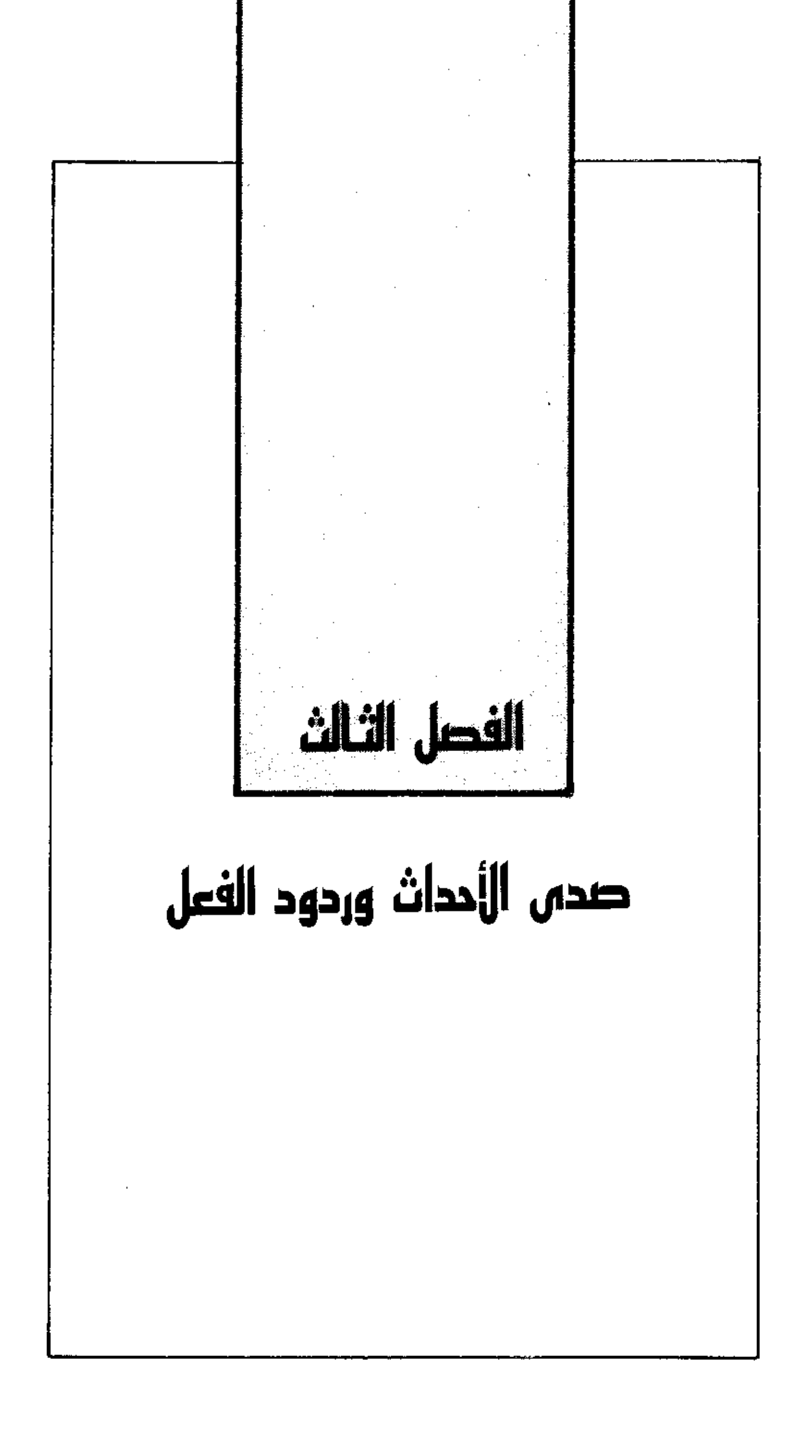
---

(٤٢) توجد هناك برامج ليلية خاصة لكل فندق ، توزع تباعاً في بعض المجلات الناطقة باللغة الانجليزية في البحرين عن مواعيد الحفلات الماجنة . في فنادق الريجنسي والهوليداي ان والخليج ومون بلازا وشيراتون .

(٤٣) تشير نشرة ادارة الاحصاء لعام ١٩٨٥م الى وجود ٩٦٨٤٣ عامل أجنبي من قوة العمل الكلية البالغة ١٩٦٤٣٦ عامل أي بنسبة ٥٩٪ من مجموع العمالة في البلاد . وهو خطر اجتماعي وسياسي داهم ، خاصة اذا أضفنا دور الكنائس ومدارس التبشير التي تديرها المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A) .

الاستعماري الخارجي من الامور المهمة التي تشكل خطراً بالغاً على خارطة الحياة الاجتماعية والسياسية تخفي وراءها خطراً داهماً يمس النظام السياسي القائم ويهدد بزوال أركانه .

لذلك كله سعى النظام الحاكم لخلق تفاعلات اجتماعية جديدة توفر القسط الأكبر من امكانية السيطرة على نمط الحياة الاجتماعية الجديدة وتوجيهها نحو رفع درجة الولاء الجماهيري لمؤسسات النظام ، فكانت أحداث ديسمبر ١٩٨١م ، فرصة ذهبية وجدها النظام لتتويج هذا التوجه .



الفصل الثالث

صدى الأحداث وردود الفعل



أحداث صفر ١٤٠٢هـ - ديسمبر ١٩٨١م ، وضعت المنطقة (حكوميا وشعبياً) في معادلات جديدة ، بالذات لأن أحداً لم يكن يتوقع ان حدثاً بهذه الصورة سيحدث في المنطقة لا اقل وسط الظروف المحلية والاقليمية التي تعيشها بلدان المنطقة في تلك الفترة .

وكان الحدث بالنسبة للكثيرين ، يبلغ من الأهمية الدرجات القصوى خاصة للتموجات التي أفرزتها في المعادلات السياسية والأمنية والاجتماعية في عموم المنطقة والغموض الهائل التي اكتنف الاحداث طوال أيام التحقيق والتي استمرت أكثر من نصف عام ، من حيث جهل هوية المعتقلين واسمائهم وانتماءاتهم مع حجم القضية المثارة ضدهم . ولعل ذلك أضاف بعداً آخر لقضية الـ(٧٣) كما أشرنا في الصفحات السابقة .

لكن الملاحظة التي تبقى أشد اثارة في الذهن هي ان الاحداث رغم حجم تأثيراتها وانعكاساتها المحلية والاقليمية لم تحظ بالعناية والاهتمام المناسب والمتلائم مع حجم القضية من قبل المهتمين بشؤون الشرق الأوسط ،

عالمياً ومحلياً الا من شذرات مقالات قصيرة طالعتنا بها الصحافة حول تلك الاحداث وقضية ألـ(٧٣) ، فلم نجد كتاباً واحداً لا عربياً ولا أجنبياً اختص بدراسة هذا الحدث ، سوى بعض المصادر التي أشارت اليها بشكل هامشي كقضية جرت وقائعها في شهر ديسمبر ١٩٨١م . وربما كان الوضع الدولي حينها سبباً في ذلك .

الوضع الدولي آبان الأحداث :-

لقد كان الوضع الدولي حين الاحداث يشهد أحداثاً شغلت الرأي العام العالمي والدولي بصورة مكثفة ، فاستفاد النظام الحاكم في البحرين من ذلك في رسم خارطة الاحداث وتوجيهها بشكل بعيد تماماً عن مداخلات الرأي العام العالمي ، وهذا هو (ديفيد هيرست)[٤٤] الصحافي البريطاني الشهير يكتب مقالاته يفضح فيه قضايا التعتيم الاعلامية الشديدة التي انتهجها النظام في قضية ألـ(٧٣) ، بعد أن منعته السلطات من دخول البحرين لتحري قضية الاحداث ، خشية من تسرب بعض الحقائق حول طبيعة الأوضاع في البحرين بعد اعلان النظام في ١٣ ديسمبر ١٩٨١م عن قضية الأحداث .

تزامنت الاحداث مع ثلاثة أحداث عالمية احتلت موقع الصدارة في اهتمامات الرأي العام العالمي :

١ ـ اعلان (يارلوزيسكي) الاحكام العرفية في بولونيا واعتقال زعيم العمال (فاليسيا) ، وتصاعد الانتفاضة الشعبية في هذا البلد الأوروبي .

٢ ـ اعلان الكيان الصهيوني ضم مرتفعات الجولان بعد احتلالها عام ١٩٦٧م .

---

(٤٤) انظر مقال (ديفيد هيرست) في صفحات الكتاب .

٣ ـ انتصارات ايرانية على جبهات الحرب مع العراق واستعادة مدينة (خرمشهر) .

لقد أخذت هذه الاحداث الثلاثة جزءاً كبيراً من اهتمامات وسائل الاعلام العالمية نظراً لأنها كانت تمثل انعطافات حساسة في مسيرة الاحداث في اوروبا والشرق الاوسط .

ولذا تمكن النظام الحاكم في البحرين من توجيه بقية الاهتمامات الدولية في اقناعها بقضية (المؤامرة) التي تستهدف اسقاط نظام الحكم واحلال البديل الاسلامي على غرار الجمهورية الاسلامية في ايران .

ومع كل المحاولات التي بذلها النظام لاستثمار الوضع الدولي الراهن حينذاك وانشغال الرأي العام العالمي به ، لكنه لم يتمكن من الصمود أكثر أمام نشاطات المعارضة الاسلامية في كشف حقائق الاحداث ، اضافة الى مساهمة بعض الاطراف والهيئات الدولية للفت انظار العالم حول حقيقة ما يجري في البحرين وطبيعة الأوضاع التي فيها .

ردود فعل النظام

ونظراً لذلك ، ورغبة النظام في قمع الحالة الاسلامية المتنامية في البحرين ، جاءت الاحداث فرصة مؤاتية للتعبير عن اتجاه الحكومة لتنفيذ مخططها في ضرب الحالة الاسلامية المتمثلة في تصاعد ونمو تيار الحركة الاسلامية في البلاد ، وفيما يلي استعراض موجز لأهم ردود فعل الحكومة تجاه الأحداث :

أولاً : ردود الفعل الداخلية :ـ

أثر بيان وزارة الداخلية الذي أعلن فيه النظام الحاكم القاء القبض على بعض العناصر المنظمة في تيار الحركة الاسلامية في البحرين قام بجملة من ردود الفعل الداخلية نورد منها :

١ ـ فرض الأحكام العرفية وملاحقة كل العناصر التي يظن النظام انها تتعاون مع الحركة الاسلامية ، ولذا جاءت حملة الاعتقالات الواسعة التي شنها النظام أيام الأحداث ضد المعارضة السياسية في البلاد .

وينقل شهود عيان انهم وجدوا أنفسهم فجأة في ثكنة عسكرية تجوب فيها الحافلات والآليات العسكرية والمحملة بقوات الشرطة وجنود قوة الدفاع ، في أنحاء البحرين ، وكان للضباط مطلق الصلاحية في وضع حواجز التفتيش ، ومداهمة البيوت ، أو احتجاز أي شخص يشتبه به ، ويضيف الشهود : ان أحداً لم يكن قادراً على النظر الى رجال الأمن وهم يملأون الأماكن ، خوفاً من الاحتجاز والاعتقال اذ أصبح الاعتقال أمراً في غاية السهولة في ظل الأحكام العرفية التي فرضت في البلاد .

ان معظم التحقيقات التي أجريت مع المئات من الذين تم اعتقالهم في تلك الفترة تدل بوضوح على مدى صدمة النظام وتفاجئه بقوة الحركة الاسلامية وقد عبر عن ذلك بوضوح وزير الداخلية البحريني الشيخ محمد آل خليفة في مقابلته الصحفية مع جريدة الجزيرة السعودية في عددها (٣٤١٢) الصادر بتاريخ ٦ يناير ١٩٨٢م في معرض اجابته على سؤال الجريدة حول وجود معلومات مسبقة عن مجموعة الـ(٧٣) إذ قال : في الواقع كانت المؤشرات كثيرة والمعلومات كثيرة ولكننا لم نتوقع أن تكون بهذا الحجم الكبير .

ومع ان صحف البحرين امتنعت عن افشاء كيفية اعتقال وادانة المخالفين للحكومة ، خاصة وان وسائل الاعلام التي يسيطر على خناقها رئيس الوزراء نفسه لم تكن ميالة لكشف الكثير من الحقائق بالذات لأنها تحت تصرف شديد من قبل وزير الاعلام « طارق المؤيد » ، الذي يقوم بوظيفته تحت اشراف تفصيلي مباشر من رئيس الوزراء « شيخ خليفة » وبأوامره كانت وزارة الاعلام تكذب أي خبر حول قيام تظاهرات عارمة ضد الحكومة، وكيف يكون ممكناً عدم ذكر ولو كلمة واحدة عن هذه التظاهرات في الوقت الذي يكون الناس في كل أرجائها يعلمون بل ويشاركون في تفاصيلها الدقيقة ، ولذلك طالع العالم فقط الاخبار والمعلومات المنحصرة في نطاق المصادر الحكومية ، خاصة بعد صدور قانون المطبوعات في ١٦ اغسطس ١٩٧٩ ، الذي تنص المادة الخامسة منه على انه (يجوز لوزير الاعلام أن يطلب من المطابع الاطلاع على نصوص أي مؤلف قبل وأثناء الطبع ، وفي حالة مخالفتها يجوز للوزير ايقافها ، كما تجيز المواد ١٣ ، ١٥ لوزير الاعلام أن يمنع تداول المطبوعات التي تتضمن المساس بنظام الحكم ، كما تحظر تداول أي مطبوع الا بعد الحصول على اذن مسبق بذلك ، ويعاقب بالحبس ـ وفقاً للمادة١٨ ـ لمدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ألفي دينار ، أو بالعقوبتين معاً ، لكل من أدار مكتبة أو نشر أو تداول مطبوعات لم يؤذن تداولها أو ادخالها للبلاد أو صودرت نسخها .

وعلى ذلك يحصل غالباً أن يسجن المعتقلين لمدد طويلة تتراوح بين السنة والعشر ، ويبقى قرار اطلاق السراح بل وحتى المحاكمة مرجوعة الى ميول مسؤولي الأمن ورجال المباحث . وعادة ما تكون المحاكمات تتخذ طابع السرية تحت مبرر الضرورات الخاصة التي يقتضيها التحقيق وكلنا يعرف ماذا يعني مثل هذا الكلام .

ومما يزيد الأمر اثارة وتعقيداً هو جهل ذوي المعتقل عن مصير سجينهم ،

اذ ينتهي كل ارتباط مع المعتقل بعد لحظة اعتقاله مباشرة ، دون أن تجدي محاولات الآهالي للالتقاء بذويهم المسجونين نفعاً ، وربما تكون آثار التعذيب الجسدي الواضحة على اجسام المعتقلين سبباً رئيساً في منع السلطات أحداً من الالتقاء بالمعتقلين السياسيين غضاً عن عدم مقدرة السجناء المطالبة بحق توكيل محام للدفاع عنهم .

في ظل هذه الظروف القائمة تمت حملة الاعتقالات الجماعية الواسعة أيام الأحداث وما كان لأحد الحق في السؤال عن أحد الا وأدخل معه السجن وربما في زنزانة تحقيق واحدة(٤٥) .

كل ذلك هجوماً على عناصر الحركة الاسلامية ، كردة فعل قاسية على أحداث صفر ١٤٠٢هـ ـ ديسمبر ١٩٨١م .

٢ ـ اعلان التفتيش والبحث عن مخابىء عناصر الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، وكذا مخابىء الاسلحة ، اذ لم يكتف النظام بمجرد فرض الاحكام العرفية ، وزج أكثر من ثلاثة آلاف مواطن في غياهب السجون وانما تعدى ذلك في حملات التفتيش المتواصلة في البيوت والبساتين الخاصة ، بل تعدت حملات التفتيش الى البحث عن الاسلحة في جوف المياه الآسنة للبالوعات .

ومن المؤسف حقاً ان السلطة أقدمت على تخريب آثاث وحاجيات الكثير من المنازل بحجة البحث عن أمور ترتبط بقضية شبكة التخريب .

لقد أثارت المداهمات المفاجئة والعبث بالممتلكات الشخصية وتحطيم بعض الأجزاء منها استياء العديد من المواطنين ، اذ لم تراع السلطة حرمة

---

(٤٥) للمزيد عن واقع الاعتقالات في البحرين راجع منشورات لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين .

البيوت والاعراف المتبعة لدى الناس . خاصة وان معظم المداهمات تحدث في وقت متأخر من الليل ، وفي غير قليل من رعاية الآداب وحرمة النواميس الاجتماعية .

ولذلك تكون حملات القمع الجمعية اضافة الى حملات التفتيش العشوائية سمة بارزة من سمات المرحلة الجديدة من سنوات القهر والاضطهاد السياسي الذي يعيشه الشعب المسلم في البحرين .

وهاتان الخطوتان اللتان انتهجهما النظام آبان الاحداث وما رافقهما من اجراءات بوليسية ، هي الاجزاء الرئيسة من ردود الفعل الداخلية ، من قبل النظام ، على الأحداث[٤٦] ، حيث علقت الحريات تماماً في ظل الاحكام العرفية التي عاشتها البلاد طوال أيام الأحداث وما تلاها .

٣ ـ حملات لكسب التضامن والتأييد لاضفاء المزيد من الشرعية لممارسة النظام اجراءاته التي اتخذها حيال الاحداث ، وكذلك للتغطية على ممارسات رجال الشرطة والمباحث في الاعتقال والمصادرة ، فلذلك كله خصصت الحكومة بضع مليونات الدنانير لهذا الغرض ، وقد عملت الاذاعة في ساعات مخصصة لبث اسماء الجهات والمؤسسات وكذلك الشخصيات التي بعثت برسائل تأييدية وتضامنية مع النظام ، فيما قامت الجرائد ايضاً بتخصيص مساحات اضافية لنشر اسماء المتضامنين على صفحاتها .

وتأتي هذه الخطوة لتخفيف وقع الاجراءات القمعية البوليسية التي يقوم بها عناصر النظام وأيضاً لكسب المزيد من الشرعية بعد أن أوضحت الاحداث

---

(٤٦) للمزيد من التفاصيل راجع تصريحات كلا من وزير الداخلية ورئيس الوزراء في اعداد متفرقة من جريدة أخبار الخليج في النصف الثاني من ديسمبر وحتى تاريخ صدور الاحكام في مايو ١٩٨٢م ، وكذلك راجع مجلة الثورة الرسالية الاعداد (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١١) .

مدى عمق الأزمة السياسية التي يعاني منها النظام الحاكم .

ومن غير المستبعد جداً ان النظام في حملته التضامنية لجأ الى التزوير ، خاصة وان الاعداد الهائلة من الأسماء التي كانت تبث خلال فترة الاحداث ـ وعمرها نصف عام ـ محلياً فقط قد تجاوزت النصف مليون شخصية وجهة ، وهذا كما يبدو عدد غير لائق قياساً وعدد السكان ذو(٣٥٠ ألف) نسمة أو اكثر بقليل . واضافة الى ذلك قد سمع العالم بمؤسسات وتجمعات وشركات تجارية واجتماعية ، متضامنة ، ولكن لا أحد يعرف أين موقعها وأين كانت قبل بل وكذلك أين هي الآن .

وظل النظام يعزف عن سيمفونية التضامن الشعبي طوال أيام التحقيق دون فتور .

ولكن بالرغم من الامكانات الهائلة التي تم توظيفها في هذا المجال الا ان الطريقة التي اتبعها النظام في ادارة الأحداث لم تكن لتسمح بمرور القضية كما تم التخطيط لها بل تسربت بعض التفاصيل المهمة حول طبيعة الاحداث ، فكانت مثلا الصور التي التقطها مراسل التصوير وهو هندي الجنسية لا يتكلم اللغة العربية كانت محلا لغضب المسؤولين حيث قامت الصحافة في اليوم التالي بنشرها دون علم مسبق من الجهات العليا في البلاد .

وفي هذا السياق ما نشرته جريدة اللوموند في تاريخ ١٤/ابريل/١٩٨٢م ، وكذلك جريدة الواشنطن بوست في ٣/مارس/١٩٨٢م ، حول طبيعة الأوضاع في البحرين خلال الأحداث .

ومن جانب أخر حسبما صرح به أحد مدراء المدارس الثانوية في البلاد ، انه تم اجبارهم من قبل رجال الأمن لتوقيع رسائل التضامن مع النظام باسم المدرسة والطلاب ، والمعلمين !

ثانياً : ردود الفعل الخارجية :ـ

تزامنت مع ردود الفعل الحكومية الداخلية ردود فعل خارجية ، تركزت على محورين أساسيين ، اعلامي سياسي ، وأمني .

فلقد حاول النظام استمالة عدد من الأبواق الاعلامية العالمية لتغطية مسيرة الأحداث نقلاً عن المصادر الرسمية في البحرين ، فقد دعى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان بعض الصحافيين العالميين ممن يحتلون شهرة واسعة في الاوساط الاعلامية العالمية ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الصحفي الفرنسي (ارك رولو) المحرر الرئيس لشؤون منطقة الشرق الاوسط في صحيفة (اللوموند) الفرنسية ، الذي دعاه رئيس الوزراء رسمياً لزيارة البحرين ، وقد أقيم لـ(ارك رولو) بعد وصوله أرض البحرين تمهيداً لتوظيفه في الخطة الاعلامية التي رسمها النظام آزاء الأحداث ، مأدبة عشاء فاخرة ، وبرامج حفاوة وتكريم خلال زيارته للبحرين ، لا تقل عما يلقاه أي ديبلوماسي أو شخصية سياسية بارزة .

وتنقل مجلة الثورة الرسالية الناطقة بأسم الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين في عددها الخاص الصادر لشهري مارس وابريل ١٩٨٢ ان وزير الداخلية البحراني غادر الى بريطانيا في مطلع مارس ١٩٨٢ حاملاً معه (١٤) مليون جنيه استرليني لاجراء الاتفاقيات الاعلامية والصحافية لتغطية الأحداث بالمنظار الحكومي .

ومن جهة أخرى دعى خليفة بن سلمان رئيس الوزراء البحريني في ابريل ١٩٨٢م مدراء وكالات الانباء في الخليج الى عقد اجتماع في البحرين لبحث أوجه التعاون وسبل تطويرها وذلك تمهيداً لصدور الاحكام بحق المعتقلين من

أعضاء الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين المتهمين بقضية اسقاط نظام الحكم في البحرين .

لكن مع كل الجهود التي بذلها المسؤولون في الحكومة لتغطية الأحداث بالمنظار الحكومي ، لم تمنع العديد من الصحافيين العالميين للكتابة المحايدة التي توافق الواقع ، كما كتبت اللوموند والواشنطن بوسط والتايمز البريطانية ، وكريسنت انترناشينال ومسلم ميديا وغيرها من الصحف العالمية والدولية[٤٧] . ولقد قدم رئيس الوزراء في لقائه مع (ارك رولو) ، صحيفة الواشنطن بوست التي نشرت بعض الحقائق عن طبيعة الأوضاع في البحرين قائلا له : من المؤسف جداً أن يسمح للبعض بترويج مثل هذا الكلام في صحافة الدول التي نخدمها بأخلاص . وطلب منه شخصياً أن ينفي كصحفي ومحرر أساسي في جريدة اللوموند الفرنسية ما نشرته الواشنطن بوست حول الاعتقالات في البحرين ، معقباً على كلامه : صحيح اننا لا نسمح لأحد الاطلاع على اوضاع السجون لظروف خاصة الا ان الغرب يجب أن لا يصدق ان ما يجري في البحرين شبيه بما يجري في السلفادور .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة قد قام بشكل غير معهود بزيارات مكوكية مكثفة الى دول المنطقة فقد زار خلال شهر مايو ١٩٨٢م معظم الدول الخليجية والتقى بزعمائها لبحث التطورات الأخيرة التي حدثت في البحرين ومستجداتها وسبل الحد من

---

(٤٧) انظر الواشنطن بوست العدد ٣/مارس/١٩٨٢م ، الجارديان العدد ١٥/مارس/١٩٨٢م ، اللوموند العدد ١٠/مارس/١٩٨٢م ، و١٤/مارس/١٩٨٢م ، كريسنت انترناشينال العدد ١ ـ١٥/ابريل/١٩٨٢م ، وراء الحدود (الفرنسية) العدد ١٢/مارس/١٩٨٢م .

انعكاساتها في المنطقة .

والحق ان معظم التحركات السريعة التي قام بها المسؤولون في الدولة بمساعدة النظام السعودي كلها تهدف الى فرض المزيد من الرقابة وقمع الاصوات المخالفة لأنظمة الحكم القبلية العشائرية في المنطقة ، وهذا ما اتضح من خلال معظم التصريحات التي أدلى بها وزراء ومسؤولون في هذه الدول ، يقول وزير الاعلام البحريني طارق المؤيد لمجلة النهار العربي والدولي العدد ٢٦٥ الصادر في شهر مايو ١٩٨٢م ان مجالات الأمن والدفاع المشترك هي في طليعة المواضيع التي يفكر فيها قادة المجلس وذلك لتزايد المشاكل في المنطقة من جهة ، ولتكاثر المغرضين من جهة أخرى . . ويضيف عن امكان انشاء قوة للتدخل السريع ، اذ رأى الاخوة في الخليج ان تكون هناك قوات تدخل لحماية بعضهم البعض فنحن معهم ، واذا رأوا أن تشكل هذه القوات من أفراد كل دولة فنحن معهم أيضاً ، فالغرض الأساس من الاجتماعات التي تعقد في مجال الأمن والدفاع ـ كما يقول المؤيد ـ هو أن تصل الى تصور عام لمشكلة الأمن . . . وهذا يعكس على أية حال مدى تطور الصراع السياسي في بلاد الخليج وتطور أساليب المعارضة السياسية للأنظمة القائمة .

وهناك حقيقة هامة من خلال ما تقدم لابد من الاشارة اليها هنا :

وهي ان الاحداث جاءت كنقطة توقف وروية بالنسبة للنظام الحاكم في البحرين وباقي الانظمة الخليجية لدراسة مناهجها وسبل ادارتها للأوضاع الداخلية في البلاد يتضح ذلك من خلال مواد معاهدة الأمن المشتركة بين الدول الخليجية التي وقعت بعد الاحداث ، حيث تعاملت الدول الخليجية مع الاحداث على انها جرس الانذار المبكر الذي يهدد كيانات الحكم القائمة بالزوال .

وتقول مجلة الكفاح العربي في عددها (١١ ـ ١٧/يناير/١٩٨٢م) عن مصدر ديبلوماسي خليجي في الكويت ، ان السعودية عبر ابرامها الاتفاقية الأمنية مع البحرين تريد اضفاء طابع شرعي على الوجود العسكري السعودي في البحرين ، واتاحة الفرصة أمامها للتدخل لدى تعرض أي من دول الخليج للاضطرابات ، ولقمع أي انتفاضة جماهيرية .

المواقف الحكومية

بطبع الحال كانت هناك جملة من ردود الفعل الحكومية الرسمية على الاحداث ونظراً لأن ضحايا الاحداث هم شباب في مقتبل العمر لم يكن متوقعاً أن يقف أمثال الرئيس العراقي ، والمغربي ، والاردني والتونسي والدول الخليجية مع حق أكثر من ثلاثة آلاف معتقل خلال أقل من شهر من مجموع السكان الذي لا يتجاوز الاربعمائة ألف نسمة على اكثر التقديرات .

وفيما يلي استعراض لأهم تلك المواقف :

الولايات المتحدة الأمريكية التخريب الداخلي في الخليج الخطر الأكبر

لم تكن الولايات المتحدة الامريكية ترغب يوماً لأي من القوى المحلية والدولية التصرف بما يحلو لها في المياه الدافئة لحوض الخليج ذلك لأن (٦٠٪) من الاحتياجات العالمية للنفط تمر عبر مضيق هرمز .

ومن هنا تأتي قضية الأحداث في البحرين كغطاء لتكثيف التواجد العسكري الامريكي في المنطقة التي ابتدأته عام ١٩٧١م ، بعد الانسحاب

العسكري البريطاني الكامل من البحرين .

وعلى الفور بادرت الادارة الامريكية بارسال سفينة حربية محملة بعدد من الجنود والخبراء الامريكان الى قاعدة الجفير البحرية في مطلع فبراير ١٩٨٢م ، ووافق من جهته أيضاً الكونغرس الامريكي على تزويد البحرين بسرب من طائرات(F-5) بحجة وجود الاخطار التي تهدد الأمن في البحرين والمنطقة ، ووجود منظمات ارهابية تزعزع الأمن والاستقرار هناك .

وجاء الموقف الرسمي للولايات المتحدة الامريكية على لسان الرئيس ريغان الذي أعلن فيه عن استيائه وشجبه لما حدث في البحرين وقد بعث ببرقية يهنىء فيها أمير البحرين على سلامته .

الدول الخليجية المصير المشترك

فور اصدار وزارة الداخلية بيانها الأول في ١٣/ديسمبر/١٩٨١م الذي أعلنت فيه اعتقال عدد من الاشخاص من البحرينيين ومن جنسيات خليجية أخرى ، تحاول الاطاحة بنظام الحكم في البحرين ، بادرت حكومات الخليج بالافصاح عن موقفها الرسمي آزاء الاحداث .

فأكدت دولة الامارات العربية المتحدة في بيان اصدره مصدر مسؤول في ١٤/ديسمبر/١٩٨١م ان أمن البحرين هو أمنها ، وانها تقف مع البحرين ضد ما يعكر صفو أمنها ويهدد سيادتها .

وأعلنت الكويت عن شجبها الاعمال التخريبية التي تهدف نشر الخوف وزعزعة الاستقرار في البحرين أو في أية دولة أخرى . وقال مصدر كويتي مسؤول تعليقاً على بيان حكومة البحرين ، ان الكويت تؤكد مساندتها المطلقة

للشقيقة البحرين ، والوقوف معها ضد كل ما من شأنه تعكير صفوها والنيل من أمنها واستقرارها .

وفي قطر أعلن مصدر رسمي عن استنكار دولة قطر الشديد للمجموعة التخريبية التي تم اعتقالها في البحرين ، وأكد المصدر وقوف دولة قطر الى جانب البحرين الشقيقة .

ومن جهة اخرى أعلنت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج شجبها لأية محاولة تخريب تتعرض لها دولة البحرين من قبل بعض الأفراد والتي تهدف الى تقويض الاستقرار في البحرين ودول المنطقة . . وأضاف المصدر تعقيباً على بيان وزارة الداخلية البحراني ، ان هذه المحاولة هي تدخل سافر في شؤون البحرين ، يقصد بها اثارة الاضطرابات والفوضى ، وهو أمر تستفيد منه القوى الأجنبية على حساب مصلحة أهل الخليج .

ويتابع المصدر قوله ان مجلس التعاون الخليجي لا يمكن أن يتجاهل مثل هذه التصرفات التي تشكل انتهاكاً لسيادة دولة عضو في المجلس ، ويمثل تحدياً لارادة شعب الخليج في انتهاج سياسة مستقلة بعيدة عن أي نفوذ أجنبي .

وعلى أية حال فأن المواقف الرسمية لأنظمة الخليج لم تكن بعيدة عن نظر المراقبين السياسيين المهتمين بقضايا الشرق الاوسط بالذات في منطقة الخليج ، خاصة ولأن طبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية بين هذه الدول متشابهة الى حد بعيد ، نظراً للتمازج الجغرافي والعقيدي الذي يجمع أبناء هذه الدول ، وكذلك طبيعة أنظمة الحكم القبلية والعشائرية المسيطرة على دفات الحكم فيها ، وان اختلفت بعض الأشكال والنظم في الممارسات الادارية لكل قبيلة وأسرة حاكمة في هذه الدول .

النظام السعودي : أمن الخليج هو أمن الدولة السعودية

أما النظام السعودي فقد كان من السباقين جداً لاغتنام فرصة الاحداث ، لفرض هيمنته وتدخله المباشر في دول المنطقة ولذلك بادر في الاسبوع الأول من الاعلان عن الاحداث لتوقيع اتفاقية أمنية تتعهد السعودية بموجبها حماية أسرة آل خليفة ضد أي عمل جماهيري يهدف الاطاحة بنظام الحكم .

الملك خالد بن عبد العزيز ، وولي عهده فهد بن عبد العزيز بدورهما بعثا برسائل الى أمير البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة تتضمن تأكيداتهما على وقوف السعودية بجانب البحرين ، وشجب المحاولة التي استهدفت النيل من أمن البحرين .

وقد أعلنت أذاعة الرياض في اليوم الثاني للأحداث ان السعودية تعتبر أمن البحرين وأمن دول الخليج هو أمنها وانها تقف مع البحرين ومع دول الخليج ضد أي عمل للنيل من الأمن والاستقرار في هذه المنطقة .

هذا ما بثته وسائل الاعلام حول الموقف السعودي تجاه الاحداث مع بروز واضح لوزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز في الصحافة الخليجية ، أخباراً ومقابلات ، حيث كان الوزير النشط خلال فترة الاحداث اذ قام بتوقيع كل الاتفاقيات الأمنية الخمس التي سارعت اليها السعودية مع باقي دول الخليج في غضون شهرين من بدء الاحداث .

تأتي هذه المعاهدات الأمنية التي مهدت الطريق الى الاتفاقية الأمنية الشاملة ، الفرصة الثمينة للنظام السعودي للتدخل أكثر في الشؤون الداخلية ، خاصة فيما يرتبط بالأمن الداخلي المقصود به حماية الأسر الحاكمة ، وربط باقي الأنظمة الخليجية الضعيفة والفاقدة لأبسط مقومات الدولة لانها غير قادرة

على الدفاع عن نفسها ، بالنظام السعودي أكثر ، الذي استفادت منه الولايات المتحدة الامريكية حارساً وشرطياً محافظاً على المصالح الامريكية في المنطقة ، بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران وسقوط الحليف الأكبر للولايات المتحدة الامريكية الشاه محمد رضا بهلوي .

وليس خافيا الدور الامريكي الذي لعبته الولايات المتحدة لتحريك الدولة السعودية تجاه ربط باقي دول الخليج بالنظام السعودي خاصة اذا علمنا عن الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الدفاع الامريكي حينها كاسبار واينبرغر الى السعودية في منتصف شهر فبراير ١٩٨٢م ، والتي استمرت اسبوعاً كاملاً ، لبحث آخر المستجدات حول الأوضاع الامنية في المنطقة ، وربما كان واينبرغر ذاته يحمل في هذه الزيارة حل البيت الأبيض للأزمة الأخيرة التي تعيشها أنظمة الحكم اثناء الاحداث ، خاصة وان معظم المعتقلين هم من أبناء الدول الخليجية ، وان الاعلام الخليجي أكد أكثر من مرة على تواجد عناصر تنظيم الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين في معظم الدول الخليجية وهذا ما صرحت به إذاعة الرياض ذات مرة حينما قالت ان عناصر مسلحة للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين لازالت متواجدة على أراضي الدول الخليجية .

ويأتي هذا التوجه الامريكي لزيادة الدور السعودي في المنطقة أيام الاحداث لتعاظم قوة تيار الحركة الاسلامية وخوف الولايات المتحدة من تكرار التجربة الايرانية على اراضي الدول الخليجية ، خاصة للتقارب الجغرافي والمذهبي الذي يربط أبناء المنطقة بايران وهذا ما اتضح من خلال تظاهرات التأييد والدعم التي أبدتها هذه الشعوب للثورة المنتصرة في ايران .

ومن هنا فان وزير الداخلية السعودي أكد خلال لقاءاته وتصريحاته الصحفية عدة مرات ان مسؤولية الحفاظ على أمن الدول الخليجية هي مسؤولية سعودية ، بالطبع بعد ان أوضح ان الاحداث في البحرين لم تكن تستهدف

البحرين وحدها ، ونعتها بأنها مؤامرة شاملة تستهدف جميع دول الخليج بما في ذلك السعودية . . وذلك لاضفاء مزيدٍ من الشرعية على اجراء المعاهدات والاتفاقيات الأمنية ، مع ايماننا بأن عدد المعتقلين وكميات الاسلحة التي ادعى النظام البحريني اكتشافها في حوزة المتهمين لا يمكن ان تؤدي عملا بهذا الحجم الذي تفضل به وزير الداخلية السعودي .

العراق : الدور المشبوه

تناقلت وسائل الاعلام الخليجية الموقف العراقي من قضية الاحداث في ٥/يناير/١٩٨٢م أثناء زيارة وزير التجارة العراقي حسن علي الى البحرين ، الذي سلم أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين تتعلق بأحداث البحرين الأخيرة والتي أعرب فيها عن استنكاره لمحاولة اسقاط نظام الحكم في البحرين .

هذا في الوقت الذي وصل الى البحرين أيضاً مجموعة من الخبراء الأمنيين والمحققين لمساعدة رجال الأمن في البحرين لتحصيل الاعترافات من المتهمين .

ومن المعلوم جداً ما يتمتع به البعثيين العراقيين من فنون انتزاع الاعترافات من المعتقلين بالطرق الغير مشروعة وتعريض المعتقلين لأشد أنواع التعذيب[٤٨] ، وهذا هو الأمر الذي ظل خافياً على وسائل الاعلام الرسمية في الخليج .

---

(٤٨) للمزيد عن قضايا التعذيب في العراق راجع منشورات المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في العراق .

بالطبع فان الموقف العراقي هذا وارسال مجموعة من خبراء التحقيق وفن التعذيب يضاف ضمن الادوار المشبوهة الاخرى التي يقوم بها النظام العراقي في الخليج ، فقد كشفت سلطات الأمن في البحرين في نفس عام الاحداث مجموعة من الاسلحة والذخائر العسكرية التي كانت تهربها السفارة العراقية في البحرين بطرق غير رسمية ومن خلال الاثاث والادوات المنزلية للسفارة والتي أدت الى تدهور العلاقة بين البلدين ، لكن سرعان ما عالج خليفة بن سلمان رئيس الوزراء البحراني الموقف بربط الاسلحة المكتشفة الغير مرخص بها والمكتشفة في السفارة العراقية بالمعتقلين الـ(٧٣) ، خاصة ولأن ظروف الحرب التي يخوضها العراق ضد ايران غير قابلة لاتخاذ موقف مثل هذا حيث تشهد ساحات المعارك انتصارات حاسمة للايرانيين وفتحهم الى منطقة حيوية واستراتيجية للغاية هي مدينة (خرمشهر) .

موقف منظمة التحرير الفلسطينية

شجبت منظمة التحرير الفلسطينية (المؤامرة)، ووصفتها بأنها عمل غير مسؤول ، وانها لم تكن تستهدف البحرين فحسب بل ودول الخليج الأخرى .

ودعا خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث خاص أجرته معه مجلة صدى الاسبوع البحرانية في عددها الصادرة شهر يناير ١٩٨٢م الى الوقوف وقفة جادة أمام الكثير من الاخطار المحدقة بالخليج والأمة ! .

الدول العربية : انفسام الموقف

كعادة الدول العربية لا يمكن أن يكون هناك ثمة شيء مهماً بلغ حجم تأثيره سلباً وايجاباً أن يستحوذ على اتفاق موحد من قبل أنظمة الدول العربية ،

وبالنسبة لاحداث البحرين لم تعط بعض الدول العربية أية أهمية تذكر لما جرى سوى من نقل خبري عابر .

ويلاحظ ان الانظمة التي أعطت موقفاً مؤيداً ومسانداً لنظام أسرة آل خليفة في البحرين بعيد الاحداث ، تعيش حالة الرفض الجماهيري من جهة ، والتبعية الذيلية للقوى العظمى من جهة ثانية .

فمصر والعراق وتونس هما في مقدمة الدول العربية التي بادرت لاستنكار محاولة تغيير نظام الحكم في البحرين .

فمن جهتها مصر تحاول الرجوع الى الحظيرة العربية بعد القطيعة التي حدثت بسبب المعاهدة المشؤومة (كامب ديفيد) التي وقعها السادات مع اسرائيل عام ١٩٧٩م ، لذلك لم يكن مستبعداً أن يبادر نظام حسني مبارك لانتهاز أية فرصة لاثبات رغبته في العودة الى الصف العربي . . ولذلك جاء موقفه من الأحداث مسانداً لنظام الحكم في البحرين .

وما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان حكومات الخليج أول من دعا الى ضرورة اعادة مصر الى الصف العربي وفي طليعتها البحرين ، رغم قرارات مؤتمر بغداد القاضية بمقاطعة مصر لتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد .

أما بالنسبة لتونس فالاوضاع الداخلية المتأزمة منذ زمن بسبب الصراع الحاد بين أقطاب الحكم البورقيبي والاسلاميين ، تأتي احداث البحرين لتعطي الحبيب بورقيبة بعداً آخر في معاملته مع أطراف المعارضة وشخصياتها وقياداتها ، غير البعد المعهود سابقاً .

ولذلك كان الموقف التونسي الداعم لآل خليفة نابعاً من الحاجة الذاتية ، والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد مثل هذه الأنظمة بخطر الزوال اذا ما

استمرت الاوضاع على ما هي عليه من تصاعد فتيل الاعمال الثورية هنا وهناك في كل البلدان العربية والاسلامية .



ردود فعل الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين

فور اعلان النظام الحاكم في البحرين اعتقاله لمجموعة من الشباب المؤمن ، والصاق تهمة محاولة الانقلاب على النظام الحاكم بالجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، قامت الأخيرة بحملة من النشاطات السياسية والاعلامية استهدفت منها كشف حقيقة الاحداث للرأي العام المحلي والعالمي ، للحيلولة دون اقدام النظام على تنفيذ طلب المدعي العام للمحكمة القاضي بانزال عقوبة الاعدام بحق المعتقلين .

وقد نجحت الجبهة الاسلامية ، بل واستفادت من الاحداث في بلورة تيارها الفكري والسياسي جماهيرياً واعلامياً .

ولذلك ارتأينا أهمية تخصيص هذه الصفحات لردود فعل (الجبهة) خاصة لكونها الطرف الأول المعني بالاحداث . ان الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين قامت بالتحرك على محورين أساسيين للضغط على النظام السياسي الحاكم في البحرين هما :

السياسي الدولي ، والجماهيري . .

المحور الأول : التحرك السياسي والدولي

بادرت الجبهة الاسلامية فور الاحداث الى الاتصال بالقوى السياسية التي من شأنها التأثير على مسيرة الأوضاع السياسية في البحرين وحركت في ذلك العديد من المؤسسات والحركات والهيئات والشخصيات ، وقد مر قبل قليل بعض التفاعلات الشعبية التي ساندت قضية المعتقلين الـ(٧٣) التي أثارتها الجبهة[٤٩] .

وأعلنت الجبهة عن (اسبوع مناصرة الشعب البحراني) وذلك في الفترة الواقعة بين (٩ جمادي الأول ١٤٠٢هـ/٥ مارس ١٩٨٢م وحتى ١٤ جمادي الأول ١٤٠٢هـ/١٠ مارس ١٩٨٢م).

وعلى اثر هذا الاعلان تمكنت الجبهة من حشد وتوجيه وكسب المئات من المواقف المؤيدة والمساندة للأحداث في البحرين ، فيما استلمت عدداً منها المنظمات الدولية المناشدة للتدخل الفوري لانقاذ المعتقلين في سجون البحرين .

وتم في اليوم الأول لاسبوع المناصرة توزيع أكثر من ٢٠٠٠٠ بطاقة استنكار بريدية من باريس ، عمت معظم المناطق السياحية والأحياء السكنية هناك .

وفي ايطاليا قام أنصار الجبهة الاسلامية بتوزيع منشورات وبيانات الجبهة وملصقاتها التي تم اعدادها بعدة لغات أجنبية ، كما أرسل بعض أنصارها في روما برقيات مناشدة واستغاثة الى المؤسسات والمنظمات الدولية والحقوقية في

---

(٤٩) للمزيد أنظر ملحق الوثائق في الكتاب للبرقيات الاستنكارية .

ايطاليا وباقي الدول الاوروبية تطالبها بالتضامن مع شعب البحرين والتدخل لانقاذ حياة زهاء ثلاثة آلاف معتقل في سجون النظام .

وفي يوم السبت ٦ مارس ١٩٨٢م ، شهدت كل من مدينة واشنطن ولوس أنجلوس بالولايات المتحدة الامريكية مسيرات تضامنية لجهاد المسلمين في البحرين ، وقد وقف المتظاهرون في واشنطن أمام السفارة البحرانية يرددون بعض الشعارات الثورية المعارضة لنظام الحكم في البحرين ويندددون بالممارسات اللا انسانية التي يمارسها النظام بحق المعتقلين السياسيين في البحرين ، ثم توجهت المسيرة الى البيت الأبيض ، ردد المتظاهرون حينها شعارات ترتبط بحقوق الانسان في البحرين ، وتندد بالتدخل الامريكي السافر في الخليج ومن هناك تمكنت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين من تحريك الوفود التي حضرت المسيرات ،فقد أرسلت أكثر من ٦٠ مؤسسة ومنظمة ولجنة سياسية واجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية برقيات استنكارية لحكومة البحرين على الاوضاع القمعية التي تشهدها البلاد ، ومناشدة الرأي العام العالمي لوضع حد لهذه الممارسات اللاانسانية واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

وأما في يوم الاثنين ٨ مارس ١٩٨٢م فقد نظمت لجنة احياء اسبوع مناصرة شعب البحرين اعتصاماً سياسياً أمام مكتب منظمة العفو الدولية بالعاصمة الفرنسية باريس ، احتجاجاً على المحاكمات الصورية التي تجري للمعتقلين الـ(٧٣) وعلى حملات التهجير الواسعة التي رافقت الاحداث ، ونصب المعتصمون خلال الاعتصام لافتة كبيرة كتب عليها بالعربية والفرنسية « نطالبكم بالتدخل لاطلاق سراح ٣١٦٢ معتقلا في البحرين » ولافتة أخرى كتب عليها انقذوا حياة (٧٣) معتقلاً يواجهون حكم الاعدام دون محاكمات عادلة ، ولافتات ثورية أخرى ألتف حولها المعتصمون ، وقد أعلن المعتصمون

اضرابهم عن الطعام حتى تحقيق كامل اهدافهم من الاعتصام والتي لخصها المعتصمون في التالي :

١ ـ التدخل لاطلاق سراح أكثر من ٣٠٠٠ معتقل سياسي في البحرين .

٢ ـ ارسال لجنة دولية لتقصي الحقائق عن أوضاع المعتقلين .

٣ ـ ارسال لجنة دولية طبية للكشف عن آثار التعذيب الذي يتعرض له المعتقلين السياسيين هناك .

٤ ـ تأمين حق تعيين المحامين للدفاع عن المعتقلين .

وعلى أثر انتشار خبر الاعتصام والاضراب عن الطعام عبر وكالات الانباء العالمية وفي مقدمتها وكالة الانباء الفرنسية اضطرت منظمة العفو الدولية للتحرك والاتصال بحكومة البحرين لعرض مطالب المعتصمين ، وطالبت بالسماح لوفد منها بزيارة البحرين وحضور جلسات المحاكمة .

في الوقت ذاته أجرت عدد من الصحافة ووسائل الاعلام العالمية مقابلات اذاعية وصحفية مع المعتصمين ومنها مطبوعة (ما وراء الحدود) الفرنسية التي نشرت مقالا على ضوء المقابلة التي أجرتها مع ممثل المعتصمين تحت عنوان (في البحرين ١٪ من الشعب في السجون) مع صور ايضاحية نشرتها الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين آبان الاحداث ، تظهر آثار التعذيب على جسد احد المعارضين السياسيين الذين قتلوا تحت التعذيب في أحد سجون البحرين وهو جميل محسن العلي (٢٥ عاماً) .

وبعد أيام أيضاً نشرت مجلة (اليسار العربي) مقالاً مفصلاً حول الاحداث الاخيرة في البحرين ، بعد أن التقى احد محرريها بأحد المعتصمين أمام مقر منظمة العفو الدولية بباريس ، وكذلك مجلة (الكفاح العربي) البيروتية .

ومما يذكر ان عددا من الجاليات العربية المتواجدة في باريس آثروا القدوم الى محل الاعتصام والانضمام الى المعتصمين ، من المغرب العربي والعراق وايران ومصر ووفد من حركة الاتجاه الاسلامي بتونس ، كما تطوع بعض من الاطباء الفرنسيين لزيارة المعتصمين المضربين للتأكد من سلامتهم .

وفي اليوم الرابع للاعتصام ، وعدت منظمة العفو الدولية بالاهتمام بقضية المعتقلين السياسيين في البحرين والسعي لارسال وفد منها لحضور المحاكمات .

وفي مدينة طهران عاصمة الجمهورية الاسلامية في ايران خرجت يوم ٥ مارس ١٩٨٢م ، مسيرات تضامنية ، ضمت العشرات من أبناء الاسلام في كل من العراق وايران والجزيرة العربية وافغانستان اضافة الى المهاجرين والمهجرين من أبناء البحرين ، وكانت المسيرة ترفع شعارات ولافتات مؤيدة للـ(٧٣) ومطالبة باطلاق سراح المعتقلين والكف عن تعذيبهم كما تندد بالمحاكمات الصورية التي تجري لهم . وتوجهت هذه المسيرة وهي تردد الهتافات الثورية والشعارات الحماسية تتخللها بعض التكبيرات بين الحين والآخر الى مقر اقامة صلاة الجمعة بجامعة طهران ،حيث تم التحام والتحاق جموع المصلين بالمتظاهرين وراحوا يرددون ذات الشعارات والهتافات التي كان يرفعها المتظاهرون .

أما في مدينة قم ، فقد وقف ممثل الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين في ٥ مارس ١٩٨٢ وفي يوم الجمعة أمام عشرات الآلاف من المصلين في هذه المدينة ليلقي بيان الجبهة الذي شرح فيه تطورات الاوضاع الاخيرة في البحرين وأكد على ضرورة وحدة المسلمين وتماسكهم تجاه المؤامرات التي تحيكها قوى الاستكبار ضد أبناء الاسلام في المنطقة ، وفي ختام الصلاة العبادية تم توزيع آخر بيانات الجبهة حول الاحداث في الوقت الذي امتلأت فيه جدران مدينة قم

بملصقات الجبهة .

وقد أعلنت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين في اليوم الاخير من اسبوع مناصرة الشعب البحراني ، يوماً عالمياً للتضامن مع شعب البحرين ، في بيان أصدرته في هذا الصدد جاء فيه :

« من سمع مناديا ينادي يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم » . . تعلن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين تأييدها المطلق للاخوة المعتصمين في مقر منظمة العفو الدولية في باريس ، احتجاجاً على عمليات القمع التي يتعرض لها أبناء الشعب البحراني المسلم وعلى عمليات التعذيب الشديدة في السجون والمعتقلات .

كما وتعلن الجبهة الاسلامية عن تعيين يوم الاربعاء الموافق ١٤ جمادي الاول ١٤٠٢هـ ١٠ مارس ١٩٨٢م يوماً عالمياً للتضامن مع شعب البحرين المستضعف . وتدعو الشعوب المسلمة والمنظمات الاسلامية والدولية الى الاعلان عن تأييدها لجهاد شعب البحرين المسلم .

وفي هذا اليوم ، اعلنت بعض الحركات والمنظمات الاسلامية عن مساندتها للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وتضامنها مع الشعب المسلم في البحرين ، وإدانة المحاكمات الظالمة للمعتقلين السياسيين في البحرين وتمثل هذا التضامن في قبول الدعوة التي وجهتها الجبهة للاعتصام مقابل مجلس الشورى الاسلامي في طهران .

بدأ الاعتصام في تمام الساعة الثامنة صباحاً حيث تجمع عدد من عناصر الحركات الاسلامية المتواجدة في ايران ، رجالاً ونساءاً أمام مبنى مجلس الشورى الاسلامي ، ومن هذه الحركات حركة المستضعفين المسلمين في

أفغانستان ، حركة علماء الدين المجاهدين في العراق ، رابطة المرأة المسلمة في العراق ، حركة المرأة المسلمة في البحرين ، منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية ، حركة الجماهير المسلمة في الغراق ، منظمة الجهاد الاسلامي الكردي في العراق ، لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين ، والرابطة الاسلامية لطلبة البحرين .

وطالب المعتصمون اعضاء مجلس الشورى ادانة محاكمة الـ(٧٣) الصورية ، والاعلان عن دعمهم ومساندتهم لجهاد الشعب البحراني ، وقد قام وفد يمثل المعتصمين بلقاء رئيس مجلس الشورى الايراني الشيخ هاشمي رفسنجاني ، لشرح أهداف المعتصمين ومطالبهم وآخر تطورات الوضع في البحرين . كما تم قراءة آخر الاخبار والتقارير الصادرة عن الجبهة خلال فترة الاعتصام . كما ألقت بعض الحركات المتضامنة بياناتها خلال برامج الاعتصام .

وقد قامت وسائل الاعلام الايرانية ومنها التلفزيون بنقل وقائع هذا الاعتصام في نفس اليوم (١٠ مارس ١٩٨٢م) .

ومن جهة أخرى قامت وفود عدة من الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين باجراء عدة لقاءات شخصية مباشرة مع عدد من الشخصيات في الساحة .

فقد قام وفد بزيارة الى لبنان في منتصف شهر مارس ١٩٨٢م للالتقاء بالشخصيات والمنظمات هناك حيث تم شرح آخر تطورات الاوضاع في البحرين وحث جميع الشخصيات لاتخاذ موقف واضح وصريح ازاء هذه التطورات ومن هذه الشخصيات الشيخ محمد مهدي شمس الدين السيد عباس الموسوي ، الشيخ عبد الأمير قبلان ، الشيخ القبيسي ، الشيخ الشقير ، الشيخ

احمد الزين ، الشيخ محمد المصري[٥٠] .

وقامت وفود أخرى بالالتقاء مع عدد من المفكرين والشخصيات البارزة في ايران كآية الله العظمى المنتظري وآية الله العظمى السيد محمد الشيرازي ، ورئيس مجلس الشورى الشيخ هاشمي رفسنجاني ، وآية الله امامي كآشاني ، وآية الله جنتي ، وعدد من الوزراء والمسؤولين ، الذين اعطوا مواقف ايجابية تجاه الاحداث في البحرين ونددوا بممارسات النظام اللا قانونية بحق المعتقلين السياسيين في البحرين .

كما تم الاتصال بعدد من الصحفيين العالميين وبعض الشخصيات القانونية والحقوقية في كل من فرنسا ولندن والولايات المتحدة الامريكية ، حيث كتب بعضهم مقالات هامة حول الاحداث[٥١] ، كما أرسل الكثير منهم رسائل وبرقيات ضغط على منظمة العفو الدولية وهيئة الصليب الأحمر الدولي للتدخل المباشر لانقاذ حياة أكثر من ثلاثة آلاف مواطن يواجهون حكم الاعدام[٥٢] .

المحور الثاني : التحرك الجماهيري

لقد مارست السلطة تعتيماً اعلامياً صارخاً حول هوية المعتقلين وانتماءاتهم الدينية والمذهبية ، ومواقعهم الاجتماعية ، كل ذلك للحد من ردود الفعل الجماهيرية التي قد تحدث حال معرفة الناس بالاشخاص الذين يمثلون عن قريب الى منصات الاعدام كما جاءت عليه أغلب تصريحات المسؤولين في هذه الدولة وعلى رأسهم المدعي العام لمحكمة الاستئناف العليا .

---

(٥٠) للمزيد من التفاصيل راجع الثورة الرسالية العدد الخامس مارس/ابريل ١٩٨٢م .
(٥١) انظر الهامش رقم (٤٧) .
(٥٢) راجع ملحق الوثائق ـ قسم الرسائل وبرقيات الاستنكار .

وكتبت مجلة النهار العربي والدولي في عددها الصادر بتاريخ ١٤/مارس/١٩٨٢م نقلا عن وكالة أنباء الخليج الرسمية ان جميع المتهمين الـ(٧٣) مثلوا أمام المحكمة لكنهم لم تذكر أسماءهم ، وأوضحت انهم اتهموا بالانتماء الى منظمة غير شرعية ، ولم يؤذن للصحافيين بحضور المحاكمات كما وعدوا سابقاً .

وبالرغم من ان محكمة الاستئناف العليا قد أجرت جلساتها لعدة مرات لكن لم يعلن بعد عن هوية المعتقلين ، فيما بدت التناقضات واضحة على تصريحات الوزراء المسؤولين حول نوعية التهم الموجهة لهم .

ولم يغب بالطبع عند الصحافة العربية السؤال عن هوية المعتقلين خلال المقابلات واللقاءات الصحافية التي عقدوها مع كبار المسؤولين في هذه الدولة . . ففي مقابلة أجرتها جريدة الجزيرة السعودية مع وزير الداخلية البحريني الشيخ محمد آل خليفة في عددها (٣٤١٢) الصادر بتاريخ ١١/ربيع الاول/١٤٠٢هـ ورد السؤال التالي ؛ هل من ضمن الأشخاص المقبوض عليهم في المؤامرة أشخاص لهم مراكز وظيفية أو مراكز اجتماعية في البحرين مثلا ؟

وكان جواب الوزير : كلها شابة ومعظمها عناصر في مرحلة البداية منهم أصحاب الوظيفة ولكنها عادية ، ولكن هناك احدهم بوظيفة معيد في احدى جامعات الخليج وهو مدرس باحدى الجامعات الخليجية .

وعلى أية حال فقد اكتفت السلطة من خلال ما اطلعنا عليه في اعلاميات تلك الفترة حول موضوع هوية المعتقلين على بعض العموميات والتركيز على وصمهم بالتهم التي روجتها أجهزة الاعلام حينها ، حتى بادرت الجبهة الاسلامية ادراكاً منها بأهمية الموضوع وحساسيته على العمل للكشف عن هوية المعتقلين ، فنشرت لأول مرة صورهم وبعض المعلومات الأولية عن

شخصياتهم في عدد خاص من مجلتها (الثورة الرسالية) الذي صدر بتاريخ مارس/ابريل ١٩٨١م[٥٣] أي قبل صدور الاحكام بشهر واحد فقط ، وقد مضى على اعتقالهم ما يقارب من الستة أشهر .

وقد قامت الجبهة الاسلامية بنشاطات اعلامية مكثفة آزاء هذا الموضوع للحد من تمادي السلطة في تجاهل الاعراف والقوانين الدولية المعتبر بها في الاحتجاز والتحقيق .

وعلى الصعيد الجماهيري كانت الجبهة تتحرك لبلورة مواقفها تجاه الاحداث بصورة كانت تقف فيه على طرفي نقيض من الادعاءات التي كانت تغذيها السلطة في وسائل الاعلام الرسمية ، واستفادت بشكل رئيسي من نفوذها الواسع في صفوف الناس وسهولة التلقي لدى الجماهير البحرانية من أنصار الحركة الاسلامية ، وكذلك من وسائل الاعلام الاذاعية والتلفزيونية التي كانت تبث بيانات الجبهة ومحاضرات العلاّمة السيد هادي المدرسي وبعض الخطباء المعروفين في الساحة أمثال العلاّمة السيد محمد تقي المدرسي والشيخ حسن الصفار ، وكذلك من خلال بعض المجلات والصحف الاسلامية التي تصدر هنا وهناك في العالم الاسلامي والتي سنعرض مقتطفات منها لاحقاً . ولسنا مخطئين حين نعتقد ان من أهم القضايا التي جعلت السلطة السياسية الحاكمة في البحرين تعيد النظر ولعدة مرات حول المصادقة على حكم الاعدام في حق المتهمين الـ٧٣ ، خوفاً من ردات الفعل الجماهيرية التي تحدث في حال الاقدام على اراقة دماء أكثر من سبعين شخصاً كلهم ينتمون الى عائلات دينية محافظة معروفة في هذه البلاد .

على كل نجحت الجبهة الاسلامية في نشاطها السياسي والاعلامي الذي

---

(٥٣) انظر صور المعتقلين في ملاحق الكتاب .

اعطى لها بعداً جماهيرياً واضحاً خلال مسيرة الأحداث للحيلولـة دون اعدام هؤلاء المعتقلين ، ذلك ان الساحة الجماهيرية كانت تمتلك القابلية والارضية المناسبة للثورة والانقضاض على مخانق الحكم في هذه البلاد .

وقد تجلت الحركة الجماهيرية الـواسعة كمـا ينقل بعض الـذين واكبوا الاحداث في داخل البحرين في بروز الاستفسارات والتكهنات حول حقيقة ما يجري ، وازداد السؤال حول الاسباب الحقيقية وراء امتناع السلطة عن الكشف عن هويات المعتقلين ومحاكمتهم بصورة علنية . خاصة ولأن أقصى ما صرح به وزير الداخلية البحريني حول علنية المحاكمات حسب ما نقلته جريدة الشرق الاوسط في عددها الصادر بتاريخ ١١ يناير ١٩٨٢م : ان قرار علنية الجلسات أو سريتها أمر من اختصاص المحكمة المعنية وتمليه اعتبارات وظروف القضية . . متناسياً أو متجاهلا الاعـراف والقوانين التي نصتهـا المواثيق الـدولية لحقـوق الانسان بل وحتى دستور البلاد ذاته .

وفي ٢٣ /مايو/١٩٨٢م نشرت السلطة السياسية في البحرين قائمة باسماء المحكومين في جريدة « اخبار الخليج » الرسمية هذا بعد أن تم اصدار الحكم على المحكومين الذي اعتبرته بعض الاوساط انفراجياً ولا يخفى بالتأكيد دور المعارضة السياسية ونشـاطها في نـوعية الاحكـام الصادرة في حق المعتقلين ال٧٣ .



ردود الفعل الشعبية

لقد تزامنت مع ردود الفعل الحكومية لاحداث البحرين ، ردود فعل شعبية واسعة عكست مدى تماسك وتفاعل أبناء العالم الاسلامي مع بعضهم البعض باعتبار ان قضية الاحداث صارت لتستهدف الكيان الاسلامي الذي يضم الجميع .ورغم محاولات الانظمة تشويه صورة المتهمين ووصمهم بمختلف الاتهامات والصاق التخريب والتآمر والعمالة بهم،لم تستطع من أن تحجب نور الحقيقة عن أذهان العالم .

لذلك جاءت العشرات بل المئات من ردود الفعل الشعبية التي تساند وتدعم قضية أكثر من (٣١٦٢) معتقل في سجون البحرين وفي مقدمتهم الطليعة البارة من أبناء الحركة الاسلامية في البحرين الـ(٧٣) .

شخصيات ، مؤسسات ، جمعيات ، هيئات ، حركات . . كلها تضامنت مع قضية الـ(٧٣) بالشكل الذي لا يمكن اثباته مفصلا هنا ، ولذلك نقتصر على ايراد مقتطفات صغيرة من جملة هذه الردود :

آية الله العظمى السيّد محمد الحسيني الشيرازي : فليكفّ الطغاة عن غيّهم

في بيان له ، صدر بتاريخ ٢٣/صفر/١٤٠٢هـ حول الاحداث الاخيرة في البحرين قال آية الله العظمى الامام السيد محمد الحسيني الشيرازي :

﴿ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ .

الى الاخوة شعب منطقة الخليج الذين يعانون الذل والعذاب في ظل حكام قد باعوا أنفسهم للشيطان ، فهدروا كرامة المسلمين ، وساقوا المجاهدين المؤمنين الى زنزانات التعذيب والالام لا لشيء الا ان يقولوا ربنا الله .

أيها الاخوة المؤمنون :

انكم نصرتم الله وغضبتم له فارجوا من نصرتموه .

واعلموا ان الله لا يخلف الميعاد فلكم في الدنيا حسن السمعة وفي الآخرة جنات عدن مفتحة لكم الابواب باذنه سبحانه .

وليعلم حكام الخليج ان مناصرة الكفار وعملائهم لن ينتهي الا الى العار في الدنيا والنار في الآخرة ولقد شاهدوا الى أين انتهى مصير الشاه والسادات وغيرهم من الطغاة .

فليكفوا عن غيهم وعن سجن الأبرياء وجلدهم وتعذيبهم واعدامهم وانني انصحكم الحكام حسب وظيفتي وان كنت اعلم (انهم لا يحبون الناصحين) بما نصح الامام الحسين (عليه السلام) أهل الكوفة (إن لم يكن لكم دين وكنتم لا تخافون المعاد فكونوا احرار في دنياكم وارجعوا الى انسابكم إن كنتم عرباً كما تزعمون) .

العلّامة المدرسي : المخربون هم الحكـام

ألقى العلّامة السيّد محمد تقي المدرسي في ١١ مارس ١٩٨٢م كلمـة حول الاحداث في البحرين ، طبعت فيما بعد في كراس يحمل الرقم ٤٦ من سلسلة رؤى اسلامية في العمل الثوري تحت عنوان « الاسلام المحارب في بلاده » نقتطف بعضاً مما جاء فيه :

انهم يقولون عن هؤلاء انهم مخربون ، ولكن ما هو التخـريب ؟ وهل هناك تخريب أكثر مما يفعله الطغاة بشعوبهم وبلدانهم ؟

فاذا كان مفهوم التخريب هو تبديد الثروات فالحكم هم المخربون واذا كان مفهوم التخريب هو اعطاء بلادنا لقمة سائغة للغـرب فالحكـام هم أيضاً المخربون ، واذا كان التخريب هو اشاعة الفساد فانهم هم المخربون .

فمن الذي حول البحرين الى مركز للفساد في الخليج ؟ ومن الذي جعل من هـذه الجزيـرة التي كانت رمـزاً للمقاومـة الاسلاميـة بؤرة لـلاستثمـارات الأجنبيـة ؟ ومن الذي فتـح البلاد أمـام كـل أنـواع الغـزو الفكـري والخلقي والاقتصادي من قبل الغرب ؟ ومن الذي يخالف احكام الله في البحرين ؟

ان التهمة التي وجهها النظام لهؤلاء المجاهدين المسلمين تعني انهم غداً سيجعلون ارتياد المساجد والصلاة فيها تهمة .

أجل واليوم تمتد يد هذا القزم الزنيم لتخرق سفينة البحرين ، فيا شعبنا في البحرين انتبه ، فالقضية ليست بسيطة ، ان مجرد تشكيل محكمة عسكرية عليا لمحاكمة متهمين ليسوا عسكريين ، يعتبر جريمة من قبل النظام ولـطخة سوداء في تأريخ هذا البلد المسلم .

الشيخ حسن الصفار : انها أحداث مؤلمة ومزعجة

ألقى الشيخ حسن الصفار كلمة اذاعية بث من صوت الجمهورية الاسلامية في ايران ، وتم اعدادها في صورة كتاب يحمل عنوان « الثورة والارهاب » ضمن سلسلة الثقافة للجماهير ، رقم ٧ ، والكتاب حول عمليات القمع الاخيرة في البحرين ومما جاء فيه :

ان الانظمة الحاكمة في المنطقة اقلقها وأرعبها جداً تصاعد المد الاسلامي الثوري ، وبدأت هذه الحكومات بهجوم وحشي عجيب على الجماهير المؤمنة العزلاء في المنطقة ، وكلكم تتابعون أخبار الاعتقالات العشوائية والتعذيب الوحشي في السجون ومحاصرة المناطق وتفتيش البيوت ومنع السفر والمغادرة .

وكل ذلك يحدث الآن في البحرين ، والكويت والامارات العربية ، ومن قبل حكوماتها التي تتشدق بشعار الأمن والاستقرار وتدعي الاسلام .

ويضيف : الله يعلم كم في مناطقنا من أب لا ينام الليل ارقاً على مصير ابنه ، وكم من أم حنون تحيي ظلمات الليل بالبكاء والعويل لأن السلطات الحاكمة اختطفت منها ولدها العزيز .

بيوت كثيرة في البحرين خلت الآن من رجالها ولم يبق فيها الا النساء والاطفال ، وبعض المعتقلين في سجون البحرين صغار لم يتجاوزوا السادسة أو السابعة عشرة من أعمارهم كما تشير الانباء .

انها أحداث مزعجة ومؤلمة .

عبد الامير قبلان : احترام الإنسان

في تعليق له على الاحداث الاخيرة في البحرين ، قال المفتي الجعفري الممتاز في لبنان الشيخ عبد الأمير قبلان في تصريح صحفي لمجلة الثورة الرسالية العدد (مارس/ابريل ١٩٨٢م) في غمرة تحسسنا بالمعاناة الأليمة التي يتعرض لها شعبنا المسلم في فلسطين اذا بنا نفاجأ بضرب آخر من ظروف القمع والتعسف تستهدف أبناء شعبنا المسلم في البحرين .

ويضيف قائلا : اننا من هنا في لبنان حيث الجرح ينزف باستمرار نطالب المسؤولين في دولة البحرين احترام شعور وكرامة الانسان واحترام مبادئه وعقائده لتكون له الحرية في اطار الديمقراطية ليعبر عن شعوره وعن طموحاته واهدافه .

أبو هشام : مساندة الشعب المسلم في البحرين

في معرض اجابته على سؤال وجهه مراسل مجلة الشهيد الناطقة باسم الثورة الاسلامية في ايران ، في مقابلة نشرت في العدد(٨١) مع أبو هشام ، نائب رئيس مجلس قيادة حركة أمل قال :

نحن نؤيد ونساند الشعب المسلم في البحرين وفي كل مكان يوجد فيه مجاهدون باسم الله ، وأملنا بالله عظيم في أن يتمكن أخوتنا من تحقيق وحدتهم الاسلامية والانتصار على الطغاة المأجورين من حكامهم لنتمكن جميعاً من اكمال المسيرة لتحرير القدس .

الشيخ صبحي الطفيلي : الزحف الإسلامي المقدس

في الأحتفال الجماهيري الذي أقامته حركة أمل في فبراير ١٩٨٢م للتضامن مع شعب البحرين وذلك في قاعة المقدس الشيخ حبيب آل ابراهيم في بعلبك ، تحدث الشيخ صبحي الطفيلي حول الاحداث قائلاً : ان الهدف وراء اعلان النظام اكتشافه هذه المؤامرة هو الانقضاض على المؤمنين في البحرين للقضاء عليهم . . واضاف ان هناك من حملة راية الاسلام الحقيقية ، وهناك من حملها مزيفة بخطة امريكية لمنع الزحف الاسلامي المقدس في مثل هذه البلاد .

الشيخ محمد مهدي شمس الدين : بيان استنكاري

أصدر الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في لبنان بياناً حول الاحداث الاخيرة في البحرين ، تناقلته وسائل الاعلام ووكالات الانباء في شهر قبراير ١٩٨٢م جاء فيه ما يلي :

نتابع بقلق كبير الاخبار التي تتردد من البحرين عن الاعتقالات التي شملت عدة الاف من المواطنين والمحاكمات المزمع اجراءها .

ويضيف قائلاً : اننا في غمرة الألم ومحنتنا في لبنان كله وفي لبنان الجنوب بوجه خاص الذي نواجه فيه العدوان الاسرائيلي المستمر ونواجه فيه أفدح الاخطار على وجودنا كله نشعر بألم أعمق تجاه هذه الانباء المقلقة في البحرين .

ويؤكد البيان : ان هكذا اسلوب في مواجهة الاحداث لا يعود بالخير على السياسات الاقليمية ولا على الاستقرار الداخلي خاصة عندما تعمد اسلوب اثارة

النعرات الطائفية المخالفة للاسلام وتقاليد المجتمع العربي واخلاقياته .

ويختتم البيان : اننا نحذر من التمادي في هذا الاسلوب مطالبين بالكف عنه واطلاق سراح المعتقلين السياسيين في البحرين ، حرصاً على العدالة وعلى وحدة المسلمين التي هي أعظم ما يجب أن يعمله المسلمون وخاصة حكامهم وقياداتهم السياسية والثقافية في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها أمتنا .



التـأييد العـالمي للأحداث

هناك العشرات بل المئات من الأصوات العالمية والدولية التي وقفت مع قضية المعتقلين الـ٧٣ في البحرين ولصعوبة حصرها كـاملة سجلت ابرزهـا بالشكل التالي :

١ ـ طالبت منظمة العفو الـدولية حكـومة البحـرين بالسمـاح لمراقبيهـا بحضور جلسات المحاكمة ، كما وطالبت بتفاصيل التهم الموجهة للمعتقلين .

٢ ـ أرسلت لجنة الصليب الأحمر الدولي مندوباً لها الى البحرين ليطالب المسؤولين فيها السماح لوفد من اللجنة لتقصي حقائق الأوضـاع والتأكـد سن سـلامة المعتقلين وعـدم تعرضهم لأي من ألـوان التعذيب ، بعـد أن رفضت الحكـومة تنفيـذ طلبات أخـرى مشابهـة من قبل بعض المؤسسـات والهيئات الانسانية والحقوقية العالمية .

٣ ـ بعث فـرعي الاتحاد الـدولي للمحامين الـديمقراطيين في كـل من باريس وبلجيكا برقيات استنكار لممارسات النظام القمعية . . وكذلـك فعلت (اللجنة الديمقراطية للمحامين الكاثوليك) في باريس .

٤ ـ ارسل أحمد بن بلّة الرئيس الجزائري الأسبق ، ومدير اللجنة الاسلامية الدولية لحقوق الانسان ، برقية استنكارية لأمير البحرين ، وطالب فيها عدم توجيه الاتهامات الى المعتقلين دون وجود أدلة كافية في صدد اثبات تلك الاتهامات . وكذلك طالب بضرورة اجراء المحاكمات بصورة علنية تتماشى وكل الاعراف الانسانية الموجودة والمتبعة في بلاد العالم ، وطالب ايضاً بالسماح الى وفد من اللجنة المذكورة التي يرأسها لحضور المحاكمات ، وأكد على حق المعتقلين في توكيل محامين للدفاع عنهم .

٥ ـ بعث رئيس (وفاق علماء الشيعة (في باكستان ورئيس جامعة المنتظر في باكستان السيد حافظ سيد رياض حسين النقوي برقيات استنكارية لكل من أمير البحرين ، والأمين العام للأمم المتحدة ، مؤكداً على عدم شرعية الممارسات القمعية في حق أكثر من (ثلاثة آلاف مواطن) ومطالباً باطلاق سراح المعتقلين .

كما ساهم السيد النقوي في ارسال اكثر من ٦٤٠ برقية استنكارية من طلبة الجامعة التي يرأسها واعضاء وفاق علماء الشيعة الى المسؤولين في البحرين بواسطة السفارة البحرينية في باكستان .

٦ ـ أصدر مولانا محمد عبد السبحان الأمين العام (للاتحاد الديمقراطي الاسلامي) بياناً ندد فيه ممارسات النظام واجراءاته التعسفية ، ووصفها بأنها مؤامرة امبريالية دبرت لضرب الحركة الاسلامية وقمع الجماهير المؤمنة ، وطالب في بيانه جميع الشعوب المسلمة والحرة للتضامن مع شعب البحرين في محنته الاخيرة .

٧ ـ ارسلت مجموعة كبيرة من أئمة المساجد والجمعة في مختلف المدن الهندية ببرقيات استنكار الى نظام الحكم في البحرين وكذلك عدد من

المـدرسيين الجامعيين وممثلي الجمعيـات والمنتديـات الاسلاميـة في الهنـد ومنها :

- مسجد رسول الله - حيدر آباد .
- المسجد الكبير - مدراس .
- مسجد المسلمين - دلهي .
- مسجد دلهي الكبير - دلهي .
- مسجد المسلمين - بنجلور .
- مسجد مهاجر وحنيف - بنجلور .
- مسجد رسول الله - بونا .
- مسجد حراء - كشمير .
- مسجد مولوي محمد - دلهي .
- مسجد الاسلام ومحمد - خاكستان .
- جمعية القرآن الاسلامية - بومبي .
- جمعية الطلاب المسلمين - دلهي .
- جمعية الكتاب والسنة - بومبي .
- مجمع القرآن والسنة في الهند - بومبي .
- هيئة التبليغ الاسلامي في الهند - بومبي .
- جمعية دعوة الاسلام - دلهي .
- البروفسور محمد قادر - جامعة دلهي .

ـ البروفسور حكمت عبد القيوم ـ جامعة دلهي .

ـ الاستاذ حميد عبد الله ـ استاذ العلوم الاسلامية في جامعة بنجلور .

ـ الاستاذ عبد الصمد عبد الله ـ جامعة بونا .

ـ رئيس تحرير مجلة (دعوة الاسلام) .

٨ ـ بعث العديد من علماء لبنان ومفكريهم ببرقيات ادانة للسلطات البحرانية حول التطورات الاخيرة في البحرين ومنهم :

ـ المفكر والأديب الاسلامي السيد هاني فحص .

ـ الشيخ عفيف النابلسي .

ـ الشيخ حسين درويش .

ـ الشيخ محمد المصري .

ـ محمد صادق الحسيني .

ـ أحمد العربي .

ـ الدكتور وجيه كوثراني .

ـ الدكتور طلال عتريسي .

ـ وليد نويهض .

ـ معين معتوق .

المنظمات والاتحادات تتضامن :ـ

وفيما يلي نستعرض طائفة من البيانات والبرقيات التي اصدرتها بعض المنظمات والاتحادات للتضامن مع قضية المعتقلين في البحرين على ضوء

الاحداث الاخيرة وتصاعدها في المنطقة .

بيان منظمة العمل الاسلامي ـ العراق :

بسم الله قاصم الجبارين ونصير المستضعفين

﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾ . . .

بعد الفشل الذريع الذي مني به المشروع الامريكي الاستسلامي في المنطقة الذي عرف بمشروع فهد ، استنفرت الانظمة الامريكية قواتها للانتقام من أولئك الذين أفشلوا المشروع من جماهيرنا المسلمة في طول البلاد وعرضها ، ضمن مؤامرة الانتقام هذه ، كانت سلسلة التفجيرات التي عمت المنطقة (في طهران وبيروت) التي استهدفت الجماهير المسلمة .

وضمن هذه المؤامرات ايضاً تأتي الهجمة الشرسة التي شنها النظام الخليفي الحاكم في البحرين ضد أبناء الشعب المسلم هناك . . هذه الهجمة التي استهدفت أيضاً التمهيد لاعطاء الضوء الأخضر للتدخل الامريكي السافر في بلادنا ، هذا التدخل الذي سوف يساهم بصورة مباشرة في سرقة الثروة النفطية التي تتوقع امريكا ان تتعرض للخطر من قبل الثوار المسلمين في الجزيرة والخليج .

إننا في الوقت الذي نعلن وقوفنا التام مع اخوتنا أبناء الشعب المسلم في البحرين ضد النظام الخليفي الحاكم ، ندين اجراءات القمع الأخيرة التي تعرضوا لها ، كما ندين دعم النظام السعودي ومباركته لأعمال القمع تلك ، بل ومشاركته الفعلية في تنفيذها .

تحية لنضال الجماهير المسلمة في البحرين والجزيرة . . .

والموت لعملاء امريكا واذنابها في المنطقة . . .

منظمة العمل الاسلامي / العراق

٢٤ صفر ١٤٠٢هـ

بيان حركة العلماء المجاهدين ـ العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما تتلاحق انتصارات جيش الاسلام على جيش صدام وفي الوقت الذي يتصاعد المد الاسلامي في داخل العراق وخارجه ضد النظام البعثي ، نرى الاحداث الاخيرة تطفو على السطح في البحرين ، وتترافق مع المؤامرة الواسعة التي تستهدف المحافظة على النظام الامريكي الذي يتحكم في العراق ، فبعد المزاعم الكويتية بشأن قصف ايران للمنشآت الشعبية للنفط في تلك البلاد وفي اعقاب الضجة الاعلامية التي رافقت هذا الحدث المزعوم ، جاء الآن دور احداث البحرين ، والسعودية التي تشكل حلقة من مسلسل المؤامرات التي تستهدف خلق الأرضية للتدخل الامريكي في المنطقة وتوليها مباشرة حماية انظمة المنطقة ولا سيما في البحرين والجزيرة العربية والموجهة ضد الحركة الاسلامية المتنامية .

ونحن إذ نعلن عن دعمنا واسنادنا للجماهير المسلمة في البحرين نطالبها بالصمود ومواصلة النضال حتى سقوط النظام الطاغوتي الحاكم هناك ، وفي الوقت ذاته نحذر السلطة البحرانية الحاكمة من مغبة التمادي في تنفيذ هذه المؤامرة القذرة التي لا تستهدف شعب البحرين وحده فحسب ، وانما تشمل التطاول على شعوب المنطقة كلها ومن بينها الشعب المسلم في العراق .

حركة العلماء المجاهدون

صفر ١٤٠٢هـ

بيان تجمّع علماء البقاع ـ بعلبك ـ لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الى شعوبنا المستضعفة . .

اليكم يا من تحملتم طويلاً في جنب الله تعالى ، نقدم التهاني مرتين . .
الاولى : تهانينا بالانتصارات الكبرى التي يحققها في هذه الأيام جيشكم جيش المستضعفين على كل الجبهات .

وفي الثانية : تهانينا بالصحوة العامة التي شملت أكثر الساحات العالمية ابتداءاً من أصغر الساحات كمناطق الخليج التي تشهد صحوة عظيمة سيما في البحرين الثائر ، وانتهاءاً بالساحات المليونية في مصر وافغانستان وغيرهما .

لذلك ليس من الصدفة أن تعلن محاكم مصر والبحرين في وقتين حكماً موحداً وباعدام قتلة السادات والمطالبة بانزال عقوبة الاعدام بحق اكثر من ٧٠ مؤمناً بحرانياً لا لشيء إلا انهم **﴿قالوا ربنا الله ثم استقاموا﴾** .

وطبعاً يا شعبنا المسلم أنت تدرك جيداً ان انتفاضة مناطق البترول تعني انهاء مهزلة تدفق نفط المسلمين في الخزانات الامريكية والاسرائيلية وبالتالي بداية استخدام هذه الثروات المادية الهائلة في نهضتنا الاسلامية المرتقبة ، وفي الوقت الذي نبارك فيه انتفاضة التركز البترولي لا ننسى انتفاضة شعبنا المسلم في أرضنا المحتلة التي لا تزال تدنسها اسرائيل الغادرة كما ونطالب شعوبنا المسلمة المستضعفة بوقفة موحدة ليفهم من خلالها كل المستكبرين ان المسلمين لم يعودوا كما عهدوهم قطعاً متناثرة وانما اصبحوا جسداً واحداً وصفاً مرصوصاً **﴿ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص﴾** .

تجمع علماء البقاع ـ بعلبك
٣/جمادي الثاني/١٤٠٢هـ

بيان منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية

أصدرت منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية بمناسبة اعلان حكومة البحرين تقديم مجموعة من المناضلين الى المحاكمة بتهمة التخريب ، أصدرت بياناً اعلنت شجبها واستنكارها لاجراءات النظام ، اعلنت تضامنها مع الشعب البحراني في محنته ضد التسلط والدكتاتورية ومما جاء في البيان :

ان العالم لن ينسى حركة الجماهير المسلمة والغاضبة في البحرين في وجه التسلط الخليفي ، لقد تحركت الجماهير رافعة شعار الموت لأمريكا ، لا شرقية لا غربية ، ثورة ثورة اسلامية . . مما يعني رفضها لحكومة آل خليفة الظالمة الفاسدة .

ولكن هل فهموا معنى تلك الشعارات التي رفعها الشعب المسلم والمناضل فحققوا له مطالبه وتركوا له البلاد ليحكم نفسه بنفسه ؟

لا . . وبدلا من تحقيق مطالب الشعب صبوا عليه جام غضبهم وحقدهم ومارسوا ضده كل أنواع التعذيب والاهانة وزج المئات في السجون الى يومنا هذا ، ولكن الغضب الشعبي الذي تفجر من أجل الله لن يتوقف لأن الشعب لم يحقق مطالبه وأمانيه التي ثار من أجلها وقدم التضحيات .

منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية

١٣/ جمادي الأول/١٤٠٢هـ

الفصل الرابع

صدى الأحداث في الصحافة العالمية والاسلامية



على الرغم من الاوضاع الدولية المتأزمة في بولونيا وجنوب لبنان والحرب العراقية الايرانية ، الا ان الحدث وجد مساحة غنية من التغطية والاهتمام في الصحافة العالمية والمحلية .

وهنا ننقل للقارىء الكريم بعضاً مما كتبته الصحافة حول الاحداث تاركاً الاستنتاج والتحليل لفطنة القارىء العزيز .

« اللوموند »

الاحكام المنفرجة لماذا ؟

كتب مراسل اللوموند الفرنسية من المنامة تقريراً خبرياً عن نتائج محاكمات المعتقلين الـ(٧٣) ، ونشر في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨٢م جاء فيه :

المنامة ـ بعيداً عن التصريحات المطالبة بالاعدام في قضية « الثلاثة وسبعين » اعلنت المحكمة العليا في امارة البحرين نتيجة المحاكمات التي تعتبر احكاماً انفراجية .

لقد طالب المدعي العام « عيسى بوخوة » باعدام ۷۳ مجاهداً مسلماً اتهمتهم السلطات بالاعداد لانقلاب تدعمه ايران يهدف الى قلب سلطة آل خليفة لصالح الجمهورية الاسلامية في ايران .

(جو) قرية كان الدخول اليها ممنوعاً من قبل السلطات الأمنية طيلة شهري المحاكمة احكاماً بالسجن المؤبد لثلاثة من المتهمين و۷ سنوات لعشرة منهم ، في حين كان نصيب الباقي ١٥ سنة سجن ويؤكد المحامون على أن الحكم بسبع سنوات لعشرة من المتهمين يعد حكماً رحيماً وذلك مراعاة لاعمارهم التي لا تتجاوز الثمانية عشرة عاماً .

السرية كانت هي الجو السائد طيلة المرافعات في حين لم تتمكن عائلات المتهمين من الحديث معهم ، بل ان المحامين انفسهم لم تتح لهم الفرصة للاتصال بوكيلهم الا مؤخراً .

الوحيد الذي انسحب من القضية هو المحامي الذي عينته السلطة (الشيخ عيسى بن محمد) أحد أفراد العائلة الحاكمة ووزير العدل السابق ويقال ان ضغوطاً عائلية ملحة هي التي كانت وراء انسحابه .

لقد رفضت المحكمة تعيين لجنة طبية للكشف على المتهمين الذين يؤكد البعض انهم عذبوا .

ولقد ارسلت منظمة العفو الدولية التي كانت تتابع المحاكمة عن قرب ، ارسلت لجنة متابعة .

الحكومة البحرينية كانت بين الشجرة وقشرتها فمن جهة كان السعوديون يطالبون باعدام الـ۷۳ متهماً ، ومن جهة أخرى لم يكن ممكنا اعتماد هذا الأمر فقد كان من الممكن جداً أن يحرك الشهداء جميع السكان في البحرين .

« الجارديان »

محاكمة الخليج الرافض .

نشرت صحيفة (الجارديان) البريطانية الكبرى مقالاً مطولاً حول الاحداث في البحرين في عددها الصادر يوم الأثنين ١٥ مارس ١٩٨٢م ، كتبه الصحفي البريطاني المشهور (ديفيد هيرست) بعد ان منعته سلطات الأمن في البحرين من الدخول الى اراضيها في يوم السبت ١٣ مارس ١٩٨٢م لتغطية الأحداث ، هنا أهم ما ورد فيه :

الأمر اكثر من مجرد حياة (٧٣) مدّعى عليهم تعتمد على قرار تتخذه المحكمة في محاكمة بدأت لتوّها اليوم . التهم تحتوي على ادعاءات بالتعاون مع ايران ضد البحرين والانتماء الى مجموعة خارجة عن القانون تعرف بالجبهة الاسلامية لتحرير البحرين مهما تكن النتيجة فان آل خليفة السلالة الحاكمة في البحرين سيجدون ان المحاكمة زادت من التوتر في البحرين ومنطقة الخليج .

حصلت المحاكمة على اعلام رسمي مسبق ولكن حتى مدير برامج الاخبار في تلفزيون البحرين لم يستطع حضور المحاكمة عندما بدأت يوم السبت فما بالك بالاجانب . هذه المحاكمة لن تأخذ مكانها في العاصمة المنامة ـ كما كان المتوقع ولكن في قرية شديدة الحراسة تبعد (١٢) ميل ـ حملت الجرائد البحرينية اليوم صوراً للمدّعى عليهم وهم صغار السن جداً وقد ازدحموا في سجونهم ولكن حجم التغطية الصحفية من الصغر بعكس عناوين المقالات الكبيرة . وكل ما تقولها ان المحاكمة تاجلت اسبوعين لاعطاء المحامين الوقت لدراسة الدعاوي الرسمية . هؤلاء الثلاث وسبعون نفر الذين يسعى المدّعي العام لاعدامهم لم يسمّوا بعد .

تمثل المحاكمة تصلب قوي في خطوط الصراع بين آل خليفة السلالة

الحاكمة والمعارضين المحليين في الوقت الحالي اكثر المعـارضين نفوذاً هم الشيعة المتشددون . تمثل الشيعة الغالبية من مـواطني الجزيـرة الذين يصـل عددهم (٢٤٠,٠٠٠) ، ومنذ الثورة الايرانية اتخذوا مواقع الهجوم ، وهدفهم هو القضاء التام على الحكومة الحالية .

وتقول الحكومة بان هدفهم تطور الى مستـوى خطط محكمـة لاحداث انقلاب .

في ١٦ ديسمبر العيد الوطني في البحرين كانوا ينوون تأسيس جمهورية اسلامية موالية لآية الله الخميني . تقول ان ايران كانت تدّرب مئات من مواطني دول الخليج في مخيمات خاصة تحت اشراف خبراء تخريبيين .

يقول قائد معارضة بحرينية سرية في بيروت ـ لا ينتمي اطلاقاً للجماعة المتشددة ـ بان الكشف عن ما يسمّى « مؤامرة » انما هو بالحقيقة تبرير لضرب الحركيين الشيعة الذين اصبحوا اكثر فاكثر خطورة ، هذا هو كل ما في الامر . ومن رأيه كذلك انه بالرغم انه كان هناك تورط ايراني الا انه لم يكن ذات طابع رئيسي ومنظم كما تريد الحكومة تصويره . ويقول بان الحركيين يتمتعون بتأييد واسع النطاق ليس فقط بسبب انتمائهم الطائفي ولكن لانهم يشكلون تحـدّي حقيقي للسلطة الدكتاتورية والتي وان كانت معتدلة قليلاً ولكنها فشلت بان تقدم مجالس تمثل الشعب كما هو الحال في دولة اكثر تحرراً وهي الكويت .

بدأت خطوط الصراع تتصلب على نطاق أوسع اذ أن حكومات الخليج بقيادة السعودية تصور جميعها المؤامرة البحرينية المـزعومـة كخطوة اولى في حملة ايرانية لتصدير الثورة للمنطقة كلها وزير الداخلية السعودي الامير نايف لم يضع الوقت بالاعلان بانها موجهة لكل دول الخليج من عمان الى الكويت .

جنسية المتآمرين تشير في الحقيقة الى انها متأصلة بصورة اوسـع ، اذ

يبدو أن هناك (١٣) سعودي بينهم . المنطقة الشرقية الغنية بالنفط للسعودية سكانها الشيعة . والسبب من وراء الهلع المتميز لآل سعود هو قيام تجارب تحريرية بحرينية قصيرة العمر فتفسد الشيعة في البحرين شيعتهم ، الأمير نايف لم يضيع الوقت سواء بعقد معاهدة أمن ثنائية مع البحرين ومطالبة الجميع بانهم يجب ان يعملوا بالمثل ، بعد ان اقتنعت جميع دول المنطقة بان ايران تسعى لافساد الاستقرار . هذا الاقتناع تجلّى في عقد سلسلة معاهدات ثنائية وجماعية ، بين ستة أعضاء من مجلس التعاون الخليجي في مجالات الدفاع والامن الداخلي وبعكس ذلك فان المعارضة السعودية تحاجج بان المؤامرة أمر مختلق من قبل السعودية لتعزيز الحركة المناهضة لايران والتي اوجدتها .

وحسب الجرائد البحرينية اليوم فمن المتوقع ان تنتهي المحاكمة في شهرين . اذا كانت الحكومة بتقديمها تعمل بانفراد فانها تقفز بطيش في ماء عميق . وتقديمها المرتبك للجلسة الأولى قد يشير الى ذلك .

ولكن ليس من المستبعد انها بالدرجة الاولى ارضاء للاخ الأكبر السعودية . والحقيقة ان (١٣) سعودي مدّعى عليهم لم يسلموا الى حكومتهم ، ولفعلوا ذلك في الماضي بالتأكيد ، تشير الى ان السعودية توافق تماماً مع المحاكمة تعبيراً عن عزم الخليج لمواجهة تحدّي الخميني .

على أي الحالين ، فان المأزق الذي تواجهه البحرين مباشرة والسعودية من ناحية اخرى أساساً متمثل باعدام البعض أو الكل من هؤلاء الفتية الصغار من غير دليل مقنع بالذنب ، اكثر مما سوف تقدمه المحكمة سيسبب انشقاقاً في مجتمع البحرين ومجتمعات الخليج اكثر مما يوجد . وان يكونوا متساهلين فسيبدو موقف البحرين والسعودية الضعيف فيما ستقدمه عدوة ايران في الحرب ، العراق من سلام على نصوص حتى اكثر استرضاءاً .

« الواشنطن بوست »

سلفادور ثانية في الخليج .

نشرت « الواشنطن بوست » إحدى ابرز الجرائد التي تصدر في الولايات المتحدة الامريكية تحت هذا العنوان اعلاناً هاماً حول الاحداث ، في عددها الصادر بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٢م ، وقد أثار هذا الاعلان ـ الذي تقرأ نصه الآن ـ حفيظة نظام البحرين وقد خلق حالة من الارتباك لدى كبار المسؤولين في دولة البحرين . وفيما يلي نص هذا الاعلان :

دولة البحرين قد لا تعرفها ، لكنها تقع في (قلب) الخليج . . ان ٦٠٪ من احتياجات العالم الحر تمر عبر الخليج . وتبعد البحرين خمسة عشر ميلاً فقط عن حقول النفط الغنية في السعودية ، وبالاضافة الى ذلك فهي مركز مالي ومصرفي مهم في الشرق الاوسط .

وفي البحرين حيث يعيش ٢٥٠,٠٠٠ نسمة فقط ، هناك ٣٠٠٠سجين سياسي تم اعتقالهم بطريقة عشوائية ، اذ لم يكن السبب في ذلك اكثر من قراءة كتاب أو الاستماع الى شريط كاسيت أو لأن أحداً من الاصدقاء أو الاقارب معتقل من قبل الحكومة . وانتهاكاً لكل القوانين الدولية فان هؤلاء المعتقلين قد تعرضوا للتعذيب الوحشي ، مما أسفر عن موت كثير منهم وهو المصير الذي قد يناله الباقون الذين حرموا من توكيل محام للدفاع عنهم ، بل ان أحداً لا يتمكن من زيارتهم .

ان سلفادور ثانية سوف تخلق في الخليج اذا لم تتوقف هذه الممارسات غير الانسانية التي تقترفها حكومة البحرين .

ان المحاكمات تنتظر الكثير من هؤلاء اليوم ، وان اكثر من مائة انسان يواجهون حكم الاعدام .

انك تمتلك القدرة على انقاذ حياة الكثيرين وتمنع وقوع الانفجار . .

اثبت انك مهتم بحقوق الانسان وقم بعمل شيء ما .

« كرسنت انترناشينال »

الخليج يحاكم

كتبت صحيفة (كرسنت انترناشينال) التي تصدر في كندا في عددها الصادر بتاريخ ١/ابريل/١٩٨٢م مقالاً مطولاً حول الاحداث تحت عنوان الخليج يحاكم « The Gulf Goes on Trial » جاء فيه :

حينما تظهر هذه السطور من المرجح جداً ان يكون حكم الاعدام الذي اصدرته محكمة عسكرية بالقاهرة في حق الخمسة متهمين باغتيال انور السادات قد نفذ . هؤلاء الخمسة سوف يسيرون باتجاه المقصلة أو فرقة الاعدام وهم فخورون في انهم أدوا واجبهم ومتلهفين لنيل الشهادة كما ان الملايين من المسلمين في مصر وفي بقية انحاء العالم سيعتبرون الخمسة شهداء في سبيل الاسلام . وان القانون الذي يحكم على مثل هؤلاء الرجال بالموت سيعتبر امتداداً للصهيونية والامبريالية ، كما ان الرجال الذين ينفذون مثل هذا القانون سيعتبرون قتلة .

وفي الخليج قدمت دولة البحرين ، تلك الجزيرة الصغيرة ، ٧٣ شخصاً للمحاكمة ، جريمة هؤلاء هو انهم يؤيدون قيام ثورات على النمط « الخميني » في كل دول الخليج .

بين هؤلاء الـ(٧٣) يقال ان هناك ١٣ مواطناً « سعودياً » ومواطناً عمانياً وآخر من الكويت . الحكومة السعودية لم تطلب تسليم أي من رعاياها ، ربما لأن السعوديين لا يرغبون في اجراء مثل هذه المحاكمة على أراضيهم الآن .

ان هناك مخاوف مؤكدة من ان محاكمات صورية تجري الآن تكون نتيجتها تثبيت التهم . هذه المخاوف يؤكدها رفض البحرين للسماح حتى لأكثر المتعاطفين من الاجانب بالحضور كمراقبين . ان وسائل الاعلام الغربية تتعاطف كثيراً مع أنظمة الخليج ومع ذلك فقد رفضت دخول الصحفيين الغربيين الذين ارادوا تغطية المحاكمات . لقد اجلت المحاكمة اسبوعين للسماح لمحامي الدفاع بدراسة التهم .

هناك بعض الشواهد على ان حكام الخليج ليسوا على اجماع فيما يتعلق بالكيفية التي تسير بها المحاكمة ، لقد جرى نشاط مكثف في الخليج في أوائل مارس بعد زيارة الامارات العربية قام بها احمد عزيزي نائب وزير خارجية ايران ، بعد الالتقاء بعزيزي ذهب الشيخ زايد ، حاكم الامارات شخصياً الى الرياض ومن المعروف ايضاً ان الملك خالد بعث برسالة الى البحرين بعد الالتقاء بزايد الا ان محتويات هذه الرسالة غير معروفة .

من الرياض توجه الشيخ زايد الى الكويت بعدها مباشرة ذهب وزير الدفاع الكويتي الى البحرين ، في نفس الوقت تقريباً اصدرت منظمة العفو الدولية بياناً طلبت فيه من البحرين أن تعطي تفاصيل عن الـ ٧٣ معتقل الذين تم اعتقالهم في ديسمبر بتهمة تدبير محاولة لقلب النظام .

كل هذه التحركات يتبين انها فقط أخرت المحاكمة . كون هذا النشاط الدبلوماسي المكثف سيؤثر في نتيجة المحاكمة لن يتضح بعد .

ما هو مؤكد ان الامة اليوم منقسمة بين اولئك الذين ينشدون تغييراً اسلامياً سريعاً (الحركة الاسلامية بشكل عام)، وبين النظام القائم الذي يمتلك تصميماً مماثلاً للحيلولة دون وقوع هذا التغيير ، المحاكمات في مصر وفي البحرين ليست الا التجليات الظاهرة لهذا الانقسام العميق .

ان قرّاء كرسنت انترناشينال لا ينتابهم شك في صدق تعاطفنا ، في الوقت ذاته سيكون من غير الواقعي أن نتوقع من الأنظمة القائمة ان تحـزم حقائبهـا وتهاجر الى كاليفورنيا فوراً مهما يكن ذلك مرغوباً فيه ، بالمثل فعلى الانظمة الا تتوقع من الحركة الاسلامية أن تغمض عينها عن تجاوزاتها .

ان صراعاً طويل الأمد بين الأنظمة والطبقات الحاكمة والحركة الاسلامية أمر محتوم نتيجة هذا الصراع هي الأخرى محددة سلفا الانظمة ستهزم وتستبدل بحكومات الحركة الاسلامية التي تتمتع بالتأييد الشعبي .

ان اولئك الذين يقبضون على السلطة سينفعون انفسهم اذا تذكروا ان اية « عدالة » يطبقونها اليوم ستعامل على انها « جريمة » غداً وانه لن يكون عندئذ أي مفر من عجلات العدل الألهي . الخيار الـواقعي الوحيـد امامهم هـو أن يستخدموا مراكز قوتهم بحذر وحكمة اذا كانوا يمتلكون شيئاً منها ، هذا المسلك سيترك الباب مفتوحاً لتسويته في الأمـة في الوقت المنـاسب . ان شاه ايـران السابق ارتكب خطأً يتمثل في عدم ترك أي باب مفتوحاً له ولعائلته ولمؤيديه .

ان المحاكمات الجارية في البحرين ستحدد على الأرجح مصير أنظمة الخليج بدلاً من مصير الثلاثة وسبعين المتهمين بـ« الخيانة » . ان الحكام في كل العالم سينفعون أنفسهم اذا تذكروا ان اولئك الذين يخشون الله لا يخافون الموت .



الاحداث في صحافة الحركة الاسلامية

لقد كتبت العديد من المنابر الاعلامية التابعة لتيار الحركة الاسلامية العالمية مقالات ودراسات مستفيضة حول أحداث البحرين ، وقد عرضت خلاصة موقفها وآرائها حول قضية الـ(٧٣) ومستقبل الصراع السياسي في البحرين ، ونظراً لكثرة المجلات والجرائد التي كتبت في هذا السياق اقتصرنا على ايراد مختصرات صغيرة لبعض ما ورد في هذه الاصوات الاعلامية بالشكل التالي :

محاكمة ثوار البحرين

الثقاب في بترول الخليج

تحت هذا العنوان كتبت مجلة « الثورة الاسلامية » الناطقة باسم منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية في عددها (٢٣) الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٩٨٢م مقالاً توصلت فيه الى جملة من الحقائق حول محاكمة الـ٧٣ ، ومما جاء في هذا المقال :

بعد ان قامت سلطات آل خليفة الظالمة بتنفيذ المؤامرة المشبوهة ضد

الشعب البحراني المسلم حيث اقدمت على اعتقال أكثر من ٣٠٠٠ مواطن مدعية بوجود شبكة تخريبية للاخلال بأمن البحرين وأمن المنطقة .

ولكي تبرر اجراءاتها الجائرة بحق الجماهير الثائرة قامت السلطة بترويج قصة محبوكة حول وجود مجموعة من « المخربين » القادمين من ايران وعددهم ٧٣ شخصاً بعد أن تدربوا على كيفية استعمال الاسلحة كما ادعت انها قد اكتشفت عدداً من مخابىء للسلاح هربت من ايران .

وقامت صحف السلطة الخليفية العميلة باكمال القصة التي نسجت خيوطها المخابرات البريطانية التي تشرف على جهاز الامن في البحرين ، حيث قامت هذه الصحف المأجورة بعملية دعائية واسعة ومكشوفة لأجهزة الامن وقدرتها وكفاءتها في كشف النوايا العدوانية لايران !!

واثبتت الاقلام المأجورة انها اكثر ولاء من اسيادها للاستعمار حين اقدمت على التهجم على امام الامة وقائد الثورة الاسلامية في ايران ، وبأنها ثورة بعيدة عن الدين وعن قيم السماء !!

ولان الكفر ملة واحدة فقد رأت جميع الحكومات الرجعية في المنطقة وغيرها ان واجبها « الشرعي » و« الأمني » يحتم عليها ان تساند حكومة الاقزام في البحرين .

ولم تبخل هذه الحكومات رغم خوفها بتقديم العون والدعم بشتى انواعه ، فحكومات المنطقة وعلى رأسها قبيلة آل سعود التي اعتبرت أمن البحرين جزءاً من امنها وطالبت جميع الحكومات باقامة تحالفات وتكتلات لردع الخطر الخارجي !!

ومع هذا الكرم الزائد والدعم اللا متناهي لحكومة الاقزام في البحرين من قبل الحكومات الرجعية والانظمة الاستعمارية التي كشفت عن وجهها القبيح

واثبتت انها سبب تخلف جماهيرنا الاسلامية ، مع كل هذا الدعم الا ان النظام الخليفي الجبان لم يطمئن ولم يهدأ روعه لانه كان يعرف الحقيقة الدامغة وهي ان الجماهير قد رفضته وأبت ان ترضى بأي بديل سوى اسقاطه واقامة الحكومة الاسلامية على ارض البحرين لهذا اقدم النظام المنهار على سابقة خطيرة في تاريخ البحرين حين اعلن ان المدعي العام للنظام قد طالب باعدام ٧٣ مؤمناً من الشباب الرسالي وانه سوف تجري محاكمات علنية لذلك .

وقد كان النظام المنهار يعتقد ان الأمر قد استتب له وان الامور قد اصبحت في زمام قبضته ولكنه تفاجأ بعد اعلانه النبأ بالثورة الجماهيرية والضغوطات من قبل الجماهير المسلمة في داخل البحرين وفي الخارج حيث استنكرت ممارساته وطالبته بالكف عن اعدام هؤلاء المجاهدين .

ولكن هل يقدم النظام الخليفي الكافر على اعدام العشرات من المؤمنين الصابرين حتى الآن في سجون البحرين ؟

من البديهي ان يعرض الطاغوت عضلاته ويعدم البعض وينافق باظهار رحمته ورأفته وانسانيته فيخفف حكم الاعدام بحق البعض الى السجن المؤبد أو ما أشبه !وسواء تم اعدام ٧٣ مؤمناً من أبناء الاسلام أو اقل من ذلك .

الدلائل تشير الى ان النظام الخليفي ليست لديه القدرة على مواجهة مرحلة ما بعد الاعدامات ، فالثورة الجماهيرية ستلتهب اكثر في نفوس الشباب المؤمن الرسالي والقمع لن يولد الا (العنف المقدس) والارهاب سيزيد نار الثورة لهيباً فجماهير المنطقة ربطت نفسها بالاسلام وبالخط الرسالي الثوري برباط وثيق يشتد اكثر فاكثر كلما أقدم طغاة المنطقة على حماقات كبيرة . واذا تم اعدام المؤمنين في البحرين فستفرز الاحداث جيلاً جديداً من ابنائهم وصفاً قوياً من اخوانهم يقارعون الطغاة دون هوان أو استكانة حتى يدكوا بقبضاتهم

صرح الطغيان الخليفي ليحولوها الى خراب .

بعد كل هذا هل يقدم النظام الخليفي على جريمة اعدام ابناء الاسلام والقرآن في البحرين ، فيكون بذلك قد حفر قبره بيديه وعجل بنهايته وبانتصار الثورة الاسلامية في البحرين ؟

في كل الحالات ستظل الجماهير تردد ﴿**فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم**﴾ ، وقد وعد الله سبحانه وتعالى ونحن موقنون بعهده . .

﴿**ان الارض يرثها عبادي الصالحون**﴾ .

« مجلة الشهيد »

بعد صدور الاحكام : الجماهير البحرانية اكثر قدرة .

تحت هذا العنوان نشرت مجلة « الشهيد » الناطقة باسم الثورة الاسلامية التي تصدر من ايران في عددها (٨٦) الصادر بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٠٢هـ مقالاً جاء فيه :

وكأن القضية انتهت . . وكأن كل شيء قد تم ، هذا ما تريد سلطات البحرين ان تضلل به الجماهير .

القضية لم تنته باصدار الاحكام كما يحاول طغاة « آل خليفة » تصويرها ، بل انها بدأت من جديد وبزخم اقوى ، وباصرار اصلب ، لقد وصل الصراع بين الحق والباطل هناك الى حد السيف .

قد لا تكون الاحكام الجبانة هي التي تعكس ذلك ، فقد استطاعت الحركة الاسلامية في البحرين من حشر النظام في الزاوية الضيقة واجباره على اتخاذ اضعف قرار بالنسبة لشعاراته الاولى التي كان يمهد فيها لاعدام المجاهدين الـ(٧٣) الا ان ما قام به « آل خليفة » في سجونهم بحق المعتقلين

يعكس هذه الحقيقة تماماً . . فقد نقل احد الذين ابعدوا من البحرين مؤخراً انه شاهد المجاهد « جعفر العلوي » وقد ثقبوا كتفه بالمزرف الكهربائي .

أما أخف انواع التعذيب فقد كانت خلع جميع اظافر اليدين ، هذا عدى ايقاف الشباب المجاهد جميعاً في العراء وفي فصل الشتاء القارص في البحرين وتحت المطر ولمدة ٢١ يوماً مشدودة اجسامهم الى الاعلى من ايديهم بحيث تلامس اطرافهم الارض .

أما تقرير الطبيب الشرعي الموظف بوزارة الداخلية فانه يتحدث عن جراح وكسور ورضوض لا تقل عن ١٨ في جسم المعتقل الواحد . . الا انه يضيف نكتة تقول : ان هذه الجروح كانت قبل اعتقالهم !!

وينقل المهجر « عباس حسن عباس » الذي ابعد مؤخراً انهم كانوا يربطون ابنه معلقاً من رجليه ويعذبونه امامه !!

لقد كان « آل خليفة » يخشون الابطال حتى وهم وراء القضبان مقيدون بالسلاسل تماماً كما كانوا يخشون العلامة المدرسي ، وهم ابعدوه عن بلاده . . لذلك كان هذا السيد المجاهد هدف الاعلام الامبريالي للنيل من شخصيته وتاريخه النضالي . . وفات هؤلاء ان من تقف ضده مجلة « المجلة » فهو الاخلاص بعينه ، وان من تهاجمه مجلة « الدستور » هو صاحب الدور الذي تخشاه الامبريالية . . لأن هذه وتلك تطبل للحكام . . ومن الطبيعي ان تعادي المناضلين والابطال .

لذلك كانوا يلجؤون الى وسيلة الجبناء . . وعادة الكلاب التي لا تنبح الا عند بيوت اصحابها . . انها عقدة العاجز الذي يتظاهر بالقدرة والكمال . . بينما لا يقوى على المواجهة الا في الظلام ، ان عجز هؤلاء افظع مما نتصوره . . والا . . فلماذا الاكاذيب الفاضحة . . لماذا الارتباك ، وانتم تدعون القضاء

على كافة اعضاء الحركة الاسلامية المتمثلة في الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين .

وقبل ذلك لماذا تأخرت المحاكمة من أسبوعين بعد تاريخ ١٩/١٢/١٩٨١م كما صرح « محمد بن الخليفة » وزير الداخلية الى ٦ اشهر ، ثم لماذا تحولت الجلسات من علنية كما وعدتم الى غاية في السرية والكتمان بحيث يتعرض للعقاب اي محام يسرب اخبارها الى الخارج ، ولم يعرف عدد جلسات المحاكمة الا بعد صدور الاحكام ، عندما ذكرت صحيفة السلطة . . « اخبار الخليج » انها جاءت بعد «١٥» جلسة ثم لماذا كل هذه الجلسات ! ولماذا تخفون ما جرى فيها ؟وكيف تم اصدار حكم قانوني على ٦٠ شخصاً بنفس العقوبة « السجن لمدة ١٥ سنة » الا يوجد تمايز في الادوار والاهمية بين هؤلاء بحيث تختلف احكامهم ولو اختلافاً طفيفاً ؟ اليس كل ذلك يؤكد ما اشرنا اليه سابقاً من ان هناك قرار سياسي ينتظر المجاهدين وليس حكم قضائي ابداً . . ثم لماذا لم تعلنوا عن اسماء المعتقلين الا بعد يوم واحد من اصدار الاحكام واخفيتموهم طوال الستة اشهر الماضية .

حتى ان هذه المهزلة حمّلت إذاعة لندن وهي من ابواقكم الى الاستهزاء بالحكم الذي صدر ، ولم تعرف اسماء المحكومين بعد ، انه الاصرار على الاستهانة بعقول الجماهير لكي تصدق ما تقوله السلطات من دون معرفة حتى الاسماء . . **﴿قل استهزءوا ان الله . . . مخرج ما تحذرون﴾** .

اجل ان ما تحذرونه هو هذه الجماهير التي باتت اكثر انسجاماً . . الجميع اليوم يرفض النظام وليست شرذمة كما ادعى شراذم « آل خليفة » أو من « الفئات الدنيا » كما تقول مجلة «المجلة » السعودية .

ان قائمة الاتهام تؤكد ذلك تماماً فهي تحوي العامل . . والمثقف .

والطالب . . والتاجر . . اجل حتى التجار لا يرغبوا في استمرار هذا النظام الذي استهان بالكرامة . . ومنع الجميع من ممارسة اي دور سياسي ، او حتى المشاركة في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد ، فمن يطمح في هكذا نظام . . وأي مبرر لاستمراره . . ومن يجد هذا المبرر سوى اعداء الامة من قوى الاستعمار والامبريالية .

ان ذلك يجعل الشعب المسلم في البحرين اقدر على التصدي « والتخريب » اكثر من أي وقت مضى .

ان هذه الزيارات التي تكثفت والاتفاقية ليست جديدة على هذا الشعب وتاريخه النضالي بل انه طور من اساليبه ، واكتسب تجربة نضالية يحسده عليها تراث الشعوب النضالي .

ان هذه الجماهير تحمل النظام الحاكم في الامارات والسعودية والكويت مسؤلية ما لحق بشبابها في سجون « آل خليفة » واستمرار اعتقالهم .

﴿وما كيد الكافرين الا في ضلال﴾ .

« أمـل »

كتبت مجلة « أمل » الناطقة باسم حركة أمل اللبنانية مقالاً تحت عنوان « حول حقيقة ما يجري في البحرين ، التهويل باعدام الـ٧٣ بداية وحدة المسلمين »، في عددها الصادر بتاريخ ٥ مارس ١٩٨٢م ، جاء فيه :

ان حقيقة ما يجري في البحرين في هذه المرحلة التي تشكل منعطفاً حاسماً من مراحل الصراع بين الخط الاسلامي الاصيل للشعوب المستضعفة من جهة والقوى الامبريالية والطاغوتية المتسارعة من جهة ثانية تستدعي ضرورة الاطلاع على اهمية احداث البحرين خصوصاً وانها ليست بمعزل عن الحملات

الاعلامية المسعورة التي تشنها القوى المتـأمرة في المنطقة لتأمين فرص النجاح لتصورات الحل الامريكي لازمة الشرق الاوسط وبدء مرحلة الاجهاز على الروح الثورية الاسلامية في العالم العربي والغاء حالة الحرب مـع اسرائيـل تمهيداً لتسليم مقـدرات ثرواتـه الاقتصاديـة والمعنـويـة الى الاستعمـار والصهيـونيـة العالمية . وعلى هامش هذه الهجمة جاء في تقـرير رفعتـه لجنة الـدفاع عن المعتقلين السيـاسيين في البحـرين الى السيـد خـافيير بتـاريـخ ٣١ كـانـون الاول ١٩٨١م ان ألف معتقل من مواطني البحرين من قبل سلطات الامن فيها قد تعرضـوا وما زالـوا خلال فتـرة اعتقالهم لاشـرس أنواع التعـذيب النفسي والجسدي .

ثم وجهت الجريدة تحذيراً لآل خليفة قائلة :

بقي ان نشير بكلمة موجهة الى نظام آل خليفة الدخيل في البحرين لنعلمه فيما يلي :

أولاً : ان ما يطبخ في مطابخ دوائر الاستخبارات الامبريالية واسـرائيل سوف لن يأكله في منطقتنا هذه وأشير الى البحرين خصوصاً الا من اتخموا بأكل السحت وتغدوا على نفايات البيت الابيض الاسود في واشنـطن وهؤلاء مهما نفخوا لن يتعدوا الظاهرة المرضية في جسد الامة والتي سرعان ما تزول في اول مواجهة فعلية مع الحق واهله .

ثانياً : كان الاجدى للأنظمـة العربية المتحكمة في الخليج خـاصة ان تحافظ على كرامة شعوبها وعزتهـا وكيانهـا وتضمن سلامـة مواطنيهـا من شر العـدوان الامبريـالي وتستعيد الحقـوق المغتصبة للشعب الفلسـطيني ولعامـة المسلمين في فلسطين المحتلة وتسعى لبناء الوحدة والتآخي بين شعوب المنطقة على اسـاس الاعتصام بحبـل الله وعدم التفـرقة بين عـربي واعجمي وابيض

واسود . . لان أعداء الاسلام والانسانية لن يرحموا حتى من باع نفسه رخيصة ذليلة لهم .

ثالثاً : ان وحشية النظام البحراني واجرامه بحق الشعب المستضعف في البحرين وبحق الطليعة المجاهدة فيه والتي لم تعرف رباً سوى الله الواحد القهار ستزيد من اصرار هذا الشعب في تلاحمه لاسقاط الطغمة الحاكمة واستعادة الحق الى نصابه وما التهويل باعدام الـ٧٣ مجاهداً من المعتقلين الا بداية لوحدة المسلمين في العالم العربي لاعلان حالة الحرب على النظام البحراني الذي سيتكلف غالباً في حالة اقدامه على خطوة مجنونة وجبانة كهذه لان من كان لهم القتل عادة وكرامتهم من الله الشهادة سوف يحرقون بدمائهم أذناب الاستعمار وأرجاس الصهاينة وان غدا لناظره قريب .



الفصل الخامس

الآثار الاجتماعية والسياسية للأحداث



لا شك ان صدى الحدث كان واسعاً ، وكان ايضاً مفاجئاً . . مفاجئاً للنظام الحاكم في البحرين ، والأنظمة الخليجية الاخرى . . ذلك ان احداً لم يكن يخلد بباله ان حركة اسلامية في الخليج الذي يسبح فوق بحيرات النفط ، قد وصلت الى هذا المستوى من قوة الاداء والقدرة على ادارة الصراع وبهذا المستوى من التحدي ، ولكنه بالطبع لم يكن مفاجئاً لشعوب المنطقة التي كانت مسرحاً للأحداث الجماهيرية بين الحين والآخر في مقاومة كافة ألوان الاستغلال واشكال الاضطهاد والقهر السياسي الذي تمر به بلادهم .

ومن هنا كان لأحداث البحرين آثارها ونتائجها على الساحة اجتماعياً وسياسياً وكان لا بد لنا ونحن في صدد الحديث عن قضية الاحداث من الاشارة اليها .

أولاً : الآثار الاجتماعية :

ليس من شك هنا ان آثاراً اجتماعية عديدة أفرزتها الاحداث على المجتمع البحراني بكافة طبقاته وفئاته ، نظراً لتعقد خارطة الاوضاع التي رافقت

الاحداث وظلت قائمة بعدها تتفاعل في الساحة .

ان بروز الاحداث في الساحة الدولية وتفاعل عدد كبير من رجالات وشخصيات المجتمعات الأخرى مع قضية ال(٧٣) بل الـ٣١٦٢ معتقل ، أعطت أبعاداً ايجابية في تحريك الوعي الاجتماعي ، رغم التعتيم الاعلامي الصارخ الذي مارسته أجهزة الاعلام البحرينية والخليجية على حد سواء آزاء الاحداث وهوية المعتقلين بصددها .

ومع ان احداً لا يستطيع أن ينكر إن آثاراً سلبية قد ألقت بظلالها الكئيبة على المجتمع البحراني بسبب البطش والوحشية التي جابه بها النظام الناس سواء من كان له ارتباط بالاحداث أو لم يكن ، فقد انعكست ردود الفعل السيئة واللامسئولة عند اجهزة الأمن آبان الاحداث الى خلق حالة من الخوف والترقب والقلق . . فلم يكن أحداً يعلم عن ماهية الاحداث وحقيقتها والى أين تسير ، وكلما يمكن فهمه هو ان مداهمة ليلية أو الاعتقال أو اعتقال قريب أو صديق أو جار ممكنة الحدوث بين اللحظة والأخرى . وبسبب هذا الوضع المحرج للغاية كان يعتكف الكثير من الناس في بيوتهم خشية أن تقع عليهم عيون رجال المباحث الذين أخذوا يقطعون البحرين مجيئاً ورواحاً في كل شوارعها وأزقتها ، ويصبح مصيرهم كالعشرات بل المئات من أولئك الذين تم اعتقالهم .

لكن حالة الترقب التي استمرت طوال أيام الأحداث لم تستمر طويلاً اذ عملت المعارضة السياسية وفي مقدمتها (الجبهة) على اعادة تنظيم صفوفها من جديد وكشف الحقائق للناس ساعدها في ذلك الاعلام الدولي وبعض الهيئات والمؤسسات الدولية والحقوقية في الكشف عن هوية المعتقلين وحقيقة الاوضاع .

وسرعان ما اتضحت بجلاء ان آثاراً ايجابية عظيمة قد برزت في المجتمع

البحراني بعد ان ذاق طوال سنوات عديدة القهر والاضطهاد ، فكانت الاحداث والحقائق التي كشفتها بمثابة النقطة الفاصلة بين ادعاءات المعارضة وحقيقة النظام القائم على الاستئثار والديكتاتورية المطلقة .

إذ كان من المعقول جداً ان تحتاج المعارضة لاثبات كثير من الحقائق الى عشرات السنوات من النضال والعمل المقنن لاقناع اكبر قطاعات ممكنة من جماهيرها حول طبيعة النظام القائم وشرعيته وتاريخه . لكن الاحداث سارعت في تحقيق هذا الغرض بالنسبة للمعارضة ولعله كان مكسبها الأكبر خلال مسيرة هذه الاحداث .

وغير هذا من الآثار الايجابية التي عادت على المجتمع البحراني من الاحداث يمكن ايضاحها بايجاز عبر محاور الحديث التالية :

جاءت الاحداث ، فعكست عمق الأزمة ، لتجعل من الوضع المعاش الذي بلغ فيه الظلم ذروته ، أمراً يدركه الجميع بالسواء فقد امتدت يد السلطة لتهتك ستر البيوت وتمزق حجابها لاعتقال شخص متهم أو مشكوك فيه لأمر سياسي محظور ! .

إننا لا نعتقد ان شخصاً ضمن المجتمع البحراني خفي عليه سوء الاحوال وتأزم المشاكل ، وانه على افتراض انه لا يهمه الوضع السياسي ، فماذا عن مشاكله وآثاره التي انعكست عليه وتفاعلت فيه وماذا عن المشاكل الاقتصادية الاخرى التي عادة ما ترافق وتواكب مسيرة الاحداث السياسية .

وعلى ضوء ذلك يمكن لنا تقسيم مواقف شرائح المجتمع البحراني بعد الأحداث كما يلي :

١ ـ هناك قسم من الناس يرون ان المحكومية القدر المحتوم وان تمكن أسرة آل خليفة الحاكمة من القضاء على بعض العناصر الواعية والمنخرطة في

تيارات المعارضة السياسية مع بعض الامكانيات التي تمتلكها جعلهم يؤمنون بصعوبة بل باستحالة التغيير وأقل ما يمكن أن يقال في هذا الصنف من الناس انهم اصيبوا بهزيمة نفسية بالغة ، وبانكسار معنوي أدّى الى انطفاء جذوة الأمل في نفوسهم ، وان لا بد لهم من أن يرضخوا أمام الواقع ويتعايشوا معه .

وهذه شريحة عادة ما نطالعها في مسيرة كل الثورات التي مرت في تاريخ البشرية ففي لحظة المكاسب ووهج الانتصارات نجدهم يصفقون بحرارة بالغة للذين حققوا لهم المكاسب والانتصارات ، اما وانهم فشلوا فأنهم لا يبدون سوى تعاطف جزئي بسيط مع طلائعهم الثورية .

٢ ـ وهناك قسم آخر تجلت في نفوسهم صورة الاحداث كمأساة شعب ، فهم يأملون التغيير ، ويتطلعون الى غد مشرق عليهم بنور تغيير المعادلة لئن يحكم الناس أنفسهم حسب مقاييس تكافؤ الفرص وتحكيم قانون الكفاءة .

وهذا هو القسم الأكبر من المجتمع البحراني ، وهو الافراز الايجابي المهم لأحداث صفر ١٤٠٢هـ ـ ديسمبر ١٩٨١م .

حيث ان الاحداث اسهمت ـ كما أشرنا قبل قليل ـ في اقحام الوعي السياسي في جل قطاعات المجتمع البحراني ، فيما عجزت عن تحقيقه خلال سنوات طويلة من العمل والتحرك في صفوفهم .

ثانياً : الآثار السياسية :ـ

تعتبر أحداث صفر ١٤٠٢هـ ، ديسمبر ١٩٨١م في البحرين من الوجهة السياسية أهم المنعطفات التي مرت بها المنطقة في التاريخ الحديث نظراً للتحولات المتعددة التي أفرزتها لدى المؤسسات السياسية الحاكمة في الخليج والتي ألقت بظلالها على المجتمعات الخليجية قاطبة .

ان تطورات الاحداث وتصاعد ردود الفعل الحكومية الرسمية وكذلك الشعبية معاً، جعل الساحة السياسية في البحرين والخليج تتسم بوضع آخر لم يكن معهوداً ولا مألوفاً في السابق .

فقد رسمت جملة هذه الردود العنيفة خارطة جديدة بالغة التعقيد والتشابك في دول الخليج ، من جهة الانظمة الحاكمة التي تفكر بجد حول مستقبل الوجودات الحاكمة ، ومن جهة شعوب المنطقة التي تروح ضحية كافة الاجراءات والممارسات التي قامت بها حكوماتها بعد الاحداث .

ولم يغب بالطبع عن ذهن المراقبين والمهتمين بشؤون المنطقة وأوضاعها السياسية مدى الأزمة الحقيقية التي افرزتها هذه الاحداث عند الأنظمة السياسية الحاكمة في بلاد حوض الخليج العربي .

لذلك كله جاءت الاحداث لتضع النقاط على الحروف في مسيرة الصراع السياسي ليس في البحرين فحسب بل حسبما اتضح في عموم منطقة الخليج ، وكان لا بد هنا من الاشارة الى انعكاسات الحدث والآثار التي خلفها ، وأبرزها :

١ ـ قيام الاحلاف والمعاهدات الأمنية .

٢ ـ زيادة التواجد الامريكي في المنطقة .

٣ ـ اعلان أنظمة الخليج المواجهة مع ايران .

٤ ـ دخول المنطقة في مراحل متطورة من الصراع بين القوى المعارضة وأنظمة الحكم في الخليج .

١ ـ قيام الاحلاف والمعاهدات الأمنية :

وأما في الجانب الأمني فقد استفاد النظام من الاحداث في ربط البلاد

بمزيد من الإتفاقيات والمعاهدات الأمنية الاقليمية والدولية .

دعى وزير الداخلية البحريني مجلس التعاون الخليجي الى إنشاء قوة للتدخل السريع تقوم بالمساعدة العاجلة في حال الحاجة اليها جاء هذا التصريح في صحيفة «الوطن» الكويتية بتاريخ ٢٤/صفر/١٤٠٢هـ وقال الوزير انه لم يعد هناك مبرر لعدم تشكيل هذه القوة كجزء من التعاون القائم حالياً بين دول مجلس التعاون ، وأضاف : ان الهدف من انشاء هذه القوة هدف دفاعي فقط لحماية ثروات المنطقة والحفاظ على أمنها واستقرارها .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٨١م ، أي بعد اسبوع واحد من اعلان اكتشاف محاولة الاطاحة بنظام الحكم ، تم توقيع اتفاقية التعاون الأمني المشترك بين السعودية والبحرين التي مهدت لعقد سلسلة من الاتفاقات الأمنية بين دول حوض الخليج الست .

وجاء في تصريح وزير الداخلية السعودي الذي وقع عن الطرف السعودي في الاتفاقية خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد توقيع نص الاتفاقية : ان الاتفاق الأمني ينظم الامور ذات العلاقة المشتركة بين أجهزة الأمن في وزارة الداخلية في البلدين ، وانها تتضمن أموراً كثيرة تتعلق باختصاصات أجهزة الأمن والتعاون والتنسيق فيما بينها وتبادل المجرمين وأية أعمال أخرى تمس أمن الدولة في أي من البلدين[٥٤] .

وأقرت القمة الخليجية الثالثة التي عقدت في البحرين في يناير ١٩٨٢م ، تقديم مساعدات أمنية وعسكرية للبحرين والتي عبر عنها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل على انها للمحافظة على استقرار البحرين وسلامة أمنها من الارهاب الداخلي والعدوان الخارجي .

---

(٥٤) السفير البيروتية عدد ٢١/ديسمبر/ ١٩٨١م .

وكان من هذه المساعدات شراء خمس من الطائرات الجوية المقاتلة (F-5) الامريكية للبحرين على أن يدفع النظام السعودي ثمن هذه الصفقة للولايات المتحدة الامريكية .

وتماشياً مع هذه التوجهات ما جاء في تصريحات وزير الداخلية البحريني الشيخ محمد بن خليفة بجريدة الجزيرة السعودية في عددها الصادر بتاريخ ٦/يناير/١٩٨٢م والتي تعكس مدى الأهمية البالغة في نظر النظام الى تطور مستوى الفاعلية والاداء للمعارضة السياسية فقال : ان أمامنا الآن مسؤولية كبيرة ، مسؤولية حماية المنطقة من هذا الخطر والتهديد المستمر . نحن في البحرين ومع الدول الخليجية سوف نستمر في اتخاذ اجراءات واحتياطات أمنية ، وقد دعيت أنا شخصياً الى تشكيل قوة تدخل سريعة لمواجهة أي طارىء يحدث في منطقة الخليج ، ولمواجهة أي مؤامرة قد تحاك . . ويضيف فسوف لا تكون هذه المؤامرة التي اكتشفت الأولى والأخيرة(!)وربما هناك مؤامرات أخرى في البحرين أو في أي دولة خليجية وعلينا أن نكون يقظين ومستعدين لمجابهة أي مؤامرة مهما قيل من كلام وأسباب وأعذار .

ويضيف : نحن ساعون وجادون مع اخواننا وزراء الداخلية في المنطقة ان نوقع اتفاقيات أمنية مع جميع دول المنطقة ، ونرجو أن توقع هذه الاتفاقيات قبل أو أثناء انعقاد مؤتمر وزراء داخلية دول مجلس التعاون .

وبالفعل تم استعراض تفاصيل الاحداث في الدورة الاستثنائية الاولى للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الذي عقد يومي ١٢ ـ ١٣/ربيع الثاني/١٤٠٢هـ الموافق ٦ ـ٧/فبراير/١٩٨٢م ، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر تأييده المطلق لدولة البحرين[٥٥] ، وكانت هذه الدورة الاستثنائية خطوة

---

(٥٥) راجع وثائق مجلس التعاون الخليجي ـ وكالة الانباء القطرية ص ٨٥ ـ ٨٦ ـ دولة قطر .

ممهدة لتوقيع الاتفاقية الأمنية الشاملة ، اذ كانت السعودية قد وقعت مع أربع دول خليجية كل على انفراد اتفاقيات أمنية ثنائية وقد بدأت سلسلة هذه الاتفاقات الأمنية بتوقيع اتفاقية التعاون الأمني بين السعودية والبحرين في ٢٠/ديسمبر/١٩٨١م وتوالت بعد ذلك عملية ابرام اتفاقيات ثنائية أمنية بين السعودية وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة في نفس اليوم ، وبين السعودية وعمان في ٢٣ فبراير ١٩٨٢م ، وذلك اثناء انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب بالرياض ، وقبل انعقاد أول مؤتمر لوزراء داخلية دول المجلس . الذي عقد في الفترة ما بين ٢٣ و٢٤ فبراير ١٩٨٢ ، عقيب المؤتمر الطارىء لوزراء الداخلية العرب الذي عقد في الرياض يوم ٢٢/فبراير/١٩٨٢م .

وقد اتفق الوزراء في المؤتمر الأول لوزراء داخلية دول مجلس التعاون على توقيع اتفاقية أمنية شاملة بينهم تضم ٣٩ مادة تنظم الأمن الداخلي[٥٦] ، وهذه نقطة انعطافة أساسية في مسيرة مجلس التعاون الذي نشأ تحت مبررات اقتصادية لكنه ما لبث أن تحول الى مجلس للتعاون الأمني والعسكري .

ان الظروف الموضوعية التي أدت الى قيام مجلس التعاون ، والأهداف المعلنة حينها لم تكن تشير بالحاح الى المجالات الامنية بل على الأصح لم تكن تحوي اشارات ضمنية لتحقيق التعاون الامني بين البلدان المشتركة في المجلس ، بهذا الشكل الذي قادت اليه احداث صفر ١٤٠٢هـ ـ ديسمبر ـ ١٩٨١م في البحرين . وتعني المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن اهداف المجلس الأساسية تتمثل فيما يلي :

١ ـ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء وتعميق وتوثيق الروابط بينها .

---

(٥٦) انظر الملحق ـ نص مشروع الاتفاق الامني بين دول مجلس التعاون الخليجي .

٢ ـ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والاعلامية والسياحية والتشريعية والادارية .

٣ ـ تطوير مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث عملية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

ولم ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن من بين اهدافه الاسهام في توفير أجواء التعاون في المضمار الأمني ومجالات حفظ الأمن والاستقرار .

ويقودنا ذلك بالتأكيد الى ان أحداث البحرين تركت آثاراً واضحة على مسيرة مجلس التعاون بعد ان وقع النظام السعودي الاتفاقية الثنائية مع البحرين التي اعقبتها سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية كما مر معنا قبل قليل والتي قادت بدورها الى توقيع المعاهدة الأمنية الجماعية ، نقطة التحول الأساسية في مسيرة المجلس .

وكان مؤتمر الدفاع لدول المجلس في ٢٥ ـ ٢٦ يناير ١٩٨٢م في الرياض الذي اعقب الاحداث مباشرة الضوء الأخضر لتغيير مسار المجلس من مشروعه واهدافه . التراثية والثقافية والاقتصادية كما نصت عليه لوائح الأحكام في المجلس الى جعله محطة أو وكالة من وكالات الاستخبارات العالمية . حيث أكد وزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز في كلمته الافتتاحية للمؤتمر أن الأمن والاستقرار في المنطقة مسؤولية جماعية يتحملها جميع الدول الاعضاء .

تلا ذلك الاجتماع الثاني لرؤساء اركان دول المجلس بالرياض في يوم ١٥ مارس ١٩٨٢ الذي استمر لمدة يومين تناول الاجتماع بحث الوضع الأمني

في المنطقة بعد تطورات الاحداث في البحرين .

وكان ان أجرت أول مناورة عسكرية مشتركـة لقوات دول المجلس في ١٠ اكتوبر ١٩٨٣م في أراضي دولة الامارات العربية المتحدة وأطلق عليها اسم « درع الجزيرة » . وتأتي هذه المناورات لتحقيق جملة من الاغراض يتمحور جلها في مواجهة أي تطور داخلي قد يحدث في دول المنطقة من قبل الفئات والجماعات المعارضة خـاصة ولأنهـا ـ الحكومـات ـ تعيش عزلـة قاهـرة عن تطلعات الشعوب وآمالها . وكان من الأجدر على وسائل الاعلام الخليجية أن تعبر باصطلاح الحفاظ على استقرار وأمن الأسر الحاكمة بـدل استقرار وأمن المنطقة كهدف أساس لاجراء هذه المناورات . فمن المستبعد جداً أن تكون هذه المعاهدات والاحلاف الامنيـة والبرامج القتاليـة التي ابتدأت تـطرح في الساحة الخليجية لمواجهة الخطر الاسرائيلي مثلاً أو محاربة الاساطيل والقواعد الاجنبية القابعة في مياه وأراضي الخليج[٥٧] ، والبوارج البحرية التي تمخر مياه الخليج وتشق عبابه رواحاً ومجيئاً .

٢ ـ زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة :

وقد تطرقنا الى عرض موجز في الصفحات الماضية حول خلفيات التواجد الامريكي في المنطقة الذي بدئت بالفعل بوادره بعد اكتشاف النفط في المنطقة وازدادت توجهات الادارة الامريكية في النفوذ في الأراضي الخليجية خاصة بعد

---

(٥٧) يوجد الآن ما يقارب من ٢١ قاعدة امريكية منتشرة في أربع دول خليجية فقط وهي كالتالي :

١ ـ عمان : وتوجد بها ٩ قواعد .

٢ ـ الجزيرة العربية ؛ وتوجد بها ٧ قواعد .

٣ ـ البحرين : وتوجد بها قاعدتان .

٤ ـ الامارات : وتوجد بها قاعدتان .

اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج عام ١٩٦٨م .

ومن ذلك الوقت ابتدأت الولايات المتحدة الامريكية في عقد الاتفاقيات التي تحصل بموجبها على الامتيازات المختلفة من حق التنقيب عن النفط او الاستفادة من المواقع الجغرافية وغيرها من القواعد العسكرية التي خلفتها بريطانيا في المنطقة بعد انسحابها عام ١٩٧١م ، وربما جعل الخطر السوڤياتي المبرر الأول والرئيسي حينها لزيادة التواجد والنفوذ الامريكي لحماية أمن واستقرار المنطقة والحفاظ على ثرواتها .

بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، والانعكاسات الايجابية التي خلقتها في الشعوب الخليجية ، أضحت هناك بعض المخاوف التي ابدها مسؤولون في البيت الأبيض عن خطر تصدير الثورة واسقاط الأنظمة الحليفة لها في المنطقة خاصة لمجموعة من الارهاصات التي حدثت في المنطقة وتدل على تفاعلات ايجابية كبيرة مع أحداث الثورة المنتصرة ، وكان من أبرزها حادثة جهيمان العتيبي في الحرم المكي الشريف وانتفاضة المنطقة الشرقية في الجزيرة العربية في ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م ، وكذلك التظاهرات التي خرجت في البحرين في نفس العام تضامناً وتأييداً لأحداث الثورة الاسلامية المنتصرة في ايران ،ولذلك شجعت الولايات المتحدة الامريكية الدول الخليجية لتشكيل كيان جديد لمواجهة تحديات المستقبل وتمثل ذلك في بروز مجلس التعاون الخليجي على مسرح الاحداث ، وقد أشاد في اليوم الثاني لتأسيس المجلس أي في ٢٦/فبراير/١٩٨٠ ، رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ الامريكي السيناتور تاور بتشكيل المجلس قائلاً انه خطوة لمواجهة التحديات التي تواجه منطقة الخليج .

وربما لاحظ المراقبون السياسيون تغير صيغة الشعارات التي كانت ترفعها الولايات المتحدة الامريكية كغطاء ومبرر للتواجد والنفوذ في منطقة الخليج ،

فبعد ان كانت جل الشعارات خلال السبعينات تنحصر في مواجهة التحدي الشيوعي والخطر السوفياتي باتت اليوم في الثمانينات تنحصر في مواجهة الارهاب والحفاظ على أمن الخليج الذاتي . وهذا ما صرح به مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الأمنية « فرانسيس وست » حيث قال ان أكبر خطر يهدد المصالح الامريكية في منطقة الخليج هو غزو سوفياتي لكن التخريب من قبل قوات راديكالية يمثل تهديداً مباشراً أكثر منه(٥٨) .

في الوقت ذاته تنشر دورية « الشؤون الامريكية ـ العربية » في اعداد متفرقة لها ان وجود اكثر من ٢٠ ألف جندي من الامريكيين وتزويدهم بالمؤنة والوقود والوحدات السكنية ، وفتح سواحل ومياه البحرين الاقليمية لقطع الاساطيل الامريكية يسبب حساسية ما بالنسبة لحكام المنطقة خاصة للمعلومات التي تتسرب بين الحين والآخر للرأي العام حول حقيقة التواجد الامريكي في المنطقة على انها مثار قلق واستياء شعوب المنطقة وأبنائها .

ويقول تقرير لمجلس الشيوخ الامريكي صدر في خريف ١٩٨٧م أعده ثلاثة من اعضاء المجلس وهم « جورج اشورث وجرالد كونللي وبيتر جالبريث » ان من أهم الاسباب التي تدعو المسؤولين الخليجيين لمحاولة تضليل الرأي العام في بلدانهم هو الخوف من غضب الشعب الذي لا يحب امريكا كثيراً لمواقفها المؤيدة لاسرائيل والخوف من انتقام ايران من مواقف هؤلاء الحكام .

وكتبت مطبوعة (TIME) الامريكية في عدد ٢٥ اكتوبر ١٩٨٢ حول هذا الموضوع مقالاً مطولاً جاء في مقدمته : ان حكام العرب القلقون يرغبون في المساعدة الامريكية على ألا تكون واضحة ظاهرة للعيان وتواجه الدول الخليجية

---

(٥٨) صحيفة السفير البيروتية الصادرة بتاريخ ١٤ مارس ١٩٨٢م نقلا عن وكالة رويتر للأنباء .

ما يهدد أمنها بشكل خطير الغليان والانفجار المحتمل والثورة والاضطرابات السياسية .

وتضيف : ان دول الخليج مدركة ان ليس غير الولايات المتحدة قادرة على ردع اعمال العدوان الكبرى ، لكنها أي الولايات المتحدة تعتبر النصير الأكبر لاسرائيل أيضاً وهذا ما يبعث على الاستياء بقدر ما يدعو الى الاعتماد والثقة .

وللمساعدة في الدفاع عن الخليج ـ كما تقول التايم ـ قامت الولايات المتحدة بانشاء قوات الانتشار السريع . . انه أمر رائع بالنسبة لدول المنطقة أن تقوم قوات الانتشار السريع بحمايتها لكن على شرط أن تبقى بعيدة عن الأنظار ! .

كما ان ذات الصحيفة (TIME) في عددها ٧٥ يوليو ١٩٨٣ كتبت في مقال لها حول البحرين ان الامريكيين بذلوا جهودهم لانشاء المكاتب والتأسيسات في قاعدة « الجفير » لتطويرها عسكرياً على أن تتردد السفن الحربية الامريكية بصورة محدودة .

ومن هنا ليس من المدهش أن يجري انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض في الوقت الذي كانت فيه القوات الامريكية تشاركها قوات من مصر والصومال وعمان تجري مناورات « النجم الساطع » في المنطقة في محرم ١٤٠٢هـ .

٣ ـ اعلان المواجهة ضد الثورة الاسلامية في ايران :

لم تمهل الحكومة البحرينية نفسها للتحقيق مع المعتقلين المتهمين حتى تكتشف ما زعم عن ارتباطهم بايران ، ولم تنتظر محاكمتهم والخروج بنتيجة عن

ذلك ، كما انها لم تنتظر بضعة أيام حتى توهم الناس على الاقل بأنها اكتشفت ذلك بعد التحقيق معهم ، ولكن الذي حصل ان المسؤولين البحرينيين أشاروا منذ اليوم الأول بأصابع الاتهام الى الجمهورية الاسلامية .

فقد ورد في بيان وزارة الداخلية البحرينية . . « ان أفراد المجموعة قدموا الى البحرين من ايران بعد أن تدربوا على حمل السلاح هناك لبدء أعمال تخريبية في البلاد تستهدف المنشآت الحيوية وتعمل على اثارة الفوضى ونشر الذعر بين المواطنين في بلادنا »[٥٩].

وبعد أربعة أيام فقط من اعلان اعتقال المجموعة اتهمت الحكومة البحرينية القائم بالاعمال الايراني لدى البحرين (حسن شوشتري زاده) (بالضلوع في المؤامرة) وبعلاقته (بشبكة التخريب) ، وقد طلبت من الحكومة الايرانية استدعاءه وتعيين دبلوماسي آخر بدلا منه .

وقد قامت حكومة البحرين باستدعاء سفيرها لدى ايران حسين الصباغ وعدداً من أعضاء السفارة حيث عاد هؤلاء الى المنامة[٦٠].

وعلى اثر هذا الاعلان توترت العلاقات بين ايران والبحرين وبالتالي بين الأولى ودول الخليج الاخرى . . . وبالرغم من نفي ايران لعلاقتها بالمجموعة المعتقلة الا ان دول الخليج اعلنتها حرباً اعلامية وسياسية ضد ايران لاجهاض وهج الثورة الاسلامية المتفاعل خاصة عند أبناء منطقة الخليج ، حيث توالت التصريحات الصحفية للمسؤولين الخليجيين وبمختلف مستوياتهم منددين بما أسموه (المؤامرة) والتدخل الايراني في شؤون البحرين الداخلية .

---

(٥٩) جريدة القبس ١٤ ديسمبر ١٩٨١ .

(٦٠) انظر جريدة الخليج ١٨ ديسمبر ١٩٨١ .

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق . . هو لماذا توجيه الاتهام الى ايران وبهذه السرعة ؟

هناك عدة أسباب لذلك ، نوجزها في ثلاثة :

الأول : اتخاذ مبرر مناسب لشن حملة اعلامية وسياسية ضد ايران :

فمعلوم ان هناك عداءاً تاريخياً مستحكماً بين السعودية وايران منذ زمن الشاه البائد حيث تشعر كلا الدولتين بأنها الأحق والأقدر على الهيمنة على منطقة الخليج فالسعودية بمساحتها الواسعة وقدراتها المالية الضخمة هي بمنظور مسؤوليها أقدر على ذلك ، بينما ترى ايران بأن السعودية لا تمثل شيئاً هاماً حيث ان عدد سكانها الذي لا يتجاوز الملايين الأربعة لا يؤهلها لدور كهذا بينما ايران ذات الـ ٣٥ مليون نسمة والمساحة الشاسعة هي الأقدر على تحمل مسؤولية أمن الخليج ، ولذلك فقد تمكن ريتشارد نيكسون (الرئيس الامريكي الأسبق) من التوفيق بين وجهتي النظر وأعلن مبدأه القائم على أساس المال السعودي والسلاح والرجال الايرانيين من أجل الخليج وسمي هذا المبدأ بمبدأ العمودين المتساندين . . ولكن أيا من البلدين (السعودية وايران) لم تلتزم بهذا المبدأ وبقيت حقيقة ان هاتين القوتين متنافستين حتى عندما كانتا تدوران في الفلك الأمريكي .

وعندما انتصرت الثورة الاسلامية في ايران في فبراير ١٩٧٩ أصبحت السعودية وايران على طرفي نقيض ، خاصة بعدما بدأت الممارسات الثورية في ايران بالبروز ، واطلقت حرية وسائل الاعلام لتتحدث ضد أي بلد مخالف للاسلام . . حيث كشفت النشاطات الاعلامية في ايران الوجه الحقيقي للنظام السعودي . . وعندما نقول النظام السعودي فان هذا يعني فيما يعني مجموع دول الخليج التي لا يتسنى لها مخالفة التوجهات السعودية بحكم واقعها

الجغرافي والسياسي والاجتماعي في المنطقة ، ولذلك فأن دول الخليج اتخذت موقفاً مشابهاً للموقف السعودي وبدأت في التهجم على الثورة في ايران .

واتهامها بأنها من عوامل التوتر في المنطقة خاصة بعد رفض ايران لايقاف الحرب دون معاقبة المعتدي وتهديدها (أي ايران) بمعاقبة من يقف وراء صدام ويدعمه بالمال والسلاح .

وقد اراد النظام السعودي الانتقام من الإيرانيين لقيامهم بالتظاهر في مكة المكرمة والمدينة المنورة أيام الحج ، كما تريد ذلك رداً على الاعتراضات الايرانية ضد مشروع (فهد) الذي يتضمن اعترافاً باسرائيل . . لذلك فأن البحرين قامت وبإرادة سعودية بتوجيه التهمة الى ايران واستغلت هنا فرصة اعتقال مجموعة المؤمنين لشن حملة اعلاسية وسياسية واسعة النطاق ضدها من أجل احراجها عالمياً ومن أجل الضغط عليها لتليين موقفها تجاه الحرب خاصة وانه لم يكن من الصعب اقناع الرأي العام العالمي بتورط ايران في أي عملية ثورية آنذاك حيث ان الوهج الثوري لها كان من القوة بمكان لدرجة تساعد كثيراً على ذلك .

ولذلك فأنه كان من الدوافع الهامة التي دفعت حكومة البحرين وسائر دول الخليج لاتهام ايران بشن حملة اعلامية وسياسية واسعة ضدها هو محاولة اثارة فتنة طائفية في المنطقة وخلق نوع من الفرز الطائفي الذي يحول بين الجماهير المسلمة في الخليج وبين التأثر باشعاعات الثورة الاسلامية في ايران ، بحيث نجحوا في ذلك الى حد ما .

الثاني : ان التعاون مع دولة أجنبية من أجل (التخريب) في دولة اخرى هو من الأمور المتعارف على خطئها عالمياً ويصنف ضمن التدخلات الممنوعة

في الشؤون الداخلية للدولة الأمر الذي ترفضه (القوانين الدولية)، ومن شأن هذا الأمر أن يبرر للحكومة البحرينية قوة العقوبات والأحكام التي تصدرها ضد المتهمين حيث انهم اتصلوا بدولة أجنبية ويصنف بانه (الخيانة العظمى للبلد) وهذا ما حصل بالفعل حيث طالب المدعي العام في البحرين بانـزال عقوبـة الاعدام بالمتهمين ، وقد كان في نية الحكومة البحرينية تنفيذ ذلك الحكم لولا النشاط الاعلامي والسياسي الذي قامت به المعارضة السياسية في البحرين في مختلف مناطق العالم والشخصيات الاسلامية والسياسية والقانونية العالمية .

الثالث : ان الصاق التهمة بدولة أجنبية كانت محاولـة لتحجيم قدرات المعارضة الاسلامية حيث ان الحكومة البحرينية اختلقت قصصاً ووقائع خيالية وضخمت من الحدث بدرجة كبيرة ، وقد كانت تستهدف من هذا كسب دعم دول الخليـج الاخـرى والـدول الكبـرى من أجـل دعم الـوضـع الأمني في البحرين . . فمع هذا التضخيم كان لا بد للحكومة البحرينية ان تلصق التهمة بدولة أجنبية حتى توحي للجماهير بأن عدد وامكانيات المعارضين ضئيلة للغاية لولا الدعم الاجنبي لهم . . ولم يكن أنسب من اتهام ايران بذلك .

وهذه تهمة تعارف عليها الثوريون في مختلف مناطق العالم وفي مختلف العصور وطالما استخدم كشماعة لتعليق كل (تهم) التغيير والنهضة بها .

ويأتي تقزيم المعارضة الاسـلامية في البحـرين ومحاولـة اسقاطهـا من الأهداف الاساسية التي سعت انظمة الحكم في الخليج تحقيقها من خلال ربط ايران بقضية الأحداث .

ولا شك ان استيعاب الحـركة الاسـلامية في البحـرين لهذا المخـطط استطاع أن يفشل الى حد بعيد هذا المخطط ، بعد أن قامت بمهمة التصدي لهذا المخطط بكل فاعلية ونشاط .

٤ ـ دخول المنطقة في مراحل متطورة من الصراع بين القوى السياسية المعارضة وأنظمة الحكم في الخليج :

إذ اتسمت أكثر الاعمال السياسية والثورية المعارضة بالدقة والاحكام في الفترات التي تلت واعقبت الاحداث في معظم مناطق الخليج خاصة في العربية السعودية ، والكويت والبحرين ذاتها ، بالذات لأن الاحداث أعطت تجربة مميزة لعناصر المعارضة في امعان التفكير وتركيز النظر في طرق التحرك والعمل المعارض ، لذلك توالت الاحداث الثورية التي شهدتها تلك الدول المذكورة وحققت بعض النجاحات الطيبة على صعيد الكيانات السياسية المعارضة المبتدأة وتلك التي أخذت تبرز بعد الاحداث .

ففي الكويت والعربية السعودية مثلا يسمع العالم أنباء العمليات النظامية العسكرية الجريئة التي قامت بها فصائل المعارضة السياسية المختلفة ، ورغم محدودية تأثيرات بعضها وعدم تمكن المعارضة من تحقيق انجازات كبيرة بسببها الا انها جاءت بالضرورة لتعكس مدى تقدم مستوى الاداء والفاعلية والجدية لدى المعارضة السياسية في دول المنطقة وان هذه الاحداث حسب تصريح بعض القيادات الثورية في هذه البلاد مرشحة للنمو والاتساع خاصة لنظرية العنف والعنف المضاد المعروفة في النظرية السياسية .

أما في البحرين فقد تولَّدت بسبب احداث صفر ١٤٠٢هـ شرائح معارضة عديدة ابتدأت تنظم صفوفها لعمل تحرك ما على مسرح الساحة في البحرين .

وكانت بمثابة افراز طبيعي لتصاعد مستوى الصراع السياسي ووصوله ذروته خلال أحداث ديسمبر ١٩٨١م .

لقد أصبح من الممكن جداً أن يقرأ العالم ويسمع أنباء بين الفينة

والأخرى لمحاولات ثورية يقوم بها شباب ذوو طموح وحماس ثوري لاهب ضد ممارسات النظام الغير مشروعة التي تجلّت في أسنى صورها بالاعتقالات الكمية الهائلة التي تفتقر الى أدنى الأصول والاعراف الانسانية التي يتفق الجميع بصددها .

ومع اننا لا نستطيع بالتأكيد هنا من تسجيل هويات هذه الجماعات بسبب حداثة النشأة من جهة ، وبسبب الحصار الأمني الرهيب الذي يلف الحياة السياسية في بلاد كالبحرين حيث بات أمر وجود تيار سياسي بأدنى ممارسات الحرية ضرباً من ضروب الخيال . لكن الاحداث التي تتناقلها وسائل الاعلام تدل على ان غلياناً ثورياً معيناً يحدث في ربوع البحرين ، وخير تعليق ما قالته جريدة « الواشنطن بوست » الامريكية الذائعة الصيت في عددها الصادر بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٢ ، ان البحرين تعيش حالة من اللا استقرار واللا أمن وان حملات القمع الجارية قد جعلت منها سلفادور ثانية .

ومن أبرز الاحداث التي جرت في البحرين بعد حادثة الـ٧٣ كدليل واضح على ان تطور ثوري ما يحدث في هذه البلاد هي أحداث جمعية التوعية الاسلامية[٦١] ، وحرق سيارات النادي البريطاني وحدوث عدد من الاغتيالات لرجال الأمن والمباحث ، ومحاولة تفجير مصنع التكرير .

أما احداث الجمعية فقد ابتدأت فصولها باعتقال رئيس الجمعية الشيخ ابراهيم منصور الجفيري في يوم السبت ١١ فبراير ١٩٨٤م ، بتهمة الانضمام الى حزب سياسي غير مشروع ، وتهمة حيازة واحراز منشورات ومطبوعات تحبذ وتروج للحزب المذكور ، هذا كما نشرته جريدة « أخبار الخليج » الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٨٤م .

---

(٦١) قد مر ذكرها في الفصل الاول فراجع .

والجدير ذكره هنا ان اذاعة كلا من صوت امريكا ولندن أذاعت تفاصيل الخبر تحت عنوان « الـوضع الأمني في البحـرين » وذلك بتـاريخ ١٢ فبـراير ١٩٨٤م .

ويأتي اعتقال الشيخ الجفيري مسؤول الجمعية اعقاب اعتقال المدعـو محمـد عبد الله محمـد حسين في آواخر شهـر ينايـر ١٩٨٤م ، أحد أعضـاء الجمعية وفي حيازته كما أذاع بيان لوزارة الداخلية حينها في هذا الصدد عدد من الذخائر والاسلحة وعدد من قذائف (R.B.G) .

وكانت نتائج التحقيقات الأولية التي أجريت مع عضو الجمعية ومسؤولها أدت الى اعتقال عدد آخر من اعضاء الجمعية ومن ثم اغلاقها بالشمع الأحمر . وينقل شهود عيان ان الطريقة التي تم فيها اغلاق الجمعية أقل ما يمكن أن يقال فيها انها مزعجة ولا تتلائم مع الحكمة حيث أقبلت مجموعة من شرطة الشغب لطرد الطلاب والطالبات من داخل أروقة الجمعيـة دون سابق انـذار وكان ان لاحقت شرطة الشغب الطلاب والطالبات خارج سـاحة الجمعيـة الكائنـة في منطقة الدراز شمال العاصمة المنامة بغرض الاسراع من ادخـالهم في بيوتهم خشية حدوث تجمعات ربما تؤدي الى احداث شغب غير محمودة العواقب . ولا يفوتنا ان نذكر ان عدداً من هؤلاء الطلبة تم اعتقالهم ذكوراً واناثاً وايداعهم السجن لمدد طويلة دون اجراء أية محاكمات بغرض تحصيل معلومات أكثر عن الجمعية ومناهجهاوبرامجها بالذات ربما استحضر النظام احداث البحرين خلال صفر ١٤٠٢هـ ـ ديسمبر ١٩٨١م .

وقد شهدت الساحة البحرانية احداثاً ثورية متفاوتة الحجم من حيث التأثير كحرق سيارات النادي البريطاني في مطلع العام ١٩٨٥م الذي اعزته سلطات الأمن في البحرين الى وجود خلاف بين الجاليات البريطانية ذاتها مما أدى الى

حرق السيارات التي كانت تقف في موقف السيارات التابع للنادي البريطاني اثناء احتفال كان يقيمه النادي ، بعد ان عجز رجال الأمن من الوصول الى خيط يرشدهم الى منفذي الحادث .

وكذلك جرت أحداث مشابهة لكنها تخفي حقائق جداً هامة في قراءة الصراع السياسي في البحرين ، من قبل حدوث عدد من الاغتيالات لبعض رجال المباحث التي تقتصر مهامها على مراقبة تحركات عناصر المعارضة ومتابعة ورصد نشاطاتهالحظة بلحظة(٦٢) .

لكن الحدث الأهم الذي غطته وسائل الاعلام المحلية والدولية وهو اعتقال ثلاثة اشخاص وهم المهندس خالد عبد الرسول محمد الاميري (٢٤ عاماً) ويعمل مهندساً في وزارة الاشغال والمهندس نبيل باقر ابراهيم (٢٣ عاماً) ويعمل في شركة باسكو للبترول ، وأحمد ميرزا عبد الخالق (٢٢ عاماً) ويعمل في المدرسة الايرانية بالبحرين في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧م ، بتهمة محاولة القيام بعمل تخريبي يستهدف تفجير بعض المنشآت النفطية في البحرين (٦٣) .

---

(٦٢) لم تنشر الصحف الرسمية في البلاد أي نبأ يرتبط بحوادث اغتيال لرجال الأمن لكن من المؤكد ان عدداً منهم قد لاقى حتفه في مناطق متعددة من بعض قرى البحرين ، ويمكن استيضاح ذلك من عموم الناس الذي ابتدء حديث اغتيالات رجال المباحث يغطي بعض المجالس الشيعية التي تزخر بها البحرين في معظم القرى والارياف الشعبية هناك وهذا ما أفادت به بالقطع مصادر المعارضة السياسية ويمكن مراجعة بعض نشرياتها في هذا الصدد وابرزها ـ مجلة الثورة الرسالية الناطقة باسم الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ونشرة (٥ مارس) الناطقة باسم الجبهة الشعبية في البحرين .

(٦٣) تفيد بعض مصادر التنظيمات السياسية العاملة في البحرين والتي لم تحبذ ذكر اسمها للضرورات الامنية ان عدداً كبيراً من المثقفين والجامعيين طلبوا الانضمام والتعاون ضمن =

رافق ذلك وكما هو الحال في كل مرة ، حملة اعتقالات واسعة لعدد من اصدقاء المعتقلين المذكورين ، بغرض التحقيق والحصول على معلومات اضافية حول التهم التي وجهتها وزارة الداخلية لهم حينها[٦٤] ، ويذكر إن ستون شخصاً من منطقة (المخارقة) بالعاصمة المنامة[٦٥] قد اعتقلوا في هذه الفترة ، وافرج عن بعضهم بعد أيام قلائل فيما لا يزال البعض قيد الاحتجاز دون صدور تهم واحكام معينة فيما يخصهم ، وربما قد وقعوا تحت مقتضيات قانون أمن الدولة[٦٦] .

ويذكر ان المتهمين الثلاثة قد اضربوا عن الطعام في شهر سبتمبر ١٩٨٨م مطالبة لتحسين اوضاعهم المعيشية في السجن والسماح لذويهم بالزيارة واجراء المحاكمات ويتوقع المراقبين ان الاحكام ستتراوح بين المؤبد والعشرين عاماً ، الّا ان أحد المتهمين وهو خالد عبد الرسول لا يعلم منه شيء منذ اعتقاله ولحد الآن .

بطبيعة الحال ان هذه الاحداث وغيرها مما لا يسع المقام لذكرها جميعاً

= تلك التنظيمات ولا زال الكثير يبحث عن فرصة الانتماء للتيارات المعارضة لنظام الحكم في البحرين ، بل ان بعضهم يسافر خارج وطنه الأم بحثاً عن عناصر التنظيمات الذين يتواجدون خارج الساحة يعرض عليهم الاستعداد للانخراط في عمل تلك التنظيمات .

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الحدث راجع القبس الكويتية ، وأخبار الخليج البحرينية والجزيرة السعودية ، والسفير البيروتية الاعداد الصادرة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧م وحتى يناير ١٩٨٨م .

(٦٥) منطقة المخارقة ، تقع في مدينة المنامة العاصمة ، وتسميها المعارضة بمدينة الثورة نظراً لسرعة استجابة القاطنين فيها لنداءات المعارضة ، ونظراً لكونها نقطة انطلاق اغلب المسيرات والتظاهرات التي حدثت في البحرين في فترات متلاحقة منذ أواخر السبعينات وحتى يومنا هذا .

(٦٦) قانون أمن الدولة ـ مر ذكره فراجع ـ .

تعـطي دلالة واضحـة على مدى الهـوّة الفاصلة بين النـظام القـائم من جهـة والجمهور من ناحية ثانية ، اضافة الى دلالتها الأولية على تطور مستوى الوعي والنضج السياسي لدى عناصر المعارضة في الوقت الذي أصبح فيه الاعتقال والمداهمة الليلية لبيوت عناصر المعارضة عادة مألوفة لدى سكان البحرين ولا يكاد يخلو حي من الاحياء السكنية من وجود معتقل منها أو تعرضها لمداهمة فجائية تبث الرعب والقلق في نفوس الناس .

ان قراءة سريعة لطبيعة الأوضاع الجارية في البحرين والعلاقة القائمة بين السلطات الثلاثة (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) التي تحتكرها الأسـرة الحاكمة وبين الشعب تعطي مدلولات خطيرة بشأن مستقبل الأوضاع السياسية في هذه البلاد .

ان مضاعفة القهر والاستبداد والطغيان السياسي وممارسة العنف في حق المعتقدات والآراء السياسية والمذهبية من شأنه ان يعطي اندفاعة أقوى لأبناء المعارضة في هذا البلد لئن يعبروا عن آرائهم بالشكل المنـاسب وفي الوقت المناسب .

وقد يكون من المناسب هنا أن نذكر ان تمكن النظام ولحد الآن من قمع الاصوات المعارضة وافشال بعض خططها التي تراها مناسبة لاصلاح الوضع ، ونجاحه في عدم بروز تيارات سياسية جديدة معارضة لا تعني بالطبع ان الساحة قد خليت من عناصر القوة لدى الجماعات الناشئة التي أفرزتها الأحداث ، بل ان تيارات كبيرة معارضة من شأنها اذا تمكنت من بلورة صيغ وأطروحات جديدة تتناسب ومستوى التحدي الذي تعيشه الساحة البحرانية ، ان يخلقا مفـاجآت عديدة أكبر من المفاجآت التي مرت .

وبالطبع فان الامتدادات الجماهيرية العريضة للتنظيمات الاسلامية كفيلة

من ان تخلق حالة من الانسجام والتفاعل بين اطروحاتها وتطلعاتها والجماهير ، وبالتالي تمكنها من خلق حالة جماهيرية ايجابية قادرة على أن ترسم معادلات المستقبل بالشكل الذي تراه .

الفصل السادس

قادة الاحداث



من هم قادة الأحداث ؟

سؤال راود الكثيرين ممن تابعوا مسيرة الاحداث وراقبوا تطوراتها حتى من قبل اولئك الاشخاص الذين وفدوا من جهات عالمية ودولية من قبيل منظمة العفو الدولية وهيئة الصليب الأحمر الدولي واللجنة الاسلامية الدولية لحقوق الانسان ، وبعض الصحفيين أمثال « ديفيد هيرست DAVID HERIST »، وغيرهم ، ناهيك عن انه السؤال الذي أصبح بالفعل القضية الاجتماعية السياسية الأولى في البحرين .

ان التهويل الاعلامي الصارخ الذي قامت به وسائل الاعلام البحرينية والخليجية ، والاصطلاحات التي ركزت عليها وتداولتها خلال فترة الاحداث . . « مؤامرة تخريبية »، « وشبكة تخريبية مدعومة من قوى خارجية »، دون ان تعلن عن هوية المتآمرين واعضاء الشبكة المخربة ، كان موضعاً لادانة النظام من قبل هيئات ومؤسسات دولية وشخصيات تهتم بقضايا الانسان وحرياته وحقوقه الشخصية والمذهبية .

ولكي نكون اكثر انصافاً وواقعية من التعامل مع أحداث تمثل جزء ومقطع هام من التاريخ لا بد من ان يضم بحثنا موجز سريع للتعريف بقادة الأحداث كما اشارت اليها وسائل الاعلام البحرينية والخليجية على حدٍ سواء .

ونكون اكثر ظلماً ، اذا سمحنا لئن يسجل أصحاب المصالح سطور صفحة واحدة من صفحات التاريخ لأنهم يحبون أن يتحول التاريخ وما يعج به من أحداث وقضايا ليصب في جيوبهم .

ولأنني لا اعتقد ان النظام سيعطي صورة نزيهة عن قادة الأحداث وهو يلصق بهم تهمة التخريب وأثارة القلاقل ، الا ان شخصيةٍ او حركةٍ استطاعت أن تدخل هذا التحدي بنجاح ، أو لا أقل ان مجرد الاشارة اليها انها تقف وراء هذا الحدث لدلالة قاطعة على انها تمتلك من الواقع رصيداً .

وفي البحرين يكثر الحديث عند التطرق الى المعارضة عن العلّامة السيد هادي المدرسي كشخصية أولى في مقارعة وتحدي نظام الحكم القائم هناك ، والجبهة الاسلامية لتحرير البحرين كحركة جماهيرية قوية تتحدى ايضاً النظام القائم في البلاد .

لذلك سيكون حديثنا الآن ، محاولة متواضعة للتعرف عليهما بعيداً عن اية انجرارات عاطفية ، طمعاً منا في كشف الحقيقة ونشرها بين عامة الناس .

العلامة السيد هادي المدرسي

العلاّمة السيد هادي المدرسي ، رجل عرفه العالم الاسلامي من خلال مؤلفاته ومن خلال أعماله المختلفة كعالم دين ومفكر اسلامي برز على الساحة وله ما يربو على المائة مؤلف وأكثر من خمسة آلاف محاضرة في مختلف الشؤون والقضايا العلمية والدينية والحضارية . وقد أذيعت الكثير من أحاديثه الفكرية من خلال محطات الاذاعة والتلفزيون ووسائل الاعلام الاسلامية والخليجية . وقد ظهر على شاشة تلفزيون البحرين منذ عام ١٩٧٦م أول مرة بالقاء بعض الاحاديث الدينية واقامة الندوات الفكرية كما تقوم صحف ومجلات بعض الدول الخليجية وفي مقدمتها الكويت بنشر مقالاته واحاديثه[٦٧] . حتى تم نفيه من البحرين بتهمة انه شخص غير مرغوب فيه ، وأخذ يواصل مسيرته الفكرية من خلال اذاعة وتلفزيون الجمهورية الاسلامية وبعض وسائل الاعلام الاعلامية العربية التي تطبع في بيروت . حتى أحداث ديسمبر ١٩٨١م حيث اتهم بأنه الرأس المخطط والعقل المدبر لمجموعة الـ٧٣ .

---

(٦٧) كان أبرزها مجلة صوت الخليج الاسبوعية ، وجريدة السياسة الكويتية . . انظر اعداد متفرقة منها لعام ٧٦ و٧٧و٧٨ ، وانظر جريدة السياسة العدد ٢٩ مارس ١٩٧٢م .

فمن هو العلاّمة السيد هادي المدرسي ؟[٦٨]

نشأته :

هو من مواليد ١٩٤٥م ، وينحدر من عائلتين عزفتا بالعلم والوجاهة ، فمن حيث الأب ، والده آية الله السيد محمد كاظم المدرسي العالم المعروف في اوساط الحوزة العلمية بمدينة كربلاء العراقية ، والذي كان ولا يزال مدرساً قديراً في الفلسفة الاسلامية ، وجده الأعلى هو آية الله العظمى السيد محمد باقر المدرسي ، الذي كان مرجعاً من مراجع التقليد في زمانه .

ومن ناحية الأم فهو ينتمي الى عائلة الشيرازي ، العائلة المرجعية المعروفة في العالم الاسلامي ، فجده آية الله العظمى السيد ميرزا مهدي الشيرازي (-١٣٨٠هـ) الذي شارك في تحريك الثورة المشهورة ضد رضا خان (بهلوي الاول) . وخاله آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي أحد كبار المراجع حالياً .

كما ان أجداده من الأعلى - من جهة الأم ايضاً - آية الله العظمى السيد عبد الهادي الشيرازي (١٣٠٥هـ - ١٣٨٢هـ)، الذي استلم زمام المرجعية العليا في العالم الاسلامي بعد رحيل آية الله العظمى البروجردي .

وآية الله العظمى الميرزا السيد حسن الشيرازي (١٢٣٠هـ - ١٣١٢هـ)، الذي اصدر فتواه المشهورة بحرمة استعمال التبغ بكل اشكال الاستعمال حينما منح ناصر الدين شاه في ايران امتيازاً لشركة انجليزية بزراعة وبيع وتصدير التبغ

---

(٦٨) جاء في برنامج السياسة بين السائل والمجيب الذي تبثه اذاعة لندن سؤال حول الاحداث في البحرين ومن هو العلاّمة السيد هادي المدرسي الذي اتهم بأنه وراءها ؟ وأجاب عليه (ديفيد براتشو) من هيئة الاذاعة البريطانية ، وذلك بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣م .

الايراني لمدة خمسين عاماً تبدأ من عام ١٨٦٠م ، فـاندلعت على اثـر فتواه انتفاضة عارمة ارغمت الشاه على الغاء هذا الامتياز ، وعرفت هذه الانتفاضة بثورة التنباك .

وآية الله العظمى الميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي (ـ ١٩٢٠م) ، وهو من المرجعيات الدينية النافذة وتولى المرجعية بعـد رحيل سلفـه آية الله العظمى السيد اليزدي سنة ١٩١٩م ، وهو القائد والموجه الفعلي لثورة العشرين الكبرى في العراق ضد الانجليز حيث اصدر فتواه بوجوب قتال الانجليز وذلك منتصف سنة ١٩٢٠م .

فهو اذاً ينتمي الى عائلة لها باعها الطويل في الساحة الاسلامية ، علماً وجهـاداً حيث تاريخهـا العريض في الجهـاد والعمل والمقـاومة ضـد اشكال الاستغلال والاستبداد . فنشأ العلاّمة السيد هادي المدرسي في بيئة علمية افادته كثيراً في نبوغه العلمي وثرائه الفكري ، وقد ترعـرع ونمى عوده في الحـوزة العلمية الدينية على يد كبار العلماء الاعلام هناك اضافة الى أعلام وشخصيات العائلة التي ينتمي اليها .

فقد ابتدأ دراسته الحوزوية وعمره آنذاك ثلاثة عشر عاماً ، وأكمل دروس السطوح التي تسبق مرحلة دروس بحث الخارج الذي يؤهل الطالب للمرحلة النهائية من التحصيل الحوزوي وهي مـرحلة الاجتهاد ، وعمـره ثمانيـة عشر عاماً ، وبدأ يدرس لبعض تلامذته كتاب المكاسب والرسائل والكفاية والمراحل النهائية للتحصيل الفقهي التي تسبق بحث الخارج ، وعمره عشرون عاماً ، ثم حضـر بحث الخارج مـدة طويلة من الـزمن وناقش كبـار العلمـاء في آرائهم الفقهية ، ابرز خلال نقاشاته نبوغه العلمي وتفوقه وهو يحظى الآن بتأييد كبار مراجع الشيعة ، اذ توجد لديه وكالاتهم الشرعية في تصريف أمور الناس وفي مقدمة هؤلاء المراجع ، آية الله العظمى الإمام الخميني ، وآية الله العـظمى

السيد محمد الحسيني الشيرازي ، وآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي ، وآية الله العظمى السيد عبد الاعلى السبزواري .

يتميز العلامة السيد هادي المدرسي بذكاء فائق وبديهة حاضرة ، يتضح ذلك من أحاديثه وكتاباته ولقاءاته التي تجريها الصحافة المحلية والعالمية معه ، وربما كان ذلك هو السر الذي من ورائه أصبح متفوقاً في تحصيله العلمي وسرعة نبوغه الفكري في سن مبكرة ، فقد ألف مجموعة جيدة من الكتب وهو في حال التحصيل وكان عمره حينذاك لم يتعد العشرون عاماً ومن ابرز تأليفاته في تلك الفترة كتاب « الاسلام ابداً » الذي طبع حينها ضمن سلسلة « منابع الثقافة الاسلامية » التي تصدر في العراق .

كما إنه كتب تفسير الجزء الأول من سور القرآن في ألف صفحة في تلك الفترة أيضاً .

ولشخصيته عدة خصائص ، ينقلها من عاصروه وعايشوه في البحرين وخارجها ، وكلها تنتهي الى صفات البشر القياديين في مجتمعاتهم . اذ استطاع من خلالها جذب المتفاعلين واستقطاب اهتمامات الباحثين عن الحركة والنهضة الاسلامية عموماً خاصة ولأنه أرسى ركائز لمدرسة فكرية جديدة في الساحة الاسلامية ، أثرت وضع الحركة الاسلامية العالمية والنهضة الاسلامية ودفعتها للأمام ، وسيأتي الحديث عن خصائص مدرسته الفكرية في مكانه بعد قليل .

ومن أبرز الصفات في شخصيته الثقة بالذات ، وقد توّلدت فيها صفات ايجابية أخرى من قبيل الجرأة والاقدام والشجاعة ، حتى أضحت من سمات شخصيته الاساسية فلم يكن يلاحظ عليه التردد عن الاقدام على أي عمل يراه مناسباً وضرورياً .

وقد تجلت هذه الروح في الافكار الشجاعة التي يتناولها القاءاً ودراسة ،

في مختلف المحافل وعلى شتى الأصعدة ، على شاشات التلفزة أو الاذاعة أو الصحف الرسمية الكبرى . وهكذا وجده كل من تجاذب معه أطراف الحديث في قضية من القضايا .

ونسوق هنا هذه القصة مثلا لمبادرته وشجاعته واقدامه ، حينما سافر الى لبنان في مطلع السبعينات للقيام بحملة اعلامية والتحرك سياسياً لانقاذ خاله آية الله السيد حسن الشيرازي[٦٩] ، المفكر الاسلامي المعروف ، من حكم الاعدام الذي ينوي حزب البعث العراقي تنفيذه في حقه والقصة كما يلي :

كان آية الله السيد حسن الشيرازي يشارك في كافة الاحتفالات والمناسبات الجماهيرية الدينية التي يقيمها الشعب العراقي ، وكان ينظم الاشعار الثورية الحماسية ويلقي الخطب السياسية ويبين المفاسد الاجتماعية التي ورثها الشعب العراقي من حزب البعث الحاكم . . وكان واضحاً وصريحاً في خطاباته ، حتى اعتقل وحكم عليه بحكم الاعدام .

وهنا فكر العلّامة السيد هادي المدرسي في ضرورة القيام بعمل ما لانقاذ آية الله السيد حسن الشيرازي من حكم الاعدام تصوراً منه بأن تنفيذ حكم الاعدام في حق هذا الرجل هو انذار مبكر لتصفية الحركة الاسلامية ورجالاتها في العراق ، واعتبره خطراً يهدد عموم الحركة الاسلامية العالمية ، خاصة وان العراق تمثل عاصمة لأهل العلم وواحة لأهل الثقافة والفكر ومنها خرج آساطين العلم وجهابذة الفكر .

---

(٦٩) أطلق سراحه وهاجر خارج وطنه الأم «العراق» سنة ١٩٦٩م الى بيروت ، وقد اغتيل في ٢ مايو ١٩٨٠م بسبب نشاطاته المعادية لحزب البعث العراقي في بيروت في سيارة أجرة ، بعد أن اصابته في رأسه ١٢ طلقة من أربعة مسلحين ينتمون الى حزب البعث العراقي . والجدير ذكره ان الشهيد كان متوجهاً الى احياء فاتحة آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر الذي استشهد أيضاً في السجون العراقية .

وحيث يستحيل التحرك في هذا الموضوع على أرض العراق قرر السفر الى لبنان لكونها تتيح الفرصة اكثر لايصال قضية الشيرازي واسماعها الرأي العام العالمي ، وساحة تتوافر فيها الحرية للعمل والنشاط السياسي اكثر من غيرها من بلاد العالم العربي والاسلامي .

وقد بادر فور وصوله بكتابة بعض البيانات وشجع الكثير من الشخصيات لكتابة بيانات ورسائل استنكارية لاعدام مفكر اسلامي بارز كآية الله السيد حسن الشيرازي .

وعلى اثر تلك النشاطات بثت بعض وسائل الاعلام العربية حينها تفاصيل هذه القضية ، وكانت موضع اثارة واستغراب بالنسبة للنظام العراقي ، الذي فضل التراجع عن حكم الاعدام خوفاً من ردود الفعل الغير ايجابية التي قد تحدث عند اعدام الشيرازي .

وقصة ثانية حينما أعلن نظام الحكم في البحرين اتهامه له ـ العلّامة السيد هادي المدرسي ـ على انه العقل المدبر لمجموعة الـ٧٣ قال : انها تهمة لا أنكرها وشرف لا أدعيه(٧٠) .

أضف الى ذلك ان خصائصه الأخرى هو انه خطيب مفوّه ، ويعتبر من الناحية العلمية الخطابية أحد ابرز الخطباء الكبار في عصرنا الحاضر .

ان خطاباته تتسم بالسلاسة والبلاغة الادبية الرفيعة دون تكلف ، ويمتلك قدرة فائقة على اجتذاب سمع الآخرين حتى أنه يتمم خطابه وكلامه ، والسامع يظل يصبو اليه للمزيد في حين انقضاء تمام كلامه ، وتتقاطر المفردات من حنجرته الدافئة وصوته الرخيم ، كأحلى ما تكون الالفاظ ، فيمتلك صوتاً

---

(٧٠) مجلة الشراع العدد رقم(٥) .

مطواعاً يغطي الالفاظ بظلالها المناسبة ،وقدرة على الاداء الخطابي ، حتى وصفه بعض الخطباء انه خطيب عصره . . ولك عزيزي القارىء أن تسمع احاديثه المسجلة على أشرطة الكاسيت والفيديو ، لتقف على هذه الحقيقة .

من جهة أخرى يتحلى العلاّمة السيد هادي المدرسي بسعة الإطلاع والثقافة نمت من خلال ثلاثة عوامل أساسية وهي :

١ ـ البيئة والمحيط الاجتماعي العلمي الكبير الذي نشأ وترعرع فيه .

٢ ـ الظروف المهيأة التي كانت متوفرة له بسبب شموخ العائلة العلمي الذي أتاح له فرصة الالتقاء بعدد كبير من المفكرين والمثقفين وعلماء الدين والواجهات الاجتماعية والسياسية التي كانت تفد على هذه العائلة العلمية ، والذي أثرى نبوغه الفكري ، ونمى سعة اطلاعه في مختلف المجالات .

٣ ـ كثرة مطالعاته ومتابعاته للمستجدات العلمية والفكرية ، لكونه كاتباً وأديباً وخطيباً .

معالم مدرسته الفكرية :ـ

من خلال مؤلفاته وأحاديثه العديدة نجد انها تتوزع على ثلاث مراحل تتوازى مع مراحل النهضة الاسلامية الحالية :

المرحلة الأولى : اعادة الثقة بالاسلام ، بعد موجات الانهزام المتلاحقة في العالم الاسلامي ، بعد سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م ، فجاءت مؤلفات العلاّمة المدرسي في المراحل الأولى بما يتناسب مع وضع المسلمين ، المتسم بالانهزامية والضياع والتيه خاصة بعد سيطرة التيارات العلمانية والشيوعية على مناطق عديدة من العالم الاسلامي .

ومن ابرز مؤلفاته في هذه المرحلة :

١ ـ « قال الاسلام قبل ذلك »، رداً على ادعياء اسبقية العلم وتقدمه على الاسلام ويطرح فيه المؤلف نماذج عديدة تبرهن على سبق الاسلام للعلم الحديث قبل اربعة عشر قرناً ويعزي عدم الاطلاع على الاسلام على انه السبب المباشر وراء عدم معرفة العلوم المتقدمة والمتطورة التي تضمنها الاسلام .

٢ ـ« هذا الدين للقرن الواحد والعشرين »، ويأتي هذا الكتاب على ذات النسق الذي عالج فيه المفكر العلاّمة المدرسي ان الاسلام كدين هو فوق التقدم العلمي الهائل الذي احرزته المدنية الحديثة .

٣ ـ« الدين حياة أفضل »، وفي هذا النطاق أيضاً يعالج العلاّمة المدرسي في كتابه هذا ان الدين يحقق احلام البشرية نحو حياة أفضل .

٤ ـ« العالم يبحث عن خلاص »، وهو كتاب يحدد الثغرات الواسعة في جدار التطلعات البشرية العلمانية والمادية وغيرها ، بعد ثبوت تنامي معدل الجريمة والسرقة في العالم ، مثبتاً من خلال مجموعة من الافكار النيرة ان الخلاص من كل سيئات الجريمة وعالم الاغتصاب انه يكمن في التوجه من جديد الى احياء الدين .

٥ ـ« التعرف على الاسلام »، وهو من روائع ما كتبه المفكر الاسلامي العلاّمة المدرسي خاصة ولأنه جاء في فترة أصبح فيها الاسلام مجرد طقوس عبادية شكلية ، وهذا الواقع بعيد جداً كما يراه المؤلف عن حقيقة الاسلام اذ يرى العلاّمة المدرسي ان الاسلام محور تدور عليه تطلعات الانسان وطموحاته المختلفة في شتى مناح الحياة ، كما هي الجوانب العبادية فيه .

٦ ـ« الاسلام أبداً »، وقد كتبه العلاّمة المدرسي عام ١٩٦٦م ، اثبت خلاله قرابة مئة تصريح من كبار العلماء والمفكرين في مختلف ميادين العلوم الحديثة من غير المسلمين ، كلها تؤكد : ان العالم كله مدين للاسلام وان تقدم

العلم اليوم مدين للمسلمين في عامة انواع العلوم من (طب ، هندسة ، تشريح ، فلك ، اقتصاد ، سياسة ، أدب ، جغرافية ، الحساب ، الجبر ، المثلثات ، الكيمياء) وغيرها .

٧ ـ وفي هذا المحور هناك العشرات من المؤلَفات للمفكر العلّامة المدرسي لا يسع المقام لذكرها ابرزها الكتب التالية (الاسلام خلاصنا ، التقدمية الاسلامية ، كيف كنا ولماذا ؟، ما هو الاسلام ، المسلمون آباء العلم الحديث ، الدين لماذا ؟، العلم أم الدين .

المرحلة الثانية : بلورة بعض المفاهيم والاطروحات الفكرية النظرية في الاسلام وتبيين أبعاده المختلفة ، ومن ابرز مؤلفاته في هذا الاطار الكتب التالية :

١ ـ« ألف باء الاسلام »، وقد كتبه المؤلف عام ١٩٧٠م ، وطبع لعدة مرات وهو يدرس الآن في عدة حلقات عند فصائل الحركة الاسلامية في الشمال الافريقي ، والكتاب في صورته العقائدية يعالج موضوعات عن الخلق والخالق والحياة والموت والانسان والدنيا والآخرة ، ولكن بلغة عصرية قريبة الى الأذهان .

٢ ـ« عباد الله »، وهو من الكتب الحضارية التي يطرح فيها المؤلف نظريته التصحيحية حول الاسلام كدين ومفهوم حضاري عن الانسان المؤمن .

٣ ـ« الموت والحياة »، يبرز المؤلف اطروحته النظرية حول فلسفة الحياة والموت ، ويعطي الانموذج الافضل للتعامل مع الحياة بمنظار الرؤية للآخرة .

٤ ـ« عن التوبة والرحمة الآلهية »، يجيب فيها هذا الكتاب العلّامة المدرسي عن اسئلة ترتبط بالسعادة والشقاء وارتباط أعمال الدنيا بنتائج الآخرة من حيث السعادة والشقاء ويبين الطريق الأصوب نحو الحقيقة والسعادة . كما

يعطي فلسفة واضحة وغنية مشفعة بالأدلة والبراهين حول الرحمة الآلهية كيف هي ومن تكون .

٥ ـ« لا للرأسمالية . . لا للماركسية . . نعم للاسلام »، كتاب عالج فيه العلاّمة المدرسي الموضوع ، باسلوب أدبي خالي من التعقيد وفي غاية البساطة لكنه يعالج أفكاراً في غاية الحساسية . . فحدد الثغرات الواسعة في جدار كل من الثقافتين الماركسية والرأسمالية ، وانتهى الى ان حضارة الاسلام هي الأمل الوحيد في خلاص البشرية ، مقارنة وتلك الثقافات التي ابتدعها الانسان لنفسه . . وله في هذا الصدد مجموعة من الكتب الأخرى التي عالجت هذا الموضوع من قبيل الكتب التالية (نقد النظرية الماركسية ، صور متقابلة عن حضارتين متقابلتين « وثائقي »، عالم اليوم يعيش الجاهلية الأولى ، الاسلام والايدلوجيات المناوئة الى اين ، عن الانسان والمادية الداروينية ، عشرة اشياء عن الماركسية).

٦ ـ« الاسلام ثورة من أجل الانسان »، رؤية حضارية حول الاسلام وغاياته واهدافه السامية لاسعاد البشرية .

المرحلة الثالثة : اعطاء الاسلام بعده الحركي ، وتوجيه الخطاب المباشر للانسان المسلم ، كمسؤول أمام واقعه ومجتمعه ، وبالتالي فهو يهدف الى تحميل الانسان المسلم مسؤولية الاوضاع التي يعيشها هو وأمته .

وقد كتب المفكر العلاّمة المدرسي في هذا المحور العشرات من الكتب والمقالات كما ان احاديثه وخطاباته الاذاعية والجماهيرية دائماً ترفع في اتجاه تحمل المسؤولية وتحريك النظرية الاسلامية في نفوس المسلمين .

ومن أبرز كتبه في هذا الصدد :

١ ـ« الصراع والتحدي في حياة الرسالي » .

٢ ـ« مواصفات المؤمن الملتزم ».

٣ ـ« الرسالي بين خطوط الضغط وضغط الخطوط ».

٤ ـ« رسالتنا في عصر البترول ».

٥ ـ« لكي لا نموت مرتين ».

٦ ـ« الرسالي في معادلات الصراع ».

٧ ـ اسلام الله أم اسلام الفراعنة ».

٨ ـ« مقاطعة الطاغوت ».

٩ ـ« الطاغوت والاسلام الامريكي ».

١٠ ـ« جنود الله وجنود ابليس ».

١١ ـ« الاسلام دعامتان لا . . ونعم ».

١٢ ـ« عن الاسلام الثائر والتحرك المضاد ».

١٣ ـ« الأمة بين عوامل التقدم واسباب الانحطاط ».

١٤ ـ« من اين نبدأ ».

١٥ ـ« الثورة على الذات ».

١٦ ـ« الدين هو الثورة ».

١٧ ـ« عناق الموت والبطولة ».

١٨ ـ« مسؤولية العلماء في عصر الظلمات ».

وعلاوة على ما تقدم فان للعلّامة السيد هادي المدرسي مؤلفات فكرية وثقافية أخرى هامة في مجالات شتى منها (عدالـة الله ، الحديث عن الله ،

كتاب الله عباد الله ، كيف تسعد الحياة الزوجية ، في العلاقات الزوجية ، الصداقة والاصدقاء « موسوعة علمية في فن التعامل مع الناس »، فن التواضع) .

وللعلاّمة المدرسي كتاب « المعراج . . رحلة في عمق الفضاء والزمن » تحدثت عنه عدة صحف ومجلات في مختلف البلاد الاسلامية ، فقد ذكرت صحيفة « السياسة » الكويتية في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٧٢م فور صدور الكتاب انه :

لكي ننظر الى التاريخ من موقع جديد يختلف عن موقع الادانة ويبتعد عن موقع المبالغة ، فان علينا ان نبحث في أهم حدث في القرن العشرين . . بالطبع ان اهم حدث ظلت آثاره ومخلفاته عالقة بذهن كل انسان على وجه الأرض خلال هذا القرن هو الحرب العالمية ، ولكن لا . . فالحرب لها أهمية ولا شك ، ولكنها أهمية التخريب وليس اهمية البناء ، والبناء هو الحدث الذي يجب ان يفتخر به الانسان وينسب اليه عصره ، من هنا فاننا نعتقد ان « ريادة الفضاء » يجب ان تكون الحدث الأهم في هذا القرن لانها جاءت لتكلل جهود البشرية الضخمة في رحلتها الشاقة الى امتلاك الكون ، بشيء من النجاح ورحلات الفضاء ـ التي ابتدأت من اول رحلة قام بها غاغارين وانتهاء برحلة ابولو الخامس عشر كانت بالنسبة الى الكثيرين من الجاهلين بالتاريخ العربي مصدراً للتحامل عليه والانهزام منه . ذلك لأن كل ما عرفوه من هذا التاريخ لا يتجاوز حدود منشآت هارون الرشيد وبعض المباني ذات فسيفساء الاسلامي الرائع وبعض مكتشفات في الطب والهندسة والكيمياء وكل هذا يبعث على الخجل ، لو وضع الى جانب منشآت الحضارة الحديثة ومنجزاتها الضخمة جدا غير ان كثيراً من اصحاب العقل المفكر الذين كانت لهم رؤية اعمق من رؤية اولئك تطلعوا الى التاريخ العربي باعجاب اكبر بعد انتصارات العلم الضخمة

لأنهم وجدوا في هذه الانتصارات تأكيداً على قدرة انفسهم ، لو بنوا على اساس هذا التاريخ على العمل في الحضارة و«الفعل» فيها بدل «الانفعال » منها ولعلنا نستطيع ان نمثل لهؤلاء بكاتب جديد نقد التاريخ برؤية علمية تتسم بالعلمية الحضارية فأخرج لنا صفحات مشرقة فيه هو الاستاذ هادي المدرسي ، فقد استطاع ـ ولأول مرة ـ ان يتفهم احد ابرز احداث التاريخ العربي وهو حدث المعراج تفهماً موضوعياً رائعاً يمكن ان يصبح قدوة لكل الناقدين والدارسين لتاريخنا المجيد .

« وحدث المعراج الذي كنا نعرفه لفترة طويلة كقضية اسطورية لا مجال لتحليلها تحليلاً علمياً مجرداً ، تحول بدراسة الاستاذ المدرسي الى رحلة فضائية« في عمق الفضاء و . . الزمن » بكل ما لرحلة فضائية من أبعاد وآماد .

« أي انه اخرج تاريخنا المتمثل في احد حوادثه من مقوقع احداث (السرايا) و(الحروب) و(بناء المستشفيات) الى فسحة حدث ارتياد الفضاء ، ومغازلة الكواكب . . من هنا نستطيع ان نقول ان دراسة الاستاذ المدرسي غيرت كل « مقاييس الانطلاق » لدراسة التاريخ العربي . وكتابه :(المعراج) رحلة في عمق الفضاء والزمن . . نوع جديد في معالجة التاريخ العربي لا بّد ان يسود معالجاتنا وتحاليلنا ورؤيتنا لهذا التاريخ حتى نستطيع تغيير « النفسية الفكرية » في تكوين اشخاصنا بحيث نستطيع ان ننطلق من التاريخ لا نجمد عليه ونتكلس على احداثه ».

كما يعد كتاب « الشهيد والثورة » من روائع الكتب التي تناولت قضية أحداث ثورة الامام الحسين بن علي بن ابي طالب في كربلاء بطريقة عصرية ، لكنه عميق التحليل والرؤية وفي منتهى البلاغة والأدب . . وقد طبع هذا الكتاب اكثر من خمس مرات لحد الآن .

من هنا فان شخصية العلاّمة السيد هادي المدرسي معروفة في الساحة الاسلامية كأحد أبرز المفكرين والعلماء الذين قامت على اكتافهم اللبنات الاولى لحالة الصحوة الاسلامية ، وأحد الذين لا زالوا يواصلون مسايرة هذه النهضة والأخذ بها الى الأمام .

وللعلاّمة المدرسي آراؤه الفكرية والسياسية في مختلف المجالات ، عن الصحوة ، والحضارة ، والسياسة ، والمرأة ، والمعارضة ، والثقافة ، والغرب . . وهنا ننقل جوانب مهمة من الندوة الموسعة التي عقدتها مجلة الشهيد مع العلاّمة المدرسي في حلقتين متواصلتين في اعدادها ٢٠٥ و٢٠٦ الصادرات بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨٨م و١٢ اكتوبر ١٩٨٨م لمعرفة بعضاً من الميزات والخصائص الفكرية التي يتميز بها العلاّمة المدرسي كمفكر اسلامي بارز على الساحة الاسلامية .

أولاً : عن الصحوة والنهضة الاسلامية والحضارة :

يقول العلاّمة المدرسي انها تتمثل في جذورها البعيدة ، في العودة الى الذات ، والتماس الحلول ، من تراثنا ، وحضارتنا وثقافتنا الأصيلة من دون أي رفض للتراث الانساني المعاصر . .

فهي اذن صحوة «شاملة» لكل مرافق الحياة ، سواء الاجتماعية منها أم الاقتصادية ، أم الثقافية ، أم السياسية ، وليست صحوة جانبية ، بالرغم من ان الجانب السياسي ، المتمثل في رفض الحالة الراهنة ، هو الظاهر فيها . .

واذا كان الصراع بين القائمين على الصحوة ، واعدائهم ، هو الذي تتناوله وكالات الانباء في اخبارها ، والصحافة في تحليلاتها ، فان هذا الجانب هو الذي يمس مصالح الدول التي تعتبر نفسها قيمة على أهل الأرض ، بينما الجانب الثقافي ، في نظري أهم بكثير من الجانب السياسي في هذه الصحوة ،

لان الثاني هو نتاج الأول وليس العكس ، فالانسان المسلم عاد الى دينه في معتقداته اولا ، ثم لما وجد التناقض بين ما يؤمن به وما يراه حوله ، رفض ما حوله وتمرد عليه ، وليس العكس . .

وهكذا لو حاولنا أن نتصور مراحل الصحوة الأسلامية لوجدناها كالتالي :

أولاً ـ مرحلة الوعي بالذات ، وفهم الدين والمعتقدات .

ثانياً ـ مرحلة الالتزام الشخصي ، والذي تمثل في الالتزام بالشكليات والمظاهر ، كالحجاب لدى النساء مثلاً ، والحضور في المساجد لدى الرجال .

ثالثاً ـ مرحلة العمل الاجتماعي ، والذي تمثل في الترابط العقائدي والالتزام العائلي ، والعطاء الانساني لدى المؤمنين .

رابعاً ـ مرحلة العمل السياسي ، وخوض عملية الصراع مع القوى المعاصرة .

وهذا يعني ان الانسان المسلم عرف نفسه أولاً ، ففقد ثقته بما حوله من مبادىء وأطروحات وبرامج ، فآب الى الاسلام ينشد الحل ، وينقب في تاريخه ، وتراثه ثم أخذ بالحضور في مراكز الاشعاع الفكري ، كالمساجد ، فامتلأت هذه الأخيرة بالمصلين ، وانقلب حضورهم الى مظاهرات تطالب الحكام بالعمل بالاسلام ، فتصدت لها السلطات ، وجرت مصادمات بينهما ، كان نتاجها اخباراً في الاذاعات والصحف . .

من هنا فأن حشر «الصحوة» في الزاوية السياسية ، ليس الا محاولة خبيثة للقضاء عليها ، تماماً كما يفعل جيش معاد مع جيش أخر ، يحشره في زاوية ثم يمطره بوابل من الأسلحة المختلفة ليقضي عليه .

وأساساً فان مشروع الصحوة يقوم على مجموعة أسس ، منها مثلا

« الايمـان بالله » ومنهـا « الاستقلال » عن الشـرق والغرب ، ومنهـا « الالتزام الأخلاقي » ومنها الجمع بين حضارة الروح ومدنية الجسد ، ومنها العودة الى التـراث لاستخلاف المبـادىء والأسس للسلوك الاجتمـاعي . . وهكـذا فـان الحضارة التي تبشر بها الصحوة الأسلامية ليست حضارة المادة فقط ولا حضارة التبعية ، ولا حضارة الانفلات الاخلاقي ، ولا حضارة نكران الخالق . وهي لذلك ضرورة تاريخية وليست مجرد مطلب جماهيري . .

ولا شك هنا في وجود مؤامرات متعددة على الصحوة ، بعضها يحاول تدجينها ، وكثير منها يحاول القضاء عليها . . الا ان تجذر الصحوة في نفوس الناس من جهة ، وكونها ذات أبعاد مختلفة من جهة اخرى كل ذلك كفيل بان نفشل مؤامرات الأعداء ، فهذه الصحوة تشبه «بذرة» كانت موجودة على سطح الأرض ، ثم بفعل العوامل دخلت الى باطنها ، فوجدت في المياه الجوفية معيناً لها ، فاصبحت تنمو الى نبتة . . . فشجرة باسقة ، ولا يمكن مقارنة هذه البذرة بغيرها من البذور التي لم تنتقل الى باطن الارض بعد ؟

فالبذرة هنا هي الصحوة ، وباطن الأرض ، هي نفوس المؤمنين ، والمياه الجوفية هي ضمائرهم ، ومن هنا فانه لا يمكن مقارنة المد الاسلامي ، بالمد القومي ، او المد الماركسي ، لان تلك كانت محصورة في زاوية معينة ، فلربما كانت في غياب من المد الاسلامي شيئاً ، الا ان المد الاسلامي شيء آخر لا يقاس بما سبقه حتما . . ثم لا ننسى ان للصحوة أصحاباً يدافعون عنها .

وهم اولئك الذين يغامرون بانفسهم ويدفعون من دمائهم واجسادهم ثمناً لاستمرارها انهم امناء عليها ، ولن يخونوا الأمانة ، بل كلما تقاعس جيل في هذا الامر جـاء من بعده جيـل آخر اكثـر شجاعـة وايمانـاً واستعداداً لتحمـل المسؤولية .

كما انني أؤكد ، بان هدف الصحوة يجب أن لا يقتصر على الحاكمية ،

ولا يجوز ان تكون السلطة بأي شكل من الاشكال ، هدفاً ، (قيما) للقائمين على الصحوة . .

ذلك ان « الحضارة هي الهدف » ولذلك لا بد من البحث عن البديل الحضاري ، في الوقت الذي نرفض الواقع القائم . . فلا يجوز الاقتصار على الرفض ، وانما العمل لوضع البديل لكل أمر نرفضه ، فاذا رفضنا مثلا الديكتاتورية كأسلوب للحكم ، فلا بد للبحث عن الصيغة البديلة ، والعمل لوضعها موضع التنفيذ . . واذا قلنا، نرفض تحول المرأة الى مجرد متعة ، فلا بد من البحث عن الدور البديل لها . . وهكذا . .

ثانياً : عن الغرب والمدنية الحديثة يقول :

قبل أي شيء ، فانني أطالب بان يكتشف أحدنا الآخر ، وأن يفهم دوافعه ، ثم اطالب بالحوار معه ، وتفهم منطلقاته وأهدافه . . هذا فيما يرتبط بالحضارة ، لا فيما يرتبط بالمؤسسات الحاكمة التي لها دوافع غير انسانية غالباً ، في العلاقة معنا . . اننا بشر خلقنا الله تعالى لنتعارف ، لا لكي يوزع احدنا الموت على الاخر ، وهذا لا يعني بالطبع ان نتحول الى قطيع من الخراف نقبل سكين أي جزار ، كما لا يعني أن نتحول الى ذئاب كاسرة بحق الآخرين ، نحن نرفض الظلم ، منا ومنهم ، . فلن نكون ظلمة ولن نكون مظلومين ، لان « الظالم والمظلوم ومشاهد الظلم شركاء ثلاثة » ومن يجرد السيف في وجهي لن املك الا ان اجرد السيف في وجهه ، « ردوا الحجر من حيث جاء فان الشر لا يدفعه الا الشر » فقبول منطق القوة ، خاطىء ولا بد من رد محاولات الآخرين فرض السيطرة علينا ، لأن الله خلقنا احرار ، والحرية هبة آلهية لا يجوز المساومة عليها من قبل الناس ، من هنا فاننا نرد القوة بالقوة ، حتى لو لم نملك ما نرد به الا الحجر ، فسنواجه دباباتهم به . . المهم ان نرفض منطق القوة .

كما ان علينا ان نكون مستعدين لردع الارهاب بارهاب مضاد **﴿ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾**، كما ان علينا ان ننافس الآخرين في تطورهم وتقدمهم فانا أمام تقدم الآخرين لا أرفض ، ولا انبهر بل احاول ان املك ما يملكه وان اصنع ما يصنعه ، وان أفهم من يصنعه، كما احاول ان يفهمني هو الآخر أيضاً .

ومقاييسنا للرفض والقبول هي القيم الاسلامية الثابتة مثل قيم الحق والعدل والخير والنافع وما فيه مصلحة . . الخ . هذه القيم التي نادت بها الديانات السماوية ، وطالبتنا باعتبارها مقاييس العمل . . وهي تبقى معاييرنا للحكم على كل جديد توصل اليه الانسان ، فلو افترضنا وجوداً مادياً لم يصلنا حكم بالنسبة اليه ، فنحن نستعرض قيمنا هذه بالنسبة اليه ، فلو كان خيراً نافعاً اعتبرناه حلالا ، والا فهو حرام ، اذن « فالحق والباطل » و« الخير والشر » و« النافع والضار » و« ما فيه مصلحة » وما ليس كذلك ، مقاييس ثابتة نقيس بها الأمور جميعاً ، مثلا لو تساءل أحد ، عن قوانين المرور ، هل يجب الإلتزام بها ، أم تجوز مخالفتها ؟ فاننا نعرضها على مقياس الخير والشر ، والنافع والضار ، ونصل الى نتيجة انها واجبة الاتباع ، لأنها خير ، وفي مصلحة الانسان وكذلك الأمر لو تساءل احد عن طعام لم يرد اسمه في الكتاب أو السنة . أو عن عمل لم نجد له حكماً شرعياً في الفقه ، او اي شيء آخر فكل هذه اما ان تكون «خير» فهي حلال ، او «شر» فهي حرام .

ثالثاً : عن المعارضة السياسية :

يقول العلاّمة المدرسي :

ـ لاشك ان البشرية لم تكن ـ في يوم من الايام متحدة في عقيدتها وفكرها ، بحيث نفترض وجود حالة لا يعارضها أحد . . دائماً كان هناك من يرفض ، سواء من يرفض الايديولوجية ككل أو يرفض بعض التفاصيل ، ولا شك

ان الخلاف في وجهات النظر او القناعات ، أو في بعض الممارسات ، لا يجوز ان يؤدي الى حرمان الطرف الآخر من ابداء وجهة نظره ، او حرمانه من حق العمل العام . . وهنا فانني افترض ثلاثة اسئلة :

السؤال الاول : هل يسمح الإسلام بقيام المعارضة أم لا ؟

السؤال الثاني : كيف ستكون المعارضة داخل الحركات الاسلامية ؟

السؤال الثالث : كيف ستكون العلاقة بين المؤمنين بالاسلام ، وبين من لا يؤمن به ؟

فيما يرتبط بالسؤال الاول أقول : مما لا شك فيه ، ان المعارضة مسموح لها في الاسلام ـ خاصة ـ اذا كانت تؤمن بالاسلام كدين ولكنها تتعارض مع طريقة تطبيقه أو تنفيذه او ما شابه ذلك ، فاذا جاءت المعارضة وفي حدود دائرة الاسلام ، فان حقها مكفول ، اذ ان كل فرد يجوز له ان يجتهد وان يصبح فقيهاً ، وحينئذ يحرم عليه تقليد غيره ، فالناس امامهم ثلاث خيارات :

اما ان يقلدوا المجتهد العالم ، ويطيعوه بعد توفر الشروط فيه . وبين أن يجتهدوا هم . وبين ان يعملوا بأصعب الاحتمالين . . ومن كان مجتهداً فلا بد ان يعمل برأيه وحسب قناعته ، اذن فالمعارضة مسموح بها في الاسلام ، ولا ريب ان من حق الفرد او الجماعة ان تعارض او تقبل . . فهذا هو الإمام علي(ع) وهو اكثر من تعرض لـ(المخالفة) من قبل بعض المتظاهرين بالاسلام وقد اتهموه بمختلف التهم ، الا ان الإمام(ع) اعطاهم حقوقهم كاملة . . وسمح لهم بالتعبير عن مضامين أفكارهم وطروحاتهم . . ولم يمنعهم من شيء . . الا السلاح . . واعتبر المنطق هو الذي يجب ان يسود الحوار بين الدولة والمعارضة المؤمنة .

ومثال على ذلك الخوارج ، حينما وقفوا في وجه الامام ، فانه لم يسحقهم كما تفعل الحكومات بحق المعارضة . . وبينما كان الإمام علي(ع) يلقي خطاباً ، قام أحد الخوارج وتفوه قائلاً في وسط الجموع : « لا حكم الا لله . . لا لك يا علي » ! فسكت الإمام(ع) ثم استمر في خطابه ، فقام آخر ، وقال نفس الكلام ، وتبعه ثالث ورابع فلما اكثروا قال علي(ع) : « كلمة حق يراد بها باطل » .

ثم بين لهم حقوقهم وقال : « لكم علينا ان لا نمنعكم مساجد الله عزّ وجلّ وان لا نمنعكم الفيء ، وان لا نبدأكم بقتال » .

وهكذا دخل معهم في نقاش وحوار طويلين ، ولكنهم حينما جردوا السيف في وجهه ورفضوا نظامه وفعلوا ما فعلوا قاتلهم الإمام ، وقتلهم وانتصر عليهم ، أما فيما يرتبط بالحركة الاسلامية ، فالمفروض ان تقبل الرأي الأخر ، وذلك ان الحركة الاسلامية الناجحة ، هي التي تستطيع ان تهضم الآراء المختلفة وتصبها في قناة واحدة ، لا ان نخرس طرفاً لحساب طرف آخر ، وما دامت الحركة الاسلامية تنشد الخير والصلاح ، فلا بد من الاستماع للرأي الآخر ، لان الصلاح يكمن هنا .

ومن هنا فاني ادعو الى حرية ابداء الرأي ، لا فرضه ، وادعو الى جعل الحوار مبدأ اساسياً بين الاطراف داخل الحركة الاسلامية . . وهذا يتطلب اعطاء الحق مسبقاً لكل فرد في ان يبدي رأيه كما يتطلب ان نعمل بأكثرية الآراء .

أما فيما يرتبط بالعلاقة بين المؤمنين بالاسلام وغيرهم ، فان هذه أيضاً يجب ان يسودها الحوار اذ لا يجوز اجبار الآخرين على تقبل الدين ، حتى اليهود والنصارى يسمح لهم بان يمارسوا طقوسهم ما داموا لم يقتنعوا بعد

بالاسلام ، وبالطبع كما لا نفرض عليهم الاسلام ، لا نسمح لهم بأن يفرضوا آراءهم على المسلمين .

رابعاً : وعن المرأة يقول :

هنالك نظريتان حول المرأة خاطئتان في نظر الاسلام :

احداهما تقول : ان المرأة موجود ملائكي ، ويجب التعامل معها كما نتعامل مع باقة الورد ، او قارورة العطر . . فهي لرقتها وجاذبيتها وانوثتها يجب ان تبقى بعيدة عن كل مشكلة ، ودورها الطبيعي ـ بناء على ذلك ـ هو دور الترفيه عن الرجل ، والمشاركة في حفلات الرقص وما اشبه ذلك .

أما النظرية الثانية فتقول : ان المرأة شيطانة ، لا بد من حصرها داخل جدران البيت ، ومنعها من المشاركة في مجالات الحياة المختلفة ، لاننا نخاف منها ، ونخاف عليها . . فهي سريعة العطب وسريعة الانحراف ، وسريعة في جذب الآخرين الى مهاوي الرذيلة !

لكن الاسلام يرفض هاتين النظريتين جملة وتفصيلاً ، ويرى : ان المرأة انسانة ومسؤولة . . ولأنها انسانة ، فان لها حقوقها على المجتمع ولأنها مسؤولة ، فان عليها واجبات تجاه المجتمع . . وهي في أداء المسؤولية قد تتعرض للمشاكل كما يتعرض الرجل ، وقد تتكسر تحت عجلات الحياة كما يتكسر الرجل ايضاً . . من هنا فان هنالك واجباً على المرأة تجاه المجتمع ، يتلخص في اداء المسؤولية الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والعبادية .

كما وهنالك واجب على المجتمع تجاه المرأة ، يتلخص في رعايتها ، وفتح المجال امامها ، لتؤدي واجباتها بالكامل ، والسماح لها بان تمارس الحياة ، وتتمتع بها كما هو الرجل يمارس الحياة ويتمتع بها .

هكـذا تكون المـرأة انسانـة قبل ان تكـون انثى وينظر اليهـا المجتمع كمسؤولة وليس كراقصة على المسرح ، وصاحبة الصـور الجميلة على أغلفة المجلات ، ومن ثم لا ينحصر دورها في تحولها الى مادة دعائية لترويج البضائع المختلفة . . ان اعطاء دور الديكور للمرأة هو في نظري اسقاط لانسانيتها . . ولكن هذا لا يعني اننا نقع في التفريط بحقوقها ، كما لا يعني اننا نحملها اكثر ممـا تتحمـل ، فـان المـرأة ـ كمـا يقـول الإمـام علي(ع) ـ ريحـانـة وليست بقهـرمانـة . . وفي الحقيقة فـان الدور الـذي يقدمـه الغرب للمـرأة هـو دور تجميلي ، وقد لا يتناسب مع اوضاعنا الفعلية . . أي ان العائلة كلها متورطة في العالم الثالث في معيشتها ، وقضاياها ، ومتطلباتها الأولية ، ولا بد ان يتعاون الرجل والمرأة معاً في رفـع الحيف عن المجتمع بشكـل عام ، وعن العـائلة بشكل خاص .

نحن لا زلنا نكدح في سبيل الحرية ، ولقمة العيش ، وتعاون الرجـل والمرأة ضرورة لتوفير ذلك .

أما في الغرب فلا توجد لديهم مشكلة البحث عن لقمـة العيش ، ولا مشكلة الحرية ، ومن ثم يمكن ان يعطي للمرأة دور عارضة أزياء . . اما عندنا فلا بد ان تبقى المسؤولية مقياساً ومحوراً لاعمال الرجل والمرأة معا . . اننا لا نستطيع ان نستورد للمرأة دوراً ، بل لا بد ان يكون دورها منسجماً مع أفراد المجتمع الآخرين .

وفيما يرتبط بقضية الحجاب ، بنظري يجب ان ننظر الى تلك ضمن اطار المرأة انسانة مسؤولة وليست موجوداً ملائكياً ، ولا شيطانياً وهي في هذا الأمر لا تختلف عن الرجل .

وهكذا فهمت المرأة المؤمنة المعاصـرة الحجاب ضمن هـذا الاطار ، فلبسته ودافعت عنه بحريتها واختيارها ، وهي بذلك تريد ان تقـول ان المرأة

عندنا ترفض دور الديكور ، كما ترفض دور الشيطان ، فلا تقبل ان تكون شيطاناً للرجال تغويهم وتوقع بهم في مهاوي الرذيلة ، ولا تقبل ـ ايضاً ـ ان تستخدم كقارورة عطر فقط .

ان المرأة ـ من خلال الحجاب ـ تغطي انوثتها لتبرز انسانيتها ، وهي لا تقبل ان ينظر اليها الناس من خلال جمال بشرتها ، ومن خلال عينيها ، وشفتيها وخديها ، ومفاتنها ، فلربما لا تكون جميلة في جسدها ، وتكون انسانة رائعة جداً في حقيقتها ، ولربما كان العكس ، ان الاسلام حينما يفرض على المرأة الحجاب فلكي يتحدث مع الانسان القابع خلفه من دون ان يعرف الجمال أو القبح الظاهري في هذا الموجود .

أما اولئك الذين يفرضون على المرأة السفور ، فهم انما يريدون التعامل معها من خلال انوثتها ، وبمقدار ما تملك من جمال المنظر فهي محبوبة ومطلوبة لهم ، وهذا يعني انهم يريدونها لانفسهم ، ولا يريدون انفسهم لها ، فالرجل الذي يتهافت على الانثى الجميلة انما ينظر اليها من خلال ما يحصل منها ، لا من خلال ما يعطي لها ، فهو يريد انوثتها ولا يريد انسانيتها .

واذا رفضنا التعامل مع المرأة باعتبارها شكلاً جميلاً ، وتعاملنا معها باعتبارها انسانة مسؤولة فنستطيع ـ حينئذ ـ ان نعطي حقوقها وان نحملها واجباتها ، وعندئذ لا تكون المرأة مظلومة في صورة الظالم ، ولا يكون الرجل ظالماً في صورة مظلوم كما هي الحال الآن .

وعلى المرأة ان تفتح طريقها في الحياة ، فالدور الطبيعي لا يقدمه أحد لأحد ، وانما يؤديه الانسان بنفسه ، ولا يجوز للمرأة ـ في مجتمعاتنا ـ ان تنتظر الى من يقدم لها دورها على طبق من السكر ، بل عليها ان تنتزع ما لها من حقوق ، وان تفرض نفسها آزاء ما عليها من واجبات .

الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين

الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، اسم عرفته الساحة الجماهيرية في البحرين قبل ان تعرفه وسائل الاعلام العالمية . وتتصدر نشاطاتها السياسية والجماهيرية عناوين الصحف والمجلات ، وقبل أن تحتل مساحات بارزة في البحوث التي تتحدث عن الحركة الاسلامية العالمية الفاعلة ، وقضايا التغيير في الشرق الأوسط .

اتهمتها السلطات الحاكمة في البحرين انها المنظمة التي تقف وراء الأحداث .

وهنا نقوم ـ كما اسلفنا أهمية ومبرر ذلك ـ بعرض تعريفي موجز عن هذه الحركة وبعض مميزاتها وأطروحاتها الفكرية والسياسية ، مستفيدين من انتاجاتها الاعلامية والثقافية وما قيل عنها في المحافل الدولية .

الانطلاقة الثورية في مطلع السبعينات :ـ

اعلن عن « الجبهة الاسلامية » في عام ١٩٧٦م ، كتنظيم جماهيري عقائدي ، تحت شعار الآية المباركة ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم ويخزهم

وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين﴾ ١٤/التوبة .

غير اننا لم نلاحظ خلال بحثنا عن « الجبهة الاسلامية » في مصادرها المطبوعة ما يشير الى تاريخ الانطلاقة وتشكيل اول نواة حقيقية لهذا التنظيم . وكلما تم نشره عن يوم الاعلان عن « الجبهة » في عام ١٩٧٦م كان يشير الى بداية النشاط السياسي والاعلامي العلني في الساحة . . وليس هناك ما يشير الى غير ذلك عن التأسيس ونواة الانطلاقة ، والبذرة الأولى لمسيرة النضال والجهاد عند هذا التنظيم .

وقد نشرت مجلة الثورة الرسالية الناطقة باسم «الجبهة» في عدديها ٣٢ و٣٣ مقابلة مفصلة مع مدير الدائرة الاعلامية للجبهة الباحث عيسى مرهون ، حول الجبهة ومنطلقاتها وأهدافها .

يقول عيسى مرهون في عرض تعريفه عن الجبهة : ان مسيرتنا الجهادية في الجبهة تتخذ من الله هدفاً أعلى ومن الاسلام اداة نضالية للوصول نحو هذا الهدف .

ويضيف : ونحن كتنظيم ثوري نؤمن بأن الجماهير عمق ثورتنا ورافد نضالنا ، ونحن كطلائع لهذه الجماهير نؤمن بضرورة النزول اليها والتفاعل مع تطلعاتها ومع القضايا اليومية التي تعيشها وتمر بها .

وأكد في جانب آخر بما يدل على جماهيرية التنظيم الجبهوي اننا نرفض وبشكل مطلق مبدأ النخبة ، كما نرفض الصيغ الفئوية والطبقية والأطر المذهبية والعرقية في نظم الانتماء التنظيمي .

وأما عن التأسيس والاعلان عن الجبهة في عام ١٩٧٦م قال : ان هذا الاعلان جاء بعد سنوات طويلة من التأسيس الفعلي «للجبهة» وان هناك مجموعة من الاسباب والعوامل الذاتية والموضوعية التي حجبتنا عن الاعلان عن

« الجبهة » فور تأسيسها ويمكن تلخيص هـذه الاسباب والعـوامل في النقـاط التالية :

١ ـ سبب تنظيمي مرتبط باستراتيجية البناء الداخلي والتوسع العمودي في القواعد التنظيمية ، وان الاعلان سوف يسبب افرازات سياسية وجماهيرية قد تصطدم وهذه الاستراتيجية المهمة .

٢ ـ سبب سياسي يرتبط بالحالة السياسية التي كانت تعيشها البحرين بعد الإنسحاب البريـطاني ، وحالـة الغليان الجمـاهيري الـذي تبلور في المطالب الجماهيرية بتحقيق استقلال واقعي للبلاد ، باطلاق الحريات العامة ، وادخال اصلاحات ادارية في بنية السلطة الحاكمة ، التي اضطرت السلطة لاعلان بعض الاصلاحات الشكلية للالتفاف على هذه المطالب الجماهيرية . فـأعلنت عن عزمها تشكيل مجلس تأسيسي لاقرار دستور البلاد ، وفي ١٦ ديسمبر ١٩٧٣م أعلنت السلطة عن دستورها ، وواصلت السلطة خـطتها في انشـاء ما يسمى بالمجلس الوطني في ذات الشهر الذي تم فيه الاعلان عن الدستور ، وقد ظن البعض ان تحولاً ايجابياً باتجاه ممارسة الحريات قد حدث في البلاد فعلاً ، لكن بعد ان أمتصت السلطة حالة الغليان الجمـاهيريـة التي أجبرت القـوات البريطانية عام ١٩٦٨م باتخاذ قرار الانسحاب خلال عامين ، من خلال اعلان الدستور وانشاء المجلس الوطني اعلنت بتعليق الدستور وحـل المجلس في صبيحة الثالث والعشرون من اغسطس عام ١٩٧٥م ، بعد ان استنفذت السلطة اهدافها كاملة في اطفاء جذوة المعارضة والمطالبة بتطبيق الحريات .

يقول عيسى مرهون : نحن منذ اليوم الأول لبدء هذه الاصلاحـات كنا على يقين تام بأن ما يجري في البلاد ، ليس الا فقاع سياسي وبحبحة ديمقراطية خلقت لتموت ، وقد رأينا انه من الحكمة التنظيمية بمكان أن نؤخر الاعلان عن وجود (الجبهة) لحين يتلاشى هذا الزيف والوهم الديمقراطي ، لكي لا يتعارض

الاعلان عن تطلعات الجماهير في ممارسة الحريات والبحث عن الاستقلال الواقعي الذي تجاوبت معه السلطة والجماهير في حالة التأهب والغليان الثوري . ولذلك فان الاعلان عن «الجبهة» في هذا الوقت كان فرصة مناسبة بعد أن ترسخت في نفوس الجماهير قناعة تامة بالظلامة وغدر السلطة . وقد اثر الاعلان كما وجدنا بصورة ايجابية على مدى تفاعل الجماهير مع اهداف الجبهة النضالية .

٣ ـ سبب يرتبط بمستوى الوعي العقائدي لدى الجماهير المسلمة في البحرين . فحين تأسيس الجبهة لم يكن هذا الوعي قد أخذ في التبلور والانتشار الكافي بين صفوف الجماهير كما نلحظه اليوم بعد نشاطات الجبهة وفاعليتها على الساحة الجماهيرية .

فرغم ان الالتزام الاسلامي الواضح جماهيرياً في البحرين في المساجد والحسينيات والجوامع الدينية ، لكن لم يكن الاسلام بمضمونه السياسي والاجتماعي والحركي قد دخل في طور الانتشار لدى الجماهير يوم انطلاقة النواة الأولى للجبهة .

وفي ظل هذا الظرف كانت المهمة الأولى امام الجبهة كما وجدتها على الصعيد الجماهيري هو توضيح المضامين المسلكية والجوهرية للاسلام وابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حياة الانسان والمجتمع .

من هنا فان الاعلان عن الجبهة والحال هكذا ، مع امكانية انخراط مجموعات جديدة ومتعددة من الجماهير في التنظيم ، يعتبر نوعاً من القفز السلبي على الظروف الموضوعية المتعلقة بمدى النضوج والوعي العقائدي لدى الجماهير .

يقول عيسى مرهون / ولأننا نعي بأن القفز على وعي الجماهير ومخاطبتها

بلغة لا تجيدها عمل مغامرة ومثالية ، من شأنه أن يخلق حالة سلبية في صفوف الجماهير ، تعطي ثماراً سيئة في غير صالح العمل الاسلامي ، لذا كان الخيار السليم والمنطقي امامنا هو الامتناع عن الافصاح عن وجودنا السياسي .

وقد لخص عيسى مرهون في جوابه على سؤال عن الاهداف المرحلية الاستراتيجية التي تسعى « الجبهة الاسلامية » تحقيقها قائلاً :

الهداية إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو الهدف الاعلى لمسيرتنا . . وأما عن اهدافنا المرحلية :

١ ـ اسقاط السلطة الخليفية .

٢ ـ اقامة نظام اسلامي حرّ .

٣ ـ تحقيق استقلال البلاد السياسي والثقافي والاقتصادي .

٤ ـ القضاء على الأمية وإلزامية التعليم .

٥ ـ الحاق البلاد بركب التقدم العلمي والتكنلوجي في العالم .

ويلخص مدير الدائرة الاعلامية للجبهة أهداف الجبهة الاستراتيجية البعيدة المدى فيما يلي :

١ ـ بناء الفرد الرسالي ، الواعي بالاسلام فكراً والمجسِّد لتعاليمه سلوكاً والحامل لرسالة العمل والدعوة اليه والمستعد للتضحية دفاعاً عنه .

٢ ـ بناء الأمة المؤمنة على انها مرحلة تالية لبناء الفرد الرسالي الملتزم ، وتتم عبر تكوين طليعة مؤمنة قادرة على قيادة عملية التغيير السياسي والاجتماعي في الأمة ، واثارة القوى والطاقات الكامنة في اعماقها .

٣ ـ بناء الحضارة الاسلامية ، من خلال الأمة الصالحة القادرة على تجاوز

روحية الهزيمة ، والقادرة على التصدي والتي تمتلك في اعماقها مقومات الحضارة .

وفي سؤال عن المنهج والخطة التي تراها الجبهة مناسبة لتحقيق أهدافها قال عيسى مرهون :

ان الثورة الجماهيرية هي الخيار الأفضل وهي الطريق الأسرع والأصح لتحقيق هذه الأهداف ، حيث اننا نؤمن بأن الجماهير هي عمق الثورة فلذلك لا يمكن الغاء دورها ، ونحن كطليعة قيادية لهذا الشعب لا نجد انفسنا بديلاً عنه ، فان الثورة والعمل التغييري ملك الجماهير وعليها أن تخوض بنفسها عملية التحرير ، وأن تصون بعد الانتصار مكتسبات الثورة وتحافظ على ديمومتها .

وجاء في كتاب « دروس من معركة التحدي » الذي نشرته الجبهة ضمن سلسلتها الفكرية (نحو ثقافة رسالية)، بعد مقدمة حول حتمية الصراع في الحياة ، لمختلف المخلوقات ، ان معركتنا مع الاعداء لا زالت قائمة حتى اليوم ، وان هذا الصراع بين امتنا الاسلامية والقوى المستعمرة ليس صراعاً اقتصادياً أو ثقافياً أو سياسياً أو عسكرياً بل انه صراع وتحدي حضاري يشمل كل هذه الجوانب انه الصراع بين الحق والباطل .

ان للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين رؤيتها الفكرية حول التاريخ ، والانسان ، والدين ، والصراع ، والحضارة ، وقد أشارت الى كل ذلك بوضوح في نشرياتها الدورية ومطبوعاته ، ويأتي في مقدمة الكتب الهامة التي نشرتها في هذا السياق سلسلة نحو ثقافة رسالية ، التي ضمنتها رؤيتها وفلسفتها للصراع والعوامل المحركة فيه ، وتعتبر (الجبهة)، ان «الانسان» هو محور كل تلك الموضوعات . . جاء في الصفحة ١٩ من كتاب تعاليم على طريق الثورة ، ان على الحركة الثورية أن تسعى من أجل بناء الانسان الرسالي والذي يعتبر نواة

الرسالة الأولى ، والاداة القادرة على التغيير داخل المجتمع فتغيير النفس الانسانية في البناء هي النقطة المركزية الأولى .

فعن التاريخ ترى الجبهة(٧٢) : ان التاريخ اعظم معلم لمن شاء أن يتتلمذ على يده وسيكون مقياس النجاح هو مدى القدرة على هضم دروس المعلم العظيم (التاريخ)، وعن أهمية ومبرر دراسة التاريخ تحدد الجبهة مجموعة من العوامل ، جاء ذكرها في نفس المصدر المذكور :

١ ـ يعتبر التاريخ واحداً من أهم المقومات الاساسية لبناء شخصية الأمة ، وفصل الأمة عن تاريخها يعتبر عملاً عدوانياً بحق الأمة ، فتاريخها يحوي تضحيات ابنائها وجهودهم التي بذلوها لايصالها الى قمة المجد والرفعة .

٢ ـ ان دراسة التاريخ تهدي الى تحديد مشاكل الأمة وسلبياتها العالقة ، وتحديد الجذور التاريخية التي أدت الى بروز هذه المشاكل واسبابها والظروف التي نمت فيها .

٣ ـ ان التاريخ يعطي الحلول الناجحة على ضوء تجارب الأمة التي مرت في التاريخ .

٤ ـ ان الدين الحنيف يؤكد على أهمية أخذ العبرة من الماضي واحوال الاقوام والحضارات الغابرة لقوله تعالى في محكم كتابه الكريم **﴿قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين﴾** آل عمران/١٣٧ ـ ١٣٨ .

وتطرح (الجبهة) رؤيتها في كيفية التعامل مع أحداث التاريخ على ان تغيير واقع الأمة الى الأفضل لن يتم الا عبر دراسة عميقة للتاريخ وليست الدراسة السطحية والتي تتناول الحوادث التاريخية كقصص ظريفة ، بل يجب

أن تكون المنهجية لدراسة التاريخ بشكل تستفيد الأمة منها في مجال العمل والتخطيط للمستقبل .

وعن الصراع ترى الجبهة ان انتصار الحركة الاسلامية مرهون بتكاملية ابعادها الحضارية وأخذها الشامل لاطروحة الاسلام العزيز ، جاء في كتاب دروس في معركة التحدي ، الصفحة ٢٠ : ان من اوّليات طريق التحرر والنهضة الحضارية هو استيعاب الحركات التحررية ابعاد الرسالة الاسلامية بكل جوانبها ، ذلك ان المشكلة الجذرية التي تعاني منها الحركة الاسلامية هي التجزيئية الاصلاحية ، فكل واحدة منها اتخذت جانباً واحداً من الاصلاح وتركت سائر الجوانب للجاهلية . ويضيف المصدر : ان المشكلة الجذرية هذه لن تحل دون الايمان بأن التأخر الحضاري للأمة انما هو بسبب (غياب الدين الاسلامي ككل عن مسرح الاحداث)، وان عودة اجزائه لن يكون دواءاً ناجحاً للمشكلة ، ولا بد أن تؤمن الحركات التحررية بالاسلام ديناً كاملاً يناهض الجاهلية جميعاً وأن ترى ان المشكلة هي مشكلة حضارية شاملة تدور بين محوري (الاسلام والجاهلية) ولا بد من تجديد الثقافة وتقوية البناء العسكري والتربية الاجتماعية والقيام بعمل سياسي لأنه جميعا عمل واحد يمثل الاسلام ضد الجاهلية .

وعن الثقافة ترى الجبهة ان الثقافة التي تصنع في سرادب المعاهد وفي زوايا البيوت المهجورة أو في مدارج الجامعات واروقة المؤتمرات لن تكون ثقافة حية قادرة على انهاض الأمة من سباتها ، ولهذا فأن هؤلاء الذين ارادوا الثقافة ان تكون منفصلة عن الحياة فشلوا في صياغة ثقافة معطاءة مناسبة للعصر[٧١] .

---

(٧١) نفس المصدر السابق صفحة ٢٥ .

وعن العلم والدين ترى الجبهة[٧٢] :

١/ان العلم لا يوفر للانسان العقيدة ، ولا يعطيه الايمان ، وانما الدين هو الذي ينعم على صاحبه بالعقيدة والايمان ، لأن الدين (ضرورة نفسية) يثير وجدان الانسان وينشر عليه الحب والتضحية والأمل ، ويجعل الفرد يعيش في ارتباط وثيق مع الحقائق ، بينما يكتفي العلم بتفسير ظواهر الحياة .

٢/هل يمكن أن يكمل صرح العلم يوما ؟وهل يتحقق حلم الانسان بالاطاحة بكل المعارف ؟والجواب : كلا .

وذلك لأن قافلة المعرفة والعلم تسير على طريق لا ينتهي بينما الدين قد كمل منذ زمن بعيد ﴿**اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا**﴾ .٣/المائدة . . ان العلم وليد مسعى الانسان ، فالدين من وحي الخالق الذي خلق الانسان . . ومهما علا المخلوق فلا بد أن تظل مساعيه مستمرة نحو الكمال بينما الله كان ولم يزل كاملاً ابداً ولن يبعث الينا بمنهاج او دين ناقص .

فهل يمكن أن نكتف بالعلم وهو ناقص عن الدين الحق ، وهو الكامل ؟ باختصار ، مهما وصلت البشرية الى أعلى قمم العلم فانها سوف تجد الاسلام فوق تلك القمم وكلما صعدت الى أعلى فستجد ان الاسلام قد سبقها الى الأعلى .

٣/بعد هذا نعرف طبيعة حاجاتنا الحياتية الى الدين ، كلما شعرنا بالفراغ الكبير والمشاكل الدولية والتي هي وليدة الحضارة المادية المزيفة ، وازدياد التعقيد في المشاكل العالمية ، واشتعال الحروب وتصاعد عدد المحرومين ،

---

(٧٢) نفس المصدر السابق صفحة ٣٣ .

وتفشي الظلم في كل الانحاء ، كل ذلك يزيد القناعة بضرورة الايمان والعقيدة . . وهذا هو الدافع الذاتي العميق الذي يقودنا نحو العمل المتكامل لارجاع العقيدة الى واقع الانسان ، ذلك ان واقع الظلم والجريمة يعود الى خلو الحياة من القيم السماوية التي تنظم حركة المجتمع .

٤/ان الايمان بالله هو الطريق الامثل الى التغيير الصحيح ، حيث ان أية ثورة تكون بعيدة عن قيم الله ومبادىء السماء فانها لن تكون ثورية جذرية دائمة بل انها ستنحرف ذات اليمين وذات الشمال ، وبدل أن تكون اداة للتحرك والرفاه ستصبح طريقاً لاستعباد الانسان لنظيره الانسان ، بعد ان كانت العقيدة طريقاً لاعطاء الانسان التكافؤ في الفرص . .[٧٣] .

---

(٧٣) يجدر بنا هنا ذكر بعض انتاجات الجبهة الثقافية لمن يرغب من القراء الاعزاء مزيداً من الاطلاع على (الجبهة) الحركة والاطار التنظيمي والجماهيري اضافة الى خطها الفكري . .

١ ـ « انطلاقة شعب) يضم هذا الكتاب صوراً كاريكاتورية تعبر عن ألف قصة عن واقع الحياة الاجتماعية والسياسية في البحرين ، وفي كل قصة كاريكاتور بلغت ألف مقال وكتاب . .

٢ ـ « الجبهة الاسلامية جهاد واستقامة » يحوي الكتاب تفاصيل مهمة عن نشاطات الجبهة وتحركها السياسي والاعلامي والجماهيري في البحرين .

٣ ـ « الارهاب في البحرين »، يعرض هذا الكراس حقائق ومعلومات متعلقة عن واقع الشعب البحراني ، والمعتقلين السياسيين ، وهو تقرير اعدته الجبهة الى منظمة العفو الدولية ، وهو مترجم كذلك الى اللغة الفارسية بعنوان « خفقان در بحرين) .

٤ ـ « المرأة ايمان وجهاد »، يعرض هذا الكتاب دور ونشاط المرأة في البحرين وتصديها لبعض المهام المناهضة لنظام الحكم في البحرين .

٥ ـ سلسلة نحو ثقافية رسالية وتتضمن كتابان «هما» تعاليم على طريق الثورة و« دروس من معركة التحدي» وهما الكتابان اللذان ضما خلاصة آراء وأفكار الجبهة .

٦ ـ« مسيرة الثورة الاسلامية في البحرين » ، يستعرض هذا الكتاب تاريخ وجذور الانتفاضات التي مرت في البحرين مع ذكرها بايجاز ، كما يستعرض ملامح النظام الخليفي =

. . . .

= السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويحتوي على مجموعة من الوثائق .

٧ ـ « كفاح شعب البحرين » ويتحدث هذا الكتاب عن تأريخ جهاد هذا الشعب ضد الطغاة المستعمرين ، وطبع عدة مرات ونفذ من الاسواق .

هذا اضافة الى العديد من الكراسات المتنوعة حول مختلف المواضيع يمكن الحصول عليها بمراسلة الدائرة الاعلامية للجبهة . . كما ان للجبهة مجلة دورية باسم « الثورة الرسالية » تصدر من بيروت في مطلع كل شهر عربي .



الفصل السابع

مقابلات



لقد كانت تفاعلات الاحداث سريعة ومتلاحقة بين النظام والمعارضة ، وحتى نلتمس بوضوح أبعاد القضية وحجم تفاعلاتها وجدت ضرورة ضم عدد من المقابلات الصحفية التي أجرتها وسائل الاعلام حينها مع اطراف المعارضة المعنية بالاحداث . مع ان عدد المقابلات كثيرة لكننا اخترنا المقابلات التالية لشموليتها واستيعابها الموضوع من زواياه وأبعاده المختلفة .

العلاّمة السيد هادي المدرّسي ... الثورة في البحرين جماهيرية وليست طائفية

انني لا أنكر وجود «مؤامرة» في البحرين ، الا ان هذه المؤامرة يشترك فيها الشعب كله ضد النظام كله ، ومن هنا فان اكتشاف «المؤامرات» يتوالى في البحرين كلما اهتز عرش الطغاة ، فمرة يكتشف النظام مؤامرة عمالية وأخرى بين الفلاحين وثالثة بين الموظفين ، ورابعة بين الطلاب ، وخامسة من قبل علماء الاسلام والسجون أيضاً تمتلىء من كل قطاعات الشعب ومن كل الطبقات ، وكل الأعمار ، وكل الاتجاهات .

هذا مقتطف مما جاء في احدى المقابلات الصحفية الكثيرة التي أجريت

مع العلّامة السيد هادي المدرسي في فترة الأحداث ، وفيما يلي مقتطفات من نص المقابلة التي نشرتها مجلة «الشراع» البيروتية في عددها الخامس :

* ورد اسمكم في الأحداث الاخيرة في البحرين ، باعتباركم محرضاً رئيسياً لها ، فما هو ردكم ؟

ـ تلك تهمة لا أنكرها . وشرف لا ادعيه ، نعم . . ان من واجب رجل الدين أن ينتصر للحق ، ويقارع الباطل ، وتلك مسؤولية حددها لنا الإمام علي بقول « أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم » ، واعتقد ان السبب وراء زج اسمي يعود الى أمور ثلاثة :

أولا ـ ان هنالك حقيقة لا يمكن انكارها ، وهي ان شعب البحرين الثائر على حكامه ، يلتف حول كل من يحمل رايته سواء أكان رجل دين أم رجلاً عادياً . . فكل من يدخل اليوم في السجن يتحول الى بطل لدى الجماهير . وهذا أمر طبيعي في كل شعب مظلوم فمن يدافع عنه يتحول الى رمز لنضاله .

ثانياً ـ ان السلطات بدأت حملة واسعة ضد المؤلفات التي ألقيها والتي رأت السلطات فيها خطراً عليها وكان لا بد من تغطية هذه الحملة .

ثالثاً ـ ان السلطات تخشى أساساً من الاسلام . . ولست الا داعية له . . ولذلك تخشى مني .

وعلى كل حال فان لي الشرف ان تكون اذاعة اسرائيل وصوت امريكا واذاعة آل خليفة والاعلام المضاد للاسلام . . ضدي أيضاً .

انهم في الواقع مدحوني حينما ذموني . . وكانوا يذمونني لو كانوا يمدحونني .

* تقول بعض الأوساط ان الحركات المعارضة للأنظمة الخليجية تتصف بطابع طائفي معين ، فما رأيكم في ذلك ؟

ـ ثورات المنطقة تدل على ان الشعوب لا تميز بين الحاكم الظالم سواء كان شيعياً أم سنياً . . وقطاعات الشعب المشتركة في هذه الثورة تكشف عن هويتها ، وهي لذلك بعيدة تماماً عن الطائفية . وفي الحقيقة فان نغمة «الطائفية» ليست الا تبريراً لضرب الجماهير ، فالسلطات اذا حاولت ضرب السنة قالت انهم يثيرون الطائفية . واذا حاولت ضرب الشيعة قالت أيضاً انهم يثيرون الطائفية . . . ألم يقل أنور السادات حينما ضرب ثورة الجماهير انها طائفية ؟ ألم تقل سلطات السعودية عن ثورة الحرم (وكانت سنية) انها طائفية ، ثم قالت عن ثورة المنطقة الشرقية (وكانت شيعية) انها ايضاً طائفية ؟!

فكل حركة ضد الطاغوت تتهم من قبله عادة بأنها من طائفة معينة او جماعة قليلة . . وذلك عادة قديمة لكل الطغاة . . ألم يقل فرعون عن المؤمنين بالنبي موسى(ع) «انهم لشرذمة قليلون » ؟

ثم لنذهب الى سجون البحرين لنرى هل ان جلاوزة «هندرسون» يميزون بين الثائر السني والثائر الشيعي ؟ وهل المعتقلون هم من طائفة معينة ؟

واعتقد ان تصريح خليفة بن سلمان عن الإمام الخميني وقوله « ان الخميني هو العدو رقم واحد للأمة العربية لأنه يثير الطائفية » يكشف ذلك . . لأن العالم الاسلامي كله يرى في الإمام قدوة في الثورة والنزاهة ، والنضال .

ثم . . متى كان النظام الخليفي مؤمناً وأمميا حتى يتهم الثورة ضده بأنها طائفية ؟

انني أؤكد أن الثورة في البحرين هي ثورة جماهيرية ، وليست الطائفية التي يدعيها النظام الا لعبة السلطات .

* ما هي آخر أخبار البحرين ؟.

ـ بعد اعتقال ثلاثة آلاف شخص وبعد ابعاد ١٤ شخصاً الى ايران مؤخراً ممن قضوا عاماً ونصفاً في السجون وتعرضوا لأبشع انواع التعذيب ، بعد ذلك فأن السلطات بدأت حملة تمشيط واسعة في مختلف مناطق البحرين . . وتمارس السلطات في ذلك سياسة « خذوهم بالتهمة ، واقتلوهم بالظنة » .

فهناك معلومات عن ادخال ١٠ أشخاص الى المستشفيات في حالة الخطر ، والمعروف ان سجون آل خليفة هي مراكز للتعذيب الوحشي الفرعوني . . فخلال العام الماضي ، استشهد أربعة أشخاص تحت التعذيب . . رجل دين وثلاثة شباب ، وهم :

١ ـ الشهيد العلامة الشيخ جمال العصفور .

٢ ـ الشهيد جميل العلي .

٣ ـ الشهيد كريم الحبشي .

٤ ـ الشهيد محمد حسن مدن .

* لأنك تحرض ضد آل خليفة ، وانت مقيم في ايران ، ألا يعني ذلك تدخلا من ايران في الشؤون الداخلية للبحرين ؟

ـ ايران أرض الاسلام ، وهي لذلك لا تستطيع الا ان تكون ارضاً مفتوحة للعمل في سبيل انقاذ المستضعفين . . واذا كانت اقامة انسان ما في دولة ما ، دليلاً على تدخل تلك الدولة في شؤون الدولة الأخرى ، فلا بد ان نتهم بريطانيا بالتدخل في شؤون فرنسا حينما كان الجنرال ديغول يقيم فيها ويقود الشعب الفرنسي ضد الاحتلال النازي لبلاده . . . وان نتهم أكثر الدول الاوروبية

بالتدخل في شؤون الدول الاخرى لأن بعض المعارضين لحكوماتهم يقيمون فيها .

* اعتبر الشيخ خليفة أحداث البحرين تهديداً لعروبتها واستقلالها ، وقال ان ذلك جزءاً من الاطماع الخارجية فيها ، فما هو رأيكم ؟ .

ـ انني أتساءل من يهدد عروبة البحرين ؟ الانجليزي الحاكم ، أم البحراني المحكوم ؟! الامريكي الممثل الذي يملك هناك قاعدة لتموين الاسطول السادس ، أم المسلم المسجون ؟! الكوري الذي يقوم بعمليات تفتيش البيوت ، أم أهل البحرين ؟

ثم اذا كان كل الشعب في رأي خليفة بن سلمان يهدد عروبة البحرين ، فحينما يثورون عليه فلا بد ان نشك في صدق كلامه . اذ كيف يمكن أن يهدد الشعب نفسه ؟

هذا . . بالاضافة الى ان لنا أن نتساءل لماذا يرفعون دائماً لواء العروبة في وجه الاسلام ولا يرفعونه في وجه الامبريالية ؟ لماذا يجوز لمئات الألوف من الأجانب أن يدخلوا البلاد ، ويستغلوا خيراتها ، ويستعبدوا شعبها باسم القانون ؟ . . بينما يتهم الشعب بأنه يهدد عروبتها ؟ ومنذ متى أصبح خليفة بن سلمان بطلاً من أبطال العروبة ؟

لماذا لا تظهر بطولاته الا في وجه مجموعة من الفقراء والمحرومين الذين لا تتجاوز اعمارهم حسب تعبير وزير الداخلية ، الثلاثين عاماً . . ولا تظهر في وجه عشرات البنوك الاجنبية . . ومئات المستشارين الاجانب . . وألوف العمال الكوريين ؟ .

ان النظام الحاكم في البحرين هو المتهم بتهديد عروبة البلاد واستقلالها . . لا الجماهير التي تطالب بالخبز والكرامة . . وترفض تحويل

البحرين الى « سنغافورة الخليج » !ـ كما يحاولون ـ!

وهذه مقتطفات من نص المقابلة التي أجرتها مجلة الشهيد في عددها المرقم ٢٠٥ الصادر بتاريخ ١٧ اغسطس ١٩٨٨م :

* سماحة السيد هادي المدرسي رجل الدين والعلم والخطابة والشعر ، بالاضافة الى كونه قائد معارضة اسلامية ، ترى . . من هو؟ أين ولد ؟ وما هي نشأته ؟

ـ اعتقد ان الانسان نتاج وموقف ، قبل أن يكون وجوداً مادياً ، وجسداً . . فالحديث يجب ان يصب ـ في تقييم أي شخص ـ على ما انتج ، وما قدم ، اما عن محل ولادته ، وتاريخها ، فهي قضايا ليست ذات أهمية ، ولا يفرق الناس عن بعضهم في ذلك كثيراً .

* سؤالنا يتناول بالتحديد ، ما تشعرونه في داخلكم ، تجاه نفسكم ؟

ـ انا واحد من أبناء هذه الأمة التي القى الله تعالى عليها قولاً ثقيلا ، وحملها رسالته للناس ، وطالبها باداء الأمانة ، وشعوري الداخلي ، ان لكل واحد منا دوراً لا يؤديه عنه غيره ، ومسؤولية لا يتحملها سواه ، وواجبنا لا يفعله الآخرون . . فاذا قصر في ذلك ترك فراغاً في الحياة وتحمل وزراً في الممات .

ورجائي من الله ان اوفق لأداء ما اوجبه الله علي ، حيث « اخذ على العلماء ان لا يقاروا على كظة الظالم ولا سغب مظلوم » .

* هل هناك تباطؤ وتأثر في انتاجكم الفكري هذه الأيام ؟

ـ لا . . غير انني ربما اطباطأ في مجال معين اذا وجدت في الآخرين من يعطي فيه ، وأحاول ان اوجه جهدي للمجالات التي استشعر فيها فراغاً ، فلربما أرى جيلاً جيداً ينتج ، ويؤلف في موضوع خاص ، فأقول لنفسي هناك

مجال آخر لا بد من التركيز عليه ، ومن هنا فأن انتاجي الفكري يتركز الآن في سلسلة من المحاضرات العامة حول قضايا هامة . . اما فيما يرتبط بالقلم فشعوري انه جزء مني ، لا أستطيع أن أفارقه . . ولا يمكنه أن يفارقني .

* يلاحظ على عموم عطائكم الفكري ، انه يأخذ في كل فترة مساراً معيناً ، ففي البدايات كانت كتاباتكم تأخذ طابع اعادة الثقة بالدين ، حتى انه كثيراً ما تتكرر كلمة «الدين» في عناوين كتبكم مثل « العلم أم الدين » و« هذا الدين للقرن الواحد والعشرين » . . ثم أخذت مساراً آخر فيما بعد ، فبدأت تحاول إعطاء الحلول الاسلامية للمشاكل ، وبعد ذلك تميز عطاؤكم بالمقاومة والرفض بالاضافة الى العطاء الفكري ، في الجانب الاجتماعي حول العلاقات الزوجية ، او الصداقة والأصدقاء ، ترى ما هي الدوافع وراء كل ذلك التبدل والتغيير ؟

- لقد ولدت أنا مؤمناً في بيت مؤمن شديد التدين ، ولكنني عاصرت في البداية جيلاً متردياً ، ينطلق من موقع الشك في كل ثوابته الفكرية . . ولقد كنا نحن العلماء ، نواجه هجوماً فكرياً ، كما كنا نواجه هجوماً اقتصادياً وعسكرياً . . وكان جيلنا الذي نعاصره في حالة انهيار روحي . . ومن الواضح ان من يكون في حالة انهيار ، فان أول ما يجب عليه أن يفعله هو أن يتثبت في موقعه ، فكان علينا أن نعيد ثقة جيلنا بنفسه أولاً ، ثم نحاول اعادته الى اصالته ، واصوله ، وتراثه ، واذا أخذنا بعين الاعتبار ان الاعداء كانوا يوجهون سيلاً من التهم والافتراءات الى عقول شبابنا ، يشككونهم في دينهم ، واصولهم ، فاننا نعرف أهمية العمل والمساهمة في عملية اعادة الثقة هذه .

وحينما تغيرت الحالة وثبت الجيل الجديد في مواقعه ، رغم حملات التشكيك ، كان لا بد ان نضع أمامه الحلول ونتخذ له عن مناهج الاسلام في امور الحياة كلها . . ثم كان لا بد من تجميع قوانا الفكرية ، لنقوم بعملية

الهجوم على مواقع الظلام والجاهلية ، ذلك ما تعلمناه من ربنا عز وجل ، ففي القرآن الكريم نجد ان الحديث بدأ مع رسول الله(ص) في بداية بعثته حول قضايا العقيدة مثل الايمان بالله وبالرسل ، حتى إذا تثبت البعض على ذلك جاء الحديث عن قدرات الانسان وطاقاته وما في نفسه من آيات ، ثم كان زرع روح الاستقلال عبر تغيير القبلة من بيت المقدس الى المسجد الحرام ، ثم الهجوم بعد ذلك على الأفكار الجاهلية .

* سماحة السيد : تقودون معارضة سياسية في منطقة الخليج ، وبالتحديد في البحرين ، وعلى أساس معارضتكم هذه تعرضتم للاعتقال أو التهجير ، ترى ما هي الدوافع ؟ خاصة وان لكم مكانتكم العلمية والاجتماعية في العالم الاسلامي ؟

ـ لقد وجدت في الخليج شعباً مظلوماً ، ونظاماً ظالماً ، وبالدافع الديني والواجب الشرعي حاولت الاصلاح . ونصحت الحاكمين ، مباشرة حيناً ، وعبر كلماتي في الاذاعة والتلفزيون والجرائد حيناً آخر ، وعبر الوسطاء احياناً . . ولكن لم أجد منهم الا مزيداً من التعنت في التعامل ، والانغماس في معصية الخالق ، وظلم المخلوق ، فما كان مني الا مواجهتهم متوكلا على الله ، داعياً الى العمل بكتابه وساعياً الى سبل الخير .

فمنطلقي ليس الا منطلق آبائي وأجدادي من أئمة أهل البيت عليهم السلام ، كما عبر عنه الإمام الحسين(ع) بقوله : « ألا واني لم أخرج أشراً ، ولا بطراً ، ولا ظالماً ، ولا مفسداً ، وانما خرجت لطلب الاصلاح في أمة جدي ، أريد أن آمر بالمعروف وانهى عن المنكر » .

* هل يمكن تلخيص مؤاخذتكم على النظام هناك ؟

ـ باختصار : فأن القيم الاسلامية كلها تداس بالاقدام من قبل

الحاكمين : فمن جهة هنالك الاحتلال المبطن ! ومن جهة أخرى هنالك محاولات طمس معالم شخصية الانسان المسلم أو من جهة ثالثة هنالك القهر والظلم والعدوان .

ان البلاد هناك تعيش أسوأ مما تعيشه بلاد تحت الاحتلال فكل شيء مصادر : الحريات والشرائع والقيم .

أما حقوق الانسان ، فهي آخر ما يخطر في بال الحاكمين ، فلا حرية في التعبير ، ولا في العقيدة ، ولا في السفر ، ولا حتى في قراءة كتاب ، أو مطالعة مجلة أو الاستماع الى شريط كاسيت ، ومع الأخذ بعين الاعتبار انني رجل دين ، فلا بد أن أؤدي واجباتي كاملة ، بما فيها ما يرتبط بالناس ، اذ ليس الدين مجرد عبادة وعقيدة ، بل هو مواجهة للباطل والظلم ايضاً . . وأنا في معارضتي هذه لا أنطلق من المفهوم السياسي البحت ـ بالمعنى الضيق لكلمة السياسة ـ ، بل من المفهوم الديني الرحب ، فلا أبحث عن الغنيمة في عملي ، بل أبحث عن العطاء ، ولا اريد أن آخذ بل أريد أن اعطي . . اننا مدعوون الى أن نخسر دنيانا ، على أن لا نخسر آخرتنا ، ورجائي من الله تعالى ان يعينني على نفسي بما يعين الصالحين على انفسهم . . ﴿**ربنا افرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين**﴾ .

*لقد ورد اسمكم في ملف الاحداث التي شهدتها البحرين عام ١٩٨١م فما حقيقة ذلك ؟

ـ لقد كان هذا الملف مملوء بالافتراءات والكذب . . وورود اسمي في حيثيات ذلك الملف . . شرف لا ادعيه ، وتهمة لا انكرها .

* فيما يرتبط بالطائرة الكويتية ـ الجابرية ـ التي اختطفت مؤخراً والتي انتهت فصولها في الجزائر . . ذكرت بعض وسائل الاعلام ان لكم يداً فيها . .

فما هو رأيكم في ذلك ؟

ـ لقد أصدر مكتبي تكذيباً رسمياً لهذا الخبر ، وبثته وكالات الأنباء في حينه ، وبصراحة فاننا أصحاب مآرب حضارية ، ولا اعتقد ان اسلوب الاختطاف وأخذ الرهائن يحقق مثل تلك المآرب . ولهذا فنحن لن نتوسل بأية وسيلة لا تخدمنا حضارياً . . ثم انه لو كان في عمل كهذا ايذاء للابرياء فأنه يكون حراماً شرعياً ، لقوله تعالى : ﴿**ولا تزر وازرة وزر أخرى**﴾ فأي عمل لا يكون موجهاً نحو الظالمين انفسهم فانني لا أقره بأي شكل من الأشكال .

وليس زج أسماء العلماء العاملين في مثل هذه الأمور الا محاولة استعمارية لتشويه سمعتهم . . والتنقيص من قدرهم .

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

خطر الشعوب هو الخطر الأول الذي يهدد أنظمة الحكم في الخليج

أجرت العديد من وكالات الأنباء ووسائل الاعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية مقابلات مفصلة حول حقيقة الاحداث في البحرين ، مع ممثلين عن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، بوصفها التنظيم الأول المعني بقضية الأحداث .

فيما يلي مقاطع مهمة من مقابلات متفرقة ، اخترتها مقتصراً على الموضوعات التي ترتبط بقضية الاحداث بشكل مباشر ، ذلك ان معظم المقابلات حوت تفاصيل أخرى عامة لا ترتبط بالاحداث وانما بعموم المسائل السياسية العالمية والاسلامية .

* هل لكم أن تعطونا صورة لما يجري في البحرين ؟

ـ ما يجري في البحرين ليس بجديد عليها . . لا من الناحية السياسية ولا

من ناحية الجماهير . . فتاريخ البحرين كان دائماً تاريخ مواجهة الطغاة الذين كانوا يطمعون في نهب أراضي البحرين الزراعية . . او احتلالها لموقعها الاستراتيجي الهام . . او لضرب دينها . . الاسلام الذي يعتنقه أبناؤها ولم يتخلوا عنه منذ آمنوا به دون قتال . . ويشار هنا ان البحرين كانت من البلاد التي لم ترتد بعد وفاة الرسول(ص) . . بل حافظت على أصالتها . . وساهمت في حماية الاسلام من التحريف الذي تعرض له . . واستقبلت المعارضين للأنظمة التي تدعي الاسلام الذين كانوا يهدفون اقامة الاسلام الحقيقي . . غير الذي يدعيه الحكم .

يوم الثالث عشر من ديسمبر هو بداية لما جرى مؤخراً في البحرين . . عندما اعلنت السلطات العميلة الحاكمة هناك انها القت القبض على مجموعة مخربة جاءت من ايران للتخريب في البلاد وفي دول الخليج الاخرى بما فيها السعودية ! وان هذه المجموعة تتشكل من جنسيات مختلفة تابعة لدول الخليج . . هذه المجموعة كانت مكونة من ٧٣شخصاً كما اعلنت السلطات . . كانت تنوي القيام بانقلاب في البحرين ومن ثم الانطلاق نحو دول الخليج !!

بعدها بدأ تنفيذ احد اهم اهداف المسرحية قمع الجماهير . . فقد قامت السلطات في البحرين عملية اعتقالات هستيرية شملت المئات من أبناء الشعب المسلم وفاضت بهم سجون النظام . . الذي اضطر الى وضع الكثير منهم في ممرات مراكز الشرطة وهم مقيدون بالسلاسل الحديدية وفيهم الشيوخ والاطفال . . وفي السجون كانت تجري أشرس عمليات التعذيب بحق الشباب المؤمن ، حيث نقل الكثير منهم الى قسم الطوارىء بالمستشفى العسكري . . كما تم اعلان حالة الطوارىء في البحرين . . ونزلت قوات السلطة (الشرطة والجيش) الى الشوارع ، فارضة جو من الارهاب على الجماهير . . كما تم هدم عدد من البيوت بحجة البحث عن السلاح . . كما اعتقل عدد من مسؤولي

المساجد والحسينيات التي اغلقت . . فيما فرض منع التجول ليلاً .

ترافق مع حملة القمع هذه . . حملة مماثلة شملت جميع دول الخليج الاخرى (عمان ، الامارات ، قطر ، السعودية ، الكويت) ويشار هنا الى ان اخوتنا المجاهدين في الجزيرة العربية يتم جلدهم بتهمة القيام بالنشاطات الدينية . . كما اغلقت دبي الحسينيات فيها . تلك جوانب مما جرى في البحرين من ٢٠ ديسمبر ١٩٨١م والى الآن حملات القمع مستمرة . . ولا زال شعبنا المسلم هناك يعاني من أشد أنواع التعذيب تحت ظل نظام الارهاب الحاكم في البحرين(*) .

* كيف كان رد فعل الجماهير تجاه الاعتقالات والأحداث الأخيرة ؟

ـ لقد اثبت شعب البحرين طوال الفترة الماضية وطوال تاريخه المليء بالثورة والمقاومة لكل ظلم وطغيان انه موجود وفي الساحة دائماً والاحداث الاخيرة أكدت على ذلك خاصة اذا عرفنا انه منذ السنة الماضية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م شن النظام حملة اعتقالات واسعة في صفوف أبناء الشعب المؤمن كما حدث لاعتقالات افراد « الصندوق الحسيني الاجتماعي » وانه نفى الكثير من أبناء الشعب وقتل البعض في السجون تحت التعذيب كالشهيد جميل العلي والشهيد كريم الحبشي وغيرهم . . وفرض جو الارهاب والارعاب ضد الجماهير . . رغم كل ذلك جاءت الاعتقالات الاخيرة لتثبت ان الشعب متحرك وواعي ولا يخاف من أساليب النظام الارهابية . . وكما نقلت الأخبار ان النساء والاطفال في كل القرى والمدن خرجوا يتحدون مرتزقة النظام وحدثت اشتباكات في منطقة «الماحوز» بين النساء المجاهدات والبوليس عندما حاصر احدى

(*) مجلة (الفتح الاسلامي) الناطقة باسم حركة علماء الدين المجاهدون في العراق / العدد ربيع الأول ١٤٠٢هـ.

المناطق لاعتقال احد الشباب . . كما ان الاحاديث في المجالس والاجتماعات الجماهيرية تشيد بالمجاهدين المعتقلين وتندد بالنظام وترفع شعارات الجبهة مما أجبر النظام على الاعتراف بوجود « الجبهة » بعد ان كان ينفي وجودهم ومحاولة تشويه صورتها للجماهير وادعاء ان ايران هي التي وراءها(**) .

* ما هي الأهداف التي كانت تنوي حكومة البحرين تحقيقها من وراء هذه الاحداث ؟

ـ إن أحد أهم الاهداف التي سعت الى تحقيقها السلطات الحاكمة في البحرين هو التبرير لقمع المعارضة السياسية للنظام، التي تعمل من أجل اسقاطه ، لأنه لا يمثل طموحاتها ولا يعبر عن آمالها وكذا فإن النظام الحاكم في البحرين له مواقف متخاذلة تجاه القضية الاولى بالنسبة للمسلمين (قضية فلسطين) فحسب بل ان له مواقف متواطئة مع العدو الصهيوني ففضلاً عن علاقات التبعية بين البحرين وامريكا التي تحمي اسرائيل وتحافظ على وجودها وتفوقها العسكري في المنطقة . . فضلاً عن ذلك . . فان مطار البحرين قد استقبل في اثناء حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ طائرات اسرائيلية كانت تحمل المتطوعين الصهاينة من استراليا في طريقهم الى « اسرائيل » وقد تم تزويدهم بالوقود والمواد الغذائية، ولدينا وثائق وصور تثبت ذلك كما ان اسواق البحرين مليئة بالبضاعة « الاسرائيلية » رغم قرارات المقاطعة العربية لاسرائيل . كما ان عدد من الصهاينة يشرفون على مؤسسات حساسة في البحرين ، نشير الى ان مسؤول السينما ـ وهو جهاز اعلامي رئيسي في البحرين ـ هو الصهيوني (عزرا نونو) .

كما أن مدراء شركة البرق واللاسلكي وجميع المسؤولين في المراكز

(**) مجلة (أمت اسلامي) باللغة الفارسية ـ العدد(٣٦) .

المهمة في الشركة أيضاً هم من الصهاينة وعملاء المخابرات المركزية الامريكية (سي آي ايه).

إن النظام الخليفي في البحرين يدوس مشاعر الشعب وعقيدته تحت قدميه عندما يفعل كل ذلك تجاه عدوة الاسلام. لكل ذلك . . وأمور آخرى كثيرة فإن النظام اكثر من مرفوض شعبياً وبالتالي فهو يتحين لكي ينتقم من هذه الجماهير المؤمنة ويرهبها حتى لا تعترض على سياساته المعادية لها في كل المجالات.

« أما القشة التي قصمت ظهر البعير » وعجلت باخراج المسرحية الاخيرة . . فهو فشل مشروع السلام الامريكي الذي طرحه فهد والذي فشل بسبب المعارضة الجماهيرية له. . فجاءت المسرحية الاخيرة لتبرير القمع المكثف الهادف الى الانتقام من هذه الجماهير. . وتهيئة الأرضية لتمرير مشروع «السلام» السعودي في المستقبل(*) .

ومن الأهداف:

١ ـ تأكيد الدور القيادي للسعودية بالنسبة لمنطقة الخليج .

٢ ـ فتح جبهة عسكرية خليجية ضد الثورة الاسلامية في ايران ، بعد ان توالت انتصاراتها على الجبهة ، وهذه الجبهة ستكون مدعومة بالقوات الاجنبية الامريكية الموجودة في المنطقة ، والتي علق عليها (غروميكو) وزير الخارجية السوفياتي نفسه ، بأنها تستهدف ايران قبل أن تستهدف السوفيات.

٣ ـ تنظيم القمع وتكثيفه ضد الجماهير المسلمة الثائرة التي كان لها الدور الطليعي في افشال مشروع الاستسلام السعودي، للانتقام منها. . وضمان سكوتها عن المشروع الذي سيعاد طرحه في القمة العاجلة المقبلة التي دعى

(*) مجلة الطالب التقدمي ـ العدد فبراير ١٩٨٢م .

اليها فهد بحجة ضم الجولان من قبل العدو الصهيوني مؤخراً . . هذا التنظيم والتنسيق تمثل في اتفاقية الأمن التي وقعها وزير الداخلية السعودي في البحرين . . وأعلن ان اتفاقيات أمن مماثلة سوف يتم التوقيع عليها بين السعودية وجميع دول المنطقة .

٤ ـ اشغال جماهير المنطقة ، والعالم بأحداث الخليج ،الجزيرة ، عند مؤامرات الصهيونية الاخيرة التي أدت الى ضم الجولان . . واستعداد العدو الصهيوني لغزو الجنوب لضرب الثورة الفلسطينية والاعلان عن تشكيل مجلس اسرائيلي للحرب بزعامة الارهابي بيغن ، لتحقيق كل ذلك . . جاءت المسرحية الاخيرة التي تناقلتها أجهزة الاعلام الغربية وركزت عليها . . والتي تلخصت في ان ايران اعدت مجموعة ارهابية للتخريب في البحرين او لقلب النظام ، ومهما اختلفت التفسيرات الا ان هدفها كان واحداً . . ومن ثم الانطلاق لتنفيذ مؤامرات مماثلة في دول الخليج الاخرى ، حتى يمكن تبرير القمع في جميع هذه الدول كما حدث بالفعل ، فقد شهدت المنطقة الشرقية في السعودية حصار عسكري ، فيما عوقب بالجلد كل من له نشاط ديني واجتماعي وهكذا اغلقت الحسينيات في دبي واعتقل العديد من المواطنين . . كما جرت اعتقالات مماثلة في عمان والكويت . . اما في البحرين فقد بلغ عدد المعتقلين حتى الآن (لأن حملة الاعتقالات ومداهمة البيوت مستمرة) ما يزيد على الألف معتقل . . ومن مختلف الفئات الاجتماعية . . الشيوخ ، النساء ، الشباب ، الاطفال ، العمال والموظفين ، الاساتذة .

ثم لتبرير التنسيق مع صدام والامبريالية لمواجهة الجمهورية الاسلامية في ايران ، ويذكر هنا ان الامبريالية الامريكية اعلنت مباركتها لاتفاق التعاون الامني بين السعودية والبحرين كما حثت دول المنطقة على توزيع اتفاقات مماثلة(*) .

(*) مجلة صوت الطليعة (طلابية مغربية تصدر في باريس) العدد فبراير ١٩٨٢م .

*ماذا عن المحاكمات ؟

ـ لقد تم تأجيل المحاكمة ٤ مرات حتى الآن ! وهذا بحد ذاته يوحي بأن ما يجري في المحصلة النهائية هو لصالح المعتقلين ، وليس لصالح هيئة المحكمة الممثلة لارادة السلطة الحاكمة .

عقدت الجلسة الاولى بعد اشهر من اعتقال المجموعة المجاهدة ، تعرضوا خلالها لأشد انواع التعذيب !! أثناء الجلسة طالب محامو الدفاع المعينين من قبل السلطة ! بتأجيل جلسة المحكمة حتى يتمكنوا من الاجتماع «بالمتهمين» !! وتمت الموافقة على التأجيل .

وفي ٢٧ مارس ١٩٨٢م عقدت الجلسة الثانية وذلك في سجن «جو» وهي قرية صحراوية بعيدة عن العمران ، في اثناء المحاكمة بدى المجاهدون وهم في حالة اعياء شديدة نتيجة التعذيب ، وطالبوا بلجنة دولية للكشف عن عمليات التعذيب التي مورست بحقهم . . وقد رفض طلبهم بالطبع . . في المقابل طالب الادعاء العام بأن تكون جلسات المحاكمة سرية . . وقد تمت الموافقة على طلبه بالطبع . . رغم ان السلطة وعلى لسان رئيس وزراء النظام ادعت ان جلسات المحكمة ستكون علنية كما ان هذه الموافقة جاءت مخالفة صريحة للّوائح القانونية في البحرين نفسها ، ووسط هتافات التكبير و« النصر للاسلام » « الموت للطغاة » تأجلت جلسات المحكمة الى الخامس من ابريل ١٩٨٢م وعقدت هذه الجلسة في المكان ذاته وسط اجراءات الأمن المشددة فقد تم على سبيل المثال وضع حاجز كبير للشرطة عند المدخل الوحيد لقرية «جو» . . كما تم توزيع ألف من رجال الشرطة وقوة الدفاع ورجال المخابرات في تلك المنطقة ، وتم منع أي شخص من الذهاب اليها ، كما وضعت ٤ من المضادات الارضية للطائرات حول مقر السجن التي تجري فيه المحاكمة وذكرت جريدة

(الشرق الاوسط) ان قطع بحرية تابعة لخفر السواحل قامت بأعمال دورية قبالة الشاطىء المحايد للقرية ، كما قامت طائرات هيلوكبتر بأعمال دورية وفي الجلسة رفض وزير الداخلية طلب عدد من بعض عوائل المتهمين بتعيين محامين عنهم ، وتم تهديد المحامين بعدم البوح بأية معلومات عن سير الجلسات والا فانهم سيتعرضون للسجن . . ويذكر هنا ان احد المحامين نقل عن المتهمين انه قابلهم وطلب منهم توضيح القضية الا انهم فاجؤوه بالسؤال عن أخبار جبهات القتال بين الثورة الاسلامية وقوات البعث العراقية .

واثناء الجلسة قرأ الادعاء العام تقرير الطبيب الشرعي (الموظف في وزارة الداخلية) حول التعذيب الذي تعرض له المعتقلين . . وذكر في تقريره ان كل منهم يعاني من كسور وجروح وان اقل المصابين به ١٨ جرحاً فقط ، وانهى تقريره بالقول ان كل ذلك جرى قبل اعتقالهم عندها ضجت قاعة المحكمة بالضحك حتى من قبل هيئة المحكمة نفسها . كيف سيتمكن مثل هؤلاء المعلولين من انجاز مؤامرة تخريبية ضد البحرين والخليج .

وقد طالب الدفاع باحالة المتهمين الى لجنة طبية محايدة من وزارة الصحة للتأكد من تعرض المتهمين لأقسى انواع التعذيب ، ذلك لأن الطبيب الشرعي منحاز للوزارة التي يعمل فيها ، الا ان المحكمة رفضت الطلب وباعتبار ان الطبيب الشرعي منحاز للوزارة التي يعمل فيها ، الا ان المحكمة رفضت الطلب وباعتبار ان الطبيب الشرعي قد قال كلمته في الموضوع وانتهى ولا يمكن التراجع .

كما ظهرت خلافات واضحة بين الدفاع العام الذي كان يحاول املاء شروطه الغير قانونية والتي من بينها :

١ ـ فرض قانون استثنائي يقضي بعدم السماح للدفاع بمناقشة كل أمر ،

على اعتبار ان المسؤولين في الدولة اعرف بالمصلحة العامة . وبالتالي اذا طرح أمر ما كقرار فليس للدفاع الرفض أو المناقشة .

٢ ـ على كل محامي ان يقدم دفاعياته وكل ملاحظة مستجدة ، كتابياً الى المدعي العام قبل طرحها على هيئة المحكمة وأمام الحضور !

٣ ـ منعت المحكمة استجواب أي منهم خلال جلسات المحاكمة كما منعوا من حق الاعتراض .

٤ ـ تحديد امكانية مطالبة المحكمة من قبل المحامين بعد أقصى طلب واحد لكل محامي ، وذلك بعد ظهور طلبات محرجة كاللجنة الطبية ولقاء المحامين بموكليهم .

الا ان المحامين غير مقتنعين بالدفاع عن المتهمين ـ بالشكل الراهن ـ وتعينهم انما هو شكلي لأن القانون يفرضه حسب النص الدستوري القائل (يجب أن يحضر مع المتهم محام بعد أن يكون المتهم قد عجز عن اختيار محام عنه) علما بأنه لم يسمح للمتهمين باختيار محامين للدفاع عنهم .

ونتيجة رفض المحكمة التام لطلب المحامين بمقابلة موكليهم ، انسحب بعض المحامين وخوفاً من انسحاب الجميع وعرقلة المحاكمات ، وافقت السلطة على تحديد مدة اللقاء بنصف ساعة فقط ، وكان جواب هيئة المحكمة على اعتراض المحامين بضيق هذه المدة ، بأن الفترة كافية جداً ولا يجدد النظر فيها .

ومع ان السلطة هي التي عينت غالبية المحامين للدفاع عن المتهمين الا انها تمارس ضغوط شديدة ومتواصلة عليهم مما دفع البعض منهم الى التفكير في الانسحاب ، لأنهم يتحركون في حدود ضيقة جداً ، ولا يشعرون بأنهم يقومون حتى بالحد الأدنى من الدفاع .

كما لوحظ استعجال المدعي العام بالمدافعة لدرجة كبيرة من دون ترك مجال المناقشة للدفاع مما يدل على ان المدعي العام يسير حسب خطة مرسومة ومكتوبة سلفاً . ويبرر العميل (عيسى بوخوه) « الادعاء العام » عمله هذا بأن القانون في البحرين « يقضي بأن تكون مثل هذه المحاكمات سريعة في الاجراءات » الا ان الدفاع الذي يجد نفسه محاصراً ولا يستطيع مواكبة سرعة الاجراءات يؤكد بأن القانون لم يحدد مدى السرعة اللازمة وان الحاصل الآن غير معقول(*) .

* ما هو الدور السعودي في الأحداث ؟

- بعد ان اعلن النظام الخليفي عن هذه المؤامرة المزعومة تحركت السعودية بحجمها الكبير الأجوف في هذه القضية واعلنت عن حمايتها لأمن البحرين واستعدادها لارسال مرتزقة من جيشها الى هناك ، وقام وزير داخليتها « نايف بن عبد العزيز » بزيارة عاجلة الى البحرين (١٩/١٢/١٩٨١) كان الهدف منها عقد « اتفاقية أمنية بين البحرين والسعودية » وهذه الاتفاقية تنظم اعمال وعلاقة وزارتي الداخلية والاجهزة الامنية بين البلدين وتشمل اموراً كثيرة تدخل في اختصاصات الأمن للتعاون والتنسيق ولتبادل المجرمين حسب قول « الوزير السعودي » .

ونحن نعرف الدور السعودي في البحرين والذي يحمي ويدعم النظام المنهار هناك ويحاول اظهار نفسه كزعيم لدول الخليج عبر « مجلس التعاون الخليجي » لخدمة امريكا والحفاظ على مصالحها .

ان الدور السعودي في كل ما حدث دور المخطط والمتزعم لدول المنطقة

(*) مجلة الشهيد (صوت الثورة الاسلامية) العدد ٢١/٨٣ ابريل ١٩٨٢م .

ويراد من خلاله اعادة الهيبة المنكسرة لمشروع فهد والزعامة السعودية التي تخطط لها امريكا كبديل لصدام(*) .

* الى أي مدى نجحت سلطات البحرين في تحقيق أهدافها ؟

ـ الى المدى الذي نجحت فيه مؤامرات أسياد « آل خليفة » هناك . . الى المدى الذي نجحت فيه عملية «طبس» مثلا . . او فصل اقليم كردستان . . او الانقلاب العسكري . . أو الحرب التي فرضها العراق على ايران !

فبالنسبة للداخل . . كانت جماهير البحرين عارفة طريقها الى أين سينتهي . . كانت تعرف انها تمارس نضالها ودورها التاريخي الذي أدَّى الآباء قسم منه ، وسيحمل الابناء قسم آخر . . كانت تعرف ماذا تريد ؟ ومن تحارب ؟ ومن تصادق ؟ لذلك لم يكن لتنطلي عليها دعاوي النظام حول طائفية الثورة الاسلامية وهم يعيشون في ظل احد أسوء الانظمة الطائفية في العالم . . الذي يفرق وحدتهم وتصنيفهم طائفياً . . او ادعاءات ان ايران تنوي ضم البحرين ، وهم يعرفون انها مسرحية انطلقت من أجهزة الاعلام العربية وانتهت هناك أيضاً .

وهكذا يمكن تصنيف ادعاءات : ان ايران أرسلت مجموعات تخريبية لتهديد استقرار « البلد الآمن وخلق الفوضى . . وحرمان المواطنين من الانجازات التي حققها لهم النظام » !

فجميع البحرانيون يعرفون ان المخربين هم افراد العائلة الحاكمة ومرتزقتهم الذين يهددون الآمنين بالقتل اذا ما رفض احدهم تزويج ابنته (لليلة واحدة) لأحد الشيوخ . . وكل بحراني يعرف قصة واحدة على الاقل من

(*) مجلة أمت اسلامي ـ باللغة الفارسية ـ العدد ٣٦ .

قصص جرائم «الأمير » أو « رئيس الوزراء » أو « محمد أخ الأمير الأكبر » الذي عاد يبرز من جديد في اغتصاب الفتيات وتدمير العوائل . . ليست قصص كتلك التي تتسلى بها الشعوب للضحك على حكامها وانما قصص واقعية واصحاب القصص يعرفون ضحايا هذه الفوضى التي ينشرها « آل خليفة » على البحرين ويعرفون الاسماء والعناوين وكل التفاصيل . . ولدينا بالفعل قوائم باسماء فتيات اغتصبهن أفراد من العائلة الحاكمة ولا سيما « علي بن خليفة » ابن رئيس الوزراء الذي يعد لمنصب هام في النظام .

هذا جانب واحد من قضية التخريب التي تقودها عصابة « آل خليفة » التي لم تدخل البحرين الا عبر القتل والارهاب والاستعانة بالأجنبي (بريطانيا ثم امريكا) ، اما عن الانجازات التي حققها النظام للجماهير . . فان مشاريع النظام ان وجدت انما تصب في قطاع الخدمات الذي أصبح الصبغة الرئيسية المميزة للاقتصاد في البحرين (هذا القطاع الغير منتج والذي يكدس الثورة في يد « آل خليفة » والمنتفعين منهم « مصنع البلاستيك + محارم الورق + الفندقة + المصارف + السمسرة + المشروبات الغازية !!

ان طريق الثورة في البحرين هو ان تشارك في مشاريع استهلاكية تحويلية ، اما أي مشروع انتاجي فهو محكوم بالفشل . . بل لا يسمح بانجازه من الأساس !!

ان من مشاريع النظام التي اراد « المخربون » تهديدها أيضاً اسطبلات خيول الحاكم والعائلة الحاكمة التي يكلف انشاء الواحد منها الملايين (لأنها مكيفة مركزيا ومجهزة بالماء العذب لان الماء العادي الذي يشرب منه الناس في البحرين هو من الآبار (الارتوازية) اين مشاريع التصنيع الانتاجية (حتى مصنع الألمنيوم مشروع استهلاكي هو الآخر . . لأنه يعتمد في مادته الخام على

الخارج تماما) اين الصناعة البتروكيماوية التي ترفع اسعار النفط الخام الى اضعاف بعد ان تحلله الى مشتقاته ، ثم اين المشاريع التي تضمن مستقبل الاجيال ، بل الاطفال الذين سيولدون هذه الايام ، وعندما يبلغوا التاسعة سيجدون ان النفط قد نضب من آبار البحرين (قدرت الاحصائيات النفطية الاخيرة ان البحرين تمتلك اقل احتياطي نفطي بين دول الاوبك ، قدر (٩ سنوات فقط) لماذا تدمير الزراعة !وردم العيون (تماماً كما فعل طغاة سابقين . .) وقطع النخيل ، واقامة المجمعات السكنية للمرتزقة الاجانب من العاملين في المخابرات واجهزة النظام المختلفة ، تلك اذن انجازات النظام التي يخشى ان تحرمها الجماهير بواسطة « مؤامرات » ايران !

هذا عن الداخل ، اما في الخارج . . وذكرنا ان جانب من المؤامرة له بعد خارجي ولانها معدة في الخارج أساساً فان التصعيد الاعلامي ضد ايران لم يحقق اي نجاح في ضرب هذه الثورة والحركة الاسلامية في المنطقة . . فكما ذكرنا . . ان جميع مؤامرات امريكا فشلت في مواجهة الثورة تلك المؤامرات التي شاركت فيها سلطة « آل خليفة » بشكل مباشر ، اعلامياً كما سبق . . ومادياً : فطائرات عملية طبس انطلقت بعضها من البحرين كما ان قطع البحرية العراقية (المدمرة) كانت ترسو في مرافىء البحرين ، كما ان مستشفيات البحرين فتحت امام الجرحى العراقيين لمعالجتهم هناك .

اما الثورة الاسلامية فانها لازالت في تقدم مستمر سواء في البحرين ذاتها . . أو في المنطقة . . في مصر . . لبنان . . تونس . . المغرب . . الجزيرة العربية . . العراق .

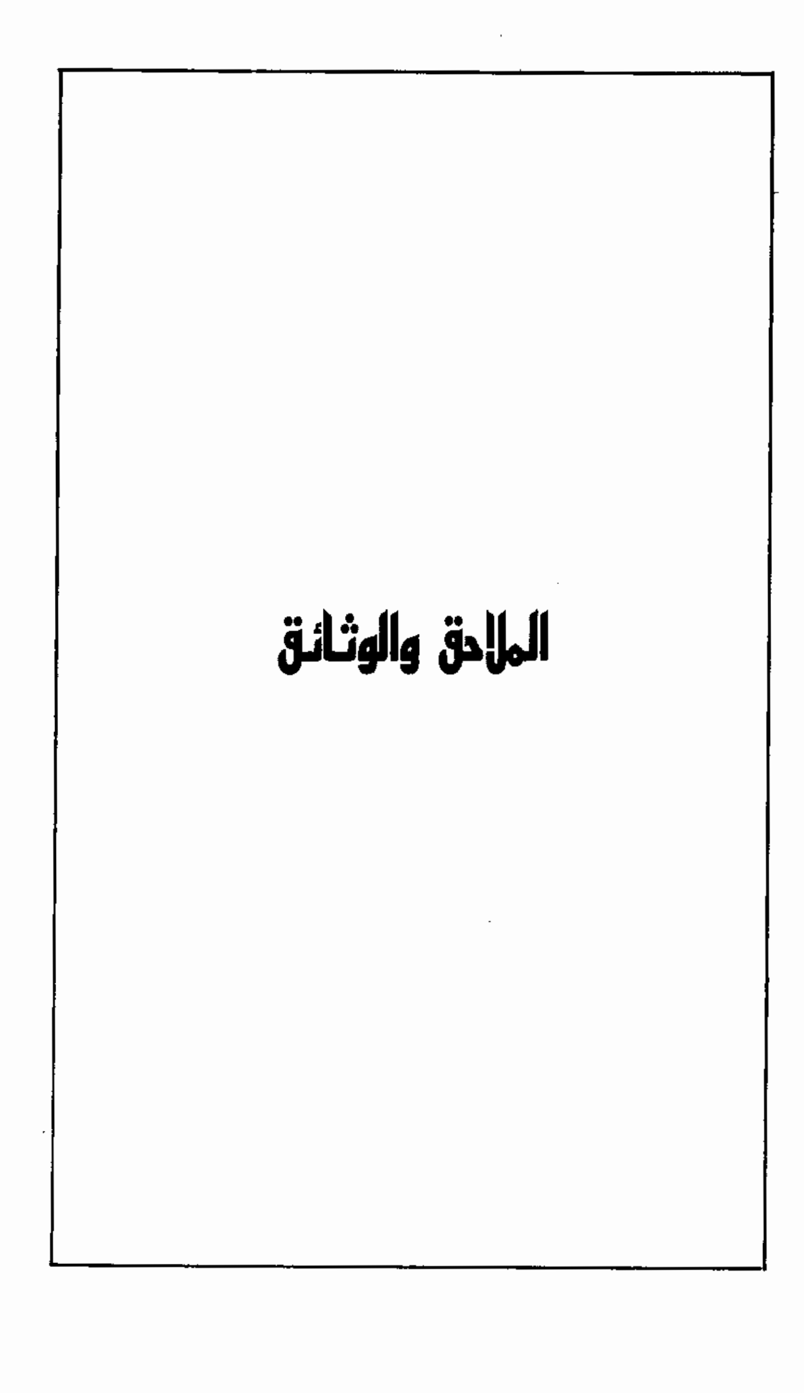
* بماذا تقرون اعلانات التأييد الواسعة المتضامنة مع عمليات القمع والاعتقالات الاخيرة في البحرين ؟

ـ هذه التأييدات كانت متوقعة من انظمة العمالة التي يجمعها مصير مشترك وقتته لها الشعوب المسلمة والمستضعفة في العالم . . كما انها كانت متوقعة من أولئك المنتفعين من سرقات النظام . . الذين يهمهم ان يبقى ، لكي يستمروا معا (وبدرجات متفاوتة) في عمليات النهب والسرقة من اموال الشعب المسلم . . كما كانت متوقعة من الشعراء وانصاف المثقفين المتزلفين الذين لعنهم الله في كتابه والذين يحررون صحافة السلطان سواء في البحرين او المنطقة ، ولا سيما في « السعودية » الذين يصفون الثوار الابطال في البحرين بذات الصفات التي اطلقوها على الثوار الابطال الذين استشهدوا في المنطقة الشرقية والذين قاموا بعملية الحرم المكي قبل عامين . هذا التأييد اذن لا جديد فيه لا شكلاً ولا مضموناً (واعتقد جازماً ان هناك جهاز واحد اشرف على صياغة بيانات التأييد بأكملها . . ولا استبعد ان يكون جهاز المخابرات الامريكية الجديد الذي يذكر هنا . . ويدعو الى الاطمئنان على مستقبل الثورة الاسلامية في البحرين ، هو هذا الالتفاف الجماهيري الواسع حول الحركة الاسلامية فماذا يعني ان لا يخلو بيت في البحرين من معتقل واحد على الاقل ؟ وماذا يعني اعتقال هذه الاعداد الهائلة (تقدر بما يزيد على الألف حتى الآن) في صفوف شعب لا يزيد عدد نفوسه عن ٣٠٠ ألف فقط ؟

ان حجم الاعتقالات الاخيرة يذكرنا بواقع ايران قبل انتصار الثورة فيها بقليل . . عندما كانت السجون تغص بالثوار . . كما تذكر بسجون السادات التي ملأها قبل اعدامه بأسابيع فقط(*) .

(*) مجلة الشهيد ـ مصدر سابق ـ العدد ٦/٧٧ يناير ١٩٨٢م .





الملاحق والوثائق



الملحق الأول

وثائق الأحداث



(١)

تقرير الجبهة حول الأحداث

اصدرت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين تقريرها الأول حول الاحداث في ٢٨ صفر ١٤٠٢هـ ، ناشدت فيه القوى الانسانية والمحبة للخير التدخل لانقاذ المئات من السجناء السياسيين المتهمين بقضية « المؤامرة المزعومة » ، وكان المنشور الأول الذي وزعته الجبهة خلال فترة الاحداث وفيما يلي نص هذا التقرير :

الى المسلمين في العالم

الى علماء الدين في كل مكان

الى جميع الحركات الاسلامية الرسالية .

الى كل ضمير انساني يتحسس آلام المستضعفين

نضع بين ايديكم محنة الشعب البحراني المسلم المستضعف المحروم الذي يتعرض اليوم لاشرس حملة في تاريخه على يد نظام (آل خليفة) الذين لم يراعوا في حق الشعب اية حرمة للاسلام ولا للانسانية ولا لابسط حقوق الانسان ، ابتدأت الحملة بالاعتقالات الجماعية والتعذيبات القاسية ، وقتل

السجناء تحت التعذيب ونسف البيوت . . ولا تزال الحملة مستمرة بعنف وقساوة وجنون ، وذلك من اجل تمرير مؤامرة كبرى ضد الاسلام والقضية الفلسطينية ، واليكم التفاصيل :

* اعلن النظام الحاكم في البحرين اكتشاف مجموعة مخربين جاءت من ايران للتخريب في الخليج وذلك في يوم (١٣ ديسمبر ١٩٨١م) ثم اعلن عن اعتقال هذه المجموعة في دبي . . وانها لم تكن تقصد البحرين فقط ، بل جميع انظمة الخليج . .

* ولتكمل خيوط المؤامرة اعلن عن وجود جنسيات مختلفة ضمن هذه المجموعة وذلك لاظهار ان (الخطر) الموهوم موجه نحو جميع انظمة الخليج .

* ثم اعلنت السعودية ان (الجماعة المعتقلة) لم تكن تستهدف النظام في البحرين فقط ، وانما النظام الحاكم في السعودية ايضاً !!

* بعدها بدأت الحملة الجنونية باعتقال الوف المواطنين من جميع الجنسيات في جميع مطارات الخليج لصنع جو ارهابي عام . . وامتلئت سجون البحرين بالمعتقلين حتى لم تسع المعتقلات فيها لذلك العدد الضخم فبدأوا بحشر المعتقلين وفيهم الشيوخ والنساء والاطفال في صالات مراكز الشرطة بعد ان امتلئت الغرف بهم . . وهم مقيدون بالسلاسل والحديد في وضع مزر جدا .

* كما بدأت اجهزة القمع بتعذيب الشباب المؤمن ممن كانت لهم النشاطات الدينية بشتى انواع التعذيب حتى انه نقل العديد منهم الى المستشفى العسكرية للعلاج . .

ولم تكتف السلطات بذلك وانما بدأت بانزال عدد كبير من رجال الشرطة والجيش الى الشوارع لارعاب المواطنين ، ولفرض جو ارهابي على الجميع ،

ولم يتوقفوا عند ذلك فقد هدموا عدداً من البيوت بحجة البحث عن السلاح . .

كما ان عدد من مدراء الحسينيات والمساجد قد زج بهم في السجون .

وفي مثل هذا الجو بدأ الارهاب الفكري بمنع واغلاق المحلات الدينية ، وغلق الحسينيات وفرض منع التجول في الليل ، تحت طائلة العقوبات الصارمة ، كما انه تم اعتقال كل بحريني كان يعمل في السفارة الايرانية بالبحرين .

واما السعودية ، فقد اعلنت حالة الطوارىء في المنطقة الشرقية ، وحاصرت المنطقة كلها . . وبدأت باعتقال كل من كان له نشاط ديني ، ثم قامت بضرب مجموعة من الشباب وعلماء الدين ثمانين سوطاً لكل واحد وسط السوق . . بجرم (النشاط الديني)!

واما اجهزة الاعلام . . فقد جندت جميعها لتخويف المواطنين من مؤامرة كبرى على امنهم وسلامتهم وحريتهم . . وذلك في سبيل تحريف الجماهير عن جرائم اسرائيل ، وخططها الجديدة التي بدأت بالحاق الجولان باراضيها المغتصبة من قبل . .

كما ان جميع المسئولين في انظمة الخليج بدأوا بعقد المؤتمرات الصحفية منددين (بمؤامرة(كبرى ضد الخليج . . وعلى رأس هؤلاء المسئولين حكام السعودية . . فقد اعلن نايف بن عبد العزيز (وزير الداخلية السعودية) بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١م لصحيفة اخبار الخليج العميلة قوله :

« اننا وان كنا سبق ان اعلنا عن موقف السعودية بالنسبة للمؤامرة التي صنعت من قبل ايران لتنفذ في البحرين الشقيقة للأساءة الى امنها ان هذه المؤامرة تعتبر موجهة ضد السعودية كذلك . . وان المساس بأمن أية دولة خليجية هو مساس بأمن السعودية »!! كما انه هدد كل المسلمين في الخليج من تأييد

ايران ، وفي نفس الوقت شنت اجهزة اعلام صدام التكريتي حملة اعلامية شعواء داعية حكام الخليج الى التضامن اكثر مع صدام ضد الثورة الاسلامية في ايران والمنطقة . . وكما جاء في صحيفة «الثورة» بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤م (ان شعار تصدير الثورة سيء الصيت الذي رفعه الخميني انما هو تبرير للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وزعزعة استقرار منطقة استراتيجية من اكثر المناطق حساسية في العالم . . وان وقفة عربية جادة ومسؤولة مع العراق وهو يقاتل منذ اكثر من خمسة عشر شهراً نيابة عن الأمة العربية(!!) تمثل الحد الادنى من واجب التضامن والدفاع المشترك . . .)

واما المسؤولين في الكويت ، فقد ادلوا بدلوهم بالتصريح (بأن الجيش الكويتي سيكون تحت اختيار النظام الحاكم في البحرين) .

ان شعب البحرين الذي اعترض ولا يزال على وجود القواعد العسكرية للحليفة الكبرى لاسرائيل ، وعدوة الشعوب الاسلامية كلها « امريكا » . . يراد منه اليوم ان يعتبر امريكا صديقة للعرب ولشعب الخليج ، وان الخطر لا يكمن في اسرائيل ولا في الاساطيل الامريكية في المنطقة ، ولا في قواعدها العسكرية في البحرين وعمان ولا الظهران . . وانما الخطر الاكبر يكمن في الثورة الاسلامية بايران . .

خلفيات الأحداث :

أما خلفيات هذه الاحداث ، والسبب الكامن وراء هذه الاجراءات التعسفية بحق المسلمين في هذه المنطقة فهي كالتالي :

بعد فشل مشروع فهد ، والهزائم العسكرية المتتالية لصدام في حربه العدوانية ، واقتراب نهاية طاغوت العراق ، فكرت الدوائر الاستعمارية بخلق (قضية) جديدة لتحقيق الاغراض التالية :

أولاً : تصفية جميع القوى الثورية الاسلامية في الخليج ، قبل ان يسقط صدام . .

ثانياً : تحقيق السيطرة الامريكية على الخليج ، وذلك عبر ما يسمى (بمجلس التعاون الخليجي) الذي يسيطر عليه النظام السعودي اليد الامريكية في المنطقة اليوم ، ان الشعب في الخليج الذي يرفض اية وصاية امريكية على شؤونه ، يرفض المعاهدات الامنية التي تستهدف خنق حرية الشعب ، وربط عجلة البلاد بالاحلاف العسكرية الامريكية على غرار (حلف بغداد) قد وقف بشدة ضد التدخلات الامريكية في شؤونه ، وقد فشلت ضغوطات السعودية من قبل لفرض سيطرته الامريكية على الخليج ، لذلك كان لا بد من (ارعاب) الشعب وخلق جو مصطنع يبرر لهم عقد المعاهدات المشبوهة في جو ارهابي يتم فيه سلب الامن والإعتراض من الشعب على اية معاهدة استعمارية تفرض عليه . . ان صحف الانظمة واذاعاتها كلها تركز على هذه (النتيجة) المطلوبة مستخدمة كل وسائل التزوير والكذب والتهم الملفقة . .

ثالثاً : تحويل المعادات (لاسرائيل) الى معادات (ايران) لتبرير مشروع الصلح مع اسرائيل . .

ان الانظمة الامريكية في المنطقة لا تزال تتابع تنفيذ سياسة الصلح مع اسرائيل عبر مشروع فهد . . ومع ان (المشروع الاستسلامي لفهد) قد الغي مؤقتاً ، الا ان امريكا ماضية في اعداد الجو العام لطرحه مجدداً وربما بصيغة اخرى وشكل جديد ، ومن أجل هذا الغرض بدأ بالعمل لخلق جوّ عداء مصطنع ضد الثورة الاسلامية ، وتجند لذلك كل اجهزة الاعلام الامريكية والصهيونية والغربية ومعها (اذاعة اسرائيل) لتكرار النغمة الاسرائيلية القديمة التي تؤكد بان اسرائيل ليست سبب المشاكل ولا أزمات في المنطقة . .

رابعاً : التمهيد لربط ما يسمى بـ (مجلس التعاون الخليجي) بالاحلاف الامريكية ـ الغربية ، ومنح القواعد العسكرية لقوات التدخل السريع ، والغاء الاستقلال السياسي لشعوب المنطقة نهائياً ، على غرار ما حدث ايام انشاء (حلف بغداد) . .

وقد بدأت الخطة بابرام معاهدات امنية يتم بموجبها زرع الخليج برجال الأمن السعوديين في كل مكان ، وتنظيم (جهاز مخابرات خليجية) يشرف عليها الخبراء الامريكيون والبريطانيون .

من أجل تلك الاهداف الاستعمارية خلق نظام (آل خليفة) قضية مصطنعة لخلق جو ارهابي عام يتم خلاله تمرير هذا المشروع الجهنمي ، وتصادر فيه حريات المواطنين ، ويسلب منهم حق الاعتراض والاجتماع والمظاهرات ، ولا يخفى ان انظمة الخليج هي اليوم تخشى من اليقظة الاسلامية الجديدة . . التي احبطت حتى الآن مشاريع الصلح مع اسرائيل ، وانها بهذه (المؤامرة الجديدة) تحاول تمرير مشروع الصلح مع اسرائيل ، والاعلان عن عدم التدخل في شؤون اسرائيل ، بحجة الانشغال بالقضايا الداخلية .

وليست المؤامرة الجديدة ببعيدة عن الخطوة الاسرائيلية الجديدة في ضم الجولان الى اراضيها وخلق جو الحرب مع العرب . . ان انظمة الخليج تريد ان تبرر استسلامها وتخاذلها عن العمل الموحد ضد اسرائيل بحجة انها مشغولة بنفسها ، تماماً كما كان صدام التكريتي يبرر تقاعسه عن المشاركة عسكرياً في الجبهة الشرقية ضد اسرائيل . .

يا علماء الاسلام . .

ويا أيها الشباب الثوري المسلم . .

باسم الاسلام والقرآن . .

باسم المعذبين في سجون البحرين وعمان والامارات والسعودية . .

باسم الشرف والكرامة المسلمين . .

وباسم الجهاد ضد المؤامرات الصهيونية ـ الامريكية . .

نطالبكم برفع صوت الشعب المسلم في الخليج عامة وفي البحرين خاصة وفي العالم كله . . بالمطالبة باطلاق سراح السجناء فوراً ، وبوقف التعذيبات البربرية ضد خيرة شباب المسلمين . .

انكم اليوم مطالبون بكشف وفضح هذه المؤامرة الجديدة ضد الاسلام والمسلمين والقضية الفلسطينية ، لانها لا تستهدف شعبنا في البحرين والخليج وانما تستهدف جميع المسلمين .

ان حياة خيرة شبابنا الآن في خطر ، فانقذوا حياتهم برفع صوتهم المظلوم في جميع العالم . . ان ذنبهم هو رفضهم لمؤامرات الاستعمار وفضح دسائسه ضد المسلمين ، ذنبهم (انهم قالوا ربنا الله) ورفضوا الاستسلام لاسرائيل المعتدية . .

فلقد قال رسول الله(ص) : (من سمع مناديا ينادي يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم).

٢٨ / صفر/١٤٠٢هـ

الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين



(٢)

رسالة العلامة السيد هادي المدرسي للأمين العام للأمم المتحدة

بعث العلاّمة السيد هادي المدرسي رسالة مفتوحة للأمين العام للأ مم المتحدة السيد خافيير ديكويلار ، يشرح فيها اوضاع البحرين ، مع عدد من الوثائق ، وذلك في مطلع شهر يناير ١٩٨١م ، هذا نصها :

الى السيد خافيير ديكويلار الأمين العام للأمم المتحدة/نيويورك

بعد التحية . . . فيما يلي مجموعة حقائق عن الخرق الفاضح لحقوق الانسان من قبل السلطات الحاكمة في البحرين نضعها بين ايديكم على أمل ان تقوم منظمتكم الدولية بايفاد لجنة لتفقد السجون والمعتقلات التي تفتقد الى اقل المتطلبات اللازمة . . لعل عملكم الانساني هذا يمنع من سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء تحت التعذيب الوحشي هناك .

أولاً ـ يتعرض المواطنون في البحرين عادة لحملات قمع شديدة بين فترة وأخرى من قبل السلطات الحاكمة تشمل ما يلي :ـ

١ ـ المداهمات الليلية المتكررة مصحوبة بالارعاب والارهاب والتهديد ، حيث تكون المداهمة بعد الساعة ٢ ليلاً . وقد تعرض لذلك على الاقل اكثر من

الف عائلة خلال شهر ديسمبر ١٩٨١ الماضي فقط .

٢ ـ طرد المواطن بـلا أي سبب ، ولا سابق انـذار من العمل ومن ثم حرمانه من مزاولة اي عمل آخر ، حيث يمنع من ذلك بأمر من سلطات الامن وقد تعرض لذلك اربعمائة من المواطنين خلال العام الفائت فقط .

٣ ـ سحب الجواز من المواطنين ومنعهم من السفـر . . حتى من أجل العلاج . وهذا النوع من الاقامة الجبرية يعتبر امراً اعتيادياً تمارسه السلطات ، ولا شك ان من بين كل ١٠ مواطنين قد تعرض واحد منهم لمثل هذا الاجراء في يوم ما .

٤ ـ الاعتقال غير القانوني للمواطن بسبب مجرد الشك العادي مثلا ايقاف سيارته بشكل لم يعجب احد رجال الأمن ، او لحمله كتابا لم يعرف رجل الأمن محتواه . . او ما شابه ذلك .

٥ ـ الاعتقال بسبب حيازة مجلة سياسية او كتاباً سياسياً او الاستماع الى شريط كاسيت .

وهذا النوع من الاعتقال أمر يقع كل يوم حتما في مطار البحرين الدولي .

٦ ـ الاعتقال بسبب عدم اعتبار واحد من آل خليفـة « ذات الهية » لـه امتيازات «إله» فمثلا لو تجاوز احد المواطنين بسيارته سيارة أحد اولاد الامراء في طريق يسمح فيه بذلك فانه يعرض نفسه للاهانة والاعتقال لمجرد انه تجاوز سيارة ابناء الامراء .

٧ ـ الاعتقال بسبب مكان الدراسة فاذا ما تخرج اي طالب من دولة ليست لهـا علاقـات جيدة مـع السلطات فهو يعـرض نفسه لـلاعتقال والحـرمان من الوظيفة .

٨ ـ الاعتقال بسبب انه يرفض بيع عقاره لاحد المنتسبين الى السلطات ، او انه يرفض تزويج ابنته لهم . . (الوثيقة المرفقة رقم١) .

٩ ـ الاعتقال بسبب الانتماء السياسي او العقيدة الدينية وهذا أمر شائع جداً وهو ليس بحاجة الى دليل . . فهناك اعتقالات شبه يومية للاشخاص لمجرد حضورهم في احتفال ديني او اشتراكهم في مناقشة سياسية .

١٠ ـ الاعتقال بسبب مجرد الاستماع الى اذاعة غير موالية للسلطات .

١١ ـ الاعتقال بسبب تقديم طلبات جماهيرية أو شكوى من احدى الوزارات الى السلطات كما حصل لرجل الدين المعروف الشيخ محمد علي العكري .(الوثيقة المرفقة رقم٣) .

ثانياً ـ تفرض بين فترة واخرى ، على المناطق حالة غير معلنة من منع التجول ، ويتعرض المواطنون للاعتقال بحجة خرقهم له ، مع عدم علمهم بذلك ، ونذكر مثالاً واحداً فقط حيث تعرض فريق المخارقة لمثل هذه الحالة من تاريخ٢٦ ابريل ١٩٨١ والى ساعة اعداد هذه البرقية اي في ١٩٨٢/١/٢٠ ، حيث ان خروج المواطن لأي سبب في الساعة ١٢ ليلاً يعرضه للاعتقال . . ويمكنكم التأكيد من ذلك من المواطنين هناك .

ثالثاً ـ لا يسمح للمعتقل بأي شكل من الاشكال الاتصال بذويه خلال فترة اعتقاله .

رابعاً ـ لا يملك المعتقل حرية الدفاع عن نفسه كما لا يسمح له بتوكيل من يريده لذلك .

خامساً ـ يتعرض كل معتقل سياسي للتعذيب . . وانواع التعذيب مرفقة بهده البرقية . (الوثيقة رقم٤) .

سادساً ـ قتل تحت التعذيب حتى الآن في البحرين ستة اشخاص هم :ـ

١ ـ الشيخ جمال العصفور .

٢ ـ محمد حسن مدن .

٣ ـ كريم الحبشي .

٤ ـ جميل علي محسن العلي .

٥ ـ سعيد العويناتي .

٦ ـ محمد غلوم بوجيري .

(الوثائق المرقمة ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) .

سابعاً ـ يوجد في سجون البحرين الان اكثر من ثلاثة آلاف سجن سياسي ويتوزعون على السجون المعروفة في كل من سجن «جو» و«عسكر» و«القلعة» و«جدة» و«الخميس» و«سافرة» و«السوق المركزي» و«المحرق» . بالاضافة الى مراكز الشرطة ، وقد اعتقل من هؤلاء مؤخراً اكثر من الف شخص مع ان السلطات لم تعترف الا بستين منهم . . ولم تذكر اسم اي واحد حتى الأن . (الوثيقة المرقمة رقم١١ تبين اسماء المعتقلين مؤخراً . . مع صورهم) .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان مجموع نفوس البحرين لا تتجاوز ٣٥٠ الفا فهذا يعني ان هناك معتقلا واحداً بين كل ١٠٠ شخص . . اي ان ذلك يساوي اعتقال قرابة ثلاثة ملايين انسان من الشعب الامريكي !! (الوثيقة المرفقة رقم١٢) .

ثامناً ـ في المظاهرات السلمية تعمد السلطات الى استعمال العنف ضد المواطنين . ولا تتورع عن استعمال الاسلحة النارية . . وقد قتل حتى الآن

نتيجة ذلك العشرات في كل من مظاهـرة عام ١٩٥٦ و١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٧٩ و١٩٨٠ . كما يجري اقتحام البيوت وحرقها فيما بعد .

تاسعاً ـ يتعرض بعض المواطنون لعملية اسقاط جنسياتهم البحـرانية ، والنفي بالقوة خارج البحرين وهناك الآن اكثر من خمسة الآف من الذين تعرضوا لذلك خلال السنوات العشرين الماضية . . حيث يعيشون اليوم في مختلف دول الخليج . . كما تعـرض لذلـك ٥٨ مواطن من مختلف الاعمـار خلال العـام الماضي في ثمان دفعات حيث اعتقلوا وعذبوا ثم نفوا الى ايـران . (الصور والوثائق مرفقة بهذه البرقية رقم الوثيقة ١٣) .

عـاشراً ـ يضـطر كثير من المـواطنين حـرصـاً على حيـاتهم ومستقبلهم واعراضهم الى الهجرة خـارج البلاد ومن هنـا كانت الجـالية البحـرانية اكبـر الجاليات في دول الخليج الاخرى .

حادي عشر ـ هناك ٢٠ الف مواطن ولدوا في البحرين ولا يحملون أيـة جنسية اخرى ومع ذلك فهم محرومون من حمل الجنسية البحرانية برغم انهم يحملون شهادات ميلاد مصدقة من قبل السلطات الا ان الحكومة الخليفية تمتنـع عن اعطائهم الجنسية بلا اي عذر قـانوني . . ويبقى هؤلاء محـرومين من مواصلة الدراسات العليا . . حيث انهم محرومون من الحصول على الجواز للسفر ! كما انهم محرومون من الوظائف ايضاً .

وقد رفضت السلطات حتى الان حل مشكلة هؤلاء ليبقى سيف التهديد بالنفي مسلطاً عليهم ومن ثم تضمن السلطات ولائهم القسري .

ثاني عشر ـ تعيش البلاد بلا قانون حيث ان الدستور الشكلي للبلاد علق رسمياً بعد الغاء المجلس الوطني في البـلاد نتيجة رفضـه لمشروع حكـومي يطالب بالسماح للسلطات باعتقال اي شخص لمجرد الاشتباه بأسمه لمدة ثلاث

سنوات وامكانية تمديده لمدة غير محدودة وبلا محاكمة .

ثالث عشر ـ لا توجد اية مشاركة سياسية من قبل الجماهير في الحكم . . بل الحكم هناك عشائري ديكتاتوري يشبه الحكم في القرون الوسطى في اوروبا .

فمن مجموع ١٦ وزارة هناك ٨ وزارات هي حكر على آل خليفة الذين لا يشكلون سوى ٣٪ من المواطنين . وهذه الوزارات هي :ـ

١ ـ وزارة العمل .

٢ ـ وزارة الداخلية .

٣ ـ وزارة العدل .

٤ ـ وزارة الخارجية .

٥ ـ وزارة الدفاع .

٦ ـ وزارة التربية والتعليم .

٧ ـ وزارة الاسكان .

٨ ـ رئاسة الوزراء .

بالاضافة الى منصب الأمير الذي يتمتع بسلطات واسعة جداً . مع الأخذ بعين الاعتبار ان آل خليفة هم غرباء عن البحرين وقد دخلوها عنوة من منطقة الزبارة !! (وثيقة رقم١٤) .

رابع عشر ـ تمارس السلطات «العنصرية» حيث ان لآل خليفة امتيازات واسعة تبتدىء حصولهم منذ الولادة على رواتب مجانية على حساب المواطنين . . وانتهاءاً برقم سياراتهم التي تسمح لمن يملكها بمخالفة قوانين

المرور ! مروراً بانهم لا يمثلون امام المحاكم القانونية حتى لو ارتكبوا ابشع الجرائم .

خامس عشر ـ تمارس السلطات . . « الطائفية » . . بشكل بغيض حيث ان للمناصب سطحاً لا يصله الا من كان من ابناء طائفة معينة ، وبذلك تكرس السلطات تمزيق ابناء الشعب .

سادس عشر ـ يسمح آل خليفة لانفسهم بمصادرة اراضي الناس . فالامير يعتبر نفسه مالكاً لكل ارض البحرين ، ومن يريد اقامة بيتاً لنفسه فانه لن يستطيع الا اذا اصدر الأمير مرسوماً اميرياً يمنحه قطعة أرض لبناء البيت من دون السماح له بنقله لغيره .

والدليل على ذلك ان ٩٠٪ من الجريدة الرسمية اليومية مخصصة للاعلانات عن صدور المراسيم الاميرية بذلك .(صورة من الجريدة الرسمية مرفقة بهذه البرقية) . (الوثيقة المرفقة رقم١٥) .

سابع عشر ـ تعمد السلطات الى نشر التفسخ الخلقي والتمزق العائلي ، عبر نشر الفساد والميوعة بالقوة ، فمثلا تمنع الفتيات من لبس الملابس المحتشمة كما تعرض السلطات افلاما خليعة في التلفزيون مما لا تسمح بها العادات والتقاليد ابدا .

ثامن عشر ـ الطلاب الذين يتلقون تعليمهم الجامعي في الخارج يمنعون من مواصلة الدراسة ، الاّ بعد بيعة النظام الحاكم عبر تسجيل اسمائهم وحضورهم في ما يسمى بنوادي البحرين .

تاسع عشر ـ العمّال محرومون من حقوقهم الطبيعية . . حيث ان النقابات العمالية ممنوعة في بلادهم ومن يطالب بها يعرض نفسه للاعتقال ٣ سنوات وغرامة ٢٠٠ديناراً !

هذه «عينة» مما يتعرض له الشعب البحراني على ايدي الطغمة الحاكمة في البحرين وانني اضعها بين ايديكم لاطالب بما يلي :ـ

أولاً ـ طرد ممثل الحكومة الخليفية من المنظمة الدولية لانها لا تمثل دولة البحرين وشعبها .

ثانياً ـ اتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بايقاف الحكومة الخليفية عند حدّها في هذه الممارسات فوراً .

ثالثاً ـ اجراء انتخابات عامة تحت اشرافكم ليختار الشعب البحراني المسلم النظام الذي يرتأيه .

وفي الختام . .

انني وبالنيابة عن الشعب البحراني بكل فئاته اضع منظمتكم أمام مسؤولياتها التأريخية . . آملاً ان تكونوا عند حسن ظن جماهيرنا . .

والسلام على من اتبع الهدى

هادي المدرسي

(٣)
الأسلحة والذخائر

كتبت جريدة « أخبار الخليج » لسان حال السلطة في عددها الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨١م ، عن تمكن رجال المباحث من اكتشاف مخزن للاسلحة تابع للمجموعة المتهمة بقضية الانقلاب في البحرين يحوي ٦ رشاشات و٤ قنابل يدوية ومسدس واحد (الصورة رقم١) .

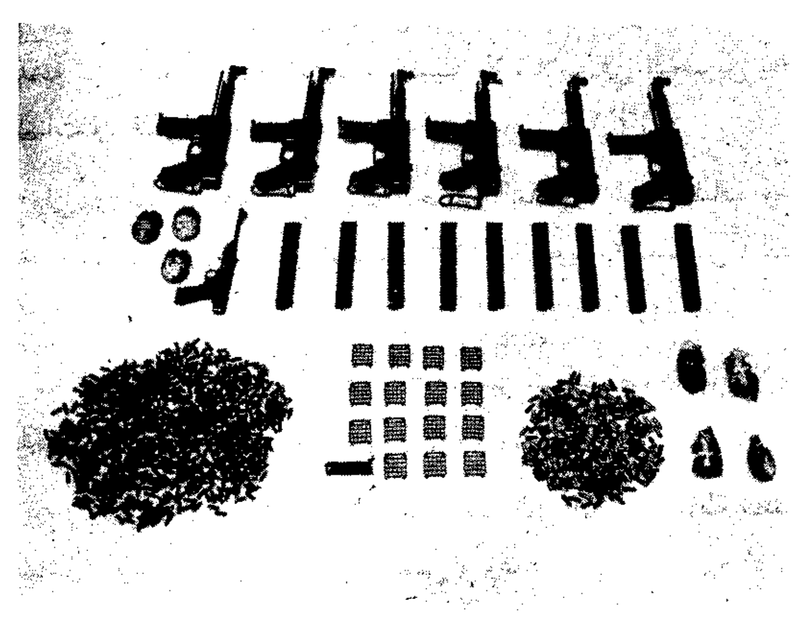
وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٨١م كتبت الجريدة المذكورة عن اكتشاف مخزن الاسلحة للمجموعة ويحوي ٤ رشاشات و٣٢ قنبلة يدوية و١٢مسدس (الصورة رقم٢) .

كما انه في ذات اليوم أي في ٢٠ ديسمبر نشرت صورة عن الاجهزة اللاسلكية التي تم ضبطها سابقاً (الصورة رقم٣) .

ومن خلال ذلك يكون مجموع الاسلحة التي ادَّعت السلطة اكتشافها ١٠ رشاشات و٣٦ قنبلة يدوية و١٣ مسدس ، وعدداً آخر من أجهزة الاتصال اللاسلكية .

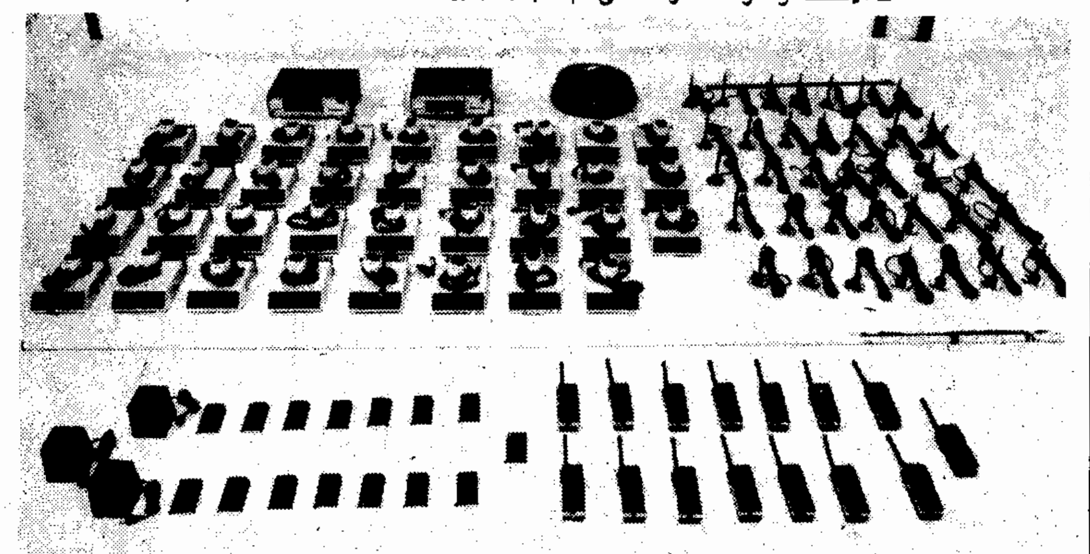
ولكن المثير للدهشة كيف يمكن لمجموعة تعدادها ٧٣ شخصاً مع

مجموعة هـذه الاسلحة البسيـطة من ان تنفذ العمليـات التاليـة التي اتهمتهم السلطة بهـا وهي : السيـطرة على كـل من مبنى الحكـومـة المـعـروف (بالسكرتارية) ، ومبنى الاذاعة ، ومبنى التلفزيون ، ومقر قوة دفاع البحرين ، والقلعة ، وميناء سلمان ، وكذلك ادعت نيتهم القيام بثورة مسلحة في بعض الدول الخليجية . . على ان هكذا عمليات تحتاج الى أقل التقادير الى مجموعة من الكتائب والفرق العسكرية وكذلك الى عدد من المدافع والاسلحة الثقيلة ، اضافة الى الطائرات المروحية . .

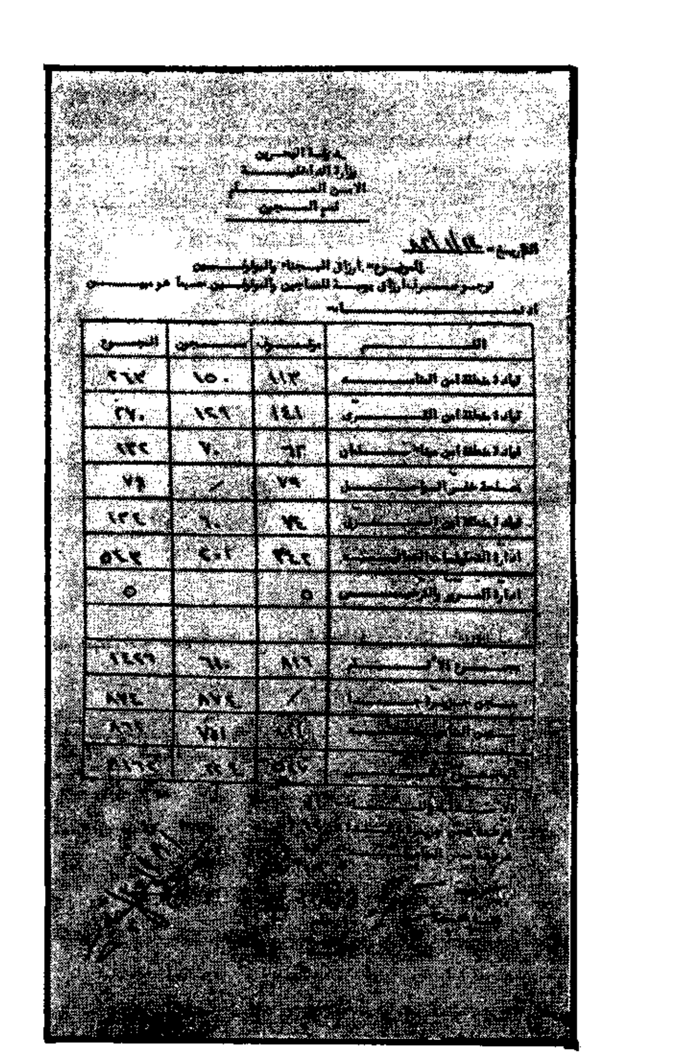


الأسلحة التي تم العثور عليها في مخبأ شبكة التخريب

ـ الاسلحة وسترات الشرطة التى تم ضبطها فى بيت المسئول عن تخزين الاسلحة



ـ الاجهزة اللاسلكية التى جمعتها شبكة التخريب والتى كان قد تم ضبطها من قبل



دولة البحرين
وزارة الداخلية
الأمن العام
أمن السجون

التاريخ: [illegible]

الموضوع: أعداد السجناء والموقوفين

[illegible] أعداد السجناء والموقوفين [illegible]

الجهة	موقوف	مسجون	المجموع
قيادة شرطة محافظة العاصمة	١١٣	١٥٠	٢٦٣
قيادة شرطة محافظة المحرق	١٤١	١٢٩	٢٧٠
قيادة شرطة محافظة [illegible]	٦٣	٧٠	١٣٣
[illegible]	٧٩	/	٧٩
قيادة شرطة محافظة [illegible]	٧٩	٦٠	١٣٩
إدارة [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
إدارة [illegible]	٥		٥
[illegible]	٨٢٦	٦٧٠	١٤٩٦
[illegible]	/	٨٧٤	٨٧٤
[illegible]	[illegible]	٧٥١	٨٦٦
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

[illegible]

(٤)

الوثيقة الفضيحة !

تؤكد اكثر تصاريح اقطاب الحكومة البحرينية عن عدم وجود سجناء سياسيين في البحرين ، وحتى أيام الاحداث جاءت معظم التصريحات تنفي وجود أي عدد آخر من المعتقلين سوى الـ٧٣ المتهمين بقضية اسقاط نظام الحكم في ديسمبر ١٩٨١م ، ولكن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين استطاعت عبر عناصرها من تسريب هذه الوثيقة التي تكشف عن عدد المعتقلين ، وقامت بتوزيعها على وسائل الاعلام العالمية ، وقامت عدة جهات بنشرها وادانة حملات الاعتقال الكمية في البحرين . منها مجلة الشراع البيروتية العدد(٦) ، وجريدة السفير البيروتية العدد (٢٨٠٨)، كيهان الفارسي العدد (١١٥٢٩)، وبثها التلفزيون الايراني بتاريخ ١٠مارس ١٩٨٢م .

الرقم/ت ٠ ج ١٠٢/١٩٨٢م
التاريخ/١٨/٥/١٩٨٢م

وزارة الداخلية
الأمن العام

الموضـــوع: ـ ـ ـ ـ ـ

الى هيئة محكمة الاستئناف العليا ٠٠

بعد الاطلاع على كتاب سمو رئيس مجلس الوزراء / الرقم ١٢٣٠/ب / والمؤرخ في ١٠/٥/١٩٨٢ ـ الموافق ١٥ رجب ١٤٠٢هـ ٠فقد تقرر ان تصدر احكام المحكمـــة كالاتي:

١/ السجن المؤبد لثلاثة من المتهميـــن على ان يكون واحد منهم من رعايا دولـــة البحريـــن ٠ وآخر من رعايا المملكـــة العربية السعودية الشقيقة والثالث من رعايـــا سلطنة عمان الشقيقة ٠

١/ السجن لمدة ١٥ سنـــة ، لمن تزيـــد أعمارهـــم عن ١٨ عـــامـــا ٠

٢/ السجن لمـــدة ٧ سنـــــوات لمن تقـــل أعمـــارهـــم عـــن ١٨ عـــاما ٠٠

على أن لاتعلن الاسماء من قبل المحكمـــة حتـــى اشعـــار آخـــر ٠

هـــــذا ما لزم ٠٠ وشكـــرا ٠

محمد بن خليفه آل خليفـــه
وزيـــر الداخليـــه

(٥)
الأحكام السياسية

لقد تشدقت حكومة البحرين طوال أيام الأحداث الأولى حول علنية المحاكمات ، لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك وأعلنت ان المحاكمات ونظراً لخصوصية الأحداث لابد ان تتخذ الطابع السري . . ولأن التحقيق والمرافعات وما يتم فيها هي من (اسرار الدولة) .

تطالع ـ عزيزي القاريء ـ الوثيقة الخطيرة التي تكشف كل القضية وملابساتها حول التحقيق والدعايات المختلفة التي نشرت حول المحاكمات ، اذ تكشف الوثيقة ان لا محاكمات وانما الأحكام (قرار سياسي) اتخذته الأسرة الحاكمة نظراً للأوضاع السياسية والاجتماعية وخشية النظام كما عبرت عنه الصحف العالمية من أن تتحول أجساد الشهداء (في حال تنفيذ حكم الاعدام) الى مشاعل تحفيز وتحريك الارادة الجماهيرية .

The Washington Post

WEDNESDAY, MARCH [illegible]

ANOTHER EL SALVADOR IN THE PERSIAN GULF

The State of BAHRAIN may not be known to you, but it is located in the middle of the PERSIAN GULF. [illegible]% of the free world's oil needs goes through the Persian Gulf. BAHRAIN is only 15 miles from the rich oil field of SAUDI ARABIA. It is also the Middle East banking and money exchange center.



In BAHRAIN there are now 2,000 political prisoners in a country of 350,000 people. They were arrested in a very indiscriminate way, for no reasons other than reading a book, listening to a cassette or having one of their friends or relatives arrested by the government. Those arrested were wildly tortured, in violation of all international laws, causing several deaths among them. The other prisoners might end up dying the same way. They are being denied an attorney and any visitors. These inhumane acts by the Government of BAHRAIN, if not stopped, will soon create another EL SALVADOR in the PERSIAN GULF. Most of these prisoners are to be in court today. More than a hundred are facing the death penalty.

You have the power to save many lives and prevent an explosion. Show that you care for human rights. Do something!

(٦)
اعلان الواشنطن بوست

في عددها الصادر يوم الاربعاء ٣ مارس ١٩٨٢م نشرت الواشنطن بوست هذا الاعلان تحت عنوان « سلفادور ثانية في الخليج ».. وقد أثار هذا الاعلان سخط الحكومة البحرينية حينها . .



Newsmagazine of the Islamic movement

Crescent INTERNATIONAL

EDITORIAL

The Gulf goes on trial

By the time these lines appear in print it is most likely that the five sentenced to death by a Cairo military court on charges of killing Anwar Sadat will have been executed. The five will have walked to the gallows, or the firing squad, as men proud of having done their duty and anxious to attain shahada. Millions of Muslims in Egypt and throughout the world will also regard the five as shaheeds in the cause of Islam and the 'law' that puts such men to death will be regarded as an extension of zionism and imperialism. The men who impose such 'law' will be regarded as murderers.

ACHAHID — LA VOIE DE LA RÉVOLUTION ISLAMIQUE

ÉVÉNEMENT

SITUATION AU BAHREIN

LETTRE OUVERTE de Hujjat El-Islam et du Pr. Hadi Al-Mudarric AU SECRÉTAIRE GÉNÉRAL DE L'O.N.U

Ce sont :
- Cheik Jamal Al-As...
- Muhammad Hass...
- Karim al-Habachi
- Jamil Ali Muhsin al...
- Said AL-Ouainati
- Muhammad Gloum...

Page 6 — LE MONDE — Mercredi 10 mars 1982

Bahrein

Selon l'Association des Juristes démocrates

PLUS DE TROIS MILLE PERSONNES ONT ÉTÉ ARRÊTÉES POUR « INTELLIGENCES AVEC L'IRAN »

Le Monde

THE GUARDIAN

DAVID HIRST was refused entry to Bahrain on Saturday. He reports on the treason trial which he cannot attend

Putting the Gulf's resistance on trial

SUD-SUD

justice

Les états du Golfe face à la révolte Chiite

Un Bahreini sur cent en prison

Bahrein : signifie en arabe les deux mers, qui désignent aujourd'hui l'Archipel situé à quelques kilomètres de l'Arabie Saoudite. L'avenir politique de Bahrein s'est sans doute décidé au cours des premiers mois de 1970.

KAYHAN international

Islamic Front For the Liberation Of Bahrain

NEWS RELEASE

Bangladesh Muslim Leader Condemns Bahraini Action

new trend

73 Face Death in Bahrain

Following mock trials completed on March 3, 1982 the government of Bahrain is calling for the death sentence for 73 young Muslims who were arrested 3 months back with 400 others. Their "crimes": "illegal" tape cassette listening to an possession of a banned book to being related to a critic of the government.

The extent of the suffering of the people of Bahrain (located 24 miles off Saudi Arabia) can be estimated from the fact that out of a total population of mere 350,000, there ... political prisoners ...

M Muslimedia

Bahrain regime using ruthless methods to crush popular discontent

By a Special Correspondent

The last three years have witnessed a sharp escalation of popular discontent in the small Gulf State of Bahrain, marked by demonstrations and open defiance of the authoritative rule of the Al-Khalifa family. This is not the first time that popular discontent has come to surface in this country. In 1956, a nationalist movement managed to rally the masses against the rule of the Al-Khalifas, who dealt ruthlessly with the dissidents. The movement was crushed after the intervention of the British army stationed in the island, and the leaders of the movement were exiled. In 1956, widespread demonstrations and strikes by the ...

local banking system and the multi-national companies in the Gulf region. This dramatic change in the status of Bahrain resulted in a huge inflow of manpower associated with the oil-boom, and tens of thousands of Koreans, non-Muslim Indians and West Europeans came to the country. Many of these are considered a reserve force which could be mobilised to combat any popular uprising in Bahrain or any of the other Gulf States.

The symbolic withdrawal of the British army from the island in 1971 left behind large navy and air force bases which have been used by the US since then. It is believed that they are now being prepared for use by the Rapid Deployment ...

AMNESTY INTERNATIONALE : des Musulmans du Barhein occupent le Siège

Les responsables de l'organisation Amnesty International furent surpris de voir débarquer un groupe de militants aux visages couverts d'écharpes.

Les murs du local d'Amnesty International sont remplis de photos et d'affiches justifiant leurs protestations.

TEHRAN TIMES

SATURDAY MARCH 13, 1982 (22 ESFAND 1360)

Saddam's attack, plots of Saudi, Munafiqs, France, Bahrain a chain of plots against Iran

The Washington Post

WEDNESDAY, MARCH 3, 1982



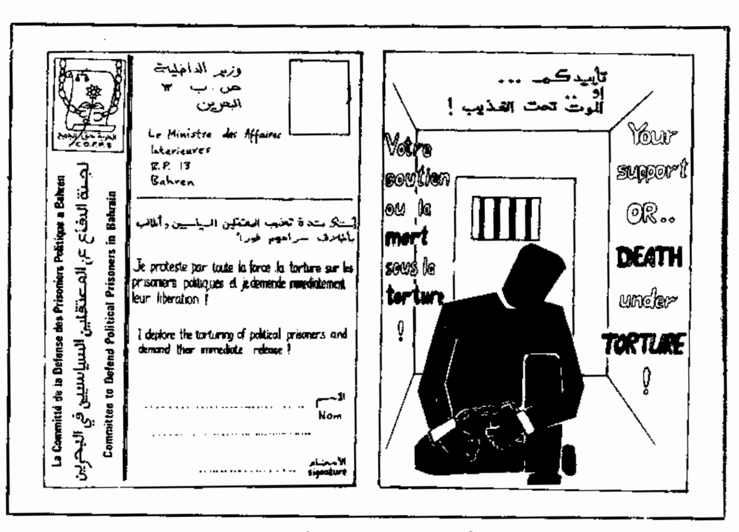
كيهان العربي
تشريد ٥٠ مستضعفا بحرينيا
AL-ARAB
السفير
الوطن
أمل
وزارة العدل : المحاكمة سرية
والجلسات مؤجلة حتى ٥ ابر
احتفال جماهيري حاشد
تضامناً مع مجاهدي البحرين
استئناف محاكمة المتهمين
الشعب البحراني
يعيش خلف القضبان
أحداث البحرين .. وتجار الكلمة
الكفاح
SHAHEED
يوم التضامن العالمي مع شعب البحرين
هيئات دولية تطلب بالتحقيق
في اعتقالات البحرين

(٧)

صدى اعلامي وسياسي عالمي واسع للأحداث - في الصحافة الاجنبية -

(٨)

في الصحافـة العربيـة



الوجه الامامي (بطاقة الاستنكار) الوجه الخلفي

(٩)

بطاقة الاستنكار

وزعت لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين هذه البطاقة الاستنكارية خلال أيام الاحداث واتساع حملة الاعتقالات الكمية في صفوف المواطنين وحسبما تشير الاحصاءات فانه تم توزيعها في العاصمة الفرنسية باريس لوحدها بعدد (٢٠،٠٠٠ بطاقة) ثم تم ارسالها الى وزير الداخلية البحراني كما هو موضح على ظهر البطاقة . . اضافة الى ان وزير الداخلية البحراني الشيخ محمد آل خليفة قد استلم اعداد مماثلة من مناطق عديدة من العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوروبية .



(١٠)
مذكرة مرافعة مكتب الخليج والاستشارات القانونية للمحاماة
في حق المتهم الأول ـ السيد جعفر كاظم العلوي

بسم الله الرحمن الرحيم

(مذكرة بمرافعة الدفاع في القضية الجزائية رقم ١٩٨٢/٢م) لدى محكمة الاستئناف العليا .
مقدمة من المتهم الأول/سيد جعفر السيد كاظم العلوي ، بالوكالة عنه المحامي/محمد سلمان احمد .

ضد

ممثل الادعاء العام .
لجلسة يوم الاثنين الموافق ١٢/ابريل/١٩٨٢

اصحاب السعادة قضاة محكمة الاستئناف العليا الموقرين .

تقدم الادعاء العام لمحكمتكم الموقرة بلائحة الاتهام ناسباً بموكلي المتهم الاول ، التهم الموصوف بها .

وتأييداً لذلك قدم الادعاء العام عدة مبرزات اهمها افادات المتهم لدى

الشـرطـة والادعـاء العـام واعتـرافـه لــدى قـاضي التحقيق في ١٩٨٢/١/٩ و١٩٨٢/٢/١٧ ، ومبررات اخرى .

ورداً على ما قدمه الادعاء العام وما اورده في مرافعته ، ودفاعاً عن المتهم الأول اورد الآتي :

أولاً : ومن حيث وقائع هذه الدعوى :

١ ـ ان الدليل الرئيسي الذي يستند عليه الادعاء العام في كل ما نسبه للمتهم الاول والآخـرين تلك الاعترافـات المختلفة والمتكـررة التي ابـرزهـا للمحكمة .

ولا شك في ان افادات الشرطة كلها والادعاء العام بموجب نص المادة الخامسة ـ الفقرة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧٦/٧ ـ الخاص بـاجراءات المحكمة ـ تكون خارجة عن نطاق تقدير المحكمة في هذه الدعوى بالنسبـة لمواد الاتهام .

٢ ـ كما ان افادات الشرطة والادعاء العام محشوة بمعلومات عديدة وكثيرة ومختلفة لا يمكن للمتهم كفرد مهما اوتي من قوة ذاكرة ان يدلي بها كما هي منسقة ومبوبة ومقسمة الى فقرات عديدة وابواب مختلفة وان تتضمن عديد من اسماء المتهمين والقابهم ورموزهم السرية وغير ذلك مما لا مجال لذكره .

انها صورة خيالية لا علاقة لها بما هو عليه واقع الحال ، ذلك انها لا تتحد من حيث الوقائع او التواريخ والأمكنة منها مثلا على سبيل المثال لا الحصر :ـ

أ ـ جاء في افادة الشرطة في ٨١/١٢/١٣ بأن المتهم توجه لايران سنة ١٩٨١ وقضى بهـا ثـلاثـة أيـام وبعـد سنـة تـوجـه مــرة أخـرى الى ايــران (اكتوبر ١٩٨٢) .

ب ـ بينما جاء في افادة الادعاء العام بتاريخ ٢٣ / ١ / ٨٢ بأنه سافر لايران أواخر ٧٩ للزيارة والتدريب ، وفي سبتمبر ١٩٨٠ طلب منه حميد رضا الحضور لايران حيث بقي أيام .

وفي اكتوبر ١٩٨٠ ـ سافر لدبي وبقي بالشارجة شهرين ونصف .

وفي النصف الثاني من نوفمبر ١٩٨٠ ـ سافر الى لندن حيث بقي ثلاثة أشهر ونصف (آخر نوفمبر وديسمبر ٨٠ ويناير وفبراير ١٩٨١م . وفي مارس وابريل ونصف مايو كان في دبي حيث سافر بعدها لايران).

جـ ـ في اعتراف قاضي التحقيق في ٩/١/٨٢ بأن المتهم سافر لايران في يوليو ٨١ بناء على طلب حميد رضا وتدرب هناك لمدة شهر في اصفهان والباقي في طهران .

د ـ وفي الاعتراف أمام قاضي التحقيق في ٢٧/٢/٨٢ جاء بأن المتهم سافر لايران لمدة سبعة أيام وانه سافر لمدينة دبي وأقام بها شهرين ثم سافر ايران لمدة خمسة شهور دون ذكر التاريخ .

ولا شك انها في ١٩٧٩ او بعدها بأجل قصير .

هـ ـ كما جاءت بعض الافادات السابقة خلو من بعض الوقائع التي تلت في الافادات اللاحقة عليها كذلك اسماء من يسمون بقادة الجبهة ومقرها واتصالاتها في ايران واهدافها وخططها وطرق تمويلها .

ان كل ذلك لا يعني بحال من الاحوال تكرار الزيارات وانما عدم صحتها بالمرة لتضاربها في التواريخ والاماكن والوقائع مما يجعلها غير صحيحة او مطابقة لما عليه واقع الحال .

٣ ـ اما فيما يتعلق باعترافي المتهم لدى قاضي التحقيق في ٩/١/٨٢

و٨٢/٢/١٧ ، فبالاضافة الى انهما غير منظمين شكلا من حيث انهما محاضر لجلسات المحكمة ، فقد اشتملا على معلومات متناقضة منها :

أ ـ جاء في الاعتراف الأول بتاريخ ٨٢/١/٩ ، انه بعد ان انضم للتنظيم سنة ١٩٧٨ ـ أتت منشورات من لندن تحمل اسم الجبهة قال له حميد رضا اننا نفس التنظيم ومن هذا الوقت علم بأنه عضو في الجبهة .

ب ـ وفي الثاني (٨٢/٢/١٧) بأنه انضم لتنظيم اسلامي في ٧٨ وعلم في ٧٩ ان هذا التنظيم يسمى بالجبهة الاسلامية .

جـ ـ كما ذكر في الاول انه نظم عناصر ، وعكسه ، خلو الاول من ذلك ، وكذلك تناقض اسماء من سافر معهم .

٤ ـ انه من المعروف لدى الشيعة مراجع دينية يتبعون فتاواهم وارشاداتهم ، والمتهم والأخرين حال قيامهم بذلك لا يدل على اتفاق او اشتراك في مؤامرة معينة او تنظيم معين ، ولا يعد من قبيل ذلك الاطلاع على الثقافة الاسلامية . اما عن التدريب في ايران فهو شيء متيسر وسهل المرام ليس للمتهم والآخرين وانما لعدد من الناس وهو أمر غير منكر في ايران .

٥ ـ أما ما ورد من خطط القيام بأعمال لقلب نظام الحكم بتغيير نظام الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البحرين فإنه ينفذ بما جاء على لسان سمو رئيس الوزراء لمجلة المستقبل في عددها ٢٥٧ الصادر في يناير ١٩٨٢ ـ تحت عنوان الفترة الحرجة بقلم رياض نجيب الريس ـ الصفحة العاشرة ـ العمود الثالث ما نصه (ليس صحيحاً هذا الكلام الدولة لم تضخم حجم المؤامرة ـ المؤامرة كانت تخريبية لزرع الفوضى واشاعة القلاقل ، ولم تكن مؤامرة لقلب نظام الحكم).

٦ ـ وفي جريدة (الخليج الظبيانية ـ العدد رقم ١٠٩٣ الصادر في يوم

الاثنين ٥ أبريل ٨٢ وفي مقابلة مع صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ـ العضو في مجلس التعاون الخليجي كما دولة البحرين ـ الصفحة الخامسة العمود الثالث ـ في مقابلة له ووزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي ـ والوفد المرافق ، قول الوفد للشيخ زايد ما نصه(قالوا والله نحن نريد الصداقة ثم نريد منكم ان تعرفوا اخوانكم في البحرين ان الذي حدث وصار ، لا نعرف عنه شيء ولا يمكن ان نعمله ، ولا دولة مسلمة ، فوق انها جارة هذا ليس من واجبنا ولا يمكن ان نعمل شيء من هذا ، واذا كان فيه مخربون في البحرين او في اي دولة جارة من جيراننا فنحن كذلك عندنا مخربين ، وتسمعون عنهم ـ المخربون عندنا دائما تسمعون عنهم وعما يفعلون ـ ليس فقط مع جيراننا ، ونحن هذا ليس من عملنا ولا يجب ان تنتظروه منا او تنتظره البحرين ـ او تنتظر جارتنا البحرين منا شيء من هذا النوع .

٧ ـ لم يوجد لدى المتهم أية اسلحة او متفجرات أو كتيبات او منشورات او اي شيء آخر مما ابرز صوراً عنه الادعاء العام للمحكمة الموقرة ولا يعرف فيما اذا كان ذلك موجود حقيقة أم لا .

٨ ـ والمبررات الاخرى المرفقة بالدعوى خاصة بمراحل التحريات لا دخل لها في التحقيق ، كما ان من حررها يصدق عليه الاقوال الواردة بالنسبة للطبيب الشرعي وهو انهم لم يقسموا اليمين القانونية امام المحكمة الموقرة ، اذ لا رقابة على مثل هؤلاء سواء ضميرهم الذي لا يمكن الركون اليه الا باليمين القانونية وبالتالي فان افاداتهم لا تعد أمراً مهماً في هذه الدعوى يمكن الركون اليه لمظنة الشك ولأن الشك يفسر في مصلحة المتهم .

٩ ـ ان كافة افادات الشرطة واعترافي قاضي التحقيق قد اخذت من المتهم تحت طائلة التعذيب الجسدي والاكراه المعنوي ، يشهد على ذلك ما

جاء من بنود عديدة عن اصابات المتهم خاصة بعد هذه الفترة الطويلة وهو قيد التحقيق ، الا انه لا يمكن الركون الى النتيجة التي خرج بها الطبيب الشرعي من ان ذلك قبل القبض على المتهم او بعد ذلك .

١٠ ـ ان ما يدعيه الادعاء العام باسم الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين لا دليل عليه سوى اعترافات بعض المتهمين رغم كثرتهم ، فأين برنامج عمل هذه الجبهة التي لا يعرف مقرها بالتحديد وباليقين كما انه ليس لها قيادة منظمة ومتسلسلة المهام او ميزانية محددة .

١١ ـ لا يوجد دليل قاطع على اتصال المتهم والآخرين او سعيهم او تخابرهم لدى الحكومة الايرانية بأي شكل من الأشكال ، وكلما ورد اعتقادات غير جازمة ولا تعتمد العلم الثابت اليقين ، ودليل ذلك ما ذكرت في البند الخامس والسادس .

١٢ ـ ان العلاقات بين البحرين وايران لا زالت قائمة ولا يوجد دليل واحد على استعداء المتهمون للحكومة الايرانية ضد البحرين ، اذ التمثيل الدبلوماسي ما زال قائماً بينهما ، كما لم يعلن اي من البلدين ما ينقض هذه العلاقات بينهما .

١٣ ـ ان الاسلحة والمتفجرات المزعومة لم توجد لدى اي من المتهمين الأول ، والمحرزين لها خارج الجبهة المزعومة ، فكيف يمكن التوفيق بين حيازتهم لهذه الاسلحة وبين حيازة المتهمين لها دون صفة او نيابة لهم عنهم .

ثانياً : ولتكييف كل تلك الوقائع من الناحية القانونية فأنني اورد التالي :

١ ـ بالنسبة للتهمة خلافاً للمادة ١٢٢ عقوبات فيرد عليه بما يلي :

١ ـ ومن خلال مانشر بالخليج الظبيانية المشار اليه سابقاً يتضح بأنه لا

وجود لاتصالات مهما كان نوعها بين المتهم أو المتهمين والحكومة الايـرانية بدليل عدم علم الايرانيين بهذا الاتصال او معرفتهم به .

٢ ـ ان الموجود بأوراق الدعوى لا يقوم دليلاً قاطع ينفي ما سبق ويثبت هذا الاتصال ، وان اي من المتهمين قد سعى لغاية استعداء ايران للبحرين .

٣ ـ كذلك لا يمكن القطع والجزم بأن المتهم والآخرين قد اتجهت ارادتهم للسعي للحكومة الايرانية او التخابر معها ، او ان هدف ذلك هو حملها على معاداة البحرين .

٤ ـ وحيث تخلفت نية السعي او التخابر من خلال الوقائع السابقة ، فان القصد الجنائي يكون منتفياً ، خاصة وان علاقة البحرين بايران قائمة دون عداء او بها مظنة الاعتداء .

٥ ـ لا يوجد اتفاق بين المتهمين على ذلك السعي والتخابر ولم يجمعوا على هذا الأمر ولن تنصرف ارادتهم لمثل هذا الاستعداد .

٦ ـ لا يكفي ان يوجد لدى المتهمين اسلحة او متفجرات حسب زعم الادعاء واستئجار بيوت وغيرها للتدليل على وجود السعي والتخابر لـدى دولة أجنبية . . . والخ .

٧ ـ لم تتقابل ارادة المتهمين او تتفق على الاشتراك فيما يسمى بجبهة اسلامية ، ولم يساهم أي منهم بأي فعل يدل على وجود التنظيم ، والصلة بين التنظيم ، والصلة بين المتهمين لا ترقى لمثل هذا الأمر ، وأكثرهم ليس على علم بحقيقة ذلك .

وكافة المبررات على اختلافها لا توضح مطابقتها للاهداف المؤثمة في القانون . يؤكد ذلك ما جاء على لسان سمو رئيس الوزراء السابق ذكره والذي

نشر بمجلة المستقبل بالعدد ٢٥٧ صفحة عشرة العمود الثالث . والذي نصه (لم تكن مؤامرة لقلب نظام الحكم)، أي تغيير نظام الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي والا ماذا يكون ؟ .

ثالثاً : وبالنسبة لتهمة الحيازة والاحراز لمفرقعات او اسلحة . . . الخ .

١ ـ فانه بالنتيجة على ما سبق لا يعتبر المتهم بأن له سلطة قانونية على الاسلحة او المتفجرات لعدم وجود صلة بين المحرزين والمتهم وكذا الآخرين .

٢ ـ ولا يكفي مجرد العلم على وجود سلاح غير مرخص او متفجرات للقول بتوافر العمد المطلوب لدى المتهم لأن ارادته لم تنصرف الى تحقيق الواقعة الاجرامية ، كما لا يعني ذلك عن توافر النشاط المادي المطلوب ، وهو حيازة السلاح او احرازه بالفعل لدى المتهم او غيره من المتهمين .

٣ ـ كما لا يمكن مساءلة المتهم بصفته فاعلا او شريكاً الا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الاعمال التي نص القانون على تحريمها ، ولا مجال للمسؤولية المفترضة او للمسؤولية التضامنية في العقاب .

رابعاً : وبالنسبة لافادات المتهم واعترافه أمام قاضي التحقيق :

١ ـ فانه من المقرر ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختيارياً ، ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه او التهديد او الخوف الناشئين عن امر غير مشروع ولو كان صادقاً كائناً ما كان قدر هذا التهديد او ذلك الاكراه .

ويكفي المحكمة دليلاً ما عليه اجراءات جلسات المحكمة وغير ذلك .

٢ ـ ان اعتراف المتهم ليس قاطعاً وصريحاً باقتراف ما نسب اليه من اتهام

ويحتمل تأويله على عدة وجوه كما لم تكن له حرية الاختيار فيما قال دليل ذلك آثار التعذيب التي ما زالت بجسده الضعيف ولوجود العلاقة السببية بين الاعترافات والافادات وهذا الاكراه .

خامساً : بالرغم من ان تقرير الطبيب الشرعي قد أثبت العديد من الاصابات بالمتهم الاول وهو ما يزال ومنذ القبض عليه تحت سلطة الشرطة بوزارة الداخلية التي تستخدم الطبيب نفسه والتي هي خصم في هذه الدعوى الماثلة أمام المحكمة الموقرة فقد توصل الى نتيجة مغايرة للواقع وهي عدم كون هذه الآثار نتيجة اكراه او تعذيب وهي نتيجة غير منطقية ولا تتمشى مع الواقع . أضف على ذلك فانه كخبير فني لم يحلف اليمين القانونية قبل اداء مهمته الموكلة اليه مما يجعل عمله باطلا حتى ولو أدى اليمين بعد الانتهاء من ذلك .

اذاً يعتبر اليمين من الاجراءات الجوهرية لتعلقه بالنظام العام ، ولا يجوز للقاضي او الخصم ان يعفو الخبير منه او التنازل عنها ، وتقضي المحكمة بالبطلان المطلق حال تخلفها .

والأمر هو ما عليه الحال في واقعات هذه الدعوى .

أصحاب السعادة :

انه من المقرر لمحكمة الموضوع ان تتبين الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها . وبما ان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض ، بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان يمكن ان يصل اليه رأي المحكمة .

ولعدم توافر عناصر الاتهام حسبما نص عليها القانون في حق المتهم الاول بالنسبة لما نسب اليه من اتهام فان الدفاع ليلتمس من المحكمة الموقرة لما سبق ذكره ، الحكم بالبراءة مما نسب الادعاء العام لموكلي المتهم الأول من

تهم غير صحيحة ولعدم ابتنائها على ما سبب في القانون الواقع .

ودمتم سنداً للعدالة والحق . .

المحامي

محمد سلمان احمد

وكيل المتهم الاول جعفر السيد كاظم العلوي

مكتب الخليج
للمحاماه والاستشارات القانونية

GULF BUREAU
OF ATTORNEYS & LEGAL CONSULTANTS

بسم الله الرحمن الرحيم

(مذكرة بمرافعة الدفاع في القضية الجزائية رقم ١٩٨٢/٢م)

لدى محكمة الاستئناف العليا ٠

مقدمة من المتهم الاول / جعفر السيد كاظم العلوى ، بالوكالة عنه المحامى / محمد سلمان احمد ٠

ضــــــد

ممثل الادعاء العام ٠

لجلسة يوم الاثنين الموافق ١٢ / ابريل / ١٩٨٢

اصحاب السعادة قضاة محكمة الاستئناف العليا الموقرين ٠

تقدم الادعاء العام لمحكمتكم الموقرة بلائحة الاتهام ناسبا لموكلي المتهم الاول ، التهم الموصوفه بها ٠

وتأييدا لذلك قدم الادعاء العام عدة مبرزات اهمها افادات المتهم لدى الشرطة والادعاء العام واعترافه لدى قاضي التحقيق في ١٩٨٢/١/٩ و ٨٢/٢/١٢ ، ومبرزات اخرى ٠

وردا على ما قدمه الادعاء العام وما اورده في مرافعته ، ودفاعا عن المتهم الاول اورد الآتي :

اولا : ومن حيث وقائع هذه الدعوى

١ ـ ان الدليل الرئيسي الذي يستند عليه الادعاء العام في كل ما نسبه للمتهم الاول والآخــرين تلك الاعترافات المختلفة والمتكرره التي ابرزها للمحكمة ٠

ولا شك في ان افادات الشرطة كلها والادعاء العام بموجب نص المادة الخامسة ـ الفقرة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧٦/٧ ـ الخاص باجراءات المحكمة ـ تكون خارجة عن نطاق تقدير المحكمة في هذه الدعوى بالنسبة لمواد الاتهام ٠

٢ ـ كما ان افادات الشرطة والادعاء العام محشوة بمعلومات عديدة وكثيرة ومختلفة لا يمكن للمتهم تفرد منها اوتي من قوة ذاكره ان يدلي بها كما هي منسقة ومبوبة ومقسمة الى فقرات عديدة وابواب مختلفة وان تتضمن عديد من اسماء المتهمين والقابهم ورموزهم السرية وغير ذلك مما لا مجال لذكره ٠

انها صورة خيالية لا علاقة لها بما هو عليه واقع الحال ، ذلك انها لا تتحد من حيث الوقائع او التواريخ والامكنه منها مثلا على سبيل المثال لا الحصر

أ ـ جاء في افادة الشرطة في ٨١/١٢/١٣ بان المتهم توجه لايران سنه ١٩٨١ وقضى بها ثلاثة ايام وبعد سنه توجه مرة اخرى الى ايران (اكتوبر ١٩٨٢) ٠

ب ـ بينما جاء في افادة الادعاء العام بتاريخ ٨٢/١/٢٣ بانه سافر لايران او اخر ٧٩ للزيارة والتدريب ، وفي سبتمبر ١٩٨٠ طلب منه حميد رضا الحضور لايران حيث بقى ايام ٠

وفي اكتوبر ١٩٨٠ ـ سافر لدبي وبقى بالشارجة شهرين ونصف ٠



(11)
التقرير الشرعي الطبي

ط ش ٢٠٥/١٩٨٢م

١٩٨٢/٣/٣١م

محكمة الاستئناف العليا المدنية　　　　الموضوع : ادعاء اصابات

تقرير طبي شرعي
في شأن المتهم /جعفر كاظم جعفر العلوي(١)

كطلب محكمة الاستئناف العليا المدنية أثبت أنا الدكتور كامل محمد احمد يوسف رئيس الطب الشرعي اني وقعت الكشف الطبي على المتهم /جعفر كاظم جعفر العلوي يوم ٨٢/٣/٢٨م الساعة ١٠/٣٠ صباحاً وذلك لبيان ما به من اصابات وسببها وتاريخ وكيفية حدوثها ونقرر الاتي :-

الفحص الطبي الشرعي :

قبض على المذكور يوم ١٩٨١/١٢/١٠م .

بالكشف على المذكور وجد يبلغ من العمر حوالي ٢٠ عاماً ، سليم ابصار العينين ، في صحة عامة عادية . وبفحص عموم جسم المذكور وجدنا :-

١ - اثر التئام غير منتظم الشكل وسطحي مستعرض الوضع نحاسي اللون ومبيّضة نوعاً ابعاده نحو ٥× ١,٥سم رفيع ويقع بظهر الساعد الايمن بالثلث

العلوي وثانية مماثلة ابعادها نحو ٢ × ١سم بخلفية المرفق الايسر وثالثة مماثلة ٢ × ١سم بأسفل وحشية الساعد الايمن .

وأثرين آخرين مماثلين ٢ × ١سم متجاورين ويقعا بأسفل خلفية الساعد الايسر .

٢ ـ اثر التئام غير منتظم الشكل سطحي بلون نحاسي مبيص متقطع ابعاده ٧ × ٢سم ويقع بوحشية الكاحل الايمن وآخر مماثل ٥ × ٤سم بخلفية الكاحل الايسر .

٣ ـ اثار ذات لون اسود باهت شريطية الشكل تترواح ابعادها بين ١٠ × ٢سم ، ٤ × ٢سم منتشرة بالظهر والالية اليمنى ولوحظ انها في اتجاه رأسي .

٤ ـ لم نجد بعموم الجسم المذكور أية آثار اصابية تشير الى وقوع اعتداء عليه او تعرضه لتعذيب او اكراه بدني يعاصر تاريخ القبض عليه او بعده وقت كشفنا .

(الرأي : استناداً على ما تقدم نرى الآتي)

لم نتبين من الكشف الطبي على المتهم / كاظم جعفر العلوي وجود اية اثار اصابية تشير الى وقوع اعتداء عليه او تعرضه لتعذيب او اكراه بدني في وقت يعاصر تاريخ القبض عليه يوم ١٠/١٢/٨١م او بعد ذلك .

هذا وان الاثار المشاهدة بالظهر والاليتين من الطراز الرضي وتحدث من جسم صلب محدود المساحة والاثار المشاهدة بالساعدين والكاحلين من الطراز الاحتكاكي بجسم خشن .

ونرى من لونها ودرجة تطوراتها الالتئامية انها قديمة وسابقة على تاريخ القبض عليه .

رئيس الطب الشرعي

الدكتور /

كامل محمد أحمد يوسف

ط ش ٢٠٥/١٩٨٢م

٣١/٣/١٩٨٢م

محكمة الاستئناف العليا المدنيه

الموضوع: ادعاء اصابات

تقرير طبي شرعـــــــي

في شأن المتهم /جعفر كاظم جعفر العلوي (١)

كطلب محكمة الاستئناف العليا المدنيه أثبت أنا الدكتور كامل محمد احمد يوسف رئيس الطب الشرعي اني وقعت الكشف الطبي على المتهم /جعفر كاظم جعفر العلوي يوم ٢٨/٣/١٩٨٢م الساعه ٣٠/١٠ صباحاً وذلك لبيان مابه من اصابات وسببها وتاريخ وكيفية حدوثها ونقرر الاتي :-

الفحص الطبي الشرعي:

قبض على المذكور بيوم ١٠/١٢/١٩٨١م .

بالكشف على المذكور وجد يبلغ من العمر حوالي ٢٠ عاماً مسلم ابصار العينين في صحه عامه عاديه .

وبفحص عموم جسم المذكور وجدنا :-

١- اثر التئام غير منتظم الشكل وسطحي مستعرض الوضع نحاسي اللون ومبيضه جوهراً ابعاده نحو ٥× ٥ر١سم رفيع يقع بظهر الساعد الايمن بالثلث العلوي وثانيه مماثله ابعادها نحو ٢×١سم بخلفية المرفق الايسر وثالث مماثله ٢×١سم بأسفل وحشية الساعد الايمن .

وأثرين آخرين مماثلين ٢×١سم متجاورين يقعا بأسفل خلفية الساعد الايسر .

٢- اثر التئام غير منتظم الشكل سطحي بلون نحاسي مبيض متقطع ابعاده ٧×٢سم يقع بوحشية الكاحل الايمن واخر مماثل ٥×٤سم بخلفية الكاحل الايسر .

٣- اثار ذات لون اسود باهت شريطية الشكل تتراوح ابعادها بين ١×٢سم ، ١×٤سم منتشره بالظهر والآليه اليمنى ولوحظ انها في اتجاه رأسي .

٤- لم نجد بعموم جسم المذكور ايه اثار اصابيه تشير الى وقوع اعتداء عليه او تعرضه لتعذيب او اكراه بدني يعاصر تاريخ القبض عليه او بعده وقت كشفنا .

(الرأي: أستناداً على ماتقدم نرى الاتي)

لم نتبين من الكشف الطبي على المتهم /كاظم جعفر العلوي وجود ايه اثار اصابيه تشير الى وقوع اعتداء عليه او تعرضه لتعذيب او اكراه بدني في وقت يعاصر تاريخ القبض عليه يوم ١٠/١٢/١٩٨١م او بعد ذلك .

هذا وان الاثار المشاهده بالظهر والاليتين من الطراز الرضي وتحدث من جسم صلب محدود المساحه والاثار المشاهده بالساعدين والكاحلين من الطراز الاحتكاكي بجسم خشن .

ونرى من لونها ودرجة تطورها الالتئاميه انها قديمه وسابقه على تاريخ القبض عليه .

رئيس الطب الشرعي

الدكتور/ [illegible]

كامل محمد أحمد يوسف

ع/ص



(١٢)

مذكرة الجبهة

الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين

الرقم : ١

التاريخ : ١٩/ذي الحجة/١٤٠٣هـ

مذكرة حول اوضاع المعتقلين السياسيين في سجون حكومة البحرين . .

في ١٣/١٢/١٩٨١م ـ اعلنت وزارة الداخلية في حكومة البحرين ، عن اكتشافها لمجموعة من الشباب كانت تنوي القيام باعمال تخريبية في البلاد .

وقد سبق هذا الاعلان ، وترافق معه حملة اعتقالات واسعة لم تشهد لها البلاد مثيلاً من قبل ، شملت مختلف فئات الشعب ، وفرضت حالة طوارىء على البلاد ، وقد وصل عدد المعتقلين حتى تاريخ ١٤/١/١٩٨٢م ، الى ٣١٦٢ معتقلاً (حسب وثيقة رسمية تم الحصول عليها من ادارة الارزاق بقسم السجون في وزارة الداخلية)

كان على قائمة المعتقلين ٧٣ شاباً ذكرت السلطات عددهم ولم تذكر

اسماءهم ، وادعت انهم يشكلون المجموعة التي كانت تنوي التخريب ، وقد وعدت السلطات حينها بمحاكمة هؤلاء الشباب في محكمة علنية تكفل لهم حق الدفاع عن انفسهم .

استمر جميع المعتقلين في سجون النظام منذ تاريخ الاعلان عن اكتشاف المؤامرة وحتى الان دون ان يحاكموا . . يواجهون داخل اقبية السجون شتى انواع التعذيب النفسي والجسدي البشع لانتزاع الاعترافات منهم الذين حوكموا هم فقط الـ٧٣ شاباً المذكورين وذلك بعد اكثر من ٣ شهور من تاريخ اعتقالهم ، وسوف يشار الى ظروف محاكمتهم فيما يلي ، واما الباقون فانهم لا يزالون في المعتقلات دون اية محاكمة ، وذلك تطبيقاً لاحكام قانون « امن الدولة » في البحرين الذي ينص على حق وزير الداخلية في الامر بالقبض على كل من يحتمل انه يقوم بنشاطات ضد الحكومة وايداعه السجن لمدة ٣ سنوات (قابلة للتجديد) دون ان يحاكم (على ذمة التحقيق والتحري) ، كما يعطي القانون المذكور لوزير الداخلية حق الامر بتفتيش منزل ومحل عمل من يحتمل ان له نشاطات ضد الحكومة واتخاذ اي اجراء آخر يراه وزير الداخلية ضرورياً .

وطبقاً لهذا القانون فان هناك المئات من المواطنين معتقلون منذ اوائل السبعينات حتى الان دون ان تجري لهم اية محاكمة .

ظروف المحاكمات :

ان التهمة الرئيسية التي وجهت الى المعتقلين الـ٧٣ كانت ـ النية في القيام بعمل ما (تناقضت تصريحات المسؤولين في الحكومة بتحديد طبيعة هذا العمل ، هل كان عملا تخريبياً ، محاولة انقلابية ، اثارة قلاقل بين الناس . .)، يقول خليفة بن سلمان رئيس الوزراء في البحرين ، ضمن مقابلة اجرتها معه جريدة « اخبار الخليج » الحكومية بتاريخ

١٤ يناير ١٩٨٢م : « لاشك ان المؤامرة كانت تستهدف بث البلبلة واثارة المشاكل في بلدنا ، ولكننا تمكنا بعون الله من السيطرة على هذه المؤامرة قبل ان يتم تنفيذ أي شيء من مخططاتها »!

وكيف اذن يحاكم الانسان بنيته . . وفي أي شريعة او قانون تبرر هذه التهمة ؟ هل هي محاكم التفتيش مرة اخرى التي كانت تحاكم معتقدات الناس وتفتش عن نواياهم ؟!

ان هذا بالضبط ما يحدث في البحرين وفق قانون امن الدولة الذي يقنن الفوضى والظلم . اما التهمة الاخرى التي وجهت الى المتهمين الـ٧٣ فهي :

(جناية السعي والتخابر لدى دولة اجنبية للقيام باعمال فدائية ضد دولة البحرين) .

ولم تقدم السلطات اي دليل عملي يدعم هذه التهمة .

والتهمة الثالثة كانت الانضمام الى منظمة غير مشروعة في حين ان القانون في البحرين يحظر اي شكل من اشكال التنظيمات الاجتماعية او السياسية ذات اهداف اجتماعية او سياسية ويعاقب عليها ، بما فيها التنظيمات النسائية ، وليست جريمة ان يتنظم الشباب في منظمات من اجل تحقيق اهدافها السياسية والاجتماعية المشروعة التي تضمنها لهم مبادئهم ويحول النظام الحاكم دون تحقيقها .

ثم ان هذه التهمة لم يقر بها اي من المتهمين ولم تثبت على اي منهم ، ويذكر ان هناك العديد من المنتظمين في تنظيمات شيوعية في البحرين والمعلنين بانتمائهم ولم يعاقب احد منهم كما عوقب هؤلاء مما يدل على ان القضية سياسية وليست قانونية !

أما المفرقعات والأسلحة التي ادعى النظام انه اكتشفها فانها لم تكن بحوزة المتهمين الـ٧٣ وعثر عليها ـ كما أعلنت السلطات ـ في أماكن لا علاقة

لها بالمتهمين (لا سكنهم ولا أقرباءهم) .

ولان التهم جميعاً كانت تلفيقاً ، كان من الطبيعي ان تجري المحاكمات بسرية تامة وخلافاً لوعد الحكومة الاول وعلى لسان رئيسها نفسه بان المحاكمات سوف تجرى بصورة علنية ، جاء في بيان وزارة العدل في ١٩٨٢/٣/٢٩م : « ان محكمة الاستئناف العليا في البحرين أعلنت ان محاكمة اعضاء (الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين) ستجري في جلسات سرية »، وقد جرت المحاكمات بالفعل بصورة سرية في سجن (جو) وهو منطقة نائية على الساحل الشرقي لجزيرة البحرين ! ان هذه الاجراءات السرية لم تكن استثنائية على قوانين حكومة البحرين ، بل هي مواد مثبتة في (قانون) أمن الدولة الذي تنص مادته الثانية على :« جلسات المحكمة سرية دائماً ولا يحضرها سوى ممثل الادعاء والمتظلم وممثله ، وتعقد بمقر محكمة الاستئناف العليا ، ويجوز ان تعقد في اي مكان آخر بالمنامة (العاصمة) او خارجها اذا رأت المحكمة موجباً لذلك حفظاً لامن البلاد او مراعاة للمصلحة العامة ».

وهكذا جرت احدى اغرب المحاكمات في التاريخ . .

من هم المعتقلون ؟ . . لا احد يعرف حتى بعد ان بدأت محاكمتهم في ١٥ مارس ١٩٨٢م .

ما هي جريمتهم الحقيقية ؟ ليس معروفاً . .

وكيف تجري المحاكمات ؟ . .

ومن يدافع عن المتهمين ؟ . . واسئلة كثيرة مجهولة الاجابة .

وبالفعل ، لم يسمح للمتهمين بتعيين محامين عنهم ، واعلنت وزارة العدل في ١٩٨٢/٣/١٠م ، (ان المحكمة سوف تنتدب محامين للدفاع عن

المتهمين)! ، وعندما تقدم عوائل المتهمين لوزير الداخلية بطلب تعيين محامين عن ابنائهم رفض الطلب ، وقام وزير الداخلية بنفسه بتعيين محامين منحازين للسلطة تماماً واجبروهم على عدم الدفاع عن المتهمين ، وتم تهديدهم بعدم البوح بأية معلومات حول سير الجلسات والا فإنهم سوف يعرضون أنفسهم للعقاب ، كما حدث لمحامي خالد الاسلامبولي في مصر . . (ينبغي التنويه هنا ان عوائل المتهمين عرفوا انهم ابناؤهم بعد نشر اسماءهم من مصادر غير حكومية في بيروت وغيرها).

تقول صحيفة اللوموند الفرنسية (١٩٨٢/٤/١٤) حول هذا الموضوع : « مضت ٤ شهور بعد ايقاف المتهمين ولم يسمح لاحد بزيارتهم ، حتى المحامون الموكلون من طرف السلطة لم يستطيعوا محاورة المتهمين الا بعد الجلسة التالية من المحاكمات (١٩٨٢/٣/٢٧م) ولم يتجاوز اللقاء ساعة كاملة وفي حضور عناصر الامن والبوليس »! .

ويذكر ان رئاسة المحكمة ، وابرز المحامين كانوا من عائلة آل خليفة الحاكمة في البحرين والتي ترى نفسها المستهدفة في القضية .

وقد فرض قانوناً استثنائياً يقضي بعدم السماح لمحامي الدفاع بمناقشة كل امر على اعتبار ان المسؤولين في الدولة اعرف بمصلحة البلاد العامة وبالتالي فاذا طرح امر ما كقرار فليس للدفاع حق الرفض او المناقشة ، الزم كل محامي ان يقدم دفاعه وملاحظاته كتابياً الى المدعي العام قبل طرحها على هيئة المحكمة والحاضرين حتى يضمن عدم خروج شيء الى خارج الجلسات .

منعت المحكمة استجواب اي منهم خلال جلسات المحاكمة ، كما منع المتهمين من حق الاعتراض .

حددت المحكمة لكل محام طلب واحد للكلام فقط ، وذلك بعد طلبات

محرجة كطلب لقاء المحامين بموكليهم او طلب اللجنة الطبية ، اذ طلب الدفاع باحالة المتهمين الى لجنة طبية محايدة من وزارة الصحة للتأكد من تعرض المتهمين للتعذيب ، ذلك لان تقرير الطبيب الشرعي الموظف في وزارة الداخلية ليس تقريراً محايداً وانما هو منحازاً ، فقد ذكر هذا التقرير ان المتهم جعفر كاظم العلوي قد تم الكشف عليه من قبل الدكتور كامل محمد احمد يوسف رئيس الطب الشرعي وبفحص جسم المذكور وجدنا :

١ ـ اثر التئام غير منتظم الشكل وسطحي مستعرض الوضع نحاسي اللون ومبيضة نوعا ابعاده نحو ٥ × ٥,١سم رفيع ويقع بظهر الساعد الايمن بالثلث العلوي وثانية مماثلة ابعادها نحو ٢ × ١سم بخلفية المرفق الايسر وثالثة مماثلة ٢ × ١سم باسفل خلفية الساعد الايسر .

٢ ـ أثر التئام غير منتظم الشكل سطحي بلون نحاسي مبيض متقطع ابعاده ٧ × ٢سم ويقع بوحشية الكاحل الايمن وآخر مماثل ٥ × ٤سم بخلفية الكاحل الايسر .

٣ ـ آثار ذات لون اسود باهت شريطية الشكل تترواح أبعادها بين ١٠ × ٢سم منتشرة بالظهر والالية اليمنى ولوحظ انها في اتجاه رأسي .

وخلص التقرير ليقول: « لم نتبين من الكشف الطبي على المتهم جعفر كاظم العلوي وجود اية آثار اصابية تشير الى وقوع اعتداء عليه او تعرضه لتعذيب او اكراه بدني في وقت يعاصر تاريخ القبض عليه يوم ١٠/١٢/١٩٨١م وبعد ذلك » .

ان هذا التلفيق لا يجيب على تساؤل يقول : متى اصيب هذا المتهم بكل هذه الاصابات التي لا تزال ظاهرة على جسمه ؟ ان المتهمين لم يشرعوا بعمل اي شيء قبل القبض عليهم ، كما قالت السلطات نفسها فمتى جاءت هذه

الاصابات ، واستمرت منذ تاريخ القبض على المتهم « جعفر العلوي » حتى تاريخ اجراء الكشف الطبي عليه (٢٨/٣/١٩٨٢م) ؟

من هنا جاء رفض المحاكمة طلب الدفاع بلجنة طبية محايدة التي قالت : « ان موضوع الكشف قد انتهى ولا يمكن التراجع عن تقرير الطبيب الشرعي (الموظف في وزارة الداخلية المنحاز اليها تماماً)، كان المدعي العام (عيسى بوخوة) يستعجل المدافعات من دون ترك مجال المناقشة للدفاع ، ويبرر (بوخوة) عمله هذا بان القانون في البحرين يقضي بان تكون مثل هذه المحاكمات سريعة الاجراءات ، الا ان الدفاع اكد بان القانون لم يحدد مدى السرعة اللازمة وان الحاصل الان غير معقول .

وبسبب ضغط السلطة المستمر والمتزايد على المحامين (رغم انها هي التي عينتهم) فكر البعض في الانسحاب لانهم لا يقومون حتى بالحد الادنى من الدفاع ، وقد انسحب احدهم بالفعل وهو المحامي عيسى بن محمد .

وقد بعث الرئيس الجزائري الأسبق (احمد بن بللا) وبصفته رئيساً « للجنة الدولية الاسلامية لحقوق الانسان » برسالة الى السلطات في البحرين (عبر سفارة البحرين في باريس) ، « دعا فيها الى وقف محاكمات المعتقلين في المؤامرة التي اعلن عنها مؤخراً لحين وصول لجنة من قبل اللجنة الدولية لحضور المحاكمات ودعا ابن بللا الى ان تكون المحاكمات علنية ، وكما حث على منح المتهمين حق الدفاع عن أنفسهم » ـ نشرت هذا الخبر جريدة السفير البيروتية . .

كما نشرته عدد من الصحف العربية وبثه القسم العربي لهيئة الاذاعة البريطانية .

وكما كان متوقعاً . . فقد رفضت حكومة البحرين طلب « اللجنة الدولية

الاسلامية لحقوق الانسان »، كما رفضت ايضاً استقبال اي من المحامين الذين اعلنوا عن نيتهم في السفر الى البحرين لتولي الدفاع عن المتهمين ، فقد رفضت سفارات النظام اعطائهم تأشيرات لدخول البحرين .

وضمن هذه الظروف الغريبة ، جاء الاعلان عن نتائج المحاكمات الصورية في ١٩٨٢/٥/١٢م ، وذلك بحكم السجن المؤبد على ثلاثة من المعتقلين هم : جعفر العلوي ، علي آل سيف ، عبد الحسين محمد جعفر وبالحكم بالسجن لمدة ١٥ عاماً لـ٦٠ معتقلا، وبالسجن لـ١٠ متهمين ، تقل اعمارهم عن سن الثامنة عشر .

ظروف السجن :-

انتهاك حقوق الانسان وتلفيق التهم عليه ، ومحاكمته صورياً لم تنته عند هذا الحد ، فالمحاكمات وصدور الاحكام لم تغير شيئاً من ظروف المعتقلين ، بل ازدادت أوضاعهم سوءاً .

حتى الآن لم يتمكن أحد من زيارة المعتقلين في السجن (مضى على اعتقالهم ٣ سنوات).

سجن جو الذي وضع فيه الشباب الـ(٧٣) هو احد اسوء السجون في البلاد (وان كانت جميعها سيئة للغاية) فهو يتميز بالحرارة الشديدة والرطوبة في فصل الصيف ، وبالبرودة القاسية في الشتاء ، لأنه يقع في منطقة صحراوية ساحلية .

يعيش المتهمون في زنزانات انفرادية ضيقة جداً ، لا يستطيع المعتقل ان يقف فيها مستقيماً ، وهو يعيش مع مختلف انواع الحشرات والفئران . وتصبح الزنزانة فرنا حاراً في الصيف ، وثلاجة متجمدة في الشتاء .

يقول عدد من المعتقلين الذين تم الافراج عنهم واخراجهم من البلاد .

انهم التقوا بالصدفة بخمسة من المعتقلين الـ(٧٣) في سجن القلعة بالعاصمة المنامة حيث ان المعتقلين الـ٧٣ معزولون عن باقي السجناء ولا يسمح لأحد بمشاهدتهم فضلا عن التحدث اليهم ، وقد عرفوا من بين اولئك الخمسة المتهم الثالث المحكوم بالسجن المؤبد ـ عبد الحسين جعفر ـ يقول هؤلاء الخارجون من السجن ، اننا تمكنا من اختلاس لحظات صعبة لكي نتحدث مع المعتقلين الخمسة الذين أخبرونا عن سبب نقلهم من سجن (جو) الى (القلعة) وذلك لأن المعتقلين الـ٧٣ قاموا بالاضراب عن الطعام لعدة مرات . . وفي هذه المرة اتهمنا ـ نحن الخمسة ـ باننا كنا المحرضين للآخرين على الاضراب ، فاقتادونا الى هنا لكي نلقى المزيد من التعذيب والعقاب .

وأضافوا . . ان الملابس التي نرتديها الآن ، هي ذات الملابس التي اعتقلنا بها دون ان تغسل ولو لمرة واحدة .

الاستحمام ممنوع علينا ، وبين فترة شهر الى شهرين يسمحون لنا بأن نستحم بالماء فقط ولدقائق قليلة جداً .

التعذيب البشع لا يزال مستمر ويمارس بحقنا يومياً وبمختلف الاساليب ، لم يسمح لأحد من أقربائنا او اصدقائنا بزيارتنا حتى الان !، الطعام رديء جداً ، بحيث نفضل الجوع على ان نأكله ، لا يسمح لنا بالمطالعة ، والاستماع الى المذياع . . (قال الخارجون من السجن اننا اعطيناهم موجزاً بأهم احداث عام ونصف مضى وقد استغربوا لها وكانوا يسمعونها للمرة الأولى) .

طالبنا بالقرآن (الكتاب الكريم لدى المسلمين) ولم نعطاه .

من أساليب التعذيب الاعتيادية التي عرضنا اليها ولا نزال ، انهم ، علقونا من أرجلنا في الهواء ، واطلقوا علينا عدد كبير من الكلاب الجائعة التي قامت تنهش في لحومنا واجسامنا دون تمييز ، قام جلاوزة السجن بايقافنا عراة أمام

ساحل البحر في فصل الشتاء حيث البرودة القارصة التي تخترق العظام لمدة ٣ أيام ـ وقوفاً ـ دون طعام ، وقد سقط الكثير منا مغمى عليه .

نعـاني جميعـاً من العـاهـات والأمـراض (الجلدية ، الـرومـاتيـزم ، ضعف ، . . .) ولا تتوفر لنا أية خدمات صحية على الاطلاق .

هذا ، وقد وصف الذين أطلق سراحهم أجسام المعتقلين بأنها كانت جلد على عظم . . نحيفة جداً مصفرة وجوههم . . تحسبهم أشباحـاً . . وينقلون أيضاً :

ان المعتقل جعفر العلوي (٢٣سنة) قد شارف على فقد بصـره بصورة تامة ، وان المتهم باقر مكي(٢٦سنـة) تنتابـه نوبـات عصبية رهيبـة من جراء التعذيب . . وان المتهم عبد الله آل محفوظ يصاب بالغيبوبة الطويلة بين فترة واخرى . . وان المتهم عبد الحسين احمد يوسف (٢٥سنة) يصرع في اليـوم عدة مرات . . وان المتهم حسن عبد الله البصري مهدد بالشلل النصفي . . وان المتهم مكي يـوسف محمد (٢٣سنـة) قد فقـد سمعه ، المتهم منصـور علي الغسرة (٢٠سنة) فقد جميع اسنـانه ، المتهم صـالح جعفـر محمد (٢٠سنـة) أصيب بالعمى التام .

ان هذه الحالات ليست سابقة جديدة في سجون البحرين ، فقد توفي تحت التعـذيب وخلال الفتـرة من مـايـو ١٩٨٠ الى اغسـطس ١٩٨١م ٤ من الشباب الذين اعتقلوا في التظاهرات وأخضعوا للتعذيب حتى المـوت وهـم :

* جميـل علي محسن العلي (٢٣سنـة) ، اعتقـل في ١٩٨٠/٤/٢٦م عذب تعذيباً شديداً ، واصيب بانفساخ وكسر في اليد اليسرى ، وقـد توقفت كليتاه عن العمل بسبب الرفس والركل العنيف في الاعضاء التناسلية ، وحروق في الظهر والصدر نتيجة الكي بالمكواة الكهربائية وشوهد على جسده ثغرات

غزيرة في اسفل الرجلين نتيجة حفر بالمخراز الكهربائي ، وشق في رجليه بأداة حادة ، نقل الى المستشفى العسكري بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٠م ثم نقل الى وحدة الطوارىء القصوى بمستشفى السلمانية حيث فارق الحياة بتاريخ ٩/٥/١٩٨٠م .

* محمد حسن مدن (٤٢سنة) اعتقل بتاريخ ١٤/٢/١٩٨١م متزوج وله طفلان ، عذب بشدة لدرجة اسوداد جسده بصورة شبه تامة ، وتقطعت أحشاؤه في الداخل مما تسبب في وفاته في نفس يوم اعتقاله .

* عبد الكريم الحبشي (١٦سنة) ، اعتقل بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٠م وتعرض خلال ١٥ يوم للضرب في انحاء جسمه ، نقل الى المستشفى العسكري . . ثم عندما أصبحت حالته ميؤوسة ارسل الى عائلته حيث توفي بعد يومين متأثراً بجراحه .

* الشيخ جمال العصفور (عالم دين ـ ٢٥سنة) اعتقل في فبراير ١٩٨١م عذب تعذيباً قاسياً لدرجة الوفاة بتاريخ ١٩/٨/١٩٨١م .

وقبل ذلك ، توفي في نوفمبر ١٩٧٦م وتحت التعذيب كل من محمد غلوم وسعيد العويناتي ، الأول بعد اسبوع من اعتقاله والثاني بعد يوم واحد فقط .

اما المعتقل جليل طارش(٢٢سنة) فقد اعتقل في اغسطس ١٩٨٠م وبسبب الضرب الشديد والصدمات الكهربائية أصيب باختلال عقلي حتى انه ينفر من زوجته وطفليه ولا يعرفهم ولا يقبل ان يجالسهم ، كما انه كثيراً ما يتصرف كالاطفال ، وقد اطلق سراحه على هذه الحالة التي تتطور الى الأسوء سيما ان النظام يقوم باعتقال زوجته بين فترة واخرى لاستجوابها .

والمعتقل جعفر المدحوب اصيب بتمزق في طبلة اذنه ويعاني من آلام

شديدة في الظهر وبعض العاهات في جهازه التناسلي .

والمعتقل الشيخ محمد علي العكري (٤٦سنة) لا يزال في سجن جزيرة (جدة) ممنوع من الاتصال بالسجناء الآخرين أصيب بالتهابات حادة في بطنه وهو لا يتمكن من أكل اي شيء في السجن ولا يسمح لأهله بجلب الأكل له وطعامه يقتصر على البطاطا المسلوقة فحسب ، وهو مصاب بمرض جلدي خطير نتيجة قلع أظافره في التعذيب ولا يسمح بأخذه الى المستشفى .

أما المعتقل حسن القمر (في نفس سجن جدة) فهو مصاب بخلل عصبي ويأخذوه الى المستشفى ولكنه يرجع وحالته أسوء لأنه يعرض للجهاز الكهربائي الذي يزيد من حالته السيئة .

والمعتقل الحاج علي المهندس (٥٠سنة) فقد بصره نتيجة التعذيب الوحشي ، ولا يزال في سجن (القلعة) .

المعتقل رضي النعيمي (معتقل منذ ٣ سنوات) يعاني من نزيف داخلي نتيجة ادخال جسم حاد في مقعده .

المعتقل علي عباس (معتقل منذ يناير ١٩٨١م) ثقبت طبلة أذنه اليمنى ويعاني من مرض خطير في كليتيه .

المعتقل عبد النبي خيامي (اعتقل في يناير ١٩٨١م) أصيب باختلال في جهاز الاحساس وقد تم ايقافه لمدة ثمانية أيام على رجليه في حمام السجن مع الضرب المستمر .

اننا ندعو الضمائر الحرة ، المدافعة عن حقوق الانسان في العالم ان تتضامن مع المئات من المعتقلين في بلادنا التي لا يزيد عدد سكانها على الـ(٣٥٠) ألف نسمة .

ان استمرار اعتقال هؤلاء واخضاعهم المستمر لأبشع انواع التعذيب وتهديدهم بالعاهات والموت هي جريمة تاريخية بحق الانسانية ينبغي علينا ، وتحملا لمسؤوليتنا تجاه الانسانية ان نعمل على ايقافها حتى لا يقنن القتل والتعذيب دون جريمة . . وانما ارضاءا لنزوات السلطات او محافظة منها على نظامها المرفوض من قبل جميع الجماهير في البحرين .

الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين

١٩ /ذي الحجة /١٤٠٣هـ



(١٣)

برقيات تضامن

نؤيد كفاح شعب البحرين لتحرير وطنه واقامة دولة اسلامية ونشجب تصرفات السلطة الخليفية العميلة ونطالب العالم بدعم قضية الشعب البحريني .

ظفر الاسلام خان
رئيس تحرير صحيفة « مسلم ميديا »
لندن ١٤ فبراير ١٩٨٢م

نحن المسلمون بكندا نؤيد شعب البحرين بمطالبه الاسلامية ونضاله في سبيل رفع راية لا اله الا الله عالية ، خفاقة ، وندعوا الله لهذا الشعب البطل بالنصر المؤزر والصلاة والسلام على رسول الله محمد(ص) ونستنكر موقف الحكومة من شعب الاسلام .

محمد الرفاعي
رئيس المركز الاسلامي في كيوبك
كندا

الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير البحرين

المنامة ـ البحرين

السلام عليكم : لقد صدمتنا وارعبتنا أنباء اعتقال وتعذيب المئات من المسلمين الشيعة في دولتك ، متهمين بالتآمر . ان الاسلام يعتبر الفرد بريئاً حتى تثبت جنايته . ان شيعة البحرين هم قاعدة حكمكم ولذا فأنهم يستحقون الحب والرعاية من قبلكم وتذكر كلام الله **﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذاباً عظيما﴾** .

رجاء لا تبدأ السنة الجديدة باراقة دماء اخوتك المسلمين ، واجعل اطلاق سراحهم صدقتك لابتداء السنة الجديدة .

الإمام جواد شري

مدير المركز الاسلامي في ديترويت

الولايات المتحدة الامريكية ٢١ يناير ١٩٨٢م

منظمة العفو الدولية ـ باريس ـ

نؤيدكم ونبارك عملكم ونعلن مساندتنا التامة اليكم والى شعب البحرين حتى الافراج عن المعتقلين وتحرير رقاب الناس الآمنين .

منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية

لندن

ان الحرية لا تتجزأ في أي جزء من العالم وخاصة في دول العالم الاسلامي والوطن العربي لهذا فان التنديد بالاجراءات القمعية والاساليب اللا انسانية التي تمارس ضد المعتقلين في البحرين هو واجب اخلاقي وانساني ، لهذا فانني باسمي وباسم كل الشرفاء اندد بهذه الاجراءات في البحرين ووجوب استبدال الحياة الغير ديمقراطية في هذا البلد العربي الشقيق الى حرية يستحقها بجدارة اهل البحرين وطلائعه وقواه الثورية فالطريق الى كل

المستقبل مرهون بحرية من سيعيش فيه حرا سعيداً يمارس كل اشكال الاختلاف والخلاف مع السلطة بعيداً عن اساليب اجهزة القمع البوليسية المدعومة من الملك حسين وبعض المرتزقة الانجليز .

أصواتنا معكم . . وقلوبنا وكل ما نملك حتى الانتصار على ادوات الاستعمار في كل المنطقة .

احمد العربي

مجلة الشراع ـ بيروت

« وكان حقا علينا نصر المؤمنين » .

مهما طال ليل الظالمين ، فان دماء شهداء الاسلام ستخترق هدا الليل لتنصب فجراً رسالياً يسقط كل عروش الطواغيت .

ونحن في حركة أمل في لبنان الذي نعتبر ميثاق حركتنا امتداداً لحركة الانبياء والشهداء والصديقين نشجب ونستنكر بشدة كل المؤامرات الهادفة لاسكات صوت الحركة الاسلامية .

وهذا ما عمله شبابنا واهلنا بالدم وهم يواجهون معاقل البعثيين في لبنان وكل الخونة والعملاء اتباع اسرائيل .

اننا نحي شجاعة وصلابة شعبنا المسلم في ايران الذي احبط كل المواقع الصهيونية والامبريالية في المنطقة واعطى دفعاً ودما جديداً للحركة الاسلامية ـ وبالاخص في البحرين حيث هناك تخنق الحريات ويعدم شباب الاسلام على ايدي خدام امريكا محاولة منهم لابعاد دور الاسلام عن اقامة دولة الله في الارض .

الحركة الاسلامية في البحرين رغم الدماء الطاهرة الشريفة التي تراق

على ايدي الحكام ستبقى دماء الشهيد المجاهد جميل العلي ودماء الشهيد الشيخ جمال العصفور انتفاضة عزم رائدة وقوة ثبات مؤمنة ملتزمة بخط الله ، تفوت الفرص على كل المرتدين والخونة .

تحية الاجلال والاكبار لشعب البحرين المناضل ، ودعاء من القلب بالوحدة والنصر والتسديد .

أبو روان
الاعلام في حركة أمل

(١٤)
الاتفاقية الأمنية الجماعية لمجلس التعاون

لقد عصفت الأحداث بالمنطقة الخليجية ، وكانت بمثابة جرس الانذار ، ولذلك هبت الانظمة الخليجية لعقد المزيد من الاحلاف والمعاهدات الامنية لمحاربة الانتفاضات الجماهيرية حيث تعاني معظم الاسر الحاكمة في الخليج من معارضة جماهيرية واسعة .

وهكذا بعد ان قامت السعودية بتوقيع معاهدات أمنية انفرادية مع الدول الخليجية الاخرى ، تم الاتفاق على توقيع مشروع اتفاقية أمنية جماعية ، لفرض مزيد من التنكيل بالإنسان الخليجي ، ولاعطاء الشرعية لكافة الاجراءات التي تقوم بها السلطات الحاكمة في الخليج ضد الاصوات المعارضة . وفيما يلي نص هذه المعاهدة التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاول لوزراء داخلية دول المجلس الذي عقد في الفترة ٢٣ و٢٤ فبراير ١٩٨٢م ، وتضم هذه المعاهدة ٣٩ مادة تنظم الأمن الداخلي :

الفصل الأول مبادىء عامة

مادة (١) : عدم احتضان الخارجين عن القانون أو النظام من مواطني دول المجلس أو غيرهم ومحاربة نشاطهم الضار بأمن أي دولة من دول المجلس .

مادة (٢) : عدم السماح لدخول أو تداول أو تصدير المنشورات أو المطبوعات أو الملصقات على اختلاف أنواعها المعادية للعقيدة الاسلامية او المخلة بالاداب العامة أو الموجهة ضد انظمة الحكم في الدول الاعضاء .

مادة (٣) : قيام كل دولة من الدول الموقعة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع مواطنيها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء .

مادة (٤) : تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الاسهام في تطوير سبل مكافحة الجريمة على اختلاف صورها وتبادل القوانين والانظمة المتعلقة بنشاط وزارات الداخلية وكذلك الكتب والمجلات والمطبوعات التي تصدرها هذه الوزارات فضلا عن وسائل الايضاح والافلام التدريبية المتوفرة لدى كل منها .

مادة (٥) : تقديم التسهيلات اللازمة في مجالات التعليم والتدريب لمنسوبي وزارات داخلية الدول الاعضاء في المعاهد والكليات والمؤسسات المتخصصة .

مادة (٦) : تقوم كل دولة باحاطة الدول الاعضاء علما بالمؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات الثقافية التي تزمع عقدها وتكون ذات علاقة بمجال اختصاصات وزارت الداخلية ، وعلى الاخص في مجالات مكافحة الجريمة والمرور والتعليم والتدريب ، وذلك قبل انعقادها بوقت كاف حتى

تتسنى المشاركة والاسهام لكل من يرغب من هذه الدول .

مادة (٧) : تتشاور وزارات داخلية الدول الاعضاء مسبقاً ويتعاون ممثلوها بغية تنسيق وتوحيد موقفهم تجاه المواضيع المطروحة على جداول اعمال المؤتمرات العربية والدولية .

مادة (٨) : العمل على توحيد القوانين او الانظمة المتعلقة بشؤون الهجرة والجوازات والاقامة والجنسية وغير ذلك مما يدخل ضمن اختصاصات وزارات الداخلية في الدول الاعضاء .

مادة (٩) : تتعاون الدول الاعضاء وتقدم التسهيلات اللازمة للسلطات المختصة في هذه الدول لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

الفصل الثاني مكافحة التسلل والتهريب

مادة (١٠) : تبذل الدول الاعضاء الجهود اللازمة لمكافحة التسلل عبر الحدود المشتركة وتتخذ الاجراءات القانونية او النظامية المناسبة بحق من يقوم بهذه الاعمال ، او يشهد له دور فيها .

مادة (١١) : يلقى القبض على المتسللين من قبل السلطات المختصة في الدول الاعضاء وتتخذ الاجراءات القانونية او النظامية بحقهم ويتم تسليمهم وفقاً لما يلي :

(أ) ـ المتسللون الى اراضي احدى الدول الاعضاء الذين كانوا قد دخلوا حدود احداها بصورة مشروعة يعادون الى مركز أمن حدود الدولة التي دخلوها بطريقة مشروعة .

(ب) ـ مجهولو الهوية وكذلك المتسللون الذين كانوا قد دخلوا حدود احداها تسللا بعد ان دخلوا حدود دولة اخرى او اكثر تسللا ايضا ، تتولى الدولة التي قامت بالقاء القبض عليهم معالجة اوضاعهم

مادة (١٢) : لا يجوز لدوريات المطاردة التابعة لاي دولة من الدول الاعضاء اجتياز حدود الدولة المجاورة الا لمسافة لا تزيد عن عشرين كيلو متراً لالقاء القبض على المطاردين ، ويتم تسليم المطاردين وجميع ما في حوزتهم ووسائط نقلهم الى اقرب مركز تابع للدولة التي بدأت المطاردة في اراضيها متى تم القبض عليهم ضمن هذه المسافة ويسري مبدأ التسليم الفوري المشار اليه اذا تم القبض على المطاردين بعد المسافة المذكورة من قبل دوريات الدولة صاحبة السيادة ان هي اشتركت في عمليات المطاردة .

مادة (١٣) : يراعى عند استعمال المطاردة ما يلي :

أ ـ ان تحمل سيارات المطاردة الشعار الرسمي وان تكون مميزة .

ب ـ الا يزيد عدد السيارات المطاردة عن ثلاث .

جـ ـ الا يزيد عدد افراد دوريات المطاردة عن اثني عشر شخصاً .

د ـ ان يكون تسليح السيارات والافراد خفيفاً وفقا لما يتفق عليه وزراء الداخلية فيما بعد .

هـ ـ ان تتوقف عمليات المطاردة عند وصولها لاقرب مدينة او قرية او مضارب بادية مجتمعة .

تسري احكام هذه المادة على المطاردة في البحر مع استبدال الوسائل المنصوص عليها في الفقرات السابقة بالوسائل المناسبة .

مادة (١٤) : تبلغ الجهات الامنية ، على الحدود بالمطاردة كلما كان

ذلك ممكنا وعلى الدوريات المطاردة ان تبلغ اقرب جهة مسؤولة في موقع القاء القبض حال انتهاء المطاردة عند الدخول الى اراضي الدولة المجاورة سواء كانت النتيجة ايجابية ام سلبية وذلك بموجب محضر موقع من الطرفين .

مادة (١٥) : تنظيم وتنسيق دوريات تلاقي ودوريات مشتركة في مناطق الحدود المتقاربة للدول الاعضاء عند الحاجة الى ذلك . وعقد اجتماعات دورية لهذا الغرض بين مسؤولي مراكز الحدود في الدول .

الفصل الثالث مكافحة الجريمة

مادة (١٦) : تبادل اسماء ارباب السوابق الخطيرة والمشبوهين والتبليغ عن تحركاتهم ومنع سفرهم كلما كان ذلك ممكناً في المناسبات التي تستدعي مثل هذا الاجراء بالاضافة الى تبادل قوائم الاشخاص غير المرغوب فيهم .

مادة (١٧) : توثيق الاتصال بين الاجهزة المختصة بالتحري والبحث الجنائي في الدول الاعضاء للابلاغ عن اية معلومات تتوافر لديها عن عمليات اجرامية تمت او يتم التحضير لها في اراضي هذه الدول او في الخارج .

مادة (١٨) : تقوم الجهة المختصة في كل دولة باطلاع مثيلاتها في الدول الاخرى على ما يظهر من جرائم جديدة واساليب ارتكابها وما اتخذ من اجراءات لتعقبها والقضاء عليها .

مادة (١٩) : تقوم السلطات المختصة في كل من الدول الاعضاء بالبحث عن المتهمين والمجرمين الهاربين ووضعهم تحت المراقبة او توقيفهم احتياطياً عند اللزوم تمهيداً لتسليمهم وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية . وتحقيقاً للتعاون بين الدول الاعضاء في هذا المجال تعتمد الاتصالات الرسمية البريدية او البرقية او الهاتفية او غيرها .

مادة (٢٠) : تقوم السلطات المختصة في كل دولة من الدول الاعضاء بما يتفق وقوانينها وانظمتها السارية ببذل المعونة اللازمة بالنسبة للجرائم التي يكون امر معاقبتها من اختصاص احدى الدول الاعضاء وخاصة في ما يتعلق بايصال مذكرات الجلب او الحضور ، وتنفيذ الانابات لسماع الاشخاص المتهمين والشهود ، والقيام بغيرها من الخدمات كالمعاينة والتفتيش والضبط .

مادة (٢١) : تتخذ الدول الاعضاء الاجراءات اللازمة للمحافظة على سرية المعلومات والمواد بينها متى تم وصفها بالسرية من قبل الدولة التي قامت بتسليمها ، ولا يجوز تسليم المعلومات والمواد المسلمة بموجب هذه الاتفاقية الى دولة اخرى غير عضو في مجلس التعاون الا بموافقة الدولة التي قامت بتسليمها .

الفصل الرابع تسليم المجرمين

مادة (٢٢) : يكون تسليم المجرمين واجباً بين الدول الاعضاء اذا توفر في الطلب الشرطان التاليان :

أ ـ اذا كانت الجريمة بحسب وضعها من قبل الجهة المختصة في الدولة الطالبة استناداً الى القواعد المعمول بها تشكل جريمة عقوبتها لا تقل عن السجن مدة ستة شهور .

ب ـ اذا كانت الجريمة قد ارتكبت في اراضي الدولة الطالبة او كانت قد ارتكبت خارج اراضي الدولتين وكانت انظمة كل منهما تعاقب على الجرم اذا ارتكب خارج اراضيها .

مادة (٢٣) : يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم ان تمتنع عنه في الحالات التالية :

أ ـ اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من المتمتعين بجنسيتها حين ارتكاب الجريمة على ان تتولى بنفسها في هذه الحالة محاكمته وفقاً لقوانينها وانظمتها السارية بموجب ملف تعده السلطات المختصة في الدولة الطالبة وعليها ان تقوم بعد ذلك بابلاغ نتيجة الحكم الى الدولة طالبة التسليم .

ب ـ اذا كانت الجريمة واقعة في اراضي الدولة طالبة التسليم وكان الشخص المطلوب تسليمه من غير مواطني الدولة الطالبة وكانت الافعال المسندة اليه غير معاقب عليها في قانون او نظام الدولة المطلوب اليها التسليم .

جـ ـ اذا كانت الجريمة قد وقعت خارج اراضي الدولتين وكانت قوانين او أنظمة الدولة المطلوب اليها التسليم لا تعاقب على الجرم اذا ارتكب خارج اراضيها ولم يكن الشخص المطلوب من مواطني الدولة الطالبة .

د ـ اذا كانت الجريمة او العقوبة قد سقطت حين وصول طلب التسليم بمقتضى قوانين او أنظمة الدولة المطلوب اليها التسليم فيها لو ارتكبت تلك الجريمة في أراضيها ما لم يكن المطلوب من مواطني الدولة الطالبة او كانت الجريمة من جرائم القتل .

مادة (٢٤) : لا يسمح بالتسليم في الحالات التالية :

١ ـ اذا كانت الجريمة سياسية .

ولا يعتبر من الجرائم السياسية :

أ ـ التخريب والارهاب وجرائم القتل والسلب والسرقة المصحوبة باعمال الاكراه سواء ارتكبت من قبل شخص واحد او عدة اشخاص .

ب ـ كل تعد مادي على رؤساء الدول الاعضاء او اصولهم او فروعهم او زوجاتهم .

جـ ـ جرائم الاعتداء على اولياء العهد وافراد الاسر المالكة والوزراء ومن في حكمهم في الدول الاعضاء .

د ـ الجرائم العسكرية .

هـ ـ الشروع في الجرائم المذكورة في الفقرات (أ، ب، ج، د) اذا كان قانون او نظام الدولتين يعاقب عليه .

٢ ـ اذا ارتكبت الجريمة في اراضي الدولة موظفي المطلوب اليها التسليم .

٣ ـ اذا كان المطلوب تسليمه من موظفي السلك الدبلوماسي المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية او اي شخص اخر يتمتع بسلك الحصانة حسب القانون الدولي او اي عهود ومواثيق اخرى .

٤ ـ اذا كان المطلوب تسليمه قد جرت محاكمته او كان قيد التحقيق او المحاكمة عن الجريمة المطلوب تسليمه من اجلها سواء كان ذلك في الدولة المطلوب اليها التسليم او في الدولة التي وقع الجرم في اراضيها اذا كانت هذه الدولة الاخيرة قيد الدولة الطالبة التسليم .

مادة (٢٥) : أ ـ اذا كانت لدى الدولة المطلوب اليها التسليم عدة طلبات من دول مختلفة بحق الشخص ذاته من اجل نفس الجريمة فتكون الاولوية في التسليم للدولة التي اضرت الجريمة بمصالحها ثم الدولة التي ارتكبت الجريمة في اراضيها .

ب ـ اما اذا كانت طلبات التسليم خاصة بجرائم مختلفة فتكون الاولوية في التسليم للدولة الاسبق من حيث التاريخ في طلب التسليم .

مادة (٢٦) : اذا كان الشخص المطلوب ملاحقاً قضائياً او محكوم عليه

بجريمة اخرى في الدولة المطلوب اليهـا التسليم بثت هذه الـدولة في طلب تسليمه ويؤجل التسليم الى ان تنتهي ملاحقته او يتقرر عدم محاكمته او يحكم ببراءته او عدم مسؤوليته او تنفذ فيه العقوبة او يعفى منها او ينتهي توقيفه لزوال الاسباب التي اقتضته .

ويجوز مع ذلك ارسال الشخص المطلوب مؤقتاً الى الدولة الطالبة ليمثل امام سلطاتها المختصة ، على ان تتعهد هذه السلطات باعادته بعد استجوابه او بعد الحكم في القضية التي جرى تسليمه من اجلها مع ابقاء حريته محجوزة ، وفقاً للحكم او القرار الصادر بحقه من سلطات الدولة التي سلمته .

مادة (٢٧) : أ ـ تقدم طلبات التسليم من الجهة المختصـة في الدولـة الطالبة الى الجهة المختصة في الدولة المطلوب اليها التسليم .

ب ـ يجب ان يتضمن ملف الطلب :

١ ـ بيـاناً مفصـلاً عن هويـة الشخص المطلوب واوصـافه مـع صورتـه الشمسية ان أمكن .

٢ ـ مذكرة توقيف او احضار صادرة من سلطة مختصة اذا كان الشخص غير محكوم عليه .

٣ ـ نسخة مصدقة من النصوص التي تعاقب على العمل وبيانا مفصلاً من الجهة المختصة واضعـة اليد على القضيـة يتضمن انطبـاق الفصل على تلك النصوص والادلة التي تثبت مسؤولية الشخص المطلوب .

٤ ـ صورة مصدقة عن الحكم اذا كان الشخص المطلوب قد حكم عليه سواء حاز قوة القضية المقضية او لم يحزها .

٥ ـ بيان من الجهة المختصة واضعة اليـد على القضية بعـدم زوال او

سقوط العقوبة حسب قانون او نظام دولته .

٦ ـ الاشارة الى ان الطلب موافق لاحكام هذه الاتفاقية .

مادة (٢٨) : استثناء من احكام المادة السابقة ، يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم ان تسلم الشخص المطلوب تسليمه اذا اعترف هذا الشخص بالجرم المسند اليه . ووجدت الدولة ان الجريمة من الجرائم التي تستوجب ، فيها التسليم وفقاً لاحكام هذه الاتفافية ، ورضي الشخص المطلوب ان يسلم بدون ملف طلب تسليم الى الدولة التي تطلبه ولسلطات الدولة المطلوب اليها التسليم ان تأمر بتسليمه .

مادة (٢٩) : أ ـ تفصل في طلبات تسليم المجرمين السلطات المختصة في الدولة طالبة التسليم والدولة المطلوب اليها وفقا للقانون او النظام النافذ لدى كل منهما وقت تقديم الطلب .

ب ـ تبلغ الجهة المختصة في الدولة المطلوب اليها التسليم الجهة المختصة في الدولة الطالبة بالقرار الصادر في طلب التسليم سلبا ام ايجابيا مع ايضاح الاسباب في حالة الرفض .

مادة (٣٠) : لا يجوز ان تزيد مدة توقيف الشخص المطلوب تسليمه ، احتياطياً في الدولة المطلوب اليها التسليم عن ثلاثين يوماً يخلى سبيله بعدها اذا لم يصل خلالها ملف طلب تسليمه او تطلب الدولة المعنية تجديد توقيفه لثلاثين يوما اخرى على الاكثر على ان تحسم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة التي يحكم بها في الدولة طالبة التسليم .

ويجوز للسلطة المختصة في الدولة المطلوب اليها التسليم عند اخطارها بطلب التسليم عن طريق التلكس او البرق او التليفون ان تتأكد عند الاقتضاء من

صحة هذا الطلب بالاستعلام من السلطة المختصة في الدولة التي صدر عنها الطلب .

مادة (٣١) : يسلم الى الدولة طالبة التسليم كل ما يوجد في حيازة الشخص المطلوب تسليمه عند ضبطه مما له علاقة بالجريمة بقدر ما تسمح به قوانين او انظمة الدولة المطلوب اليها التسليم .

مادة (٣٢) : يحاكم الشخص في الدولة طالبة التسليم عن الجرائم التي طلب تسليمه من اجلها والافعال المرتبطة بها والجرائم التي ارتكبها بعد تسليمه كما تجوز محاكمته عن الجرائم التي لم يقدم طلب التسليم من اجلها والافعال المرتبطة بها طالما انها لم تسقط بمرور الزمن بموجب قوانين او انظمة اي من الدولتين .

مادة (٣٣) : تدفع الدولة طالبة التسليم جميع النفقات التي استلزمها تنفيذ طلب التسليم كما تدفع كذلك جميع نفقات عودة الشخص المسلم الى المكان الذي كان فيه وقت التسليم اذا ثبتت عدم مسؤوليته او براءته .

مادة (٣٤) : يجب على الدولة طالبة التسليم ان تقدم لاستلام الشخص المطلوب خلال ثلاثين يوماً ابتداءً من تاريخ ارسال اشعار برقي اليها بصدور قرار التسليم ، والا كان للدولة المطلوب اليها التسليم اخلاء سبيله ولا يجوز طلبه مرة ثانية من اجل الجريمة نفسها .

الفصل الخامس أحكام ختامية

مادة (٣٥) : لا تخل هذه الاتفاقية بالاتفاقيات الثنائية المرتبطة بها بعض الدول المتعاقدة ، وفي حالة تعارض احكام هذه الاتفاقية مع احكام احدى هذه الاتفاقيات الثنائية ، تطبق الدولتان في علاقتهما المتبادلة الاحكام الاكثر تيسيراً

لتسليم الاشخاص الخارجين عن القوانين والانظمة .

مادة (٣٦) : يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة وفقاً لنظمها القانونية النافذة خلال اربعة اشهر من تاريخ التوقيع عليها . وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعد محضراً بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتخطر به بقية الدول الاعضاء .

مادة (٣٧) : تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي شهر من تاريخ اكتمال ايداع وثائق تصديق الدول الموقعة .

مادة (٣٨) : يجوز بموافقة ثلثي الدول المتعاقدة ادخال بعض التعديلات على بنود هذه الاتفاقية او الغاءها .

مادة (٣٩) : لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ان تنسحب منها وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولا ينفذ الانسحاب اثره الا بعد مضي ستة اشهر من تاريخ ابلاغه ، وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لطلبات التسليم المقدمة قبل نهاية المدة المذكورة .

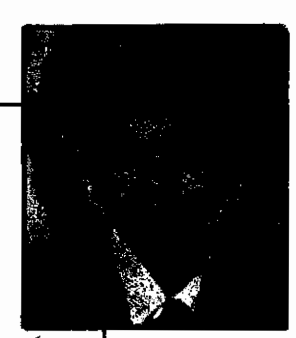
ملف الصور



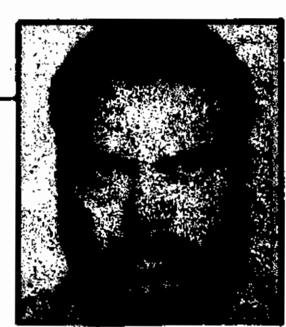
العلامة السيد هادي المدرسي

« انه نموذج قوي اخذ على عاتقه هذه المهمة بقوة »

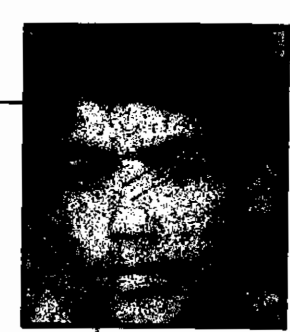
روبن رايت/الغضب المقدس



١ ـ سيد جعفر كاظم جعفر العلوي ـ بحراني ـ ٢٧ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
خريج في كلية الخليج الصناعية .
العنوان : المنامة ـ فريق المخارقة قرب مأتم القصاب .
المؤهلات : دراسات عليا في الادارة .
حالياً : في سجن جو في زنزانة رقم ٧ محكوم بالسجن المؤبد .

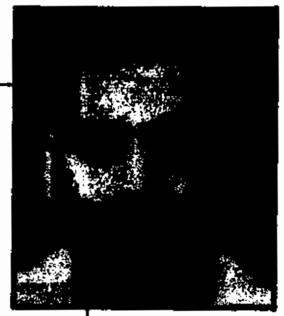


٢ ـ عبد الله احمد عبد الله ـ بحراني ـ ٢٩سنة ـ نجار .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : الخميس ـ بلاد القديم .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

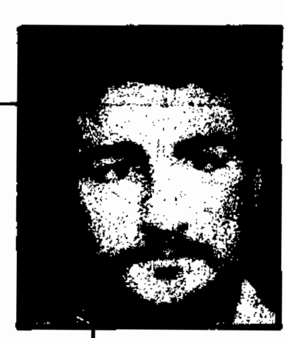


٣ ـ سيد قاسم حسين قاسم ـ بحراني ـ طالب هندسة بكلية الخليج الصناعية .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : الخميس .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

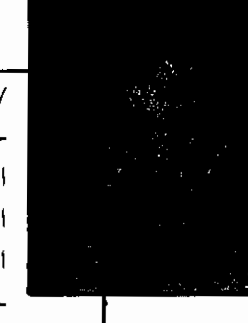
٤ ـ سيد علوي حسن عيسى ـ بحراني ـ ٣٨سنة ـ متزوج وله سبعة ابناء .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : الماحوز ـ أم مشعوم .
العمل : مهندس .
المؤهلات : شهادة (O.N.D) دبلوم الوطنية الاعتيادية من بريطانيا ـ ومقرر السنة الثانية من(H.N.D) الدبلوما الوطنية العليا في بريطانيا ـ حاليا في سجن جو ـ مجموعة الـ٧٣ ـ.



٥ ـ عبد الرسول خليل عبد الله ـ بحراني ٢٧ سنة ـ فني كهرباء ـ.
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : النعيم ـ المنامة .
المؤهلات : شهادة الثانوية ـ العامة ـ القسم العلمي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



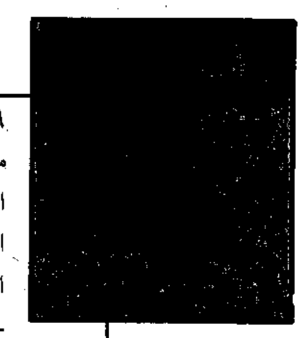
٦ ـ سيد عبد الحسين محمد الموسوي ـ بحراني ٢٨ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : السقية .
المؤهلات : خريج صناعة «دبلوم كهرباء» .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٧ ـ احمد حسن أحمد هارون ـ بحراني ـ ٢٥ سنة ـ طالب سنة أولى جامعة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : شارع البديع ـ بني جمرة ـ الحيّ الجنوبي .
المؤهلات : شهادة الثانوية العامة « القسم العلمي » .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٨ ـ عبدالله أحمد يوسف ـ بحراني ـ ٣٠سنة ـ نجار ـ متزوج وله أربعة أبناء .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : قرية الحجر .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

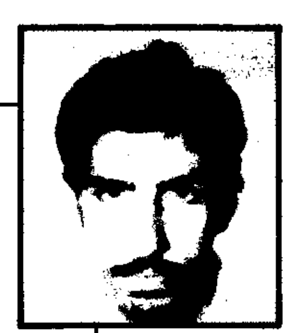


٩ ـ علي عبد الكريم حسن شبيب ـ بحراني ـ من المنامة ـ ٣٠سنة ـ
متزوج وله ابنان هشام ووفاء .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
المستوى العلمي ثاني اعدادي .
المهنة : صاحب مخبز .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

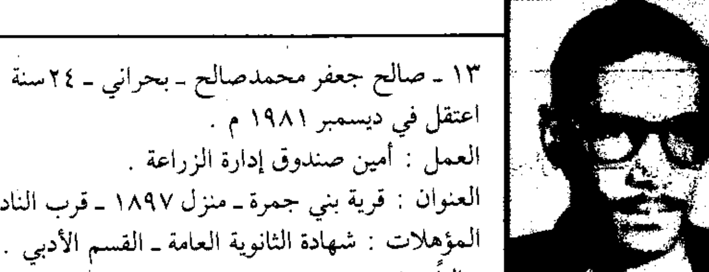
١٠ ـ معراج حميد حسن
بحراني ـ ٣٠سنة ـ من قرية السماهيج ـ دبلوم تجارة موظف في بنك باريس الدولي
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



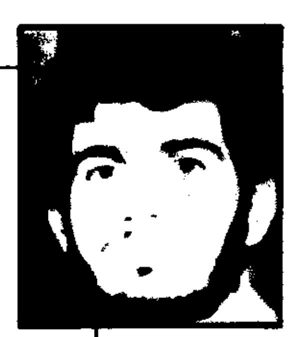
١١ ـ خليل أحمد حسن العلوي ـ بحراني ـ٢٢سنة ـ من المنامة ـ
طالب بكلية الخليج الصناعية .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



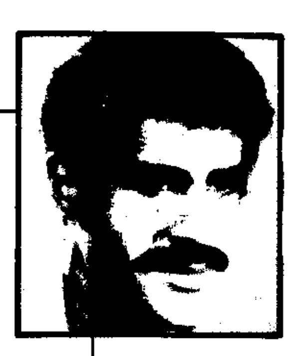
١٢ ـ إبراهيم عبد الرسول عبد الله ـ بحراني ـ ٢٧ سنة ـ موظف فني في غرفة التحكُّم الكهربائية بإدارة الكهرباء .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : الدراز منزل رقم (٢٩٠) ـ طريق (٤٢١٠) ـ مجمع (٥٤٢) .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



١٣ ـ صالح جعفر محمدصالح ـ بحراني ـ ٢٤ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العمل : أمين صندوق إدارة الزراعة .
العنوان : قرية بني جمرة ـ منزل ١٨٩٧ ـ قرب النادي .
المؤهلات : شهادة الثانوية العامة ـ القسم الأدبي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



١٤ ـ منصور علي منصور الغسرة ـ بحراني ـ ٢٤ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العمل : مشرف فني بادارة الزراعة ؛ العنوان : بني جمرة
المؤهلات : خريج مدرسة الثانوبة ـ قسم الكهرباء .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



١٥ ـ حبيب علي حسن العسماوي ـ بحراني ـ ٣٥سنة ـ متزوج وله ثلاثة أبناء

اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .

العنوان : الماحوز ـ أم شعوم ـ قرب المأتم .

العمل : ميكانيك .

حالياً : في سجن جو

محكوم بالسجن ١٥ سنة .



١٦ ـ خليل يوسف يعقوب حماد ـ بحراني ـ ٢٥سنة ـ متزوج وله ولدان .

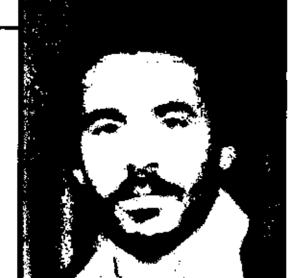
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .

المهنة : نجار .

العنوان : الغريفة ـ قرب المسجد الوسطي .

حالياً : في سجن جو

محكوم بالسجن ١٥ سنة .



١٧ ـ باقر محسن مكي ـ بحراني ـ ٣٠سنة ـ متزوج وله ثلاثة أبناء .

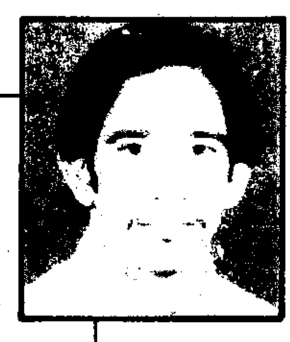
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .

العمل : مشرف في حركة الطائرات في المطار .

العنوان : الماحوز ـ المنامة .

حالياً : في سجن جو

محكوم بالسجن ١٥ سنة .



١٨ ـ عبد الرضا منصور خميس ـ بحراني ـ ٢٨ سنة ـ من الماحوز ـ موظف ـ متزوج وله ولدان

اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .

حالياً : في سجن جو

محكوم بالسجن ١٥ سنة .

١٩ ـ محمد عبد العزيز محمد ـ بحراني ـ ٣٢سنة ـ متزوج وله أربعة أبناء

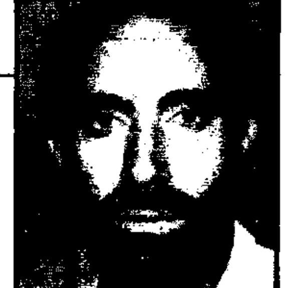
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .

العمل : سائق لوري .

العنوان : قرية دمستان .

حالياً : في سجن جو

محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٢٠ ـ محمد إبراهيم يوسف صالح ـ بحراني ـ ٣٣سنة ـ متزوج وله ٥ أبناء .

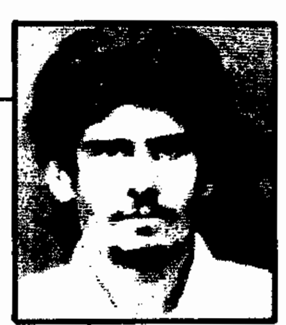
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .

العمل : سائق لوري .

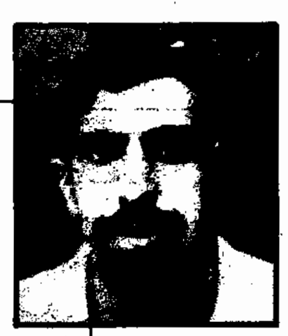
العنوان : قرية دمستان .

حالياً : في سجن جو

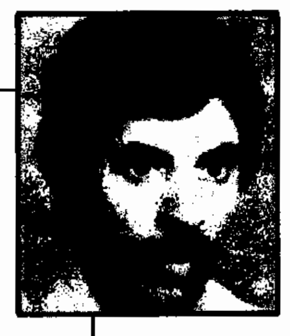
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



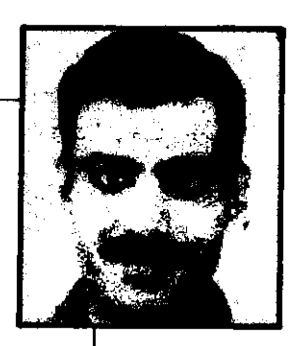
٢١ ـ محمد ملا علي عبد النبي ـ بحراني ـ ٢٧ سنة ـ متزوج ـ عامل .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : قرية دمستان ـ قرب الخباز .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



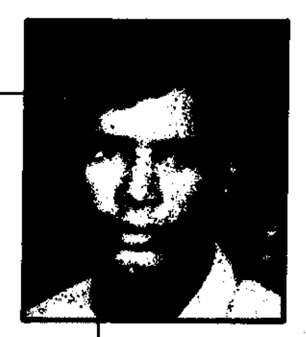
٢٢ ـ محمد حسن مكي يوسف ـ بحراني ـ ٣٤ سنة ـ متزوج وله أربعة أبناء ـ عامل .
العنوان : دمستان ـ منزل رقم ٢٥١ .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



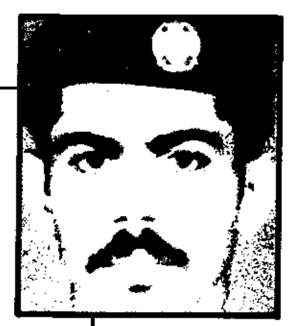
٢٣ ـ مكي يوسف محمد ـ بحراني ـ ٢٧ سنة ـ متزوج .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : قرية دمستان .
المؤهلات : خريج جامعة القاهرة ـ قسم العلاج الطبيعي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



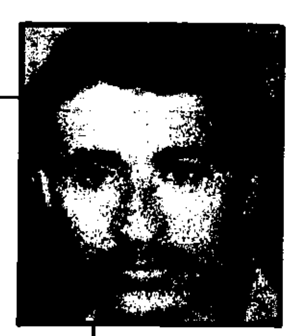
٢٤ ـ علي حسين عوض ـ بحراني ـ ٣٣سنة ـ متزوج وله ولدان .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : المنامة ـ فريق المخارقة ـ منزل رقم(١٥٢١) .
العمل : لحام .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٢٥ ـ محمد جواد حسن كاظم محفوظ ـ بحراني ـ٣٠سنة ـ من بني جمرة ـ عامل ـ متزوج وله ولدان .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



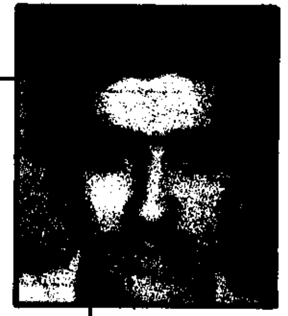
٢٦ ـ جعفر عبد الله حسن ـ بحراني ـ ٢٩سنة ـ متزوج .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العمل جندي مقال ـ موظف في وزارة الصحة .
العنوان : بني جمرة ـ الحيّ الشرقي .
المؤهلات : دبلوم الثانوية ـ القسم التجاري .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



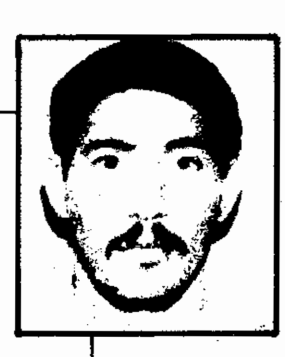
٢٧ ـ عمار محمود محسن العلوي ـ بحراني ـ ٢٤ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : المنامة ـ حيّ المخارقة .
العمل : موظف في دائرة الكهرباء .
المؤهلات : خريج كلية الخليج الصناعية ـ قسم الهندسة الكهربائية .
حالياً : في سجن جو محكوم بالسجن ١٥ سنة .



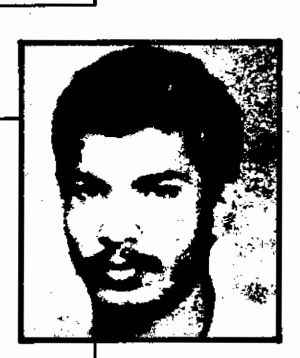
٢٨ ـ خليل جاسم محسن علي محمد صالح ـ بحراني ـ ٢٣ سنة ـ موظف .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : السقية ـ تلفون المنزل ٢٥٠٣٤٦ .
المؤهلات : سنة أولى كلية الخليج الصناعية .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٢٩ ـ شكري طاهر حسن المحروس ـ بحراني ـ ٢٦ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : شارع المتنبي ـ منزل رقم(١٥٣٦) ـ طريق ١٢٥ ـ مجمع(٣٠١) ـ المنامة .
العمل : محاسب في شركة أسري .
المؤهلات : خريج الثانوية .
حالياً : في سجن جو محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٣٠ ـ أحمد علي يوسف السواد ـ بحراني ـ ٢٤ سنة ـ بحّار .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : واديان ـ سترة .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



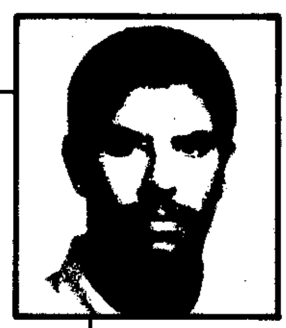
٣١ ـ جعفر يوسف أحمد علي ـ بحراني ـ ٢٥ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العمل : موظف في كلية البحرين الجامعية .
العنوان : المنامة ـ رأس رمان .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



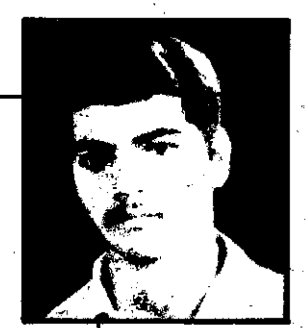
٣٢ ـ جاسم رضا حسين ـ بحراني ـ ٢٤ سنة ـ موظف .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : البحرين ـ المنامة ـ تلفون ٢٤٥٥٠٩ .
العمل : موظف قسم الهندسة في مؤسسة كازروني .
المؤهلات : خريج كلية الخليج الصناعية ـ هندسة معمارية .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



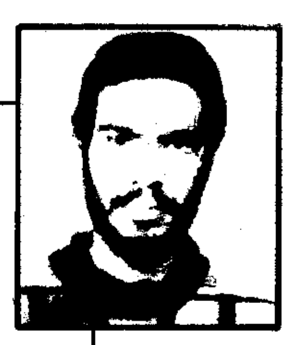
٣٣ ـ زهير عبد العزيز أحمد سلمان ـ بحراني ـ ٢٥سنة ـ طالب جامعي .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : بلاد القديم .
المؤهلات : سنة ثانية ـ هندسة مدنية .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



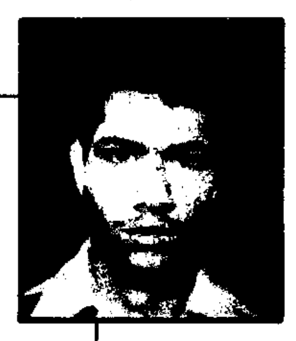
٣٤ ـ حسن أحمد علي بحر ـ بحراني ـ ٢٧سنة ـ خريج جامعي .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : المنامة ـ توبلي .
المؤهلات : بكالوريس في الزراعة ـ جامعة الرياض .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



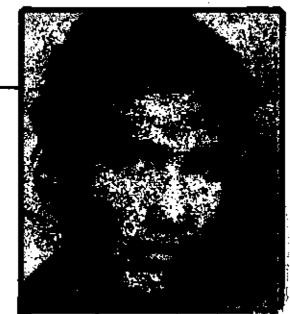
٣٥ ـ عبد الله جعفر يوسف آل محفوظ ـ بحراني ـ ٢١سنة ـ طالب
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : بني جمرة ـ الفريق الغربي .
المؤهلات : ثاني ثانوي ـ علمي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ٧ سنوات



٣٦ ـ علي محمد علي ناصر أبو حسان ـ بحراني ـ ٢٦سنة ـ موظف .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : فريق الفاضل ـ المنامة .
المؤهلات : الثانوية العامة .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



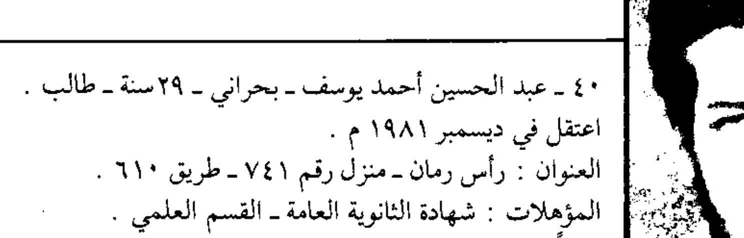
٣٧ ـ فيصل محمد حبيب مرزوق ـ بحراني ـ ٢٢سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : قرية بني جمرة .
المؤهلات : شهادة أول ثانوي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



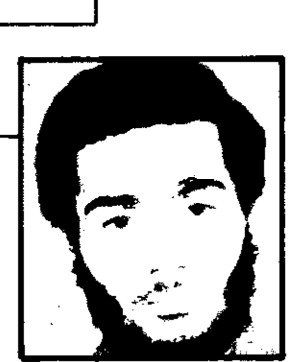
٣٨ ـ عبد الله علي محمد آل زيد ـ بحراني ـ ٢٢سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : شارع البديع ـ منزل رقم(٩٨٨) ـ بني جمرة .
المؤهلات : الثانوية العامة ـ القسم العلمي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٣٩ ـ محمد صالح النشيط ـ بحراني ـ ٢٦ سنة ـ موظف .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : النعيم ـ المنامة .
المؤهلات ؛ شهادة الثانوية العامة ـ القسم العلمي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



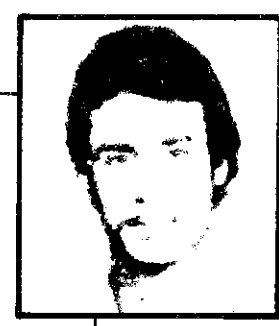
٤٠ ـ عبد الحسين أحمد يوسف ـ بحراني ـ ٢٩ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : رأس رمان ـ منزل رقم ٧٤١ ـ طريق ٦١٠ .
المؤهلات : شهادة الثانوية العامة ـ القسم العلمي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٤١ ـ محمد علي عيسى علي ـ بحراني ـ ٢٦ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العمل : طالب كلية العلوم الصحية (سنة أخيرة) .
العنوان : النعيم ـ منزل رقم(١٠٠٨) ـ طريق رقم ١٤١٥ ـ مجمع ٣١٤ .
المؤهلات : شهادة الثانوية العامة ـ كلية العلوم الصحية .
حالياً : في سجن جو محكوم بالسجن ١٥ سنة .



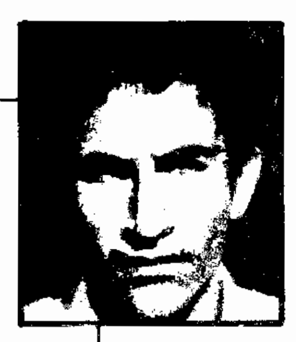
٤٢ ـ ماهر جعفر القيدوم ـ بحراني ـ ٢٢ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : شارع عبد الله ـ منزل رقم(٨٠٣) ـ طريق ٤١٩ ـ المنامة (٣٠٤).
المؤهلات : سنة أولى جامعي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٤٣ ـ يوسف فاضل كاظم ـ بحراني ـ ٢٣ سنة ـ طالب دين .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : المنطقة الغربية ـ دمستان .
المؤهلات : شهادة ثاني ثانوي ـ قسم علمي ، دراسة دينية .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٤٤ ـ الاستاذ حسن عبد الله حسن البصري ـ بحراني ـ ٢٧ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العمل : مدرس بكلية الآداب والتربية «الجامعية» ـ البحرين .
المؤهلات : خريج جامعة القاهرة ـ قسم الرياضيات .
العنوان : بلاد القديم ـ منزل رقم (١٩٤٩) ـ شارع ٥٨ .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



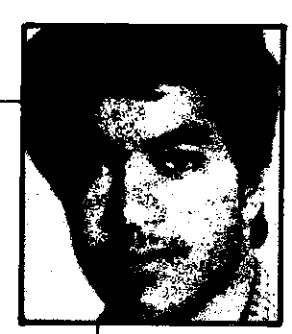
٤٥ ـ مصطفى سعيد العرب ـ بحراني ـ ٢٢ سنة ـ عامل .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : بني جمرة ـ الفريق الغربي .
المؤهلات : خريج ثاني اعدادي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



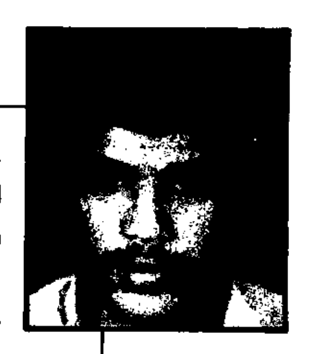
٤٦ ـ سعيد احمد عبد الله طريف ـ بحراني ـ ٢٦ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : سنابس منزل رقم(١٢٢٤) .
العمل : موظف تلكس في شركة البرق واللاسلكي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



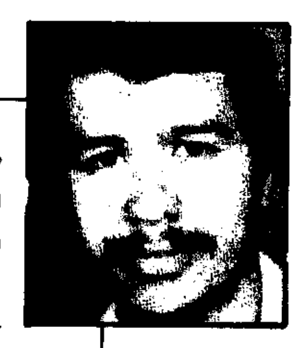
٤٧ ـ ياسين منصور محمد ـ بحراني ـ ٢٣ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : قرية (القرية) الفريق الشرقي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



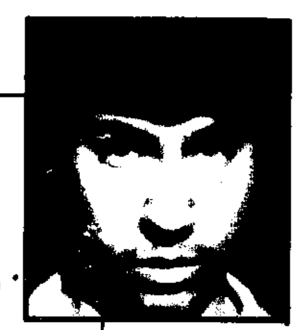
٤٨ ـ عباس أحمد يوسف ـ بحراني ـ ٢٣ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : رأس رمان ـ المنامة .
المؤهلات : سنة أولى طب ـ جامعة الرياض .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



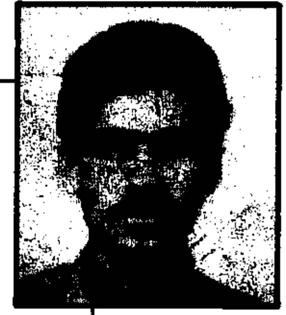
٤٩ ـ عيسى حسن عبد الله الدرازي ـ بحراني ـ ٢٣ سنة ـ موظف
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : الدراز ـ الفريق الغربي ـ رقم البيت(١٥٩٩) .
المؤهلات : خريج الثانوية ـ القسم العلمي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



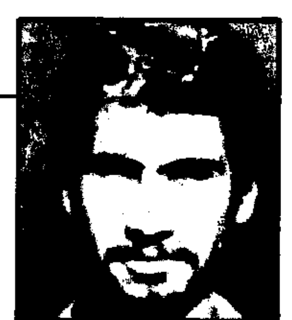
٥٠ ـ سيد مرتضى حسين جعفر باقي الحلواجي ـ بحرين ـ ٢٤ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : المنامة ـ فريق الحمام ـ شارع عمار بن ياسر .
المؤهلات : سنة ثانية ـ كلية الهندسة ـ جامعة الرياض .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



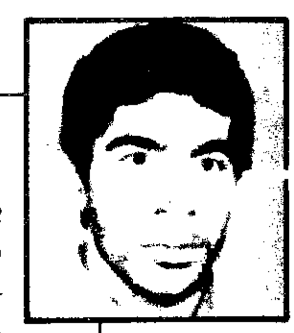
٥١ ـ جعفر سلمان جواد ـ بحراني ـ ٢٢ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : فريق المخارقة ـ بناية ٢١٦ ـ شقة رقم (٢١) المنامة .
العمل : موظف فني في كلية الهندسة في شركة البرق واللاسلكي .
المؤهلات : شهادة الثانوية العامة ـ القسم العلمي .
حالياً : في سجن جو محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٥٢ ـ حبيب عبد الله حسن ـ بحراني ـ ٢٤ سنة ـ طالب دين .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : قرية بني جمرة .
المؤهلات : خريج الثانوية العامة ـ القسم العلمي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



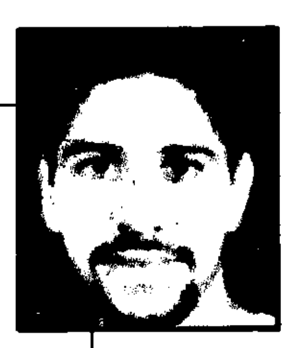
٥٣ ـ سيد أنور محسن الموسوي ـ بحراني ـ ٢٦ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العمل : موظف فني في محطة توليد الكهرباء .
العنوان : قرية الدراز .
المؤهلات : سنة أولى كلية الخليج الصناعية ـ قسم الكهرباء .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٥٤ ـ عيسى عبد الله محمد ـ بحراني ـ ٢٤ سنة ـ دمستان ـ عامل بناء .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

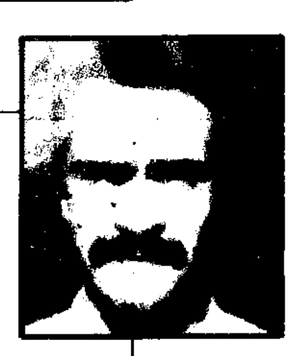


٥٥ ـ جعفر سعيد الغربال ـ بحراني ـ ٢٦ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : قرية الدراز ـ الحيّ الغربي .
العمل : فني بدالات بشركة البرق واللاسلكي .
المؤهلات : خريج كلية الهندسة بشركة البرق واللاسلكي .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

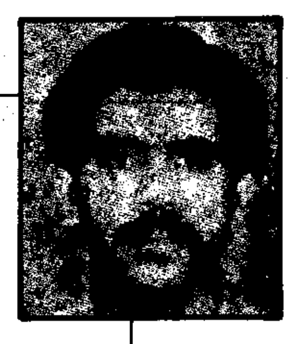


٥٦ ـ عبد الكريم بحراني ـ ٢٦ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : فريق المخارقة ـ المنامة .
المؤهلات : سنة أولى جامعة .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

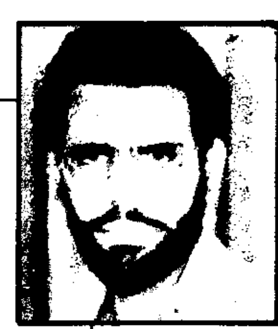
٥٧ ـ شعبان علي حسن عيسى ـ بحراني ـ عامل .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



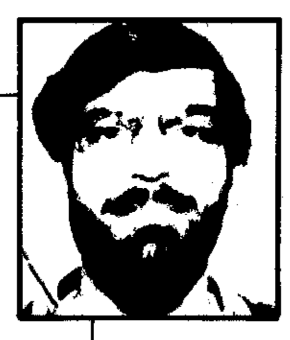
٥٨ ـ أنور عبد العزيز الدرازي ـ بحراني ـ ٢٧سنة ـ الدراز ـ موظف .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



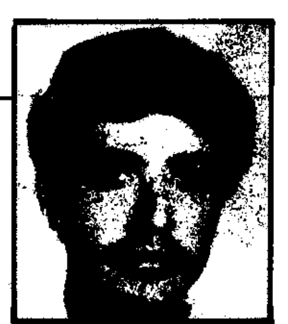
٥٩ ـ د . جمعة علي عبد الله الجفيري ـ بحراني ـ ٢٧سنة .
المؤهلات : سنة رابعة طب ـ جامعة الاسكندرية .
العنوان : المنامة ـ الجفير .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



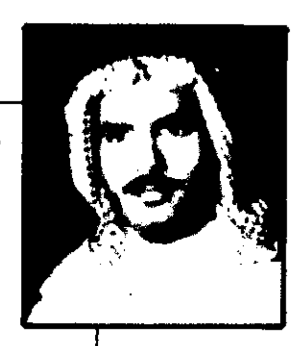
٦٠ ـ المهندس رضا علي عبد الله الجفيري ـ بحراني ـ ٢٥سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
المؤهلات : سنة ثانية جامعة .
العنوان : المنامة ـ الجفير .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة . . . أعتقل بعد صدور الأحكام ليصبح عدد المعتقلين ٧٤شخصاً .



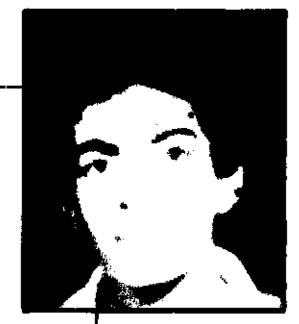
٦١ ـ عبد الحسين محمد حسن جعفر ـ عماني ـ ٢٩سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : مطرح ـ عمان
المؤهلات : بكالوريوس جيولوجيا ـ جامعة القاهرة .
حالياً : في سجن جو في زنزانة ٧ .
محكوم بالسجن المؤبد .



٦٢ ـ مصطفى محمد حسن ـ كويتي ـ ٢٥سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : الدسمة ـ الكويت .
المؤهلات : سنة ثانية هندسة ـ جامعة لندن .
حالياً : في سجن جو
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



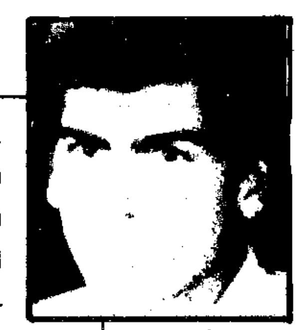
٦٣ ـ علي محمد إبراهيم العليوات ـ سعودي ـ طالب ـ ٢٨ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : سنابس ـ المنطقة الشرقية .
المؤهلات : سنة ثالثة جامعة البترول والمعادن ـ الظهران .
حالياً : في السجن بالسعودية ـ
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



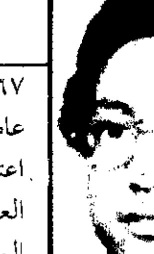
٦٤ ـ مهدي جعفر حسين صليل ـ سعودي ـ ٢٠ سنة ـ طالب دين .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : سيهات ـ المنطقة الشرقية .
المؤهلات : الاعدادية .
حاليا : في السجن بالسعودية ـ
محكوم بالسجن ٧ سنوات .



٦٥ ـ زكي عبد الله علي البحارنة ـ سعودي ـ ٢١ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : منطقة السكن ـ القطيف ـ السعودية ـ رقم التلفون ٥٨٥٤٨٠٥ .
المؤهلات : الشهادة الاعدادية .
حالياً : في السجن بالسعودية ـ محكوم بالسجن ٧ سنوات .
(أفرج عنه في صفر ١٤٠٩هـ) .



٦٦ ـ علي محمد تقي آل سيف ـ سعودي ـ ٢٤ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : القطيف ـ المنطقة الشرقية .
المؤهلات : الثانوية العامة .
حالياً في السجن بالسعودية .
محكوم بالسجن المؤبد .



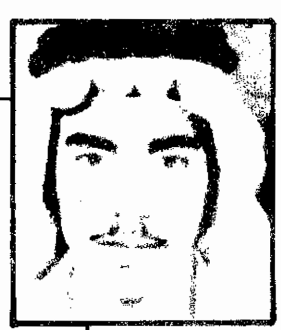
٦٧ ـ أحمد عبد الله محمد اليوسف ـ سعودي ـ ٢٣ سنة ـ متزوج ـ عامل .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : صفوي ـ المنطقة الشرقية .
المؤهلات : الثانوية العامة .
حالياً : في السجن بالسعودية .
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٦٨ ـ نادر محمد آل سيف ـ سعودي ـ ٢٦ سنة ـ من القطيف ـ أعمال حرة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في السجن بالسعودية .
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



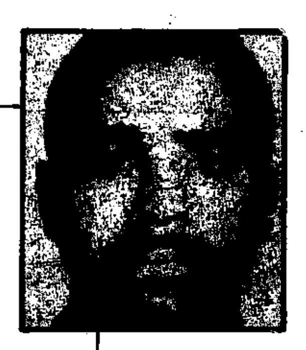
٦٩ ـ سلمان عبد الله حسن سليس ـ سعودي ـ ٢٣ سنة ـ من سيهات .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في السجن بالسعودية ـ
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٧٠ ـ عباس حبيب أحمد آل مسلم ـ سعودي ـ ٢١ سنة ـ بحّار .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : سيهات ـ المنطقة الشرقية
حالياً : في السجن بالسعودية ـ
محكوم بالسجن ٧ سنوات .
(أفرج عنه في صفر ١٤٠٩هـ) .



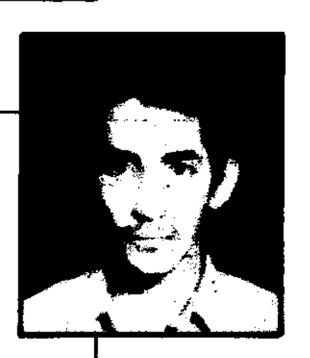
٧١ ـ عباس صادق بوخليقة ـ سعودي ـ طالب ـ ٢١ سنة .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
حالياً : في السجن بالسعودية ـ
محكوم بالسجن ١٥ سنة .
(أفرج عنه في صفر ١٤٠٩) .



٧٢ ـ عبد الله سيد حسن كاظم صلالة ـ سعودي ـ ٢٣ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : المنطقة الشرقية ـ السعودية .
حالياً ؛ في السجن بالسعودية ـ
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

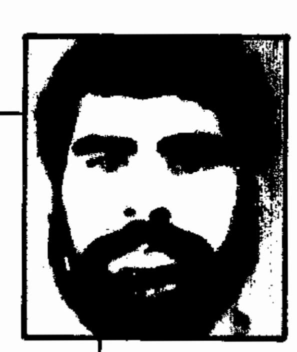


٧٣ ـ سيد جميل محمد هاشم السادة ـ سعودي ـ ٢٤ سنة ـ طالب .
اعتقل في ديسمبر ١٩٨١ م .
العنوان : صفوي ـ المنطقة الشرقية .
المؤهلات : شهادة ثاني ثانوي علمي .
حالياً : في السجن بالسعودية .
محكوم بالسجن ١٥ سنة .



٧٤ ـ يوسف عبد الرسول محمد صالح ـ سعودي ـ عامل .
حالياً : في السجن بالسعودية .
محكوم بالسجن ١٥ سنة .

صور ضحايا التعذيب في سجون آل خليفة



١ ـ جميل علي محسن العلي ـ بحراني ـ ٢٥ سنة ـ اعزب ـ كان يعمل كمشرف لدى مؤسسة أحمد منصور العالي .
العنوان ؛ فريق المخارقة ـ قرب مسجد مؤمن ـ المنامة .
تاريخ الاعتقال : ١٩٨٠/٤/٢٦ .
سبب الاعتقال : الاشتراك في تظاهرة احتجاج ضد اعدام أحد الزعماء الدينيين في العراق .
قتل تحت التعذيب في : ١٩٨٠/٥/٩ .



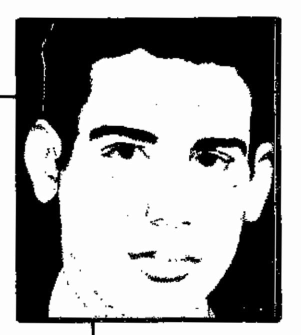
٢ ـ عبد الكريم الحبشي ـ بحراني ـ ١٧ سنة .
العنوان : الماحوز ـ المنامة .
المؤهلات : شهادة اتمام اعدادية .
تاريخ الاعتقال : ١٩٨٠/٦/٢٢م .
سبب الاعتقال : المشاركة في تظاهرات احتجاج حول سقوط المعتقل « جميل العلي » في السجن تحت التعذيب . قتل تحت التعذيب : ١٩٨٠/٧/١٠م .



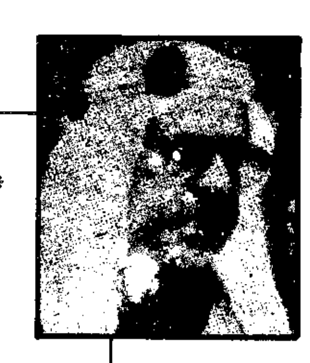
٣ ـ محمد حسن عبد الله مدن ـ بحراني ـ ٢٢ سنة ـ متزوج وله ولدان . موظف .
العنوان : قرية الدير ـ المحرق .
تاريخ الاعتقال : ١٩٨١/٢/١م .
سبب الاعتقال : حيازة كتب دينية ـ سياسية .
قتل تحت التعذيب في : ١٩٨١/٢/١م .



٤ ـ الشيخ جمال علي العصفور ـ بحراني ـ ٢٥ سنة ـ متزوج وله ولدان .
المهنة : خطيب ومدرس ـ رجل دين .
العنوان : المعامير .
تاريخ الاعتقال : ديسمبر عام ١٩٨٠م .
قتل تحت التعذيب في ١٩٨١/٨/١٩م .



٥ ـ رضى مهدي ابراهيم ـ بحراني ـ فني حسابات بوزارة المالية .
العمر ؛ ٢٩ سنة ـ اعزب .
العنوان ؛ قرية الدراز
المؤهلات : شهادة الثانوية العامة ـ القسم العلمي .
قتل تحت التعذيب بعد المحاكمة في : ١٩٨٦/٨/٣٠م .
من مجموعة الـ٧٣ ـ كان محكوماً بالسجن ١٥ سنة .



* عيسى بن سلمـــان آل خليفـة

ـ ٥٧ سنـة ـ

حـاكم البحـــرين منذ ١٩٦١م بُعَيد موت والده سلمان بن حمد آل خليفة

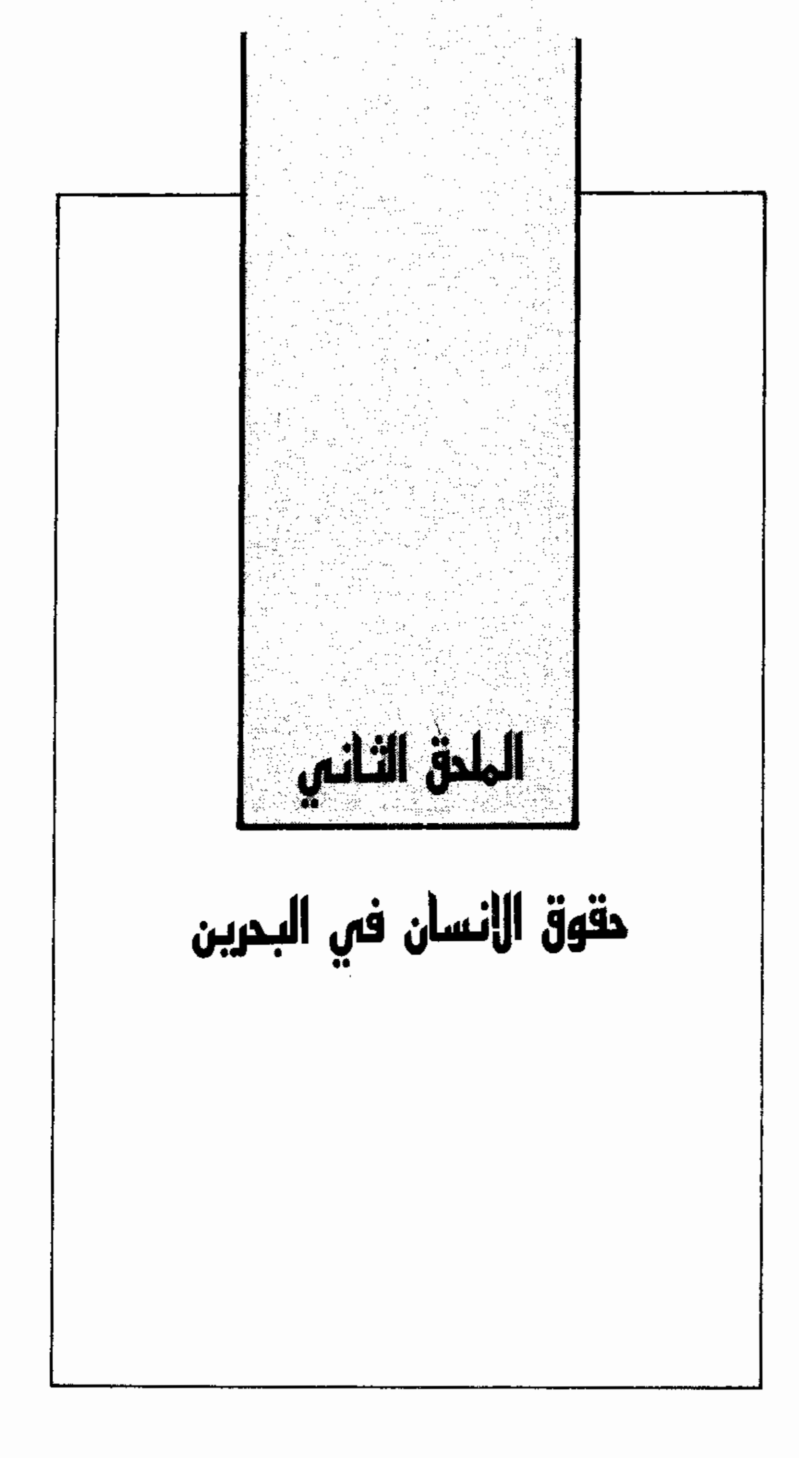


* أيان هندرسون (IAN HENDERSON) (كولونيل ـ ٦٥ سنة ـ بريطاني الجنسية) .

رئيس جهاز البوليس السري (القسم الخاص) منذ ١٩٦٦م .

خبرته السابقة تتمثل في العمل لقمـع العصيان المحلي في كينيـا (الماوماو) في الخمسينات ، ومرتزقا في تنجانيقا (تنزانيا حاليا) قبل استقلالها .





الملحق الثاني

حقوق الانسان في البحرين



لقد كان بودي أن يكون هذا الملحق من أهم فصول الكتاب لأنه موضوع يستحق كل الاهتمام ، ولأن معرفة وضع الانسان في البحرين يعطي خلفية واقعية لجذور الاحداث وما رافقها من تطورات .

لكن عند بحثي ومطالعتي في هذا الموضوع وجدت انه موضوع قائم بذاته يحتاج الى اعداد بحث متكامل يضم مختلف الجوانب ، واتمنى ان تهيء لي الفرصة او لآخرين القيام بذلك ، ومع ذلك احببت ان يضم البحث بين دفتين جانباً من حقوق الانسان في البحرين فأعتمدت الوثائق سبيلا الى ذلك .

(أ)

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

في العاشر من ديسمبر (كانـون الاول) ١٩٤٨ أقرت الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلنته ودعت الجمعية العامة الدول الاعضاء إلى ترويج نص الاعـلان ، والى العمل على نشـره وتوزيعـه وقرائته ومناقشته ، وخصوصاً في المدارس والمعاهد التعليمية بدون أي تمييز بشأن الوضع السياسي للدول او الأقاليم .

النص :

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضـاء الأسرة البشـرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم .

ولما كان تناسي حقوق الانسان وازدراؤها قد افضيا الى اعمال همجية آذت الضمير الانساني ، وكان غاية ما يرنو اليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة .

ولما كان من الضروري ان يتولى القانون حماية حقوق الانسان ، لكيلا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم .

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وان ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

ولما كانت الدول الاعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترامها .

ولما كان للادراك العام لهذه الحقوق والحريات الاهمية الكبرى للوفاء بهذا التعهد .

فان الجمعية العامة تنادي بهذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان . . .

على ان المستوى المشترك الذي ينبغي ان تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضعين على الدوام نصب أعينهم الى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ اجراءات مطردة ، قومية ومالية ، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الاعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها .

المادة الأولى : يولد جميع الناس احراراً متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميراً ، وعليهم ان يعامل بعضهم بعضاً بروح الآخاء .

المادة الثانية : لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ، دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الاصل الوطني او الاجتماعي أو الثروة أو البلاد أو أي وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني او الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي اليها الفرد سواء كان هذا البلد او تلك البقعة مستقلا او تحت الوصاية او غير متمتع بالحكم الذاتي او كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود .

المادة الثالثة : لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه .

المادة الرابعة : لا يجوز استرقاق او استعباد أي شخص ، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة اوضاعها .

المادة الخامسة : لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة .

المادة السادسة : لكل انسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية .

المادة السابعة : كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة ، كما ان لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد اي تمييز يخل بهذا الاعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا .

المادة الثامنة : لكل شخص الحق في أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه من اعمال فيها اعتداء على الحقوق الاساسية التي يمنحها له القانون .

المادة التاسعة : لا يجوز القبض على أي انسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً .

المادة العاشرة : لكل انسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه اليه .

المادة الحادية عشر :

١ ـ كـل شخص متهم بجريمـة يعتبر بـريئاً الى أن تثبت ادانتـه قانـوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه .

٢ ـ لا يدان أي شخص من جراء اداء عمل أو الامتناع عن اداء عمل الا اذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني او الدولي وقت الارتكاب ، كذلك يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة .

المادة الثانية عشرة:

لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة او أسرته أو مسكنه أو مراسلاته او الحملات على شرفه وسمعتـه ، ولكل شخص الحق في حمـاية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .

المادة الثالثة عشرة :

١ ـ لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة .

٢ ـ يحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه .

المادة الرابعة عشرة :

١ ـ لكل فرد الحق في أن يلجأ الى بلاد اخرى او يحاول الالتجاء اليها هرباً من الاضطهاد .

٢ ـ لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غيـر سياسيـة او لأعمال تناقض اغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة الخامسة عشرة :

١ ـ لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .

٢ ـ لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً او انكار حقه في تغييرها .

المادة السادسة عشرة :

١ ـ للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق الزواج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس او الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج واثناء قيامه وعند انحلاله .

٢ ـ لا يبرم عقد الزواج الا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملا لا اكراه فيه .

٣ ـ الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

المادة السابعة عشرة :

١ـ لكل شخص حق التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره .

٢ ـ لا يجوز تجريد احد من ملكه تعسفا .

المادة الثامنة عشرة : لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته او عقيدته ، وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة واقامة الشعائر ، ومراعاتها ، سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة .

المادة التاسعة عشرة : لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ،

ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية . .

المادة العشرون :

١ ـ لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السليمة .

٢ ـ لا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية ما .

المادة الحادية والعشرون :

١ ـ لكل فرد الحق في الاشتراك في ادارة الشؤون العامة لبلاده اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً .

٢ ـ لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد .

٣ ـ ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع او حسب اي اجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

المادة الثانية والعشرون :

١ ـ لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي ان تحقق بواسطة المجهود القومي والتعاون الدولي ، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته .

المادة الثالثة والعشرون :

١ ـ لكل شخص الحق في العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما ان له حق الحماية من البطالة .

٢ ـ لكل فرد دون أي تمييز الحق في اجر متساو للعمل .

٣ ـ لكل فرد يقوم بعمل الحق في اجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف اليه ، عند اللزوم ، وسائل اخرى للحماية الاجتماعية .

٤ ـ لكل شخص الحق في ان ينشىء وينضم الى نقابات حماية لمصلحته .

المادة الرابعة والعشرون : لكل شخص الحق في الراحة ، وفي اوقات الفراغ ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر .

المادة الخامسة والعشرون :

١ ـ لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته .

٢ ـ للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين ، وينعم كل الاطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي ام بطريقة غير شرعية .

المادة السادسة والعشرون :

١ ـ لكل شخص الحق في التعلم ، ويجب أن يكون التعليم في مرحلته الاولى والاساسية على الاقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الاولي الزامياً ، وينبغي ان يعمم التعليم الفني والمهني ، وان ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاءة .

٢ ـ يجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماءً كاملاً ، والى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية او الدينية ، والى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

٣ ـ للآباء الحق الاول في اختيار نوع تربية اولادهم .

المادة السابعة والعشرون :

١ ـ لكل فرد الحق في أن يشارك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه .

٢ ـ لكل فرد الحق في حماية المصالح الادبية والمادية والمترتبة على انتاجه العلمي او الأدبي او الفني .

المادة الثامنة والعشرون :

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات والمنصوص عليها في هذا الاعلان تحققاً تاماً .

المادة التاسعة والعشرون :

١ ـ على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته ان

تنمو نمواً حراً كاملاً .

٢ ـ يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديمقراطي .

٣ ـ لا يصح بحال من الاحوال إن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع اغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة الثلاثون : ليس في هذا الاعلان نص يجيز تأويله على انه يخول للدولة أو جماعة أو اي فرد حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .



(٢)

الاعلان العالمي لحماية جميع الأشخاص

من التعـرض للتعذيب وغيـره من ضروب المعـاملة القاسيـة أو العقوبـة اللاّإنسانية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم التاسع من ديسمبر عام ١٩٧٥م اعلاناً يدين أي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة بأنه (امتهان للكرامة الانسانية).

وقد أوصت الجمعية العامة بأن بكون هذا الاعلان مرشداً لجميع الدول ، ولغيرها من الكيانات التي تمارس سلطة فعلية .

وفيما يلي نص الاعلان :

المادة الأولى

١ ـ المقصود بالتعذيب في هذا الاعلان أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد ، جسدياً كان او عقلياً ، يلحق عمداً بشخص ما بفعل احد الموظفين العموميين او بتحريض منه وذلك لاغراض مثل الحصول من هذا الشخص او من شخص آخر على معلومات او اعتراف ، أو معاقبته على عمل ارتكبه او يشتبه في انه ارتكبه ، او تخويفه او تخويف اشخاص آخرين ، ولا يشمل التعذيب الالم

أو العناء أو يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة او ملازماً لها او مترتباً عليها ، بقدر تمشي ذلك مع مجموعة القواعد الدنيا لمعاملة السجناء .

٢ ـ يعد التعذيب شكلاً متفاقماً ومتعمداً من أشكال المعاملة او العقوبة القاسية أو اللا انسانية او المهينة .

المادة الثانية

يعتبر أي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللا انسانية او المهينة امتهاناً للكرامة الانسانية يدان بوصفه انكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الانسان وحرياته الاساسية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

المادة الثالثة

لا يجوز لأي دولة ان تسمح بالتعذيب او غيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللا انسانية أو المهينة أو ان تتسامح فيه . ولا يجوز اتخاذ الظروف الاستثنائية ، مثل حالة الحرب أو خطر الحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارىء عامة أخرى ، ذريعة لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة .

المادة الرابعة

على كل دولة أن تتخذ ، وفقاً لأحكام هذا الاعلان ، تدابير فعالة لمنع ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللا انسانية او المهينة داخل اطار ولايتها .

المادة الخامسة

يجب أن يكون تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين وغيرهم من الموظفين العموميين الذين قد يكونون مسؤولون عن الأشخاص المحرومين من حرياتهم تدريباً يكفل المراعاة التامة لحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة . كما يدرج هذا الحظر على النحو المناسب ، فيما يصدر من قواعد أو تعليمات عامة بشأن واجبات ووظائف أي فرد قد تكون له علاقة به مثل هؤلاء الاشخاص أو معاملتهم .

المادة السادسة

على كل دولة ان تجعل طرق الاستجواب وممارساته ، وكذلك الترتيبات المعمول بها في حجز ومعاملة الاشخاص المحرومين من حريتهم في اقليمها ، محل مراجعة حالات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة .

المادة السابعة

على كل دولة ان تكفل النص في قانونها الجنائي على أن جميع اعمال التعذيب المعروفة في المادة (١) تعتبر جرائم ، وينطبق الشيء ذاته فيما يتعلق بالأعمال التي تشكل اشتراكاً في التعذيب أو تواطؤاً عليه او محاولة لارتكابه .

المادة الثامنة

لكل شخص يدعي انه تعرض للتعذيب او غيره من ضروب المعاملة او

العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة بفعل موظف عمومي أو بتحريض منه ، الحق في ان يشكو الى السلطات المختصة في الدولة المعنية ، وفي ان تدرس قضيته دراسة محايدة من قبل هذه السلطات .

المادة التاسعة

وحيثما وجدت اسباب معقولة للاعتقاد بأن عملاً من اعمال التعذيب المعرفة في المادة (١) قد ارتكب ، يصبح على السلطات المختصة في الدولة المعنية ان تشرع فوراً في اجراء تحقيق محايد حتى وان لم تكن هناك أي شكوى رسمية .

المادة العاشرة

إذا ثبت في تحقيق أجري بموجب المادة (٨) أو المادة (٩) ان عملاً من اعمال التعذيب المعروفة في المادة (١) قد ارتكب ، يشرع فوراً في اقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أو المتهمين بالجريمة وفقاً للقانون القومي ، واذا اعتبر ان الادعاء بارتكاب اشكال اخرى من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة هو ادعاء يستند الى أساس صحيح ، يخضع المتهم أو المتهمون بالجريمة للاجراءات الجنائية أو التأديبية أو غيرها من الاجراءات المناسبة .

المادة الحادية عشرة

اذا ثبت ان عملاً من اعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة او العقوبة او اللا انسانية او المهينة قد ارتكب بفعل موظف عمومي أو بتحريض منه ، يكفل للمجني عليه الانصاف والتعويض وفقاً للقانون القومي .

المادة الثانية عشرة

إذا ثبت ان الادلاء ما كان نتيجة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة لا يجوز اتخاذ ذلك البيان دليلاً ضد الشخص المعني أو ضد أي شخص آخر في أية دعوى .

(٣)

حقوق الانسان في البحرين

(أ) الإرهاب المتقن دراسة قانونية حول النظم الأمنية في البحرين

في عددها (٨٣) الصادر بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٨٦م نشرت مجلة «النشرة» وهي مجلة سياسية تعنى بشؤون حركات التحرر العربية والعالمية نص هذه الدراسة القانونية الموثقة التي اعدتها لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين من العاصمة البلجيكية بروكسل في ١٥ مايو ١٩٨٦م وقامت بنشرها ايضاً مجلة « الثورة الاسلامية » الناطقة باسم منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية في عددها رقم (٧٥) ، وفيما يلي نص هذه الدراسة :

ان تاريخ الارهاب المتسلط على الناس الابرياء في البحرين ، عريض وقديم ، بقدم النظام الخليفي الذي تجاوز عمره القرنين من الزمن .

فقبل ان يسيطر آل خليفة على البحرين عام ١٧٨٣م عبر الغزو القبلي الذي قاموا به انطلاقاً من (الزبارة) بمساعدة العشائر الاخرى المنحدرة من قبيلتهم عنزة ـ آل صباح مثلاً ـ قبل هذا التاريخ كانت البحرين تدار جماهيرياً عبر شبكة دينية موزعة على مدن وقرى البحرين تتزعمها شخصيات دينية بارزة .

وحين وصل آل خليفة وجدوا في هذه المجالس الدينية ومن يتزعمها عقبة كؤوداً أمام فرض سيطرتهم الدخيلة ، فعمدوا الى شن حرب ضروس على الفعاليات الدينية البارزة الملتفة حولها ، وشكلوا خصيصاً لهذا الغرض فرقاً ارهابية من البدو عرفت بـ (الفداوية) ، وقد بقيت هذه الفرق الدرع الحامي للنظام الحاكم حتى عشرينات هذا القرن ، حينما استبدلوها بقوات شرطة أكثر فعالية .

ومن الجرائم التي شهدها التاريخ على هذه الفرق الارهابية جريمة اغتيال العالم الاسلامي البارز الشيخ حسين العصفور المعروف لدى البحرانيين بـ (العلاّمة) .

وكذلك اغتيال العالم الاسلامي الكبير الشيخ عبد الله العرب عام ١٩٢٣م .

من جهة اخرى وبحكم النشأة الاقطاعية لأسرة آل خليفة العتوبية ، فقد عمدت هذه الاسرة فور استيلائها على الحكم بالقوة عام ١٧٨٣م الى شن حرب واسعة النطاق على القطاعات الفلاحية بغية اجبارها على التخلي عن اراضيها وبساتينها لصالح ابناء آل خليفة .

وبالفعل . . استطاع آل خليفة عن طريق القوة اجبار عدد كبير من الفلاحين على تسليم اراضيهم ، والتخلي عنها لصالح الاسرة الحاكمة ، بل والاكثر من ذلك العمل فيها كسحرة وخدم لهذه الاسرة ، مقابل الحصول على طعامهم اليومي فقط .

وحين رفض العديد من فلاحي البحرين الرضوخ لهذا الاجراء العدواني (. . .) الممارس من قبل الاسرة الخليفية ضدهم ، عمدت هذه الاسرة ، عبر (عصاباتها الارهابية) المعروفة بالفداوية الى اعتقال وتعذيب

العديد من الفلاحين ، ومصادرة ممتلكاتهم ، وقامت هذه العصابات ـ كما تدل الشواهد التاريخية في كثير من الحالات ـ بالاعتداء على اعراض هؤلاء الفلاحين وانتهاك شرف حرماتهم .

ونتيجة لهذا الارهاب الشديد الذي توّج به آل خليفة استيلائهم على البحرين اضطرت الكثير من العوائل البحرانية الى ترك البحرين والهجرة الى دول المنطقة المجاورة ، حتى انك تجد اليوم ان هناك احياء للبحرانيين مسمية باسمائهم في كل من : القطيف ، قطر ، الكويت ، دبي ، البصرة ، والمناطق العربية في ايران المحاذية للخليج .. بل وحتى في دول افريقيا ، واغلب الساكنين في هذه الاحياء هم ، من البحرانيين الذين هاجروا قبل عشرات السنين ـ بسبب الارهاب الخليفي ـ فاستوطنوا واخذوا جنسيات البلدان التي هاجروا اليها .

وهكذا تشتت المئات من العوائل البحرانية الآمنة ، بفعل الجور الخليفي ، واصبح المواطن البحراني مقطوع الجذور عن سلالته البعيدة ، وفاقداً للبيت الأسري الواسع ، حتى انك اليوم تجد بين المواطنين البحرانيين من يقيم ابوه في البحرين ، وعمه في الاحساء بالجزيرة العربية ، وامه في البحرين وخالته في مدينة البصرة العراقية ، او تجد عشيرة واحدة قد توزعت فخوذها بين البحرين والاحساء وبوشهر ، او بين البحرين وقطر والكويت .

وقد عم السخط والاستياء بين مختلف فئات الناس من جراء القمع والتنكيل الوحشي الممارس من قبل آل خليفة ، واخذ هذا الاستياء ينمو يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام ، حتى جاءت سنة ١٩١٩م لينفجر هذا المخزون الهائل من التذمر والغضب في شكل انتفاضة جماهيرية واسعة عمت انحاء البحرين ، مطالبة بنزوح آل خليفة عن البلاد وارجاع دفة الحكم الى اصحابها الشرعيين في الفعاليات البحرانية المخلصة والشريفة .

وقد كتب في هذا العام ١٩١٩م ، الكابتن (نورمن براي) تقريراً عن الوضع في البحرين رفعه الى الادارة البريطانية في لندن ، جاء فيه (ان بين الناس في البحرين شعوراً عميقاً جداً بالعداء للشيخ « الامير» وانه ليس من فئة في البحرين تؤيد الحكم القائم).

ولمواجهة هذا الوضع المشتد في التأزم ، اقدم النظام الخليفي عام ١٩٢٠م على انشاء قوات شرطة نظامية جلبت اكثرها من عدن ومدينة بومبي الهندية ، ووضعت تحت ادارة عدد من الموظفين الاجانب من الهند وغيرها .

وقد بدأت هذه الشرطة عملها في قمع الاصوات المنادية بالتغيير والاصلاح ، ونفت عدداً كبيراً منهم الى الهند وسانت هيلانة .

وكانت أول حملة قمعية شاملة لهذه الشرطة عام ١٩٢٣م عندما تدخلت مستخدمة السلاح الناري لتفريق تظاهرات ١٩٢٣م المنادية باصلاح جذري في سياسة البلاد وآثر هذه المظاهرات قامت الشرطة باعتقال كل من عبد الوهاب الزياني واحمد لاحج ثم نفتهما من البلاد .

وفي النصف الثاني من العقد الخامس للقرن العشرين ، طورت الجماهير البحرانية من معارضتها السياسية للسلطة الخليفية ، ونظمت نفسها في هيئات شعبية كبيرة ، لتضغط بصورة أوسع على النظام الحاكم من أجل تحقيق مطالبها العادلة ، وفي هذا الصدد شكلت الجماهير البحرانية عام ١٩٥٤م تنظيماً سياسياً ذا طابع شعبي واسع جداً عرف بـ (الهيئة التنفيذية العليا) ، أخذت على عاتقها بلورة المطالب الاصلاحية لجماهير الشعب ، وطرحها على السلطة الحاكمة من أجل تنفيذها ، وكان من هذه المطالب ، اطلاق سراح سجناء الرأي من المعارضين السياسيين ، واطلاق حرية الصحف وحق التعبير ، وتشكيل مجلس شورى ، وغيرها من المطالب الاصلاحية الهامة .

الا ان السلطة الخليفية الحاكمة ، تجاهلت هذه المطالب الاصلاحية ، وتمادت في ممارسة سياسة الديكتاتورية والتفرد بالسلطة ، ومخاطبة المعارضة السياسية بلغة العصى الغليظة ، مما أدى الى تفاقم النقمة الجماهيرية ، واتساع تنامي المعارضة الشعبية في البلاد ، لتنفجر الأوضاع مجدداً في شكل انتفاضة جماهيرية واسعة هي انتفاضة مارس ١٩٥٦م ، التي شلت الحياة العامة في البلاد تماماً لمدة اسبوع كامل .

وبدلا من أن تستجيب السلطة الخليفية لمطالب هذه الانتفاضة ، انزلت قوات الشرطة لتطلق النار على المتظاهرين ، وتقتل عدداً كبيراً منهم ، وتعتقل اعداد غفيرة ، وتنفي عدداً آخر الى جزيرة (سانت هيلانة) في المحيط الهندي وفرضت على البلاد جواً أكثر قمعاً وأكثر ديكتاتورية .

واصدرت السلطة في الشهور اللاحقة مجموعة من المراسيم والقوانين ، التي من شأنها ان تحد من حرية المواطنين وتحركاتهم ، وبالتالي تمنع وبشكل (قانوني) أي نشاط جماهيري يطالب بتطبيق اصلاحات سياسية أو اجتماعية في البلاد كالتي طالبت بها (الهيئة التنفيذية العليا) والتحركات الشعبية التي سبقتها .

الارهاب المقنن :

وبتعبير آخر . . بدأت السلطة من بعد انتفاضة مارس ١٩٥٦م اسلوباً جديداً في مواجهة الجماهير ، هو اسلوب الارهاب المقنن .

وفي هذا الصدد أصدرت السلطة في اغسطس ١٩٥٦م قانوناً عرف (بقانون نظام الجمهور.البحريني) ، منعت هذه السلطة بموجبه ارتداء الأزياء الرسمية الخاصة بالمعارضة الشعبية أو وضع وسام يدل على هوية الشخص السياسية أو الثقافية ، أو انتقاد الحكومة في المحلات العامة .

ووضعت عقوبة تتراوح بين السجن لمدة ٣ شهور . . والسجن لمدة ٧ سنوات لمن يخالف هذا القانون ، (لمزيد من التفاصيل حول هذا القانون ، انظر الجريدة الرسمية عدد ١٦٧ ـ ١٣ اغسطس ١٩٥٦م المنامة) .

وفي نوفمبر ١٩٥٦م ألحقت السلطة الخليفية هذا القانون بقانون آخر أشد قمعية عرف بـ (الاعلان الحكومي رقم ٥٥ ـ ١٩٥٦م)، وفي هذا القانون خولت السلطة الخليفية ـ بشكل علني ـ قوات الشرطة تفريق المظاهرات الشعبية ، حتى وان اضطرت لاستخدام القوة في هذا السبيل ، وبرأ هذا الاعلان الشرطة من مسؤولية أية حادثة وفاة تحدث نتيجة لاستخدام القوة في تفريق التظاهرات .

كما نص القانون (الاعلان الحكومي) ، على عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات ، وغرامة ٢٠٠٠ روبية لكل من يشترك في تظاهرة ، والسجن لمدة ٥ سنوات وغرامة ٥٠٠٠ روبية ، لكل من يعطل اعطاء اشعار التفريق من قبل الشرطة الى المتظاهرين (انظر الجريدة الرسمية ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦م ـ المنامة).

الا ان تقنين القمع هذا لم يوقف الناس عن الاستمرار في المطالبة بحقوقها العادلة السياسية والاجتماعية ، واستمر الاستياء الشعبي يواصل نموه وانتشاره بين الجماهير ، حتى انفجر هذا الاستياء والسخط في شكل انتفاضة أخرى هي انتفاضة مارس ١٩٦٥م ، التي شلت البلاد وعطلت الحركة فيها لأكثر من اسبوع (كانتفاضة مارس ١٩٥٦). وكعادتها . . وبدلا من أن تستجيب السلطة لمطالب المتظاهرين الاصلاحية ، أنزلت قوات البوليس مرة أخرى لتواجه الابرياء بوابل من الرصاص فتقتل عدداً منهم وتجرح آخرين ، كما قامت هذه القوات باعتقال المئات من المتظاهرين والزج بهم في غياهب السجون .

وعلى أثر هذه الانتفاضة الشعبية ، واستمراراً منها في تقنين القمع والارهاب ، اصدرت السلطة الخليفية في ٢٢ ابريل ١٩٦٥م ما سمي بـ (قانون الأمن العام) .

ونص هذا القانون على حظر المسيرات الشعبية ، وحظر توزيع المناشير المعارضة ، وحظر الانتقاد في الصحف والنوادي . . وغيرها من التشريعات القمعية المقيدة لحرية الفكر وحق التعبير (لمزيد من التفاصيل انظر الجريدة الرسمية ٢٢ ابريل ١٩٦٥ ـ المنامة) .

وقد كان هذا القانون محاولة فاشلة من السلطة الخليفية لتطويق التململ الشعبي وقمع المعارضة السياسية التي ازدادت نمواً واتساعاً بعد انتفاضة مارس ١٩٦٥ الواسعة ، والتي لم يعد النظام بعدها قادراً على الوقوف الا على رجل عسكرية .

لقد كتبت (الاكونومست) اللندنية في ١٤ مايو ١٩٦٥ تقول : (لو لم تكن القوة العسكرية نازلة بكثافة في الشارع البحراني لسقطت الحكومة هناك بكل تأكيد) .

لقد اصبحت القوة العسكرية والبناء العسكري بعد هذه الانتفاضة هاجس السلطة الخليفية ، وأخذت الميزانية العسكرية تطغى على حساب المجالات المدنية الأخرى (انظر الميزانية السنوية ـ مديرية المالية ، حكومة البحرين ١٩٦٨م ـ المنامة) .

وقد توّج هذا الاهتمام المتنامي بالاعداد العسكري ، اصدار مرسوم اميري في ١ اغسطس ١٩٦٨م ينص على انشاء حرس وطني (قوة الدفاع فيما بعد)، ووضع ابن الأمير حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ، قائداً لهذا الحرس ، وجلبت اغلب عناصره من الاردن واليمن والهند والباكستان .

وكان أول نزول ميداني لهذه القوات الجديدة في مارس ١٩٧٢م ، حينما تدخلت لقمع الانتفاضة العمالية الجماهيرية التي خرجت الى الشارع مطالبة بادخال اصلاحات ادارية تضمن الحقوق الوظيفية للعمـال ، وتحفظ كرامتهم الانسانية .

قانون أمن الدولة :

ووصلت عملية تقنين القمع الممارسة من قبل السلطة الخليفية الى نقطة غاية في الخطورة عام ١٩٧٤م ، بـاصدار القـانون القمعي الشهيـر المعروف (بقانون أمن الدولة) في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٤م وهذا القانون الذي لم تشهد له اي من دول الشرق الاوسط مثيلا :

لقد تجاوز هذا القانون كل قيمة انسانية للانسان ، وكل معنى للكـرامة والشرف الانساني ، وضرب بجميع القـوانين الدوليـة ومواثيق جنيف لحقـوق الانسان بطريقة لا وجود لها الا في القرون الوسطى .

لقد نص هذا القانون في مادته الاولى :(اذا قامت دلائل جدية على ان شخصاً أتى من الافعال او الاقوال او قام بنشاط او اتصالات داخـل البلاد او خارجها ، فيما يعد اخلالاً بالأمن الداخلي او الخارجي للبـلاد ، جاز لـوزير الداخلية أن يأمر بالقبض عليه وايداعه احد سجون البحرين ، وتفتيشه وتفتيش سكنه ومحل عمله ، واتخاذ اي اجراء يراه ضرورياً ـ يعني التعذيب ـ لجمـع الدلائل واستكمال التحريات ، ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع ـ يعني من غير محاكمة ـ عن ثلاث سنوات . . . (لاحظ ثلاث سنوات !!).

وتنص المادة الثانية : (جلسات المحكمة سريَّة دائماً ـ لاحظ سرية ـ ولا يحضرها سوى ممثل الادعاء والمتظلم وممثله ـ لاحظ ممثله ـ يعني واحداً ، ويعني انه لا يسمح لأي من ممثلي المنظمات الحقوقية الانسانية حضور هذه

الجلسات ، وتعقد بمقر محكمة الاستئناف العليا ، ويجوز ان تعقد في اي مكان آخر في المنامة ، او خارجها ـ يعني في معسكرات الشرطة او معسكرات الجيش ، كما حدث عامي ١٩٨٠/١٩٨٢ ـ اذ رأت المحكمة موجبا لذلك حفظاً لأمن البلاد او مراعاة لمصلحة عامة).

تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة/ (محاضر الجلسات تحرر من نسخة واحدة ، ولا يجوز كتابة نسخ منها او تصويرها ، وتعتبر هي ومذكرات الدفاع والادعاء وايفاد الشهود من الأسرار).

وهذا يعني منع الجماهير ـ بما فيها عوائل المعتقلين ـ من حقها الطبيعي في معرفة ما يجري لابناء البلاد ، ومن ثم اضاعة الفرصة على جميع من في البلاد ، من حقوقيين وصحفيين وجماهير عامة من التدخل لصالح الحق ، والدفاع عن المعتقلين الممارس الظلم بحقهم . وتنص المادة الثامنة :(في الجرائم المضرة بأمن الدولة من الداخل والخارج المنصوص عليها في قانون العقوبات بأن يكون الاذن بالتوقيف لمدة غير محددة) وهذا يعني ان سلطات الأمن تجيز لنفسها توقيف (من غير محاكمة) اي شخص تشك فيه ، ولا تثبت ضده دلائل الى اي مدة زمنية شاءت حتى ولو جاوزت السبع سنوات ، كما هو الحال بالنسبة للمعتقلين (عبد النبي الخيامي ، عبد الرسول جابك ، عبد الكريم العرادي) وغيرهم من أوقفوا من جديد .

مزيداً من قوانين القمع :

لقد قوبل هذا القانون باستنكار شعبي واسع في البلاد وخارجها ، ووقف الاعضاء المنتخبون في المجلس الوطني (الذي كان قائماً آنذاك) بالاجماع ضد هذا القانون ورفضوا التصديق عليه لما فيه من ارهاب مقنن . . وظلم فاضح بحق الناس ، وطالبوا الحكومة بسحبه والتنازل عنه ، وحيث ان هذا القانون يعد

قضية وجود بالنسبة للحكومة ، حيث القمع أساس وجودها ، فقد رفضت التنازل عن هذا القانون ، وأقدمت في ٢٢ اغسطس ١٩٧٥م على حل المجلس الوطني (البرلمان) واعلنت تعطيل الـدستور ونشـرت قانـونها الامني هـذا ، واعلنت العمل به بصفة رسمية ، وعبر بنوده اعتقلت الكثير من النواب الـذين طالبـوا بالغائه اثناء المجلس الوطني !

وفي عام ١٩٧٦م ، وبعد ان ضربت السلطة ضربتها واعتقلت العشرات من المواطنين الذين تعتقد بمخالفتهم لسياستها ، وبينما كانت البلاد تعيش جواً خانقاً من الكبت والسخط الشعبي ، أثر حل المجلس الوطني والعمل (بقانون أمن الدولة) الارهابي ، وعلى قاعدة (دعم الارهاب بمـزيد من الارهـاب) ولتكميم الأفواه ، وخنق الأصوات المنادية بالعدالة ، أقدمت السلطة الخليفية على اصدار قانون قمعي جديد ، يكون داعماً وسنداً لقـانون (أمن الـدولة) السابق الذكر . سمي بـ (قانون العقوبات لسنة ١٩٧٦م) وقد جاء فيه :

تنزل عقوبة الاعدام بكل من يحاول الاعتداء على حرية الأمير . . وهو تعبير مطاط ومستهدف منه رفع درجة الارهاب الى مستوى القتل لكل من ترغب الحكومة في قتله ، ولو لأتفه الأسباب ، وفي ذات العام الذي اصدر فيه هذا القـانـون القمعي . . أقـدمت السلطة الخليفيـة على قتـل اثنين من الشبـاب البحرانيين في أقبية السجون ، هما (سعيد العويناتي ومحمد غلوم بوجيري) .

في عام ١٩٧٩م ، وأثر بدء موجـة من المسيرات والتـظاهرات الـدينية المناوئة لسياسات السلطة ، ودخول البلاد بعض الصحف العربية والأجنبية وهي تتحدث عن هذه المسيرات والتظاهرات .

وإثر تلميح بعض الصحف المحلية لواقع الاعتقالات في البلاد ، أقدمت السلطات الخليفية في ١٦ اغسطس ١٩٧٩م على سن قانون قمعي جديد سمي

(بقانون المطبوعات) تحت مرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩م .

وقد جاء في هذا القانون :

في المادة (٥) : (يجوز لوزير الاعلام ان يطلب من المطابع الاطلاع على نصوص إي مطبوعة قبل واثناء الطبع وفي حالة مخالفتها يجوز للوزير ايقافها) . وهذا يعني ان لا احد في البلاد يستطيع كتابة حرفاً واحداً وفق رأيه الخاص وينشره بين جماهير الشعب ، ما لم تكن الحكومة موافقة ومصدقة على هذا الحرف ، وبتعبير آخر . . فأن المواطن لا يجوز له ان يعبر وفق رأيه ، بل عليه ان اراد التعبير . . ان يعبر وفق رأي الحكومة !!ووفق هذه المادة من قانون المطبوعات تكون الحكومة قد صادرت من الناس حرية الرأي وحرية النقد وحرية الصحافة .

وفي المادة (١٣) : (لا يجوز تداول اي مطبوع الا بعد الحصول على اذن مسبق بذلك من ادارة المطبوعات) .

وهذا يعني ان المواطن في البحرين ليس محروماً من حق النقد والتعبير فحسب ، بل محروم من حقه في الاطلاع على ما يقوله الآخرون عنه وعن بلاده او حول العالم ، وذلك حين يكتب الآخرون خارج البلاد رأياً حول قضايا الحياة والشعوب لا ينسجم وآراء السلطة الخليفية .

وفي المادة (١٥) : (يجوز لوزير الاعلام ان يمنع من التداول في البلاد المطبوعات التي تتضمن المساس بنظام الحكم) وفي هذه المادة تكملة لما جاء في المادة (١٣) .

وفي المادة (١٦) : (يجوز ان تمنع أية مطبوعة صادرة في الخارج من الدخول والتداول في البحرين ، ويكون هذا المنع بقرار من وزير الاعلام .

* في ١٤ ابريل ١٩٨٢م منعت أجهزة الرقابة دخول جريدة (اللوموند) الفرنسية بسبب كتابتها مقالاً ينتقد سياسة الحكم الخليفي .

* في ابريل ١٩٨٦م صادرت أجهزة الرقابة من الاسواق احد اعداد مجلة (التايم) الامريكية بسبب نشرها تقريراً ينتقد السياسة الاقتصادية في البلاد .

ووفق المادة (١٦) هذه . . منعت حكومة البحـرين الكثير من الصحف والمجلات العالمية من دخول البلاد بشكل رئيسي ، ومارست اسلوب المصادرة من الأسواق مع كل جريدة او مجلة تكتب في احد اعدادها موضوعاً او تقريراً حول البحرين او المنطقة لا يتفق وآرائها .

ونذكر في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر .

* في ٣٠ مارس ١٩٨٢م منعت أجهزة الرقابة نزول جريدة (الواشنطن بوست) الى الأسواق بسبب كتابتها لمقـال تحت عنوان (سلفـادور ثانيـة في الخليج) .

* في ١٥ مارس ١٩٨٢م منعت أجهزة الرقابة دخول جريدة (الجارديان) اللندنية بسبب نشرها مقـالا للصحفي المعروف (ديفيـد هيرست) ينتقـد فيه سياسة السلطة الخليفية .

* في ١١ ابريل ١٩٨٢م منعت أجهزة الرقابة دخول جريـدة (كرسنت) الكندية بسبب كتابتها مقالا ينتقد سياسة السلطة الخليفية .

* في المادة (١٨) : (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ـ لاحظ سنتين ـ وبغرامة لا تتجاوز ألفي دينار ، او بالعقوبتين معا ، كل من فتح او أدار مكتبة ، او نشر او تداول مطبوعات لم يؤذن في تداولها . . او صدر قرار بمنع تداولها ، او ادخالها للبلاد ، او صودرت نسخها) .

وهذا يعني ان المواطن البحراني القادم من اميركا مثلا لا يجوز أن يجلب معه جريدة مثل (نيويورك تايمز) اذا كان في هذه الجريدة فكرة او رأيا لا يتفق مع آراء آل خليفة .

واذا نزلت هذه الجريدة الى البلاد عبر البريد الرسمي واقتنى نسخة منها من الاسواق ثم صدر امر بمصادرتها ، فعليه ان يحرقها او يمزقها فوراً ولا يواصل قراءتها ، او يحتفظ بها في مكتبته الخاصة ، والا عرض نفسه للسجن لمدة سنتين او دفع ٢٠٠٠ دينار بحريني (حوالي ٥٠٠٠ دولار) أو نال العقوبتين معاً !!

ولمزيد من التفاصيل عن قانون العقوبات القمعي هذا ، انظر (الجريدة الرسمية) العدد ١٣٤٤ ، الصادر في ١٦ اغسطس ١٩٧٩م ـ المنامة .

مؤامرة انقلابية :

وفي ١٤ ديسمبر ١٩٨١م ادعت الحكومة البحرينية اكتشاف مؤامرة للاطاحة بنظام الحكم الخليفي ، فشنت حملة اعتقالات واسعة شملت عدداً كبيراً من الشباب المتدينين والشيوخ والنساء ثم اصطفت من بين هؤلاء المعتقلين ٧٣ شاباً اسلامياً ، بينهم شاب عماني وشاب كويتي و١٢ شاب سعودي ، ووجهت لهم تهمة تخطيط وقيادة (المؤامرة الانقلابية) المزعومة ، ولما كانت السلطة الخليفية تستهدف فرض اقصى درجة ممكنة من الارهاب ضد هؤلاء الشباب المعتقلين ـ كي ترهب الناس وتخنق اصواتهم المطالبة في الشارع البحراني بالعدالة والحرية ـ ولكي تسدل ستارة قمعها على المواطنين الخليجيين الوافدين او المقيمين في البحرين ، والذين تشك في ولائهم لسياستها ، فقد أصدرت هذه السلطة في مارس ١٩٨٢ قانوناً تحت عنوان (مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢م بتعديل بعض احكام قانون العقوبات

لسنة ١٩٧٦م) وقد جاء فيه :

يستبدل نص المادة (٦) من قانون العقوبات لسنة ١٩٧٦م بالنص التالي :(تسري احكام هذا القانون ـ قانون ١٩٧٦م ـ على كل مواطن أو اجنبي (انظر اجنبي) ارتكب خارج دولة البحرين عملا يجعله فاعلا او شريكاً في جريمة من الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي (، لاحظ ان هذا التغيير كان يستهدف تعميم القمع الخليفي على المواطنين الخليجيين المتهمين بالمؤامرة المزعومة عبر اضافة عبارة (او اجنبي) ولاحظ عبارة (ارتكبها خارج دولة البحرين) فهي تدخل على ان السلطة الخليجية لم تحصل من المتهمين الـ ٧٣ بما فيها الخليجيين ، على اي من الأدلة الحقيقية التي تثبت التهم الموجهة اليهم ، فادعت ارتباطهم بجهات خارجية كتهمة مطاطة يسهل التلاعب بها .

يستبدل نص المادة (١٤٨) من قانون العقوبات لعام ١٩٧٦ بالنص التالي :(يعاقب بالسجن المؤبد كل من حاول بالقوة قلب او تغيير دستور الدولة ، او نظامها الأميري ، أو شكل الحكم ، او الاستيلاء على الحكم).

وتستبدل المادة (١٤٩) بالنص التالي : (يعاقب بالسجن المؤبد من حاول بالقوة احتلال احد المباني العامة او المخصصة لمصالح حكومية) .

وتستبدل المادة (١٥٧) بالنص التالي :(يعاقب بالسجن المؤبد كل من يساهم في اتفاق كان الغرض ارتكاب جناية من الجنايات المنصوص عليها في المواد ١٤٧ الى ١٥٥ ، او اتخذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه ، يعاقب بالسجن المؤبد من حرّض على الاتفاق او كان له شأن في ادارة حركته).

وتستبدل المادة (١٥٩) بالنص التالي : (يعاقب بالسجن المؤبد او

المؤقت من انشأ أو أسس او نظم او ادار جمعيـة أو هيئة او منـظمة او فـرعا لأحدها ، اذا كانت ترمي الى قلب او تغيير النظام السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي للدولة ، او الى تحبيذ ذلك او الترويج له ، متى كان استعمال القوة او التهديد او أية وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظاً فيه ، ويعاقب بذات العقوبة الداعون للانضمام للهيئات المذكورة) .

ويتضح من تغير نصوص المواد(١٤٨ ـ ١٤٩ ـ ١٥٧ ـ ١٥٩) ان السلطة الخليفية استهدفت بهذا التغيير رفع عقوبة التهم الموجهة للشباب الثلاثة : سيد جعفر كاظم العلوي وعبد الحسين محمد حسن (عماني) ، وعلي محمد تقي (سعودي) من السجن العادي الى السجن المؤبد .

كذلك استبدل نص المادة (١٦٠) بالنص التالي : (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ـ لاحظ عشر سنوات ـ من روّج أو حبّذ بأية طريقة ، قلب أو تغيير النظام السيـاسي او الاجتماعي او الاقتصـادي للدولة بـالقوة او التهديد او أية وسيلة اخرى غير مشروعة) .

وواضح ان الهدف من هذا التغيير في نص المادة(١٦٠) هو رفع عقوبة الجناية المنصوص عليها من ٥ سنوات كما كانت عليه في قانون العقوبات لعام ١٩٧٦م الى عشر سنوات كما هو في الوقت الحالي .

وقد طبقت السلطة الخليفية هذا التغيير في المادة (١٦٠) على عدد غفير من الشباب البحراني الذي اتهم بالتعاطف مع مجموعة الـ٧٣ .

(لمزيد من التفاصيل عن قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢م بتعديل بعض احكام قانون العقوبات لعام ١٩٧٦م ، انظر الجريدة الرسمية العدد ١٤٧٧م ، الصادر في ٤ مارس ١٩٨٢ ـ المنامة) .

القضاء المستعجل :

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٨٤ ، وبعد ثلاث سنوات من حملات ديسمبر القمعية عام ١٩٨١ ، اصدرت السلطة الخليفية نظاماً قمعياً جديداً ، عرف بـ (نظام القضاء المستعجل)، وبهذا القانون خولت السلطة لنفسها اعتقال ومحاكمة المتهم خلال ٢٤ ساعة .

وهذا يعني ان اي شخص في البحرين تشك السلطة في آرائه ومعتقداته السياسية ، معرض للاعتقال والمحاكمة واصدار حكم ضده خلال ٢٤ ساعة ، قد يصل الى السجن لمدة عشر سنوات ، دون ان يدافع عن نفسه ، ودون ان تكون هناك فرصة لأي شخصية او منظمة حقوقية بالتدخل للتحقيق في قضيته والدفاع عنه ، وبالتالي . . فان شخصاً قد يقضي طوال حياته قابعاً في غياهب السجن من دون أية جريمة ارتكبها ، لا لسبب سوى ان هذا القانون المسمى بالقضاء المستعجل ـ وهو الارهاب المستعجل ـ لم يتح له الفرصة للدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه .

ان هذا القانون هو الوجه القمعي الآخر (لقانون أمن الدولة) الارهابي .

فكما انه من الظلم والجور أن يعتقل انسان ويحاكم خلال ٢٤ساعة بصورة طارئة لا متزنة ، لا وجود لها في هذا العالم مثيلا ، كذلك من الظلم ان يعتقل انسان بريء ويوقف ٣ سنوات (قابلة للتجديد أكثر من مرة) دون أن تجرى له محاكمة ، وبالتالي دون أن يعرف السبب لاعتقاله ، ومن غير ان يعطى له الحق في الدفاع عن نفسه ، أو توكيل من يدافع عنه .

على صعيد آخر . . ان النظام الخليفي في البحرين هو أحد الأنظمة الخليجية الداخلة في مشروع (الاتفاقية الامنية الخليجية الموحدة) التي طرحت في اجتماع وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في الرياض في ٢٢ فبراير ١٩٨٢ ، (انظر نص الاتفاقية في ملحق الكتاب).

وبناءاً على قوانين العقوبات في البحرين ، فان المواطن البحراني الذي يعيش في باريس مثلا . . سوف يكون مرتكباً لجريمة اعتداء ضد وزير الاقتصاد البحراني ، لو انه كتب في جريدة مثلا (اللوموند) مقالاً اقتصادياً ينتقد فيه السياسة الاقتصادية لهذا الوزير ، وعليه فمن (حق) حكومة البحرين أن تطلب من حكومات مجلس التعاون الخليجي تسليم هذا المواطن الى سلطات أمن البحرين فور نزوله أية دولة خليجية .

ومع ان مشروع الاتفاقية الأمنية الموحدة لم يصادق عليه بشكل رسمي ونهائي ، الا ان جميع الدول الخليجية تنفذه عملياً في ممارساتها اليومية ـ لاسيما فيما يتعلق بتسليم المعارضين السياسيين ـ ومن بين المواطنين البحرانيين الذين تم تسليمهم من دول خليجية الى سلطات الأمن في البحرين .

١ ـ حبيب عبد الله حسن ، سلم من قبل سلطات دبي في ديسمبر ١٩٨١م ، ولا يزال المواطن حبيب قيد الاعتقال في سجون البحرين بسبب آرائه الدينية .

٢ ـ خليل يوسف حماد ، سلم من قبل سلطات دبي في ديسمبر ١٩٨١ ، (قبل مناقشة مشروع الأمن الموحد) والمواطن حماد لا يزال في سجون البحرين قيد الاعتقال بسبب آرائه ومعتقداته الدينية .

٣ ـ سيد مصطفى هاشم الموسوي ، سلم من قبل سلطات الكويت في ٢١ ابريل ١٩٨٢م ، ولا يزال المواطن الموسوي معتقلاً في سجون البحرين بسبب معتقداته الدينية .

٤ ـ عبد الوهاب البصري ، سلم من قبل سلطات الكويت في ١٣ اكتوبر ١٩٨٣م ، ولا يزال المواطن البصري قيد الاعتقال في سجون البحرين بسبب آرائه الدينية .

٥ ـ فاضل الصيرفي ، سلم من قبل سلطات قطر في ٩ اغسطس ١٩٨٢م ، ولا يزال المواطن الصيرفي قيد الاعتقال في سجون البحرين بسبب آرائه الدينية .

٦ ـ جعفر الوردي سلم من قبل سلطات قطر في ٢٦ اغسطس ١٩٨٣ ، ولا يزال المواطن الوردي قيد الاعتقال في سجون البحرين بسبب أفكاره ومعتقداته الدينية .

من الدراسة القانونية الموثقة هذه ، يتضح لنا وبشكل جلي ، ان العنف والقمع هو اللغة الوحيدة التي أجادت السلطة الخليفية التعامل بها مع الجماهير الدينية فور اعتلائها سدة الحكم في يوليو ١٧٨٣م ، وان لغة العنف هذه ولّدت تذمراً شعبياً داخلياً وحالة من النفور واللا انسجام بين هذه السلطة وعموم الجماهير الدينية في البلاد .

وعوضاً من ان تحاول السلطة الخليفية حل هذا المأزق بالجنوح عن العنف ، وارجاح كفة العدل وارجاع الحقوق الى اهلها ، نجد ان هذه السلطة قد توغلت في الدكتاتورية والارهاب بتبني سياسة تصاعدية في تقنين الارهاب وتعميمه على اوسع رقعة للحياة السياسية والاجتماعية في البلاد .

ان استمرار السلطة الخليفية في سياستها هذه سوف يصل بالامور الى نقطة حرجة في غير صالح التعايش والسلم البشري .

(ب) التعذيب والقتل داخل سجون ومعتقلات البحرين

نشرت مجلة النشرة دراسة تحت هذا العنوان على حلقتين متتابعتين في عدديها المرقمين (٢٣ ، ٢٤) الصادران لشهري اكتوبر ونوفمبر ١٩٨٤م ، ولأهمية الحقائق التي وردت فيها قمنا باثباتها هنا :

تعتبر حركة المعارضة السياسية في البحرين من أنشط الحركات في منطقة الخليج العربي ، وتتفق جميعها على ضرورة اسقاط النظام الحاكم ، ولذلك واجهت السلطة حركات المعارضة اليسارية واليمينية بأعداد كبيرة من رجال البوليس والمخابرات والمعتقلات والسجون والقوانين القمعية الاستثنائية في المنطقة . كما استقدمت قوات مدربة من مختلف الجهات خاصة من انجلترا وباكستان واميركا والاردن .

وقد فرضت سلطات القمع في البحرين قانون أمن الدولة الذي يخول الشرطة اعتقال أي مواطن لمدة ثلاث سنوات دون تهمة او محاكمة ، وتتجدد سنوات الاعتقال التعسفي تلقائياً لمدة ثلاث سنوات أخرى . واضافت سلطات البحرين الى ذلك قانوناً آخر أكثر رجعية عرف بقانون « القضاء المستعجل » وهو يقضي بمحاكمة اي معتقل سياسي خلال ٢٤ ساعة من اعتقاله دون تحقيق او دفاع .

وفي ظل هذه القوانين اعتقل مئات المناضلين من مختلف الفئات والانتماءات السياسية ، من الجماعات الاسلامية الى التنظيمات الماركسية بمختلف توجهاتها .

وقد اهتمت منظمة العفو الدولية بالوضع في البحرين حيث نشرت في احد تقاريرها ان « منظمة العفو الدولية قلقة بشأن القوانين ، بما في ذلك قانون أمن الدولة ، الذي يجيز استمرار اعتقال الناس بدون تهمة او محاكمة حتى ثلاث سنوات وفي الواقع فانه يتم تجديد الاعتقال ».

وفي رسالة من منظمة العفو الدولية الى حاكم البحرين كررت المنظمة تعبيرها عن هذا القلق تجاه هذه القوانين التي تعيق حرية التعبير ، والمشاركة في الحياة العامة وتساهم في الاعتقال لأفعال سلمية من ضمن حقوق الانسان الاساسية والمعترف بها في كافة المواثيق . وجاء في هذه الرسالة :

بأن « هذه القوانين تتنافى مع روح دستور دولة البحرين والاعلان العالمي لحقوق الانسان ».

ويذكر التقرير السنوي الصادر في ١٩٨٣م والذي يغطي العام ٨٢ قلق منظمة العفو الدولية للاعتقال لفترات طويلة للسياسيين حيث يتجاوز أحياناً خمس سنوات ، وافتقاد الضمانات القانونية في المحاكمات السياسية من قبل محكمة الاستئناف العليا ومن ضمنها المحاكمة الاساسية لـ٧٣ شخصاً حكم عليهم بالسجن لفترات طويلة والتقارير الواردة بشأن التعذيب واساءة معاملة السجناء .

ان منظمة العفو الدولية لا تزال قلقة لاستمرار الاعتقال دون توجيه اتهام او محاكمة للسجناء السياسيين . ان قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤م يتيح للحكومة حق الاعتقال والسجن دون محاكمة لفترة ٣ سنوات لأي شخص يشك في تهديده لأمن الوطن . وفي ظل القانون فأنه يحق للمعتقل التظلم لدى محكمة الاستئناف العليا بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله وتجديد التظلم كل ستة أشهر .

لقد كانت منظمة العفو الدولية تعمل من أجل اطلاق سراح او محاكمة ٨ معتقلين في ظل هذا القانون والذي تتوفر معلومات محددة بشأنهم .

ثم يورد التقرير أسماء هؤلاء بأنهم (١ ـ حسن بوعـلاي ـ ٢ ـ عبد الله راشد مطيويع ـ ٣ ـ جواد حسن العكري ـ ٤ ـ احمد ابراهيم مكي . .

وان لجنة العفو الدولية قلقة حول اجراءات محكمة الاستئناف العليا والتي يحق لها حسب المادة ١١٥ للقانون رقم ٧ لعام ١٩٧٦م واجراءات المحاكمات بمحاكمة هؤلاء المتهمين ان مثل هذه المحاكمات صورية ولا تتم بالضرورة في المحاكم الاعتيادية ولا يتوفر الاستئناف لاحكامها .

وخلال محاكمات اعضاء « الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين » حيث تم عزل المتهمين طوال أشهر ولم يسمح بمقابلتهم محاميهم وأقاربهم ، بالاضافة الى سـوء المعـاملة والتعـذيب بمـا في ذلـك التعـذيب التمثيلي لانتـزاع الإعتـرافات ، رفعت منظمة العفو الدولية مذكرة الى وزير الداخلية في البحرين معبرة عن قلقها بشأن المحاكمة مناشدة أياه « اعـطاء المحامين حق الانفـراد الكامل بموكليهم واعطائهم الـوقت الكافي لاعـداد مرافعـاتهم ، وتوفيـر حق استدعاء شهود الدفاع وحق مواجهة شهود الادعاء وجعل المحاكمة مفتوحة أمام أسر المعتقلين والصحافة ومراقبين دوليين » .

وتقول لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين :

ان تقارير منظمة العفو الدولية هي قليل من كثير حيث ان من المعروف ان المنظمة لا تتبنى معتقلا الا بعد اجراءات معقدة ومطولة والحصول على وقائع كافية ومن مصادر عديدة حول انطباق شروط « سجناء الضمير » عليه وهو أمر صعب جـداً في البلدان الاستبداديـة التي تفتقد الى حـريـة المعلومـات عن

المواطن العادي فكيف بالمواطن « المعتقل » بتهمة أمنية .

أما طريقة الاعتقال في البيوت فتتم بطريقة المداهمة والاقتحام عند الفجر خرقاً للمادة (٢٥) من الدستور حيث تتعمد شرطة المباحث الحاق أكبر أذى مادي ومعنوي بالمعتقل واهله وممتلكاتهم حيث يتم ضرب المعتقل أمام اهله ومن يحاول منهم منع ذلك ، كما يتم تفتيش المسكن حتى ولو لم يكن السكن الخاص بالمعتقل ويفتش كل شيء بالمنزل دون اعتبار لحرمة المنازل كما يتم تحطيم محتويات المنزل .

ان الحاق الاذى البدني والمعنوي اسلوب متبع في جميع حالات الاعتقال تقريباً بسواء تم في البيت او محل العمل او الشارع او المطار أو الميناء .

فتعصب عينا المقبوض عليه وتوضع يديه في الأصفاد ويعّرض العديد من المعتقلين للضرب والرفس طوال الطريق وهم مرميون على أرضية سيارة الشرطة والمباحث .

في حالة حدوث حملة اعتقالات فان هناك قوائم معدة سلفاً يتم على أساسها الاعتقال ويمكن ملاحظة ذلك من مراجعة اسماء المعتقلين في حملات الاعتقالات المتكررة .

تعمد المباحث اثناء قيامها بمداهمة منزل المطلوب القبض عليه دس بيانات او سواها لتقيم عليه الحجة في المحكمة وذلك لعدم امتلاكها سنداً قانونياً يبرر اعتقاله . وقد استفادت سلطات المباحث والأمن في البحرين من الخبرات الاردنية والتي تنتمي الى المدرسة الاسرائيلية حيث تلجأ الى اخذ الاقارب كرهائن حتى يتم اعتقال المطلوب . وتتصرف اجهزة الأمن على قاعدة ان كافة المواطنين متهمين حتى تثبت براءتهم ، ففي حملات القمع التي رافقت

جريمة اغتيال عبد الله المدني ، عمدت المخابرات الى اعتقال العديد من المواطنين ممن تبدأ أسماؤهم بـ «ابراهيم» لأن احد المطلوبين كان يحمل هذا الاسم !

وتقوم سلطات الأمن باعتقال الاحداث في مخالفة صريحة للدستور وقانون العقوبات وقانون رعاية الاحداث والانكى من ذلك انها تعرضهم للتعذيب الذي أدّى الى استشهاد البعض منهم مثلا عبد الكريم الحبشي (١٧)سنة والذي اعتقل في ١٨/٦/١٩٨٠م لمشاركته في احدى المسيرات الجماهيرية .

في مجتمعنا العربي الاسلامي هناك حرمة للمرأة ولكن جهاز الأمن والمباحث في البحرين لا يراعي هذه المفاهيم العربية الاسلامية فالرجل والمرأة متساويان ولكن في قمع السلطة لهما ، وقد تكرر اعتقال النساء وتعذيبهن معنوياً وجسدياً .

استمرار الاعتقال بعد صدور الحكم بالبراءة :ـ

وفي الحالات التي يقدم فيها المعتقلين السياسيين للمحاكمة فقد يصدر حكم ببراءتهم .

فقد برأت المحكمة في اكتوبر (تشرين الاول) المتهم ابراهيم بشمي من تهمة الاساءة لرئيس دولة عربية حسب قانون المطبوعات ولكن الحكومة استمرت في اعتقاله .

وباستثناء الثلاثة الذين أدانتهم المحكمة في قضية مقتل عبد الله المدني اثناء المحاكمة التي جرت في فبراير (شباط) فأن المتهمين الآخرين اللذين قدما للمحاكمة وهما (احمد مكي وعبد الأمير منصور) قد برأتهما المحكمة لكن أجهزة الأمن استمرت في اعتقالهما .

كما ان العشرات ممن اعتقلوا لما تعتقده السلطة بعلاقتهم بالحادث لم يقدموا للمحاكمة بتاتا وقد تعرضوا للتعذيب الشديد مما أدى الى استشهاد محمد غلوم بوجيري واصابة العديدين بالتشوهات واستمرت الحكومة في اعتقالهم ولا يزال عبد الله مطيويع معتقلا حتى الآن رغم الحكم ببراءتهم فقد صرح وزير الداخلية « بأن أحكام البراءة لا تعني عدم وجود قرائن تبرر لوزير الداخلية استمرار اعتقالهم لأن للقضاء خصوصيته ولذلك فسوف يستمر اعتقالهم لأنهم يشكلون خطراً على أمن الدولة ».

التعذيب الجسدي :-

تتفنن اجهز القمع في تعذيب المعتقلين ، ومن أبرز أساليب التعذيب ما يلي :

١ ـ الضرب على مختلف أنحاء الجسم وخصوصاً على الأجزاء الحساسة (الرأس والبطن والخاصرتين والأعضاء التناسلية) باللكم والكاراتيه والجودو .

٢ ـ ضرب أجزاء مختلفة من الجسم بالاسلاك العادية والمكهربة .

٣ ـ الضرب بالخيزران واسلاك الألمنيوم خاصة على أطراف الأرجل والأيدي .

٤ ـ التعليق من الرجل (التنكيس) لساعات طويلة بل لأيام متقطعة مع الضرب .

٥ ـ التعليق بطريقة (الفروج المشوي) واحياناً لأيام متقطعة مع الضرب .

٦ ـ التوقيف على الرجلين لعدة أيام وعدم السماح للمعتقل بالجلوس والضرب على الرجلين المتورمتين .

٧ ـ الضرب من قبل الحراس والربط في الشمس المحرقة كما حدث بالنسبة لفيصل عرشي في يوليو (تموز) لمجرد مطالبته بغسل ملابسه بعد حبسه انفرادياً لمدة ٣ أيام .

٨ ـ المنع من قضاء الحاجة سوى مرتين فقط يومياً مما يسبب الحصار والاصابة بآلام شديدة .

٩ ـ استخدام غاز النشادر بعد حفلات التعذيب لحرمان المعتقل من النوم والتسبب في انهاكه وايلامه .

١٠ ـ استخدام الكرسي الكهربائي .

١١ ـ استخدام المخراز الكهرابائي .

١٢ ـ استخدام المكواة الكهربائية .

١٣ ـ وضع طوق حديدي حول الرأس مما يسبب الالآم الفظيعة وفقدان الوعي .

١٤ ـ وضع المعتقل في قفص يدور به بسرعة كبيرة (جهاز الرج) مما يسبب آلاماً في الرأس والغثيان .

١٥ ـ اطلاق الكلاب البوليسية على المعتقل .

١٦ ـ وضع المتهم تحت حمام بارد (تنقيط الماء) في اوقات الشتاء مع ربطه حتى لا يتحرك .

١٧ ـ جرح بعض اعضاء الجسم ثم رشه بالخل او الملح مما يتسبب آلام فظيعة .

١٨ ـ اهمال المعتقلين حتى بعد اصابتهم باصابات او امراض وحرمانهم

حتى من العلاج مما يتسبب في تشوهات مزمنة ومضاعفات كما حدث بالنسبة لأحمد مكي الذي فقد عينه اليمنى على الرؤية وقدرة اذنه اليمنى على السمع وترفض الحكومة اطلاق سراحه وعلاجه في الخارج كما نصح بذلك الأطباء البحرانيين وكما أجبر ابراهيم كمال الدين على الخروج من المستشفى في مارس (أذار) وهو لم يستكمل علاجه أثر عملية الزائدة الدودية .

الأوضاع المزرية للسجون :ـ

وحتى يكتمل اذلال المعتقلين ، فأن سجون ومعتقلات البحرين اما مباني قديمة متداعية او مصممة أساساً لكي تسبب الأذى والالآم للمعتقل فحيث تتميز البحرين بظروف مناخية صعبة جداً من ارتفاع الحرارة خلال الصيف والذي يستمر لستة أشهر بمعدل ٣٦ درجة مئوية في الظل وتصل الى ٤٧ درجة مئوية في غير الظل لعدة أشهر وكذلك الرطوبة المرتفعة جداً (بمعدل ٦٤٪ طوال الصيف وفي كثير من الايام ٩٦٪) الى انخفاض درجة الحرارة بشكل مفاجيء في الشتاء نظراً لهبوب رياح الشمال القارصة .

لذا فأن أجهزة الأمن تستثمر هذه الوضعية ، لتجعل من السجون سلاحاً في يدها للمزيد من تعذيب المعتقلين وهي على النحو التالي :

ـ زنازن القسم الخاص في القلعة بالمنامة وهي زنازن من مبنى قديم جداً لا يدخلها الضوء او الهواء وتقع تحت مراحيض الجنود مباشرة ويتسرب اليها البراز وتعمها الروائح الكريهة .

ـ تخشيبات من الكرتون المضغوط بغطاء من الصفيح الذي لا يقي حر الصيف ولا برد الشتاء والزنازن ضيقة جداً .

ـ ٤ / ٥ قدم وفتحة الهواء والضوء فيها ضيقة وهذه زنازن معسكري سافرة وجو الصحراويين .

ـ زنازن معتقل جزيرة جدة وهي أيضاً زنازن في مبنى قديم عمره اكثر من ٤٠ سنة .

ـ أقسام التوقيف في مراكز الشرطة حيث تضيق بالموقوفين ولا تتوفر فيها أيا من الشروط الصحية .

هذه الوضعية خرق للفقرة جـ من المادة (١) من الدستور .

الملاحقة خارج السجن :

بعد ان يطلق سراح المعتقل يوضع اسمه من قبل المباحث السياسية على اللائحة السوداء حيث يكون تحت المراقبة الشديدة ويعني هذا ما يلي :

١ ـ سحب وثيقة سفره منذ لحظة اعتقاله وبعد الاعتقال ولفترة غير محددة ويترتب على ذلك اضراراً مادية ومعنوية حيث انه لا يستطيع ان يتوظف او يسافر او ينهي العديد من المعاملات مثل الزواج والسكن الخ ، الا بوثيقة السفر . فبالاضافة الى الضغط على المواطن من خلال حرمانه من رزقه في البحرين فأنه يمنع من السعي وراء رزقه خارج البحرين ، وهذا مخالف للفقرة ب من المادة (١٦) من الدستور .

٢ ـ عدم منحه شهادة حسن سيرة وسلوك والتي تصدر عن المباحث السياسية بوزارة الداخلية وتعميم المنع بعد تشغيله في المؤسسات الحكومية والشركات التابعة للقطاع العام والمختلط وحتى الشركات الخاصة كما يعاقب آخرون بعد منحهم سجلا تجارياً او الايعاز للجهات الحكومية والخاصة بعدم التعامل معهم اذا كانوا في مجال الاعمال الحرة .

٣ ـ حرمانه من البعثات الدراسية وحرمانه من الترقيات في العمل اذا صدف ان احتفظ بوظيفته .

٤ ـ بعد سلسلة الاتفاقيات والترتيبات الأمنية لدولة مجلس التعاون الخليجي ، وسعّت سلطات الأمن نشاطها ضد المواطنين البحرانيين وذلك بتطبيق الاجراءات القمعية المذكورة عليهم وهم بعيداً عن البحرين في الدول الخليجية ، بحيث ان العديد ممن أفرج عنهم من المعتقلات ، لا يتم توظيفهم في الدوائر الحكومية الخليجية ولا يحصلون على منح دراسية ويراقبون من قبل سلطات الأمن المحلية الخليجية .

٥ ـ تمارس أجهزة الأمن على المعتقل ـ لو تقرر اطلاق سراحه ـ ضغوطاً كبيرة وذلك باجباره على توقيع تعهد غامض مفاده ان لا يمارس العمل السياسي ، وهو تعهد فضفاض يخضع لتفسير المباحث كذريعة لاعادة اعتقاله مستقبلا ، وقد اضطر البعض للتوقيع ، كما ان المباحث تضغط على المعتقل ليعمل مخبراً لديها وتهدده بعدم اطلاق سراحه .

اسقاط الجنسية والابعاد وسحب الجواز :ـ

ينتمي شعب البحرين الى عدة أصول عريقة (عرب وفرس واقليات اخرى) ويتبعون بمذاهب مختلفة (شيعة ، سنة)، وهذا التنوع لا يلغي الاصالة او يشكك في الانتماء والولاء للوطن .

ولكن أجهزة الأمن تستخدم شتى التبريرات لتضييق الخناق على المواطنين وابتزازهم واستخدام كافة أساليب الضغط عليهم ومن بينها :

* ان حكومة البحرين مستمرة على نهج الانجليز (فرق تسد) حيث تصنف المواطنين درجات من حيث الجنسية والحقوق ، ويتضح ذلك من نزع الجنسية عن المئات من المواطنين وابعادهم خارج البلاد بحجة انهم ايراني الأصل وذلك كعملية انتقامية لمعارضتهم او لمجرد انهم أقارب لمعارضي النظام .

* تطبيق حكومة البحرين سياسة سحب جواز السفر والمنع من الخروج بحق عدد كبير من المواطنين سواء أولئك الذين خرجوا من المعتقلات ، او أولئك الذين تشتبه بأنهم يشكلون «خطراً» على أمن الدولة ، أو أولئك الطلبة الذين يدرسون بالخارج ويعودون في العطلة الصيفية فتحرمهم من مواصلة دراستهم بهذا الاجراء التعسفي .

* كما ان الحكومة قد فرضت اجراءاً تعسفياً آخر بحق الطلبة حيث اعتبرت جوازات سفرهم صالحاً فقط لمدة سنة لتفرض على جموع الطلبة الدارسين بالخارج العودة السنوية لتجديد جوازات سفرهم مما يعطيهم الامكانية لسحب هذه الجوازات .

* وتتخذ حكومة البحرين اجراءات تعسفية بحق المواطن اذا عرفت بأنه قد زار البلدان الاشتراكية أو اليمن الديمقراطي أو ايران ، وبالتالي فان هناك قائمة كبيرة سرية لدى أجهزة الأمن للبلدان التي يعاقب عليها المواطن اذا ذهب اليها بقصد السياحة أو الدراسة .

* وتمارس الحكومة سياسة الابعاد بحق العشرات من المواطنين اما لسنوات محددة أو بشكل غير محدد كما ان هناك العشرات من المواطنين الممنوعين من العودة الى الوطن وقد سبق أن رفضت أجهزة الأمن في المطار السماح لعدد من الممنوعين ، واعادت ابعادهم مرة أخرى الى خارج الوطن .

وتطالب قوى المعارضة السياسية على اختلاف اتجاهاتها ، بتحقيق الحد الأدنى من الحريات ورفع القوانين الاستثنائية خاصة قانون أمن الدولة وقانون القضاء المستعجل كما تطالب بـ :

١ ـ ايقاف حملات الاعتقالات التي يتعرض لها المواطنون .

٢ ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

٣ ـ ايقاف التعذيب بحق المعتقلين .

٤ ـ نقل الذين هم في حالة خطيرة من جرَّاء التعذيب الى المستشفيات .

٥ ـ اشراف الهيئات الدولية والمنظمات الانسانية والحقوقية ، على المحاكمات السياسية ووضع حد للمحاكمات الصورية منها .

٦ ـ زيارة الهيئات الدولية للسجون والاطِّلاع على الوضع عن كثب .

٧ ـ السماح لعوائل المعتقلين والمساجين بزيارة ذويهم .

٨ ـ السماح لمحامين من هيئات دولية بالدفاع عن المعتقلين .

ونشرت حركة المعارضة البحرينية قائمة تضم أسماء المواطنين الذين استشهدوا تحت التعذيب في المعتقلات وكذلك اسماء بعض المعتقلين السياسيين في ظل القوانين الجائرة .

(جـ) المعتقل بعد إطلاق سراح

تحت هذا العنوان نشرت دورية (سجناء الرأي) الناطقة باسم لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين ، مقالاً في عددها الأول ١٩٨٧م ، هذا نصه :

ان الارهاب الذي يبدأ من مداهمة بيت المعتقل في الليل البهيم ، لا ينتهي بقهر هذا المعتقل واذلاله داخل السجون العاتية ، بل يبقى ملاحقاً له بعد خروجه منها ، سواء بقي في البلاد أو غادرها محض ارادته ، أو تم نفيه رسمياً ، ومن النماذج البارزة على هذا الوضع القلق :

١ ـ وضعه تحت المراقبة الدائمة لأجهزة الأمن حيث تتم مراقبة مواقيت

خروجه ودخوله من والى بيته وعمله ، وكذا مراقبة الوافدين الى بيته والخارجين منه ، والأماكن التي يرتادها والاصدقاء الذين يصاحبهم ، ومراقبة جميع افراد عائلته .

٢ ـ وضع الخط الهاتفي الخاص به تحت المراقبة الدائمة ، حيث تسجل المكالمات الواردة على هذا الجهاز والمنطلقة منه .

٣ ـ وضع الصندوق البريدي للشخص الخارج من السجن تحت المراقبة المستمرة وتفتيش جميع الرسائل الواردة اليه ، ويعاد اعتقال الشخص حين العثور في صندوقه البريدي على أية رسالة قادمة من شخص معارض يعيش خارج البلاد ـ وإن كانت شخصية المحتوى ـ وكذلك حين العثور على أية ظروف تحتوي انتقادات للأوضاع الخاطئة ، او تحمل رأياً او مفهوماً لا يتفق والرأي الرسمي السائد .

٤ ـ يسحب جواز سفر المعتقل الخارج من السجن ، وتحرم عليه الكثير من المعطيات القانونية والادارية في البلاد .

٥ ـ يفصل من العمل ، المعتقل الخارج من السجن ، ولا يعطى أي تعويض مادي عن سنوات خدمته ، سواء كان يعمل لدى مؤسسة رسمية أو أهلية ، وذلك رضوخاً لقرارات وزارة الداخلية .

٦ ـ عند حدوث أي طارىء أمني في البلاد ، يعاد اعتقال العديد من الأشخاص الذين سبقوا وان تعرضوا للاعتقال في فترة من فترات حياتهم ، ويعاملون بصفتهم متهمين عليهم اثبات براءتهم .

٧ ـ في حالات معينة أقدمت حكومة البحرين على اسقاط جنسية عدد من

المعتقلين السياسيين بعد الافراج عنهم ، وتم ترحيلهم خارج البلاد ، مع عوائلهم في اكثر الأحيان .

وقد بلغ عدد المهجرين من البحرين حتى ديسمبر ١٩٨٦ نحو ٨٠٠مواطن ، جردوا من هوياتهم وجميع الأوراق الرسمية التي تثبت مواطنيتهم .

٨ ـ حين ينفى او يغادر المعتقل السياسي خارج البحرين ، فانه عادة ما يبقى مطارداً في منفاه او مهجره من قبل جهاز الأمن البحراني ، ويمنع اهله واصدقاؤه من الخروج لزيارته ، كما يمنعون من مراسلته تلفونياً أو بريدياً او بنكياً ، وتتم معاقبتهم ان هو بادر في الاتصال بهم ، ويعاقب كل مواطن يدفعه القصد أو الصدفة لمقابلة هذا الشخص في خارج البلاد .

(د) الاعتقالات النسائية في البحرين

ما يلي نص التقرير الذي أعدته لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين ورفعته الى عدد من الجهات المعنية بحقوق الانسان :ـ

يعد القطاع النسوي في البحرين ، واحداً من أبرز القطاعات الاجتماعية التي اكتسحتها موجات القمع البوليسي المقترف من قبل السلطة السياسية الحاكمة .

وتعد حملات الاعتقال الكيفي الوجه الأبرز لهذه الموجات القمعية . . ومع انه يتعذر تعين تاريخ محدد لأول حالة اعتقال جرت للنساء في البحرين في عهد النظام الخليفي ، الا ان كثيراً من مؤرخي تاريخ البحرين ، يذكرون باسهاب عمليات الضرب والسبي الجماعي التي كان يقوم بها أمراء الأسرة

الخليفية (الحاكمة) لعوائل الفلاحين البحرانيين الذين رفضوا الاذعان لسياسة الاقطاع الزراعي التي تبناها آل خليفة فور وصولهم للحكم عام ١٧٨٣م .

كما يتذكر المواطنون حملات الاعتقال الجماعي التي يقوم بها النظام الحاكم في صفوف الرجال والنساء على السواء ، اثر كل تحرك شعبي معارض تشهده البلاد ، كالذي حدث في الأعوام ١٩١٩ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٥م .

وفي السنوات الاخيرة . . لم تغفل السلطات الحاكمة القطاع النسائي ، وهي تقوم بتوجيه الضربات الواسعة للمعارضة السياسية في البلاد .

وهنا أبرز النساء اللاتي شملتهن حملات الاعتقال السياسي منذ مطلع ثمانينات هذا القرن :

١/ في ١٠ ابريل ١٩٨٠م ، أقدمت السلطات الحاكمة على اعتقال المواطنة صدّيقة حبيب الموسوي ، بعد أن تم فصلها من وظيفتها كمدرسة بتهمة ممارستها للنشاط الديني في صفوف الطالبات .

وقد أخضعت السيدة الموسوي لتعذيب وحشي وجسدي لمدة شهر كامل .

٢/ في ١٣ ديسمبر ١٩٨٠م تم اعتقال المواطنة دينا عبد النبي الخيّامي ، وبعد اسبوعين من التعذيب الوحشي المعتاد . . أطلق سراحها ، ثم اعيد اعتقالها في ٨ فبراير ١٩٨٤م .

٣/ في ٣١ ابريل ١٩٨١م ، تم اعتقال المواطنة رحيمة مصطفى محمد

بتهمة كتابتها لشعارات دينية على جدران المدرسة ، وقد أخضعت المواطنة رحيمة لتعذيب نفسي وجسدي شديد لاجبارها على الاعتراف على زميلاتها اللاتي كن يكتبن معها هذه الشعارات .

٤/ في ١٥ مايو ١٩٨١م ، اعتقلت المواطنة حميدة مصطفى محمد .

٥/ في ١٨ مايو ١٩٨١م ، اعتقلت المواطنة نرجس مصطفى محمد ، وفي مايو ١٩٨١م تم تهجيرها مع أختيها رحيمة وحميدة وجميع أفراد عائلتها الى خارج البلاد .

٦/ في ١٠ يوليو ١٩٨١م ، تم اعتقال المواطنة مدينة علي طاهر وهي في شهر حملها السابع .

وقد تعرضت المواطنة مدينة لتعذيب نفسي فائق ، ولضرب شديد ومركز فوق بطنها بغية اسقاط الجنين منها .

وقد قام احد الجلاوزة بالدوس بقدميه فوق بطنها حيث سقطت مغمياً عليها من ضراوة التعذيب .

وبعد أكثر من شهر من هذا التعذيب تم تهجير المواطنة مدينة الى خارج البلاد مع طفلة لها في الثانية من عمرها .

ولا تزال المواطنة مدينة تعاني من آثار التعذيب الوحشي الذي تعرضت له خلال فترة الاعتقال ، كما خرج جنينها فيما بعد مصاباً بآثار التعذيب الذي تعرض له في بطن أمه .

٧/ في ٢٣ يونيو ١٩٨٣م ، تم اعتقال المواطنة جميلة علي السيد ، بتهمة القاء محاضرة دينية معادية للسلطة الحاكمة .

٨/ في ٢٧ اكتوبر ١٩٨٤م ، تم اعتقال المواطنة شهناز درويش موسى ،

بتهمة زيارة أخ لها معارض للسلطة الحاكمة يقيم خارج البلاد . . وعلى أثـر اعتقالها تم اعتقال زوجها خليل ابراهيم في اليوم ذاته .

٩/ في ٢٧ اكتوبر ١٩٨٤م ، تم اعتقـال المواطنـة رباب غلوم درويش (٤٥)سنة وهي حامل في شهرها السادس ، وذلك على أثر زيارة قامت بها لابنها يوسف أحمد علي الذي نفي من البلاد في العام ١٩٨٢م بسبب آرائه الدينية المعارضة للنظام الحاكم .

وفي السجن أخضعت السيدة درويش لتعذيب نفسي وجسدي وحشي ، وضرب مركّز فوق بطنها بغية اسقاط الجنين منها .

وبعـد ٧٥ يوماً من التعذيب الـوحشي المتواصـل ، تم تهجير السيـدة درويش خارج البلاد في ١٠ يناير ١٩٨٥م مع جميع افراد عائلتها .

١٠/ في ١٨ نوفمبر ١٩٨٤ ، تم اعتقال المواطنة نجيبة علي السيد بتهمة توزيعها لكتب دينية تحرض على مناهضة السلطة الحاكمة .

١١/ في ٢٣ يونيو ١٩٨٥م ، تم اعتقال المواطنة مريم اليـوسف بتهمة مناهضة السلطة الحـاكمة ، وقـد أخضعت السيـدة اليـوسف لتعـذيب نفسي وجسدي وحشي لمدة (٧) أشهر متواصلة هجرت بعدها في ٢٥ يناير ١٩٨٦م الى العربية السعودية بحجة أن أصلها العرقي يرجع الى الاقليم الشرقي للجزيرة العربية .

١٢/ في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٥م ، تم اعتقال المواطنة بهية عبد الله السيد .

١٣/ في ٢٣ نوفمبر ١٩٨٥م ، تم اعتقال المواطنة فخرية الصيرفي .

١٤/ في ٢٣ نوفمبر ١٩٨٥م ، تم اعتقال المواطنة صغرى الابل .

١٥/ في ٢٤ نوفمبر ١٩٨٥م ، تم اعتقال المواطنة سميرة غريب .

١٦/ في ٢٤ نوفمبر ١٩٨٥م ، تم اعتقال المواطنة كريمة عبد الكريم .

والمواطنات الخمس السابقات الذكر قد اعتقلن جميعاً بتهمة توزيع نشريات دينية تنتقد السياسة الداخلية للنظام الحاكم .

١٧/ في فبراير ١٩٨٦ ، تم اعتقال المواطنة مريم حسن الحداد بتهمة مزاولتها لنشاطات دينية .

وأخضعت السيدة الحداد لتعذيب وحشي شرس تسبب في اصابتها بأضرار خطيرة نقلت على اثرها الى قسم العناية القصوى في مستشفى السلمانية الطبي .

١٨/ في ٢٨ فبراير ١٩٨٦م ، تم اعتقال المواطنة فوزية محمد حبيب مرهون .

والمواطنة مرهون أخت لاثنين من المعتقلين السياسيين ، هما فيصل محمد حبيب مرهون المعتقل منذ ١٤ ديسمبر ١٩٨١م ، وعلي محمد حبيب مرهون المعتقل منذ ١١فبراير ١٩٨٥م .

(هـ) مطلوب تحرّك سريع

فيما يلي نص الترجمة الكاملة للبيان الذي وزعته منظمة العفو الدولية باللغة الانكليزية بشأن حادثة موت أحد المعتقلين السياسيين في البحرين تحت التعذيب .

مطلوب تحرّك سريع . .

خارجي (التوزيع العام) . .

اعدوا الى عشرة طلبات لكل قسم .

تعذيب / موت في التوقيف .

البحرين : رضي مهدي ابراهيم

منظمة العفو الدولية مهتمة بالنبأ الذي تلقته عن موت رضي ابراهيم اثناء التوقيف بتاريخ ٣٠ اغسطس ١٩٨٦م وكان عمره ٣٠ سنة وقبل اعتقاله في ديسمبر ١٩٨٠م كان قد عمل في وزارة المالية .

رضي مهدي ابراهيم كان واحداً من مجموعة الثلاث والسبعين شخصاً الذين اعتقلوا بسبب محاولة الانقلاب المزعوم ضد الحكومة البحرانية وحوكموا بالسجن لمدد تتراوح بين ٧ سنوات ومدى الحياة .

منظمة العفو الدولية تلقت تقارير عن ان موت رضي مهدي ابراهيم كان بسبب التعذيب والحالة المرضية وسوء العناية الطبية .

ـ تلقت المنظمة ايضاً تقارير عن ان أناساً آخرين من مجموعة الثلاث والسبعين ربما يعانون من التعذيب والحالة المرضية في الاول من سبتمبر ١٩٨٦م أصدرت منظمة العفو الدولية منشوراً خارجياً (تحت عنوان) :

تقارير عن تعذيب السجناء السياسيين في البحرين والمفهرس (M.D.E) ٨٦/١/١١ حيث عبرت المنظمة فيها عن اهتمامها لتقارير تعذيب خمسة من المعتقلين أثناء سجنهم بدون محاكمة في سجن القلعة في ١٩٨٥م .

منظمة العفو الدولية تطالع التقارير الاخرى عن التعذيب والتي تلقتها خلال الأشهر الماضية هذه تضم قضية مريم الحداد التي اعتقلت في فبراير ١٩٨٦ والتي اصبحت بحاجة الى العلاج المتعاقب في المستشفى بعد اعتقالها نتيجة التعذيب التي تعرضت له .

حسن المحروس احد المعتقلين من مجموع ما يقارب ثلاثين معتقلا سياسياً ، البعض ممن قد يكونوا من سجناء الضمير ، كان قد اعتقل في يوليو ١٩٨٦م وعذب مراراً وادخل في مستشفى السلمانية قبل رجوعه الى السجن .

معلومات أساسية :

اهتمام منظمة العفو الدولية بشأن الاعتقالات بدون تهمة او محاكمة للمعتقلين السياسيين ، وبعضهم قد يكونوا سجناء الضمير وتوقيف بدون محاكمة ولمدد طويلة من الاعتقال .

قانون أمن الدولة الصادر في سنة ١٩٨٦م يسمح الى مدة ٣ سنوات بدون تهمة أو محاكمة لأي شخص يشك فيه انه مخل بأمن الدولة .

منظمة العفو الدولية تبدي اهتمامها عن عدم وجود اجراءات وقائية كافية ضد التعذيب في البحرين .

رد الفعل المطلوب (تحركات متفرقة) :

البرقيات/ التلكسات / الرسائل البريدية الجوية .

ـ البحث عن معلومات اضافية عن أسباب موت رضي مهدي ابراهيم تحت التعذيب .

ـ الضغط للحصول على اجراء تحقيق مستقل للتأكد من ان رضي مهدي ابراهيم كان قد عذب وكذلك للتأكيد من تعذيب مريم الحداد وحسن محروس . البحث عن ضمانات من أجل اعلان كل من خطوات ونتائج التحقيق للعموم وكذلك ترجمة التصريحات عملياً بأن يقدم أولئك المسؤولين للامتثال أمام العدالة .

ـ الضغط لوضع أجل محدود للاعتقال العشوائي (بدون تهمة ومحاكمة) وتطبيقه بدون تأخير وهذه البنود تطرح لتجيز جميع المعتقلين تحدّي ملابسات اعتقالهم أمام سلطة قضائية محايدة لأجل تحقيق مجازفات التعذيب التي تجري في السر .

ـ البحث عن ضمانات عن ان جميع المعتقلين السياسيين يسمح لهم باختيار محام حسب رغبتهم ، ولمعاينة الطبيب عند الحاجة . هذه الاجازات يجب أن تعطى مباشرة بعد الاعتقال وعلى فترات مناسبة طيلة مدة الاعتقال .

ـ الضغط على السلطات البحرينية للمصادقة على دوائر حقوق الانسان الدولية والتي تحرم التعذيب مثل التجمع العالمي والحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وقصاص او معاملة الاجرام والاعمال اللا انسانية الأخرى .

ترسل الى :

الشيخ محمد علي خليفة آل خليفة .

وزير الداخلية . ص . ب ١٠٠٠ . مبنى الحكومة ـ شارع الحكومة المنامة ـ البحرين

لطفاً تحرك فور استلامك هذه المناشدة المستعجلة :

أقرأ التحركات المقترحة بدقة . اذا أمكنك ارسال برقية او رسالة مستعجلة فوراً الى واحد أو أكثر من العناوين المذكورة . الرسائل الأخرى يمكن ارسالها بعد ذلك .

ـ البرقيات والرسائل يجب ان تكون مختصرة ورزينة . معبرة عن اهتمامك لحقوق الانسان بأي شكل من الأشكال ليس مناورة سياسية ارجع الى

القـرارات والبنود من القـوانين الدوليـة مثل قـرارات الأمم المتحـدة لحقـوق الانسان .

البند الثالث ـ كل انسان له حق الحياة والحرية والأمن الشخصي .

البند الخامس ـ لا يجب تعريض شخص للتعذيب او للقصـاص البشع واللا انساني او المعاملة .

البند التاسع ـ للاعتقال القسري او السجن او النفي .

يمكن الاستفادة من اسم منظمـة العفو الـدولية ولـو ان كتابـة الرسـائل المستقلة والشخصية قد تكون مؤثرة أكثر .

ـ نسخ من تلك الرسائل يجب ان ترسل الى الشخصيـات الدبلومـاسية الموجودة في بلدكم .

ـ في حالات التحرك المستعجل يجب على منظمة العفو الدولية التحرك بأقصى سرعة ممكنة لتجنب الحالات المرضيـة للمعتقل . هـذه المناشـدات تصدر عندما تؤمن منظمة العفو الدولية بأنها قد تسلمت معلومات دقيقة ومعتمدة في مثل هذه الحالات ، انه ليس بالامكان دائماً التحقق من المعلومات كل على حدة وفي بعض الاحيان قد يتغير الوضع المذكور في المناشدة . المشاركين في التحرك السريع دائماً سيبلغون بالتغيرات الطارئة ذات الأهمية .

ـ نسخ من أية أجوبة يتم تسلمها من جانب السلطات الحكومية يجب ان ترسل في الحال الى منسق قسم التحرك الطارىء أو مباشرة ترسـل الى ادارة تسجيل الاعضاء التابعة للسكرتارية الدولية اذا كان على ما يرام أشكر المسؤول الذي قام بالاجابة واطلب منه أن يبلغك عن مستجدات القضية .

(و) جهاز الأمن في البحرين

يعد العقد الخمسين لهذا القرن بداية التكوين لجهاز الأمن ـ ونعني به الأمن السياسي ـ في البحرين ، ويعد المستشار البريطاني لحكومة البحرين (تشارلز بلجريف) الأب المؤسس لهذا الجهاز العتيد .

فبلجريف ، الذي وصفه احد الادباء الخليجيين بـ « الحاكم بأمره » كان في البحرين الأول والاخر واليه يرجع الأمر السياسي والاقتصادي والاجتماعي بكلياته وفروعه .

وينقل الدكتور محمد غانم الرميحي عن الصحفي البريطاني (اوين روديك) الذي زار البحرين أبان عهد بلجريف قوله كان باستطاعة بلجريف القبض على أي شخص باعتباره رئيساً لسلك البوليس ، ومحاكمته في المحاكم القضائية باعتباره رئيساً لسلك القضاء ، واصدار الحكم عليه والنظر في طلب الاستئناف المقدم فيه ضد الحكم باعتباره رئيس محكمة الاستئناف .

في مطلع الخمسينات أسس (بلجريف) جهازاً للأمن السياسي وضعه تحت اشرافه وضم في لوائه عدداً من ضباط الأمن البريطانيين هم :

ـ الرائد(بن) .

ـ الرائد (رابن) .

ـ (هورمزلي) .

واثر عزل (بلجريف) عن منصبه في ١٩٥٧م تحت الضغط الجماهيري الواسع ، تولى الرائد البريطاني (بوب) القيادة المباشرة لجهاز الأمن السياسي ، واستدام في قيادة هذا الجهاز حتى ابريل ١٩٦٦ حينما قتل في حادث انفجار

اصابه مع بعض معاونيه .

وفي ذات العام ١٩٦٦ استقدم الكولونيل (ايان هندرسون) ، وهو ضابط سابق في الجيش البريطاني ، ليترأس جهاز الأمن السياسي في البلاد .

من جهة اخرى ، لا يزال الضابط البريطاني (جيم بيل) رئيساً لجهاز قوى الأمن الداخلي (الأمن العام) منذ منتصف الستينات .

وكان جهاز الأمن الداخلي قد شكله في العام ١٩٢٠ المعتمد السياسي البريطاني في البحرين الميجر (ديلي) .

وطوره (بلجريف) في العام ١٩٥٥م بتأسيس (شرطة الشغب) .

وحتى وقتنا الراهن ، لا تزال العناصر الأجنبية / الهندية - البلوشية - العدنية / البنى الأساسية التي يقوم عليها جهاز الأمن السياسي والأمن العام ، وذلك بسبب رفض المواطنين للانخراط بهذين الجهازين لما يحظون به من سمعة ملوثة .

وهنا بعض المعلومات المهمة حول تشكيلة الهيكل الاداري لجهاز الأمن البحراني مدعمة بوثيقة رسمية تفضح بجلاء التغلغل الأجنبي والسيطرة الكاملة للأجانب وبالذات الانجليز على أخطر الأجهزة في البلاد وهو جهاز الأمن العام والمخابرات السياسية الذي يتحكم في رسم دقائق السياسة الداخلية للسلطة ، والتي أضحت هيمنته المطلقة على جميع مرافق الدولة والمجتمع مصدر قلق ومعاناة جميع المواطنين .

المدير العام للأمن العام
العميد ابراهيم بن محمد آل خليفة

نائب المدير العام للأمن العام
اللواء جيم . أس . بل (بريطاني)

مدير المخابرات السياسية
العقيد أيان اس هندرسون (بريطاني)

نائب مدير المخابرات
العقيد عيسى بن أحمد آل خليفة

مدير المباحث الجنائية
العقيد محمد جاسم الذوادي

نائب مدير المباحث ومسؤول قسم التحقيق
الرائد عبد الكريم محمد عفونة (اردني) نائب

مسؤول قسم التحقيق
النقيب عبد الرحمن بن صقر آل خليفة

وهناك هيئة قيادية مختصة ببرمجة التحقيقات وتوجيهها وتحليل المعلومات واقتراح السياسات العامة لجهاز الأمن ، وكذلك الاشراف على تنفيذهـا وهي مكونة من ثمانية أشخاص وهم :

١ ـ العقيد دبليو . بي . شور (بريطاني) .

٢ ـ الرائد جي . ك . ستيفن (بريطاني) .

٣ ـ الرائد أيه . اف . سميث (بريطاني) .

٤ ـ المقدم كولنر (بريطاني) .

٥ ـ المقدم هوكنز (بريطاني) .

٦ ـ الرائد بل (بريطاني) .

٧ ـ الرائد دبليير (بريطاني) .

٨ ـ الرائد جى . جى . برومبى (بريطاني).

أما عن جهاز التعذيب والتحقيق فهو يتكون من تسعة أشخاص وهم :

١ ـ الرائد فايز عزت الوعري (اردني) .

٢ ـ الرائد محمود حجازي (اردني).

٣ ـ الرائد محمود عكوري (اردني) .

٤ ـ ملازم أول مازن شكيب (اردني).

٥ ـ النقيب سالم سليم (تنزاني) .

٦ ـ النقيب راشد بن سلمان آل خليفة .

٧ ـ ملازم أول عبد الله المعاودة .

٨ ـ ملازم أول عادل فليفل .

٩ ـ ملازم ثاني أحمد العوفي .

كما يوجد جهاز ثالث للترجمة ومهمات أخرى يتألف من :

١ ـ الرائد محمد صدقي عياش (اردني) .

٢ ـ الرائد فايز احمد ملك (اردني) .

٣ ـ الرائد محمد عزيز خان (باكستاني) .

مع ملاحظة ان المدعوان عبد الرحمن بن صقر آل خليفة ، وعبد الكريم محمد بن عفونة وعناصرهما يشاركان دائماً في التحقيق والتعذيب وفي هذا المجال فان لهما دور بارز .

الوثيقة الرسمية

أمر أميري رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين

أمرنا بالآتي :

مادة أولى

يمنح كل من الضباط وضباط الصف والافراد العاملين بقوات الأمن العام ، المدونة اسماؤهم تالياً أوسمة البحرين وتقدير الخدمة العسكرية ، المبينة أدناه :

١ ـ اللواء	جي . اس . بل	وسام البحرين من الدرجة الأولى
٢ ـ العميد	ابراهيم بن محمد آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الأولى
٣ ـ العميد	اي . اس . ام . هندرسون	وسام البحرين من الدرجة الأولى
٤ ـ العقيد	احمد عبد الرحمن بو علي	وسام البحرين من الدرجة الثانية
٥ ـ العقيد	حسن عيسى الحسن	وسام البحرين من الدرجة الثانية
٦ ـ العقيد	عبد الله محمد جبر المسلم	وسام البحرين من الدرجة الثالثة

٧ ـ العقيد	عبد السلام محمد الانصاري	وسام البحرين من الدرجة الثالثة
٨ ـ العقيد	محمد جاسم الذوادي	وسام البحرين من الدرجة الثالثة
٩العقيد	ربيعة حمد السنان	وسام البحرين من الدرجة الثالثة
١٠ ـ العقيد	عيسى بن احمد آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الثالثة
١١ ـ العقيد	عبد الرحمن بن راشد آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الثالثة
١٢ ـ العقيد	نبليو . بي . شور	وسام البحرين من الدرجة الثالثة
١٣ ـ السيد	عيسى عبد الله بوخوه	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
١٤ ـ المقدم	عبد الغفار عبد العزيز	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
١٥ ـ المقدم	صباح عطيه آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
١٦ ـ المقدم	عبد الله محمد سيف	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
١٧ ـ المقدم	خليفة بن سلطان آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
١٨ ـ المقدم	ناصر محمد جبر المسلم	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
١٩ ـ المقدم	محمد علي فضل النعيمي	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
٢٠ ـ المقدم	دعيج خليفة دعيج آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
٢١ ـ المقدم	عبد العزيز عطية الله آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الرابعة
٢٢ ـ الرائد	جي . ك . ستيفن	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٢٣ ـ الرائد	فايز عزت الوعري	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٢٤ ـ الرائد	اف . سميث	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٢٥ ـ الرائد	جي . جي . برومبي	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٢٦ ـ الرائد	فايز احمد ملك	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٢٧ ـ الرائد	خليفة بن محمد آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٢٨ ـ الرائد	عبد الكريم محمد عفونة	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٢٩ ـ الرائد	حمد عبد الله بن حمود آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٣٠ ـ الرائد	علي محمد عبد الرحمن آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٣١ ـ الرائد	علي بن راشد آل خليفة	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٣٢ ـ الرائد	محمد صدقي عياش	وسام البحرين من الدرجة الخامسة
٣٣ ـ الرائد	مهنا فضل مهنا النعيمي	وسام البحرين من الدرجة الخامسة

الجريدة الرسمية ـ العدد ١٥٢٦ ـ الخميس ٢١ ابريل ١٩٨٣م .

(ز) تقرير أمريكي حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين

فيما يلي نص الترجمة الكاملة للتقرير الذي اعدته وزارة الداخلية الامريكية حول انتهاكات حقوق الانسان في العالم وهو مقدم الى لجنة الخارجية لمجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ .

ورغم وجود بعض الملاحظات لدينا على ما ورد في نص التقرير الا اننا ارتأينا نشر القسم المرتبط حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين كما هو ، تاركين الحكم للقارىء الكريم . أعد التقرير في فبراير ١٩٨٧م . . .

البحرين

حكمت عائلة آل خليفة دولة البحرين منذ القرن الثامن عشر ، وهيمنت على كل من مجتمع وحكومة البحرين ، والدستور يجعل الأمير حاكماً بالوراثة . وهو يحكم البحرين بمساعدة أخيه ، رئيس الوزراء ، ومجلس وزراء معين ولقد علقت الحكومة بعض نصوص دستور ١٩٧٣م البحريني ، بما في ذلك المواد التي تتعلق بالمجلس الوطني ، والذي حلته الحكومة في ١٩٧٥م . وعملياً هناك بعض الضوابط القانونية على السلطات .

وزارة الداخلية هي المسؤولة عن الأمن العام ، ولها جهاز شرطة كبير وفعال تحت تصرفها .

وتشجع قيادة البحرين توفير الانفتاح الاجتماعي ، والظروف التجارية الملائمة ، اللازمين لجذب التجارة الدولية ، وفي ذات الوقت ان المحافظة على سيطرة العائلة الحاكمة ، ومنع العنف الطائفي ، ومواجهة التخريب الخارجي المنظم .

فالبحارنة ينقسمون الى شيعة وسنة . . وتشير الاحصائيات غير الرسمية الى ان اكثر من ثلثي السكان هم من الشيعة ، والعائلة الحاكمة سنية ، ويعتبر السنة أكثر ثراءاً وتأثيراً من الشيعة هذا بالرغم من وجود استثناءات واضحة . وفي الوقت الذي يكون الفقر المدقع نادراً ، وتحاول الحكومة تأمين توظيف كامل ، فأن الشيعة كطائفة مجحف حقها ، الأمر الذي يضاف الى جهد التخريب الخارجي المنظم .

مجموعتان (تنظيميتان) سريتان مرتبطتان بايران ومدعومتان من قبل بعض الشيعة ، وتنظيمان سريان يساريان يسعيان الى تغيير سياسي عن طريق العنف .

ان موقف حقوق الانسان لم يكن قد تغير في عام ١٩٨٧م . الحريات المدنية بقيت مقيدة ، وتقارير عن ممارسة التعسف الخطير قد تواصلت ، واعتقالات في صفوف المعارضة السياسية للنظام .

بخصوص حقوق الانسان :ـ

القسم الأول : احترام شخصية الفرد بما في ذلك الحرية :

أ ـ القتل السياسي . . لم يكن هناك عمليات قتل سياسي معروفة .

ب ـ الاختفاء . . ولم تكن هناك احداث اختطاف معروفة .

جـ ـ التعذيب ، او معاملة عنيفة او لا انسانية او عقاب .

التعذيب ممنوع قانونياً ، ولا تشجعه الحكومة ، وعلى أية حال فان افراداً مشكوك فيهم من قبل قوات الأمن تعرضوا لاهانات جسمية خلال فترة الاعتقال او السجن ، لم يكن معلوماً ماذا يحدث خلال فترات السجن في سجون الأمن (حيث الاستجواب ربما يستمر بعد اصدار الحكم)، زيارات أشخاص غير

حكوميين ، ممنوعة بشكل عام ، والفحوص الطبية بواسطة أطباء ـ غير أطبـاء السجن ـ مرفوضة .

في تقريرها عام ١٩٨٧م ، الذي يغطي ١٩٨٦م ، سجلت منظمة العفو الدولية ، انها عبرت للحكومة مراراً عن قلقها حول تقارير التعذيب ، والمعاملة السيئة للسجناء والمعتقلين السياسيين ، وتضمن الاهتمام المحدد موت رضي مهـدي ابـراهيم في السجن ، والـذي سجّـل بـأنـه مـات في السجن نتيجـة للتعذيب ، او المعاملة السيئة ، وقلة الاهتمام الطبي . وموت الـدكتور هـاشم اسماعيل العلوي في سجن القلعة بالمنامة تحت التعذيب ، التعذيب المسجل في سجن القلعـة لخمسة رجـال سجنوا سجنـاً انفـراديـاً في عـام ١٩٨٥م . والخمسة ادينوا على انهم اعضاء في تنظيم محظور بناءاً على اعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب . ويشير التقرير الى أنه : كما في السنين الماضية ، فان التعذيب ، وسوء المعاملة قد حدثا مباشرة بعـد فترة اضـراب المعتقلين اثناء وجودهم في السجن الانفرادي .

د ـ الاعتقالات العشوائية ، الحبس ، النفي ، العمل القسري :

تضبط النشاطات السياسية بدقة بـواسطة قـوات الأمن ، وأحيانـاً اعتقل الأفرادـ المشتبه في معارضتهم للنظام عشوائيا ـ اما الفعاليات التي تندرج تحت نصوص قانون الأمن مثل التحقيق ، والتحذير ، او السجن فهي العضوية في اعمال التخريب ، التنظيمات المحظورة ، كتابة الشعارات المضادة للنظام على الجدران ، الاشتراك في التظاهرات ضد الحكومة ، كتابة او توزيع منشورات ضد الحكومة ، الوعظ بالخطب الراديكالية السياسية ايواء او مساعدة الاعضاء الذين يقومون بهذه النشاطات .

في الماضي تعرض السجناء ـ احياناً ـ ولمدد طويلة للسجن الانفرادي ،

بالرغم من ان اعضاء العائلة يمكنهم عادة معرفة مكان وجود السجين .

وفي تقريرها لعام ١٩٨٧م ، عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها من الاعتقالات التي تسبق المحاكمة وبدون توجيه تهم سياسية .

لقد منعت الحكومة العمل الاجباري او الاضطراري ، ولم يعلم انه استخدم .

هـ ـ رفض المحاكمة العامة المعتدلة :

الشخص المعتقل قد يحاكم في محكمة مدنية أو محكمة أمنية . . تعطى المحاكمات المدنية بعض الضمانات الاجرائية تشمل المحاكمة المفتوحة ، حق المحاماة (مع المساعدة القانونية اللازمة للفقراء)، وحق الاستئناف ، اما الحالات الأمنية ، فان المحاكمة تجري مباشرة بواسطة محكمة الاستئناف العليا ، وهي كمحكمة أمنية وتقام المحاكمات سرياً ، وليس هناك حق للمراجعة القانونية ، في شرعية الاعتقالات ، والمحكمة معفاة من التمسك بالضمانات الاجرائية لقانون العقوبات .

الاحكام التي تفرضها محكمة الأمن وبناءاً على طلب منها ، يمكن ان ترجع الى الأمير للرأفة ، وهي طريقة ليست مألوفة في حالات المحاكم المدنية . وتحتفظ قوة دفاع البحرين بنظام محاكمات منفصل للأشخاص العسكريين المتهمين ، باسم القانون العسكري . هذه المحكمة لا تراجع الحالات المتضمنة للجرائم المدنية ، والأمنية .

تشير الاحصاءات الموثوقة الى ان ٥٠ والى ١٠٠ شخص هم قيد الاحتجاز الآن لأسباب سياسية .

و ـ التدخل العشوائي في الشؤون الخاصة والعائلية والمنزلية والمراسلات :

يمكن لوزارة الداخلية الدخول الى المساكن الخاصة من دون تجويز قانوني ، المكالمات الهاتفية والرسائل هي قيد المراقبة . . وتوجد شبكات مخبرين عاملة .

القسم الثاني : بخصوص الحريات المدنية ، وتشمل :

أ ـ حرية التعبير والصحافة :

يؤكد الدستور على الحق في التعبير عن الآراء ونشرها ، ولكن من الناحية العملية لا يستطيع البحرانيون تحدي شرعية النظام بحرية ان كان قولاً او كتابة ، الاجتماعات السياسية غير مسموح بها ، والتجمعات التي تأخذ صبغة سياسية تراقب بواسطة المخبرين ، ونقد سياسات ، وبرامج الحكومة في أمور مثل خدمات البلدية ، والتعليم ، متسامح فيها وعادة تشاهد في الصحافة .

تمارس وزارة الاعلام نفوذاً واسعاً على وسائل الاعلام المحلية وتتبع الصحافة ـ عموماً ـ السياسة الرسمية كثيراً ، وقد أدت معارضة بعض الجرائد في الماضي الى اغلاقها .

ولم يتم اعتراف اي جرائد منذ ١٩٨٠م ، وذلك ببساطة لأن الكتّاب يفهمون جيداً حدودهم في التعامل مع الحكومة ، وقد علق صدور مجلة اسبوعية مؤقتاً في عام ١٩٨٧م بسبب نشرها لتقارير تنتقد الحكومة في مواجهة البطالة .

وفي عام ١٩٨٧م طردت الحكومة مراسل (يونايتد برس انتر ناشنال) بسبب رفضه الالتزام بظروف تأشيرته الصحافية ، ان البحرين مفتوحة ـ عموماً ـ لوسائل الاعلام العالمية ، ولكن الحكومة لا تشجع التغطية غير المنسجمة (مع ما تريد) للشؤون الداخلية لها ، وتملك الدولة جميع محطات الراديو والتلفزيون ، جميع الصحف ، ولكنها تخضع لمراقبة الحكومة . موظف رسمي

سابق في وزارة الاعلام هو الذي يعمل كرئيس تحرير للصحيفة اليومية العربية الوحيدة التي تعتبر شبه رسمية .

ب ـ حرية الاجتماعات ، الجمعيات والمؤسسات السلمية :

التظاهرات السياسية العامة ، او الاجتماعات ممنوعة في البحرين ، بالرغم من ان دستور البحرين يقر المؤسسات الحرة .

توجد عدد من التنظيمات المهنية ، تتضمن مجموعات من المحامين ، الفيزيائيين ، والمهندسين ، ورجال الأعمال ، والعدد الكبير من النوادي الاجتماعية ، والرياضية تعمل تقليدياً كمنابر للنقاشات السياسية السرية وتراقب الحكومة أنشطة هذه التنظيمات ، والتي هي ـ بشكل عام ـ صغيرة ، ومحدودة . ويجب الحصول على ترخيصات للاجتماعات في الاماكن العامة .

يعترف الدستور بحق العمال في التنظيم ، وفي الوقت الذي تكون فيه الاتحادات المهنية والعمّالية ، محظورة ، فقد قامت الحكومة بتشجيع ومراقبة تشكيل اللجان العمّالية المنتخبة في الشركات الرئيسية ، وقد توصلت الممثليات العمّالية لمتابعة رواتب العمال وظروف العمل مع الادارة ، وليس للتدخل في المساومات الكلية ، وليس هناك حق للاضراب . . وتمثل هذه اللجان الأن اكثر من ١٠٪ من القوة العمالية ، واللجان العمالية تختار اعضاء من لجنة وطنية ، وهذا الشخص او الاشخاص يمثل البحرين في التنظيمات (النقابات) العمالية الدولية ، يمثل العمال الاجانب ٦٠٪ من القوة العاملة ، وترفض هذه الحقوق المحددة .

جـ ـ الحرية الدينية :

السكان البلديون (ابناء البلد) ، أغلبيتهم مسلمون ، والاسلام دين الدولة ، ولكن المسيحيين الاجانب (٧٪ من السكان) ، يحتفظون بأماكن

للعبادة ، ويتمتعون بحرية معتبرة لممارسة ديانتهم ، المنشورات المسيحية متوفرة في المكتبات ، ولكن التبشير غير مسموح .

بالرغم من وجود استثناءات ملحوظة ، يتمتع السنة بين السكان موضع أفضل من الشيعة ، الذين يشكلون ـ تقريباً ـ ثلثي السكان . . ويعطى السنة أفضلية وتمييز في التوظيف في المواقع الحساسة ، بما في ذلك قوة الدفاع ، والمراتب الادارية للقطاعات العامة والخاصة ، نصف مجلس الوزراء ـ تقريباً ـ من الشيعة ، مع انهم لا يحملون حقائب وزارية .

الشيعة والسنة ، المتدينون منهم ، معرضين لمراقبة وضبط الحكومة ، ولكن ليس هناك تداخل في العبادة العادية او الفعاليات الدينية .

الأحداث الدينية العامة ، في الغالب والتي يقوم بها الشيعة ـ غالباً ـ مرخص بها ولكنها تراقب بسرية من قبل الشرطة ، هناك قيود على عدد من البحرانيين المسموح لهم بزيارة الأماكن المقدسة في ايران .

د ـ حرية الحركة داخل البلاد ، السفر للخارج ، الهجرة ، والعودة الى الوطن :

البحرانيون لهم الحرية في التحرك داخل البلاد ، وتغيير مواقع اقامتهم او عملهم ، الجوازات يمكن أن تسحب لأسباب سياسية ، بعض الأشخاص الذين يعيشون في الخارج ومشكوك فيهم على انهم معارضون سياسيون قد يتعرضون للسجن بدون محاكمة عامة حين رجوعهم الى البحرين ، اللاجئون لا يعادون او يسلمون الى البلاد التي هربوا منها ، ولكنهم يجبرون على مغادرة البحرين حالاً . هناك بعض الايرانيين المهاجرين ، الذين هربوا من ايران منذ عام ١٩٧٩ ، ومسموح لهم بالبقاء في البحرين ولكنهم لم يمنحوا الجنسية .

القسم الثالث : بخصوص الحقوق السياسية . . حق المواطنين في تغيير حكومتهم :

ليس للبحرين نظام ديمقراطي، وبالنتيجة فان أغلبية مواطنيها ليس لهم رأي في اختيار القادة ، او تغيير النظام السياسي ، يحكم البحرين عائلة آل خليفة التي يرأسها الأمير ، وجميع المناصب الحكومية بالتعيين . . البحريني العادي يؤثر في قرارات الحكومة من خلال تقديم العرائض ، او المطالب ، والاتصال غير الرسمي بالشخصيات الرسمية الكبيرة ، بما في ذلك الحضور في استقبالات الأمير العامة المنتظمة . . لا الأحزاب السياسية ، ولا التنظيمات المعارضة مسموح بها .

هناك أربعة تنظيمات سياسية سرية تؤمن بالعنف الثوري وهي : الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، وهو التنظيم المسؤول عن المحاولة الانقلابية في عام ١٩٨١م ، وحزب الدعوة الاسلامية ، المرتبطة بايران ويجتذب مساندة الشيعة ، وكلاهما يهدفان الى تأسيس جمهورية اسلامية . كذلك هناك تنظيمان يساريان ، الجبهة الشعبية لتحرير البحرين ، والجبهة الوطنية لتحرير البحرين ، والمرتبطة مع الأنظمة العربية الراديكالية ، والاتحاد السوفياتي .

القسم الرابع : الموقف الحكومي بخصوص التحقيقات الدولية وغير الحكومية ، حول انتهاكات حقوق الانسان :

لا يوجد تنظيم داخلي لحقوق الانسان ، وقد زار ممثلو منظمة العفو الدولية البحرين في عام ١٩٨٧م ، واستقبلوا على أعلى المستويات من قبل الحكومة ، وكان قد سمح لهم بالحضور في محكمة الاستئناف المدنية العليا لسماع حالة ١٨ فرد اتهموا بالعضوية ، والعمل لجبهة التحرير الوطني البحريني .

ولم تصدر منظمة العفو الدولية أي بياناً خلال زيارتها للبحرين ، وفي تقريرها لعام ١٩٨٧م ، كررت قلقها ، وطلبت معلومات من الحكومة ، بما في ذلك رسالة في اغسطس ١٩٨٦ الى وزير الداخلية ، ولم تستجب الحكومة لهذه الطلبات .

القسم الخامس : التمييز القائم على الأصل ، الجنس ، الدين ، اللغة أو المكانة الاجتماعية .

شيعة البحرين كمجموعة ، يعانون من التميزات الاقتصادية ، لا تتوفر الاحصائيات ولكن الشيعة يستخدمون في الغالب في وظائف متدنية وعادية خلاف ما يحصل للسنة ، الخدمات الاجتماعية والبلدية في معظم القرى الشيعية شبه الريفية تتميز بأنها أقل مستوى منها في التجمعات السنية ، وقد حاولت الحكومة علاج التمايز الاجتماعي ، وتحسين الظروف المعيشية للشيعة ، وتشجيع التكامل الطائفي عبر تطوير المساكن المدعومة حكومياً وفتحها لكل البحرينيين على أساس الاحتياجات المالية .

كثير من الحقوق القانونية المختصة بالمرأة تتبع الاحكام الاسلامية بعض الحقوق تتغير تبعاً لأهمية الشيعة أو السنة ، كما عينت عن طريق معتقد الفرد ، وعلى العموم فأن للمرأة حقوق في الملكية الخاصة ، ولكن البنات مستلمات ميراثاً أقل من الاولاد ، وتقتسم الأرملة او الملك مع أولادها ، بالرغم من انه يمكن للزوجة ان تطّلق ، الا انها يجب ان تأتي بسبب ، النساء يجب ان تأخذ رخصة ولي الأمر للحصول على جواز سفر ، ومع تطور اقتصاد البحرين فقد دخلت النساء بازدياد في مجال الأعمال المقررة للرجال ، وتشكل النساء ١٨٪ من القوة العاملة في البحرين ، وقد شجعت الحكومة الاتجاه نحو المساواة ، وسنت قوانين خاصة لادخال المرأة في مجال القوة العاملة ، اغلب اعمالهن

مكتبية ، ولكن النساء تتحمـل بعض المناصب العليـا في الاعمال ، وقـانون العمل يمنح النساء ٦٠ يوماً اجازة أمومة مع الرواتب ، وفترات ارضاع وتربية خلال اليوم .

ومقـام المرأة تحت المنـاقشة بـاستمرار ، كثيـر من النساء لـديهن آراء ونظرات اسلامية تقليدية ، واختياراً تبنى ادوار اجتماعية محافظة .

ظروف العامل :

قانون العمل البحريني تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ويقدم ظروفاً ملائمة للعمل لكل العمّال البالغين وتتضمن درجات ملائمة تنظم الحد الأدنى للأجور وساعات العمل في الاسبوع ، وسلامة العمل ، والصحة ، وفي الواقع فأن العمال الأجانب يشكلون (٦٠٪ من القوة العاملة) متضررون نظراً لوجود حاجة انهم يجب ان يكفلهم البحرانيون لكي يعملوا . وتحت هذا النظام فان الكفلاء يمكنهم الغاء رخصة الاقامة لأي شخص هو تحت كفالتهم ، أو في القائمة السوداء ، حتى لا يمكنهم من الحصول على تأشيرات الدخول من أي كفيل آخر . ومثل هذه القوة المتأصلة تمنع الاستغلال ، والعمّال الأجانب غالباً ما يتجنبون تسجيل مخالفات خوفاً من اعادتهم الى وطنهم قهراً .

قـانون العمـل البحريني ، لا يقـرّ فكـرة تسـاوي الـرواتب ، بتسـاوي الاعمال ، فالعمّال الأسيويـون عادة مـا يعطون رواتب أقـل من البحرينيين او الغربيين ، مع وجود نفس المؤهلات ، والنساء غالباً ما يعطون رواتب أقل من الرجال .

السن الأدنى للتوظيف في البحرين ١٤ سنة ، ويعامل الاحداث ما بين ١٤ و١٦ سنة معاملة خاصة من قبل قوانين العمـل ، فهم قد لا يـوظفون في الظروف الخطرة ، او في الليل او قد لا يعملون اكثر من ٦ ساعات في اليوم ،

أو على أساس المقاولة ، والموظفون مجبرون على الالتزام بقانون العمل للأحداث ، وذلك عبر تهديد المحكمة لهم ، ومسؤلو العمال من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يقومون بالتفتيش ، والتحقيق بشكل عفوي واعتباطي ، او استجابة لادعاءات الاجحاف ، الوزارة مفوضة لأن تطلب أي موظف الحضور الى مكاتبها للاجابة على اي ادعاءات مقدمة ضده ، واذا رفض المستخدم الحضور او السير ضمن توصيات الوزارة ، تحال القضية الى المحاكم المدنية ، واذا كان ضرورياً تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتصرف كوكيل عن الشخص ، ومعظم المراقبين يوافقون على ان انتهاكات قوانين عمل الاحداث نادرة .

Founding President: the Earl Russell, OM, FRS (1872-1970)

The Bertrand Russell Peace Foundation Ltd.

Bertrand Russell House,
Gamble Street,
Nottingham NG7 4ET,
England (Reg. Office)
Reg. No. 891680 (England)
Telephone: 0602-784504
Fax: 0602-420433
Cables: Russfound Nottingham

18th April, 1988.

The Prime Minister,
Office of the Prime Minister,
PO Box 1000,
Manama,
Bahrain.

Dear Prime Minister,

We have recently received some rather disturbing allegations about the ill treatment of four young detainees, held in prison in your country. The four are:

Abdulla Jaafer Al-Mahfooz
Mahdi Jaafer Hassan Hussain Salil
Zaki Abdulla Ali Al-Bahareneh
Abas Habib Ahmad Al-Moslem

Their ages are 17, 16, 17 and 18 respectively.

It seems unlikely that four young people of such tender experience would be very effective in "overthrowing the Government" and we are disturbed that they are held in prison at all.

But it is also alleged that they have been subjected to various kinds of torture, which allegations, we are sure, will distress you as much as they shocked us on hearing about them.

We would most respectfully request you to intervene in this case, in order to discover whether there is any truth in the charges which are being made about the judicial penal institutions in your country. We would be very grateful indeed if you could give us any information on these cases.

With our respect.

Yours sincerely,

Ken Coates



HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

The Prime Minister
P O Box 100
Manamah
Bahrain.

From Tony Benn MP
11 August 1987.

Dear Prime Minister,

I am writing to express my concern at reports that have reached me about the torture of political prisoners in Manamah prison in Bahrain.

The accounts that have come to me about death and torture and severe injury imposed on prisoners are obviously a cause for concern and I would be grateful if you could assure me that these tortures will not continue and that basic human rights will be respected.

Yours faithfully,



African National Congress

POLITICAL PRISONERS COMMITTEE

28th April, 1988.

The Ambassador,
Embassy of the State of Bahrain,
98 Gloucester Road,
London SW 7.

Sir,

The African National Congress protests in the strongest terms at the inhuman and brutal treatment meted out to Mrs Madina Ali Taher and her family.

According to our information this is not an isolated case and there have been many hundreds of prisoners of conscience who have been subjected to physical and psychological torture in your prisons, some of which has resulted in permanent physical and mental injury.

We ask you to forward our appeal to your government in the hope that they will put an end to these abuses.

Yours faithfully,

Sonia Bunting

Sonia Bunting
Secretary
Political Prisoners Committee
African National Congress of South Africa.

Copy of letter sent, for your information

Sechaba Publications and Department of External Publicity
P.O. BOX 38 28 PENTON STREET LONDON N1 9PR UNITED KINGDOM
TELEPHONE: 837-2012 TELEX: 299555

100th Congress
2d Session

JOINT COMMITTEE PRINT

COUNTRY REPORTS ON HUMAN RIGHTS PRACTICES FOR 1987

REPORT

SUBMITTED TO THE

COMMITTEE ON FOREIGN AFFAIRS
HOUSE OF REPRESENTATIVES

AND THE

COMMITTEE ON FOREIGN RELATIONS
U.S. SENATE

BY THE

DEPARTMENT OF STATE

IN ACCORDANCE WITH SECTIONS 116(d) AND 502B(b) OF THE FOREIGN ASSISTANCE ACT OF 1961, AS AMENDED



FEBRUARY 1987

Printed for the use of the Committees on Foreign Affairs and Foreign Relations of the House of Representatives and the Senate respectively

---

U.S. GOVERNMENT PRINTING OFFICE
80-779 WASHINGTON : 1988



المراجع والمصادر

أولا: الكتب العربية

١ - قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين/د. محمد الرميحي/الكويت ١٩٧٦م .

٢ - تاريخ البحرين السياسي /د. فائق حمدي طهبوب/الكويت ١٩٨٣م .

٣ - تاريخ الكويت الحديث/ د. أحمد مصطفى أبو حاكمة/ الكويت ١٩٨٤م .

٤ - الحركة الوطنية في البحرين/ ابراهيم خلف العبيدي/ بغداد ١٩٧٦م .

٥ - حوض الخليج العربي/ د. محمد متولي/ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٧م .

٦ - دول الخليج العربي الحديثة/ حسين محمد البحارنة/ بيروت ١٩٨٧ م .

٧ ـ مجلس التعاون الخليجي أزمة السياسة والشرعية/ مجيد الماجد/ لندن ١٩٨٦م .

٨ ـ مجلس التعاون الخليجي الاطار السياسي والاستراتيجي/ عبد الله فهد النفيسي/ لندن ١٩٨٢م .

٩ ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية/ د . يحيى حلمي رجب/ الكويت ١٩٨٣م .

١٠ ـ تاريخ شرقي الجزيرة العربية/ احمد مصطفى ابو حاكمة/ بيروت ١٩٦٥م .

١١ ـ النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران/ فريد هوليداي/ بيروت ١٩٧٥م .

١٢ ـ من البحرين الى المنفى/ عبد الرحمن الباكر/ بيروت ١٩٦٥م .

١٣ ـ كفاح شعب البحرين/ الجبهة الاسلامية/ بيروت ١٩٧٦م .

١٤ ـ مسيرة الثورة الاسلامية في البحرين/ الجبهة الاسلامية/ بيروت .

١٥ ـ دليل مجلس التعاون الخليجي لعام١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م .

١٦ ـ الغضب المقدس/ روبن رايت/ دار التيار الجديد/ بيروت ١٩٨٩م .

ثانياً: الصحف العربية

الصحيفة	التاريخ	محل الصدور
الجزيرة	١١ ربيع الأول ١٤٠٢هـ	السعودية
السفير	١٠ يناير ١٩٨١م	بيروت
السفير	١٥ الى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢م	بيروت

الأضواء	١٩ ديسمبر ١٩٨١م	البحرين
أخبار الخليج	من ١٣ ديسمبر وحتى ٢٥ مايو ١٩٨٢م	البحرين
السياسة	١ ـ ٧ يناير ١٩٨٢م	الكويت
الخليج	١٧ يناير ١٩٨٢م	ابو ظبي
الشرق الأوسط	١٥ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢٣ ديسمبر ١٩٨١م	لندن
الرأي العام	١٩ديسمبر ١٩٨١م	الكويت
الخليج	١٨ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٨١م	أبو ظبي
الجزيرة	١٥ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٨١م	السعودية
الأنوار	٢٢ ديسمبر ١٩٨١م	بيروت
الوطن	١٥ ديسمبر ١٩٨١م	الكويت
القبس	١٤ ديسمبر ١٩٨١م	الكويت
الأنباء	١٤ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨١م	الكويت
البيان	١٤ ديسمبر ١٩٨١م	الامارات
الحرية	٢٨ ديسمبر ١٩٨١م	
البيان	٢٨ مارس ١٩٨٢م	دبي / الامارات
السفير	٦ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٢م	بيروت
الرأي العام	٧يناير ١٩٨٢م	الكويت
الشرق الأوسط	١ مارس ١٩٨٢م	لندن
أنوال	٢٠ مارس ١٩٨٢م	المغرب
النهار	١٤مارس ١٩٨٢م	بيروت
الرياض	١٥ ديسمبر ١٩٨١م	الجزيرة
صوت البحرين	العدد ٦٤ ـ ٥١ ـ ٥٣	المانيا الغربية

ثالثاً: المجلّات العربية

المجلة	العدد	التاريخ	محل الصدور
الشهيد	٨٦	١٨ يوليو ١٩٨٢م	ايران
الحوادث	١٣١٥	١٥ يناير ١٩٨٢م	لندن
المستقبل	٢٥١	١٢ ديسمبر ١٩٨١م	لندن
المجلة	٩٨	٢٦ ديسمبر ١٩٨١م	لندن

المجلة	١٠٠	٢ يناير ١٩٨١م	لندن
الحوادث	١٣١٣	١ يناير ١٩٨١م	لندن
المستقبل	٢٥٩	١ فبراير ١٩٨٢م	لندن
المستقبل	٢٥٨	٣يناير ١٩٨٢م	لندن
المجلة	١١٣	١٧ ابريل ١٩٨٢م	لندن
الشراع	٥	١٠فبراير ١٩٨٢م	بيروت
الشراع	٧	مارس ١٩٨٢م	بيروت
النهار العربي والدولي	٢٥٦	٣١ مايو ١٩٨٢م	بيروت

رابعاً: المراجع الأجنبية

1 - THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICAN 1986 u.k, p. 298

2 - DEFENCE, FOREIGN, AFFAIRS H.BOOK, 1985.

3 - LIBRAY OF CONQRESS CQTQLOUGE, CARD NO. 76-256-24 p.45.

4 - THE EUROPA YEAR BOOK, 1987 LONDON P› 432.

5 - POLITICAL H. BOOK OF THE WORLD, 1987.

[CENTER FOR CDUCATION AND SOCIAL P. 160]

[RESEARCH OF THE STATE UNIVERCITY OF NEWYORK AT BUNQHAMTON].

6 - J.C. HUREWITS, DIPLOMAOY IN THE NEAR AND THE MIDDLE EAST, VOL1, P. 88.

7 - GOVERMANT OF BHN. AD. REPORT FOR THE YEARS 1926- 1937, P.49.

8 - KEESWGS RECORD OF WORLD EVENTS VOL.33, 1987,P.35 356.

خامساً: الصحف الأجنبية

1 - TIME DEC. 15, 1982.

2 - TIME OCT . 25, 1982.

3 - TIME JULY 25, 1983.

4 - KAYHAN MARCH 11, 1982.

5 - KAYHAN MARCH 1st, 1982.

6 - GURIDIAN MARCH 15, 1982.

7 - WASHINTON POST, MARCH 3, 1982.



الخاتمة

وهكذا نكون قد عرضنا ، مسلسل الاحداث التي عصفت في البحرين خلال شهر ديسمبر ١٩٨١م ، وما رافقها من تحولات على مختلف الاصعدة في عموم المنطقة الخليجية كما سلطنا الأضواء على الاحداث في ضمن مسيرة الصراع السياسي في البحرين منذ احتلال قبيلة بني العتوب البحرين عام ١٧٨٣م ، طمعاً في اعطاء الخلفية الواقعية للأحداث وموقعها التاريخي الهام ، الذي احتلته الحركة الاسلامية في هذا الصراع منذ بدايته وحتى الآن .

وهنا يمكن قراءة مستقبل الصراع السياسي في البحرين ، واستشراف المرحلة القادمة من عمر هذا الصراع ، ولكن مع المعطيات الجديدة التي تعم الساحة السياسية في البحرين .

ان دراسة الثورات والأعمال التغييرية الكبرى في المجتمعات بحاجة الى النظر الى خمسة عوامل اساسية وهي (الارض ، الجماهير ، السلطة ، المعارضة ، الوضع الدولي) ذلك ان التوازنات السياسية في الساحة ما هي الا انعكاسات للتفاعلات الايجابية والسلبية بين هذه العوامل الخمسة .

وفي البحرين فان الارض اضافة الى موقعها الاستراتيجي الهام التي تحظى به في منطقة الخليج ، فان ضيق مساحتها الجغرافية (٦٦٠كم مربع) وانعدام منافذها البرية سوى الجسر الحديث ، يعطي الفرصة أكبر للسلطة الحاكمة في احكام السيطرة والرقابة على منافذ وممرات التسلل والاختفاء بامكانات محدودة يسيرة ، توفرها الطبيعة غالباً .

ومن جهتها فان القوى السياسية المعارضة في مثل هذه البلاد الضيقة جغرافياً ، تجد صعوبة بالغة في التحرك والتنقل ، خاصة وانها غير مسموح بها غالباً في هذه البلاد .

ومن هنا فان المساحة الجغرافية الضيقة ، تسهم بشكل فعال في تقليص تحركات افراد المعارضة السياسية الممنوعة من حيث الكم والكيف . وربما يكون هذا العامل الجغرافي من أحد الأسباب الهامة التي مكّنت السلطة الحاكمة في البحرين من احباط عدة محاولات تغييرية هناك . ولكن بالرغم من ذلك فان التحركات والنشاطات السياسية في البحرين لا زالت تتواصل وتحظى باهتمامات شعبية واسعة .

ومع ذلك فان على المعارضة السياسية في البحرين ، وكأي معارضة تعمل في نطاق جغرافي ضيق أن تكون أكثر ذكاءاً بأخذ زمام المبادرة في تسيير خططها وتنفيذ برامجها الاجتماعية والحركية والتنظيمية في الساحة ، مع أخذ كامل الحيطة والحذر واحكام الجوانب الامنية بشكل دقيق ، حتى يتسنّى لها احراز مكاسب مهمة في سياق عملها ونضالها السياسي .

واما عن جماهير الشعب في البحرين فانه نظراً لطبيعة الاوضاع والمعادلات السياسية والاجتماعية المختلفة التي مر بها ، فقد جعلته في وضع

متميز عن غيره من شعوب المنطقة الاسلامية التي عانت الاحتلال والقهر والاستبداد .

فمنذ ١٧٨٣م وتحديداً منذ اليوم السابع عشر لشهر سبتمبر من هذا العام حيث احتلال بني العتوب ارض البحرين ، ابتدأت سلسلة لم تنته من الحوادث والمصادمات التي قاوم بها الشعب ببسالة جشع المحتلين الغزاة ، ولازالت تتواصل اذ يحاول الشعب المؤمن في البحرين برسالة الاسلام من انتهاز كافة الفرص والمناسبات للتعبير عن رفضه المبادىء الدخيلة التي وفد بها آل خليفة ارض البحرين .

إن الهزات الاجتماعية والانتفاضات المتكررة ، التي اوردنا جزءاً منها في مقدمة الكتاب جعلت من الشعب :

١ ـ جسوراً عند الشدائد واكثر تمسكاً والتصاقاً بقيمه ومبادئه وهذا ما تدل عليه مطاليب الانتفاضات والثورات الجماهيرية التي فجرها الشعب في فترات مختلفة من عمر الصراع السياسي في البحرين .

٢ ـ يتحلى بالوعي والبصيرة الثاقبة نتيجة تجربة الصراع الطويلة التي خاضتها أجيال متعاقبة ، امتدت زهاء قرنين ونيف من الزمان .

وعلاوة على ذلك فان مجمل الأوضاع السياسية والمحن الحرجة التي مر بها الشعب البحراني جعلت منه شعباً ذو استجابة واسعة لاصوات التغيير ، وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح من خلال سرعة نمو وانتشار الحركات السياسية والاجتماعية المعارضة هناك اذ تمتلك البحرين العدد الأكبر من الكيانات السياسية المعارضة في المنطقة ومن مختلف المشارب والتوجهات الفكرية ، شيوعية ، يمينية ، بعثية ، وطنية ، واسلامية(*) .

(*) انظر مجلة النشرة العدد ١٠٠ .

ولكن بعد تألق نجم النهضة الاسلامية وتصاعد الحركة الاسلامية العالمية وفاعليتها خاصة في البحرين نجد أنفسنا أمام شعب مبدأي يستمد اصالته من رسالة الاسلام الخالدة ، وشعب واعي أكسبته سنوات الصراع المريرة خبرة طويلة في النضال والجهاد كما عرفته بطريقة ووسيلة الخلاص من انها تكمن في تعميق الارتباط بالقيم والولاء للحركة الاسلامية .

وعن السلطة ونظام الحكم في البحرين المتمثلة في أسرة آل خليفة ، فانها الاقلية البسيطة من عدد السكان ، وفضلاً عن انها وصلت الى سدة الحكم عبر طريق السيف واحراق اكواخ السعف ـ بيوت ومنازل ذلك العهد ـ، فان نظام الحكم الحالي في البحرين يتمتع بأنه : ١ ـ نظام وراثي مطلق ، تتحكم فيه الشؤون القبلية والعقلية البدوية الضيقة مع كل التطورات الهائلة التي يعيشها الانسان المعاصر مجتمعياً وثقافياً وحضارياً .

٢ ـ نظام ديكتاتوري مستبد ، يكون فيه أبناء الأسرة فوق القانون ، لا بل وينص الدستور على ان الامير « ذات لا تدس ولا تمس » .

وعلى ذلك فانك لا تجد في البحرين متنفساً ولو ضيقاً لحرية الرأي والتعبير ، حتى في الشعائر والطقوس المذهبية التي تحظى باحترامها وقدسيتها عند كل الانظمة السياسية الحاكمة في بلاد العالم ، على الرغم من محاولات النظام العديدة لخلق أجواء من الديمقراطية والحرية وكان في طليعتها محاولة انشاء المجلس الوطني عام ١٩٧٣ م ، الذي أحله عيسى بن سلمان آل خليفة بمرسوم أميري عام ١٩٧٥م .

وخلاصة القول هنا ان القمع والاضطهاد بمختلف أشكاله وألوانه هو سمة هذه المرحلة الاخيرة التي تألق فيها وتصاعد نجم التيار الاسلامي وهو المنطق الوحيد الذي يتعامل به النظام مع الشعب ومع الاطراف المعارضة أو من يشك

في معارضته ، والقتل والاعدام ان استدعي الأمر ، والاّ النفي والتشريد في أهون الحالات . وللتفصيل راجع ملحق حقوق الانسان في الكتاب ـ. وجدير بنا ذكره هنا اضافة الى ذلك عن السلطة ، عدم وجود قاعدة جماهيرية تذكر لرجالات ومؤسسات نظام الحكم ، حتى ان احتفالات العيد الوطني في هذه البلاد تكون بالطريقة الرسمية ـ على غير العادة المألوفة ـ على شاشات التلفزيون فقط وبعض الاتباع من المصلحين والنفعيين .

وأما عن المعارضة السياسية في البحرين ، فانها تمثل ، انطلاقة العديد من المعارضة السياسية في عموم المنطقة ، ولم يسترح نظام الحكم في البحرين منذ الاحتلال وحتى الآن من نشاطات وتحركات الاطراف المعارضة ، سوى انه تمكن في كثير من الاحيان من قمعها واسكاتها في فترة من الفترات باعتقال كوادرها وقياداتها او نفيها من البلاد قسراً .

واليوم باختصار شديد فان قوة المعارضة السياسية في البحرين تكمن في قوة تيار الحركة الاسلامية المتصاعد ، وتشهد الساحة الاجتماعية الجماهيرية تفاعلاً ملموساً واضحاً مع اطروحة الحركة الاسلامية هناك من خلال المهرجانات والمناسبات الدينية التي أعادت لها الحركة الاسلامية الروح ، بعد ان تحولت في فترات سابقة الى مجرد طقوس قشرية فارغة المحتوى والمضمون .

وفي ظل هذا التصاعد الملحوظ لتيار الحركة الاسلامية في البحرين ، وسط جماهير الشعب ، يلاحظ انحساراً في فاعليات التيارات المعارضة الاخرى ذات التوجهات الغير اسلامية .

اذن على ضوء كل ما تقدم فنحن في البحرين أمام أشطر معادلة رئيسية تتحكم في صياغة الوضع القائم والذي سيقوم في البحرين . . سلطة تمارس

القمع والاضطهاد بمختلف اشكاله ، وشعب مقهور أكسبته سنوات الاضطهاد وعياً وخبرة في المقاومة ، ومعارضة سياسية متأصلة في اعماق هذا الشعب .

وعلى ضوء المعطيات الحالية لقوة الحركة الاسلامية المتنامية على الساحة الجماهيرية هناك ، فان مستقبل الصراع السياسي في البحرين يمكن تحديده تحت عنوان مستقبل الثورة الاسلامية في البحرين .

ان مستقبل الثورة الاسلامية في البحرين يحدده عاملان رئيسيان يتحكمان في صياغة معادلات هذا المستقبل ، احدهما يرتبط بالحركة الاسلامية النشطه في البحرين ومقدار استفادتها من تجربة الصراع السياسي الذي خاضه الشعب وطلائعه في فترات مختلفة من الصراع . والثاني يرتبط بالجماهير، وانطلاقتها لتغيير المعادلة .

وهنا تأتي احداث ديسمبر ١٩٨١م ، كأبرز المفاصل المهمة في سياق الحديث عن مستقبل الاوضاع السياسية في البحرين ، ذلك لانها ترتبط بمدى تأثر الحركة الاسلامية في البحرين ايجاباً من هذه الاحداث ، بأن تكون هذه الاحداث نقطة انعطافة أساسية في منهج وطريقة الحركة الاسلامية في معارضتها للنظام السياسي هناك .

من هنا فان الحركة الاسلامية في البحرين اذا تمكنت جيداً من الاستفادة من هذه الاحداث في رسم خارطة برامجها الأساسية في الصراع ، واذا كانت الاحداث اضافة الى ذلك قد اعطتها الزخم والدفع المعنوي الكافي لتصعيد جهادها ونضالها وتطوير أساليبها في المقاومة ، فانها ستحقق انتصارات مذهلة سيقرأ العالم تفاصيلها لاحقاً وتبقى القضية كمسألة وقت ليس ألا ، خاصة للتموجات الجماهيرية الواسعة المتفاعلة مع اطروحة الحركة الاسلامية هناك ، والتي تدعم بشكل قاطع أي تقدم تحرزه الحركة الاسلامية على شتى الاصعدة

وفي مختلف المجالات .

ويروي كثير من المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة ان البحرين مقبلة على عصيان مدني هائل سيغير المعادلة الحاكمة ، رأساً على عقب ، نتيجة لحملات القمع المتواصلة وزيادة الاستياء الجماهيري العام لممارسات السلطة الغير مشروعة في هذا الاطار .

وعلى أية حال نحن نعتقد ان معطيات الأوضاع الحالية التي تعيشها البحرين (حكومة وشعباً ، ومعارضة) تنبىء بوجود «ثورة» وان كانت لا تزال في فترة الغليان . فان احداثاً سياسية كثيرة للمعارضة يسمع عنها العالم بأسره بين فترة وأخرى ، مع تمكن النظام من قمعها واحباطها ، لكنها تبقى مجرد محاولات . . ستبقى في حالة تصاعد مستمر ، اذا لم يغير النظام سياسته القمعية في البلاد وستكون الساحة حبلى بالاحداث ، بعضها يخرج والآخر يبقى بين الأسوار والسرية لابناء المعارضة وتيارها الواسع في البحرين بل وفي عموم بلدان حوض الخليج وربما تكون العاصفة القادمة أشد وقعا وتأثيراً .



الفهرس

الموضوع .... الصفحة

الموضوع .... الصفحة